

الفرز السريع ومراقبة الانتخابات

The Quick Count and Election Observation

كتيب المعهد الديمقراطي الوطني للمنظمات المدنية والأحزاب السياسيّة

An NDI Handbook for Civic Organizations and Political Parties

مليسا إستوك ونيل نافيت وغلين كوان
Melissa Estok, Neil Nevitte and Glenn Cowan



الفرز السريع ومراقبة الانتخابات

كتيب المعهد الديمقراطي الوطني للمنظمات المدنية
والأحزاب السياسيّة

The Quick Count and Election Observation

An NDI Handbook for Civic Organizations and Political Parties

مليسا إستوك ونيل نافيت وغلين كوان
Melissa Estok, Neil Nevitte and Glenn Cowan

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدوليّة
National Democratic Institute for International Affairs

هذا الدليل متوفر باللغة الانجليزية من مكتبة الكونغرس طبقاً للمعلومات المفصلة أدناه:

Library of Congress Cataloging-in- Publication Data

Estok, Melissa, 1964-

The quick count and election observation: and NDI handbook for civic organizations and political parties/ Melissa Estok, Neil Nevitte, and Glenn Cowan.

p. cm.

ISBN 1-880134-31-4

1- Election monitoring. I. Nevitte, Neil. II. Cowan, Glenn, 1947-

III. National Democratic Institute for International Affairs. IV. Title.

JF1083 .E85 2002

324.6'5--dc21

2002006488

هذه النسخة العربية مراجعة وتدقيق ميّ الأحمر، المعهد الديمقراطي الوطني - لبنان.
حقوق الطبع © المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، 2002. 12/04.
واشنطن العاصمة. جميع الحقوق محفوظة. يمكن نسخ أجزاء من هذا العمل
و/أو ترجمتها لأغراض غير تجارية، شرط ذكر المعهد الديمقراطي الوطني
كمصدر لهذه المواد وشرط إرسال نسخ من أية ترجمة إلى المعهد.

About NDI نبذة عن المعهد الديمقراطي الوطني

مجلس الإدارة
مدلين ك. أولبرايت
رئيس مجلس الإدارة
راشيل هورويتز
نائب رئيس مجلس الإدارة
كينيث ف. ملى
سكرتير

يوجين أبنغيرغ
أمين صندوق

كينيث د. ورك
رئيس

برنارد و. أرومن
ج. براين أتود
هرريت س. باييت
اليزابيث فرولي باغلي
جون باغيت كالاميكيديس
باربارا ج. إيسترنغ
جيرالدين أ. فرارو
سام ججندسون
باتريك ج. غريفن
جون أندرسون غروو
شيرلي روبنسون هول
هارولد هونججو كوخ
بيتر ب. كوفر
ولليوت ف. كوليك
نات لاکور
لويس مانيلو
كوستانس ج. ميلستين
موللي رايسر
نيكولس أ. راى
سوسان إ. رايس
نانسي هـ. روبن
وليان ك. شوكنس
مارفا أ. سمولس
ميشال ر. ستيد
موريس تميلسان
آرتور فانزولا

الجمعية العمومية
وليام ف. الكسندر
ميشال د. بارنس
جون براداماس
بلي برادلي
امانيول كليفر، 2
ماريو م. كومو
باتريسا م. ديريان
كريستوفر دود
ميشال س. دوكلينس
توماس ف. إعلنتون
مارتين فروست
ريشارد ن. غارندر
ريشارد أ. جيفارديت
جون ت. جويس
بيتر ج. كللي
باول ج. كيرك، الصغير
جون لويس
دونالد ف. ماك هاتري
أيزر ج. ميكفا
إيز ناييلور مورتن
دانيل باتريك موينيهان
شارلز س. روب
ستيفن ج. سولارز
ثيادور س. مورانسن
إستييان إ. تورس
آنا ووكسلر
أندرو ج. يونغ

رؤساء عامون
باول ج. كيرك، الصغير
والتر ف. موندال
شارلز ت. ماتات

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية هو منظمة دولية لا تتوخى الربح المادي، وتسعى إلى توطيد الديمقراطية ونشرها حول العالم. يوفر المعهد الديمقراطي الوطني، مستعينًا بشبكة دولية من الخبراء المتطوعين، مساعدة عملية للقادة المدنيين والسياسيين لدفع القيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية إلى الأمام. يعمل المعهد الديمقراطي الوطني مع ديمقراطيين في كل مناطق العالم لأجل إنشاء منظمات سياسية ومدنية، وحماية الانتخابات، وتشجيع مشاركة المواطنين، والانفتاح والمساءلة في الحكم.

تعتمد الديمقراطية على الهيئات التشريعية التي تمثل المواطنين وتشرف على الهيئة التنفيذية والسلطات القضائية التي تحمي سيادة القانون، والأحزاب السياسية العلنية والقابلة للمساءلة، والعمليات الانتخابية حيث يختار الناخبون ممثلهم في الحكومة بحرية. ولما كان المعهد الديمقراطي الوطني يشكل حافزاً للتطور الديمقراطي، فهو يدعم المؤسسات والعمليات التي تساهم في ازدهار الديمقراطية.

إنشاء المنظمات السياسية والمدنية: يُساعد المعهد الديمقراطي الوطني في بناء مؤسسات راسخة على قاعدة واسعة وتمتع بتنظيم جيد لتشكل ثقافة مدنية قوية. فالديمقراطية مرهونة بقيام هذه المؤسسات التي تقوم بدور الوسيط وتكون بمثابة صوت المواطنين المطلعين وترتبط فيما بينهم وبين الدولة وتوفر سبيل المشاركة في السياسة العامة.

حماية نزاهة الانتخابات: يشجع المعهد الديمقراطي الوطني إقامة عمليات انتخابية شفافة وديمقراطية. فقد طلبت أحزاب سياسية وحكومات من المعهد الديمقراطي الوطني دراسة القوانين الانتخابية وتقديم النصح في كيفية التحسين. كما يوفر المعهد المساعدة الفنية للأحزاب السياسية والمجموعات المدنية للقيام بحملات تنقيف الناخبين وتنظيم برامج مراقبة العمليات الانتخابية. إن المعهد الديمقراطي الوطني رائد على المستوى الدولي في مجال مراقبة الانتخابات حيث سبق له أن نظم بعثات دولية للقيام بعمليات مراقبة الانتخابات في العشرات من البلدان، وساعد بالتالي على التأكد من أن نتائج الانتخابات تعكس إرادة الشعب.

تعزيز الشفافية والمساءلة: يستجيب المعهد الديمقراطي الوطني لطلبات المواطنين لوجهها رؤساء حكومات ومجالس نواب وأحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني التي تسعى إلى الحصول على النصح في مسائل تتعلق بالإجراءات التشريعية، وخدمات الناخبين، والتوازن بين العلاقات المدنية والعسكرية في المجتمع الديمقراطي. يعمل المعهد الديمقراطي الوطني من أجل إنشاء هيئات تشريعية وحكومات محلية محترفة، وقابلة للمساءلة والشفافية وسريعة الاستجابة لمواطنيها.

إن التعاون الدولي هو العنصر الأساسي في توطيد الديمقراطية بشكل فعلي وفعال. كما أنه ينقل رسالة أعمق إلى ديمقراطيات جديدة وناشئة، مفادها أن الأوتوقراطيات المستبدة منعزلة بطبيعتها وتهاب العالم الخارجي، في حين تعول الديمقراطيات على حلفاء دوليين وعلى نظام دعم فاعل. إن المعهد الديمقراطي الوطني الذي يُخذ واشنطن العاصمة مقراً له، بالإضافة إلى مكاتب ميدانية في كل منطقة من العالم، يتم مهارات فريق عمله من خلال استقطاب الخبراء من كل أنحاء العالم، ومعظمهم من المتمرسين والممارسين المحنكين للنضال الديمقراطي في بلدانهم، ويتشاطرون وجهات نظر قيمة في التنمية الديمقراطية.

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

2030 شارع أم، شمال غرب، الطابق الخامس

واشنطن العاصمة، 20036-3306، الولايات المتحدة الأمريكية

تلفون: +1 202 728 5500

فاكس: +1 202 728 5520

البريد الإلكتروني: CONTACTNDI@NDI.ORG

الموقع الإلكتروني: HTTP://WWW.NDI.ORG

Acknowledgements

شكر وتقدير

أعدّ المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية هذا الدليل لمساعدة كل من يعمل من أجل تأمين مساهمة انتخابية حول العالم. لقد لعبت عمليات الفرز السريع للأصوات الانتخابية أحياناً دوراً حاسماً في ردع الاحتيال أو كشفه؛ كما أنها ساعدت في أحيان أخرى على إحلال الثقة في العملية الانتخابية مما أدى إلى قبول نتائج كانت تُشرف في ظروف أخرى. كما أنّ عمليات الفرز السريع ركزت الثقة، في حالاتٍ أخرى، بأنّ عمليات اليوم الانتخابي قد أصبحت أكثر تنظيماً وشفافية. في جميع الأحوال، استلزم الفرز السريع جهوداً استثنائية تشمل: استقطاب المئات إن لم يكن الألوف من المتطوعين، وتطوير بنى اتصالات موثوق بها وسريعة في بلد معين، وتحليل أحجام كبيرة من المعطيات تحليلاً دقيقاً في ظروف عاجلة جداً، فضلاً عن ممارسة تقييمات سياسية حكيمة في ما يخصّ كيفية تقديم منهجية الفرز السريع ونتائجه.

في الواقع، لا يرضى القيمون بإجراء فرز إلا وفق درجة عالية من الامتياز، خصوصاً بفضل التمارين المكثفة الهادفة إلى هذا المستوى؛ وهو امتيازٌ في احتراف التنظيم والتحليل والتقييم السياسي غير المنحاز اللازم لإعلان نتائج فرز سريع. حظي المعهد الديمقراطي الوطني فرصة رؤية جهد مماثل في تجربته الأولى في مراقبة دولية للانتخابات، من خلال عمل حركة المواطنين الوطنية من أجل انتخابات حرة - (نامفرال) NAMFREL التي تتخذ الفلبينين مقراً لها. فقد كشف الفرز السريع الذي أجرته (نامفرال) NAMFREL سنة 1986 في الانتخابات "المفاجئة"، الاحتيال الذي أقدم عليه نظام فرديناند ماركوس. وسعى القيمون إلى الامتياز مرة أخرى، عندما أجرت "لجنة الانتخابات الحرة" (CEL)، بمساعدة المعهد الديمقراطي الوطني، فرزاً سريعاً في الاستفتاء العام سنة 1988 في التشيلي، فأظهرت النتيجة رفض التمديد لولاية الجنرال بينوشه. على مرّ السنين التي تلت هذه التجارب ومن خلال انتخابات عديدة، ساعد المعهد الديمقراطي الوطني مجموعات في أكثر من 25 دولة حول العالم من أجل تطوير طرائق فرز سريعة كجزء من جهودها الواسعة في مراقبة العمليات الانتخابية. فانضمّ العديد من هذه المنظمات إلى المعهد الديمقراطي الوطني لنقل المهارات والمعارف إلى ناشطين ديمقراطيين في بلدان أخرى. وفي الحقيقة، ليس في الأمر مغالاة إن قلنا إنّ هذه المنظمات قد ساهمت في تنمية حركة عالمية بهدف مراقبة انتخابات داخلية ومحلية.

يتشرف المعهد الديمقراطي الوطني بالقادة السياسيين والمدنيين، وهو مدين لهم أيضاً لدعوتنا من أجل مساعدتهم في بناء قدراتهم على مراقبة الانتخابات، بما في ذلك من خلال إجراء فرز سريع للأصوات الانتخابية. لقد واجه العديد منهم تهديداً يمسّ سلامتهم الشخصية، في محاولاتهم لمساءلة الحكومات حول القوانين الانتخابية ومعاييرها. من المستحيل ذكر كلّ من انخرط في هذه النشاطات، غير أنّ هؤلاء الأفراد الذين سوف نذكرهم تالياً قد انضموا إلى مهمّات المعهد على نحو متكرّر، من أجل تعزيز عمليات فرز سريع للأصوات الانتخابية وجهود موسّعة في مراقبة الانتخابات، وهم: مارينو "مارس" كيسادا، وداماسو ماغبول، وخوسي كونثيبيون جونيور، وتيليبارت لاوك (حركة المواطنين الوطنية من أجل انتخابات حرة - (نامفرال) NAMFREL في الفلبينين)؛ ميروسلاف سافليافسكي، واسفيلو بارتشيف، ومريانا درينسكا، وكراسن كراليف والراحل مكايل ياناكيايف (BAFE، بلغاريا)؛ وألينا إينايي، ودانييلا دياكونو، وأدريان سورسكو (PDA، رومانيا)؛ ومونيكا خيمينيس،

وإدواردو ميمكا (CEL/PARTICIPA، تشيلي)؛ وإيسيتيان كاباييرو (CED/SAKA، باراغواي)؛ وفيروز حسن وطارق الغاني (FEMA، بنغلادش)؛ وتوفيق أمنو (GERDDES-أفريقيا، بنين)؛ وأدامو كومبو (COSUPEL، نيجر)؛ هونوري غي (GERDDES-ساحل العاج)؛ وبارفي موكونكو (OCDH، جمهورية الكونغو)؛ ومارتين غال (GERDDES-الكونغو)؛ وتاج الدين علي-ديابكت (توغو)؛ وكريسيان ليغيد (GERDDES-توغو)؛ وأريستيد سوكامبي (GERDDES-جمهورية أفريقيا الوسطى)؛ وفارس السنباني (ADI، اليمن)؛ وسيرجيو أغوايو ومارتا بيريس (ALIANZA CIVICA، المكسيك)؛ وكلوديا مورالس وإيسيس دوارتي (PARTICIPACION CIUDADANA، الجمهورية الدومنيكية)؛ ورافاييل رونكاغليولو وبيبي باترون وبيرسى مادينا وروداسيندو "رودي" فيغا (TRANSPARENCIA، البيرو)؛ وإيرين بيرورانا وفرانسيسكو فونغ (JUSTICIA Y PAZ، اليابانما)؛ وكلامونت لاي ولاورنس لاتشمانسينغ (EAB، غويانا)؛ وسوزانا "سوزي" جازيك وفلاديمير بران (GONG، كرواتيا)؛ وأولاكسي ليتشكوفاك وإيهور بوبوف (CVU، أوكرانيا). لقد خدم لاحقاً العديد من هؤلاء الأفراد كأعضاء من فريق عمل المعهد الديمقراطي الوطني من خلال تعزيز المشاركة السياسية بواسطة مجموعات مدنيّة خارج نطاق بلدانهم.

مليسا إستوك ونيل نافيت وغلين كوان هم الذين ألفوا هذا الدليل بعد اكتسابهم خبرة واسعة في هذا المجال حول العالم، من خلال مساعدة الناشطين الديمقراطيين في بناء جهود فرز سريع للأصوات الانتخابية كأداة للمساعدة الانتخابية، وهم بالتالي الخبراء الرائدون في هذا المجال. أما غلين كوان فيستحق أن تأتي على ذكره بشكل خاص لكونه ربّما المتطوّع الأكثر نشاطاً في المعهد الديمقراطي الوطني على مرّ السنين، ابتداءً من الفيليبين سنة 1986 إلى التشيلي سنة 1988 فعشرات البلدان، فضلاً عن رحلات عديدة غيرها لحساب المعهد. ساعد باتريك ميرلوه، كبير المساعدين في المعهد الديمقراطي الوطني ومدير البرامج في العمليات الانتخابية والسياسية، في تصميم هذا الدليل وتطويره، كما كان محرّر المشروع. لذا تبدو مساهمته الأساسية واضحة من خلال هذا الدليل. كما شارك بيتر ريدموند، الممثل الميداني السابق في المعهد الديمقراطي الوطني، في جهود فرز الأصوات السريع في بنغلادش ونيكارغوا، فضلاً عن مساهمته الواسعة في تحرير هذا الدليل. أما لورنس لاتشمانسينغ، نائب المدير السابق لبرامج آسيا في المعهد الديمقراطي الوطني وممثل ميداني سابق للمعهد ذاته، فقد عمل في عمليات الفرز السريع ومراقبة الانتخابات في العديد من البلدان، بالإضافة إلى هولي روتراوف، المسؤولة عن برامج العمليات الانتخابية والسياسية التي ساهمت أيضاً في إعداد هذا الكتاب. وساعدت ليندا باترسون، مساعدة برنامج المعهد الديمقراطي الوطني للبرامج الانتخابية، في جمع المعلومات والمواد اللازمة لوضع الدليل، وتعاونت سوزان بوغي أيضاً في تحرير الدليل وإنتاجه.

أضف إلى ذلك أنّ الخبرة التي يعكسها هذا الكتاب تتركز على قاعدة أرساها لاري غاربر الذي كان من رواد الفرز السريع في الوقت الذي أمضاه في المعهد الديمقراطي الوطني (1986-1993). كما شارك أعضاء سابقون وحاضرون من فريق عمل المعهد الديمقراطي الوطني في جهود الفرز السريع، وتظهر تجاربهم من خلال هذا الدليل، ومنهم: ليزا ماكلين ومايك مارشال وسانتياغو كانتون وإريك بيورنلاند وطوم مليا وباتريسيا كيفر وإدوارد ماكماهون ومارك فارشتين وستيف غرينر وأدريان مونغا وكايت كالتش وكيفن جونسن وكين مورلي وريتشارد كلاين وكاتي فوكس وكيرك غراغرسون ومات ديبل وجوناس روليت ومريم مونتاغ ومكرم عويس ومايكل ستودارد وكيفن جونسون ولين هيلر وجوستيس مانسا.

كان الإعداد الأولي لهذا الملف وإنتاجه وتوزيعه ممكناً بفضل الهبة التي منحتها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID). فأجريت العديد من جهود الفرز السريع المشار إليها في نصوص هذا الدليل، إلى حد كبير بواسطة منح من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية USAID والوقفية الوطنية للديمقراطية. لقد قدم مركز الديمقراطية والحكم التابع لمكتب USAID للديمقراطية، وجمعية المساعدة في النزاع والمساعدة الإنسانية، تشجيعاً قيماً لهذا المشروع في كل مراحله. إنَّ فراء هذا الدليل مدعوون إلى الاتصال بالمعهد الديمقراطي الوطني من أجل إبداء أية تعليقات أو إقتراحات أو مطالب.

كينيث وولاك

رئيس المعهد الديمقراطي الوطني

i-5 شكر وتقدير
i-13 تمهيد
i-15 المقدمة
1 الفصل الأول: لمحة تاريخية عن عمليات الفرز السريع
1 تحديد الفرز السريع
3 أهداف الفرز السريع إحباط الاحتيايل... كشف الاحتيايل... تخمين النتائج في الوقت المناسب... إدخال الثقة تدريجياً في العملية الانتخابية... الإبلاغ عن نوعية العملية الجارية... تشجيع مشاركة المواطن... توسيع النطاق التنظيمي وبناء المهارات... الإعداد لنشاطات مستقبلية
9 شروط الفرز السريع المسبقة الوصول إلى المعطيات... المصادقية حيال الجمهور... الموارد المناسبة
10 الماضي قدماً
13 الفصل الثاني: المباشرة بالعمل
14 القيادة وفريق العمل مجلس الإدارة... الموظفون الرئيسون
23 تخطيط المشروع وضع لائحة بالأحداث والنشاطات والتطورات المفصلية الهامة... تحديد النشاطات وفق جدول زمني... تحديد المهمات... اعتبارات تخطيط استراتيجي للجدول الزمني... تحفيز الموظفين
26 الميزانيات وجمع الأموال الكلفة... نفقات الميزانية... جمع الأموال
31 الفصل الثالث: تعزيز عملية الفرز السريع
31 العلاقات مع السلطات الانتخابية الأوراق التعريفية
34 العلاقات الخارجية الرد على المشككين
37 الحملة الإعلامية التقنيات الإعلانية
41 الفصل الرابع: إنشاء شبكة المتطوعين
42 تصميم المواد الاستمارات... الكتيبات
45 استقطاب المتطوعين اللجان الإقليمية والبلدية... المتطوعون المحليون... المتطوعون في العمليات المركزية... إقناع المتطوعين الجدد وانتقاؤهم
50 التدريب تدريب اللجان الإقليمية والبلدية... تدريب المتطوعين المحليين... تدريب المتطوعين للعمليات المركزية... تقنيات التدريب... تحفيز المتطوعين
55 اللوجستيات تخصيص الوقت والموظفين الكافيين

- 57 **الفصل الخامس: المبادئ الإحصائية وعمليات الفرز السريع**
- 57 **المبادئ الإحصائية الأساسية**
الموثوقية والشرعية... العينة... السكان... الانتقال من العينة إلى السكان... الأرجحية: قانون الأعداد الكبرى ونظرية الحد المركزي... مستويات الثقة: تحديد العلاقة بين العينة والسكان
- 65 **أخذ العينات**
وحدة التحليل... هامش الخطأ: إلى أي حد علينا أن نكون دقيقين؟... أنواع العينات... عوامل التصحيح
- 81 **الفصل السادس: العنصر النوعي في الفرز السريع**
- 83 **تصميم استمارات المراقبة**
كم يجب أن يبلغ طول الاستمارات؟... المسموح والممنوع في طرح الأسئلة... ما هي الأمور التي يجب تفاديها... استمارات المراقبة: مثال
- 92 **تحليل معطيات نوعية**
الإعدادات التي تسبق الانتخابات... الخطوات المتبعة في تحليل المعطيات النوعية
- 101 **الفصل السابع: جمع بيانات الفرز السريع وتحليلها**
- 101 **البروتوكولات المتبعة في تقرير البيانات**
- 102 **تدقق المعلومات**
تدقق المعلومات من الحقل الميداني... الاستراتيجيات المتبعة لإدارة المعلومات المتدفقة من الحقل... تدقق المعلومات داخل مركز جمع البيانات... القاعدة البيانية الرئيسية... تخلص العينة واستعادة البيانات
- 112 **التحليل الإحصائي لبيانات الفرز السريع**
التحليل الأولي للبيانات... تطوّر نتائج فرز الأصوات... تحليل البيانات وفقاً للطبقات... إعلان نتائج الانتخابات
- 121 **الفصل الثامن: "اللعبة النهائية"**
- 121 **تطوير بروتوكول لاستعمال البيانات**
مراجعة السياق الانتخابي... تذكّر أهداف الفرز السريع... وضع برنامج باليوم الانتخابي... مضمون البروتوكول المتبع في إعلان البيانات
- 125 **إعلان بيانات الفرز السريع**
- 126 **نشاطات محددة**
متى نحتاج إلى التحرك السريع ما بعد الانتخابات... تقرير ما بعد الانتخابات
- 130 **التحضير للمستقبل**
- 133 **الملاحق**
- 172 **حول الكتاب**

	الملحق 1أ:
134	المنظمات التي قد تلقت مساعدة المعهد الديمقراطي الوطني لإجراء عمليات الفرز السريع.....
	الملحق 1ب:
135	منظمات المراقبة الانتخابية المحليّة غير الحزبيّة التي تعاون معها المعهد الديمقراطي الوطني حول العالم.....
	الملحق 2:
143	جدول زمني لمدة 8 أشهر يبيّن خطة العمل للمراقبين المحليين في نيكاراغوا عام 1996.....
	الملحق 2ب:
144	عيّنة عن خطة عمل الفرز السريع لمدة 6 أسابيع قبل انتخابات أندونيسيا، 1999.....
	الملحق 3أ:
145	مثال على قانون انتخابي متعلّق بمراقبي الانتخابات المحليّة، رومانيا عام 1993.....
	الملحق 3ب:
148	مثال على تنظيم انتخابي يتعلّق بمراقبي الانتخابات المحليّة، جنوب أفريقيا، 1993.....
	الملحق 3ج:
149	مثال على قانون سلوك مراقبي الانتخابات، سيراليون، 2002.....
	الملحق 3د:
151	مثال على قانون سلوك مراقبي الانتخابات، بنغلادش، 1995.....
	الملحق 4:
153	أحكام حقوق الإنسان المتعلقة بالانتخابات.....
	الملحق 5:
160	رسالة استقطاب عام لمنسقين إقليميين، سلوفاكيا، 1998.....
	الملحق 6:
162	رسم بياني للمكاتب الإقليمية في صربيا.....

الملحق 7أ:

163 عينة عن تعهد المراقبين بالحيادية، من أوكرانيا، 1994

الملحق 7ب:

164 عينة عن تعهد المراقبين بالحيادية، من غويانا، 1994

الملحق 7ج:

165 عينة عن تعهد المنسقين الإقليميين بالحيادية، كازاخستان

الملحق 8:

166 مثال على تمارين تدريبية مُعدة للفرز السريع

تمثل إرادة الشعب في بلد ما- والتي تعبّر عنها الانتخابات الحقيقية والدورية- أساس سلطة أية حكومة ديمقراطية. هذا ما تنصّ عليه المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكلّ وثيقة دولية أساسية لحقوق الإنسان تتناول الحقوق المدنية والسياسية، ممّا يؤدي إلى موجبات معاهدة والتزامات دولية تركز على هذا المبدأ. تجدر الإشارة إلى أنّه مبدأ مقدّس يرد في الدساتير الحديثة في أنحاء العالم كافة. رغم ذلك، يبدو بلوغ هذا المفهوم الديمقراطي غالباً صعب التحقيق.

هناك العديد من البلدان التي تجري انتخابات ديمقراطية. غير أنّ الذين يسيطرون على مؤسسات أو موارد تابعة للدولة، أو أساليب رشوة منظمة، أو إكراه، غالباً ما يحاولون التلاعب بالعمليات الانتخابية من خلال: رفض منح خصومهم الحق في الترشّح، ومنعهم من تنظيم حملات لجمع الأصوات الانتخابية، ومنعهم من الوصول إلى وسائل الاتصالات العامة، وحرمان الناخب من المعرفة اللازمة لاتخاذ خيار سياسي واع، وترهيبه لنهيّه عن القيام بخيار سياسي حرّ، وتقسيم الدوائر الانتخابية لمصلحة جماعة معينة لمنع التصويت العادل. عندما تكون هذه الأساليب غير كافية من أجل ضمان الفوز، غالباً ما يسعى مرتكبو الاحتيال إلى التلاعب بعمليات اليوم الانتخابي من خلال: إعاقة الوصول إلى المكاتب الانتخابية، ومنع الناخب المؤهل للتصويت من حقه في الاقتراع، وترتيب تصويت غير شرعي لصالحه بالإضافة إلى ملء صناديق الاقتراع والتلاعب بفرز الأصوات وجدولتها، والإعلان عن نتائج احتيالية بالإضافة إلى منع أساليب الطعن القانونية المناسبة. وبلي الإرهاب والجزاء السياسي الانتخابات أحياناً أيضاً، كما يُمنع الفائزون الشرعيون من تولّي المنصب الذي انتخبوا لأجله. من شأن تطوّرات مماثلة أن تحرم الحكومة من طابع ولايتها الديمقراطي وتهيء الوضع لعدم استقرار سياسي.

بالتالي، على الأحزاب السياسية والمرشّحين أن يطوّروا مهارات من أجل مراقبة مجموعة واسعة من العمليات والمؤسسات التي تحيط بالعملية الانتخابية، كما عليهم أن يتعلّموا كيفية تجنيد الدعم الشعبي واستعمال آليات تقديم الشكاوى، سعياً إلى حلول سلمية لشكاوهم. وعلى المنظمات المدنية وغيرها المؤتمّرة بالحكم الديمقراطي أن تنهك بشكل مباشر في جهود المراقبة الشاملة من أجل تأمين نزاهة العملية الانتخابية. ببساطة، لا يمكن فصل الانتخابات عن السياق السياسي الأوسع في دولة ما، كما يجب بذل الجهود الرامية إلى تأمين السلامة الانتخابية على نحو واسع.

بالرغم من ذلك، تبلغ العمليات الانتخابية كافة نقطة حرجة في اليوم الانتخابي- وفي هذا النهار بالذات يلعب فرز الأصوات الموثوق به دوراً حاسماً. فيتمّ الاعتماد على التقرير الفائق الدقة والسريع حول نوعية عمليات التصويت والفرز، بالنسبة لعينة إحصائية عشوائية تؤخذ من المراكز الانتخابية، في سبيل طمأننة المتبارين السياسيين والمواطنين على حدّ سواء إلى ضرورة الوثوق بالانتخابات. ويهدف تحليل مواطن الخلل إلى تصحيحات في الوقت المناسب وتقييمات ملائمة لأثرها المحتمل على النتائج الانتخابية. كما يمكن لتقدير النتائج الانتخابية المأخوذة من أحد المراكز الانتخابية، بشكل سريع ودقيق للغاية، أن يُحبط الاحتيال ويُسكن التوتر، ويتيح لمن تخوله النتائج الانتخابية تولّي منصب ما إن يتولاه بعد الحصول على الثقة الشعبية بولايته الديمقراطية. ومن ناحية أخرى، يمكن أن يكشف التحقق المنهجي والمحايد والدقيق من نتائج عمليات اليوم الانتخابي ونوعيتها عن مخالقات للأصول ومحاولات شائعة لقرصنة الانتخابات.

كما يظهر في صفحات هذا الدليل، قد يتمركز الفرز السريع في صلب تطوّرات دراماتيكية ذات مخاطر عالية. لقد كشف النقاب عن محاولات لكسب الانتخابات بوسائل غير مشروعة، وبالتالي مهدّ الطريق للدفاع الشعبي عن الحقوق المدنيّة والسياسيّة، كما حصل في الفيليبين سنة 1986 وفي جمهورية يوغسلافيا الفدراليّة سنة 2000. وأحبط الفرز السريع كل من كان يميل إلى تجاهل إرادة الشعب، كما حصل في الاستفتاء العام في التشيلي سنة 1988، وفي الجولة الأولى من انتخابات البيرو سنة 2000. لقد أتاح الفرز تقبّل المرشحين في الانتخابات للخسائر الانتخابيّة المفاجئة، حيث أظهرت استطلاعات الرأي تعادلاً فعلياً قبل يوم الانتخابات بقليل، على غرار ما حصل في انتخابات بلغاريا سنة 1990 أو في إستطلاع الرأي في نيكاراغوا سنة 2001. وقد حثّ الفرز المرشّحين والمواطنين على التحلي بالصبر في الانتخابات التي تأخرت فيها عمليّات الجدولة الرسميّة إلى حدّ كبير، كما حدث في انتخابات اندونيسيا سنة 1999. في كل حالة من الحالات السابق ذكرها، حال الفرز السريع دون حدوث نزاعات. كما ساهم إلى حدّ كبير، في كلّ حالة شارك فيها المعهد الديمقراطي الوطني في جهود فرز الأصوات السريع حول العالم، من بنغلادش إلى ملاوي، ومن أوكرانيا إلى الباراغواي، في ضمان احترام إرادة الشعب السياسيّة.

لا تستلزم كلّ عمليّة انتخابيّة بالضرورة فرزاً سريعاً، أقله ليس في شكله التام، كما يشدّد مؤلّفو هذا الدليل. فضلاً عن ذلك، يعبّر الفرز السريع عن عمليّات اليوم الانتخابي ليس إلا، ولا يطلعنا بحدّ ذاته إن كانت التطوّرات التي تسبق العمليّة الانتخابيّة، أو تليها، تدعم طبيعة الانتخابات الديمقراطية أو تنفيها. ويمكن فهم عمليّات الفرز السريع بشكل أفضل على أنّها عنصر حرج في عملية مراقبة انتخابية شاملة، غير أنها فريدة في أثرها وأساسيّة أحياناً لتحديد درجة الثقة المضمونة في نتائج الانتخابات. بالتالي، يسرّ المعهد الديمقراطي الوطني تقديم هذا الدليل كجزء من سلسلة مواد مرجعيّة لمراقبة العمليّة الانتخابيّة.

يعكس هذا الدليل أحدث ما توصل إليه فن إجراء الفرز السريع. فقد تطوّرت المنهجيات الموصوفة بشكل ملحوظ خلال الخمس عشرة سنة الماضية، ولا شكّ في أنها ستشهد المزيد من التطور. وفي الوقت عينه، ليست الإجراءات العالية الدقة ضروريّة في الأحوال كافة. بالفعل، قد تحول القيود المفروضة على الوقت أو على الموارد البشريّة والماليّة دون استعمال بعض التقنيات المذكورة في صفحات هذا الدليل. أظهرت تجربة المعهد الديمقراطي الوطني أنّه يجب إجراء كلّ عمليّة انتخابيّة وكل فرز سريع في ضوء الظروف الخاصة بالبلد الذي تجرى فيه.

يأمل المعهد بأن يساهم هذا الدليل في مساعدة قادة المجتمع المدني والأحزاب السياسيّة التي تقرّر تنمية المعرفة العمليّة والبنى التنظيميّة اللازمة لاستعمال هذه الأداة حسب الأصول. نتطلع إلى التعلّم من ناشطين ديمقراطيين آخرين في ما يخصّ أساليب تحسين الفرز السريع ومراقبة الانتخابات بشكل عام.

باتريك ميرلوه

كبير المساعدين في المعهد الديمقراطي الوطني ومدير البرامج في العمليّات الانتخابيّة والسياسيّة

كينيت وولاك

رئيس المعهد الديمقراطي الوطني

المقدمة

Introduction

يُصِف هذا الكُتَيْبُ كَيْفِيَّةَ تَنْظِيمِ الْفَرْزِ السَّرِيعِ الْمَعْرُوفِ أَيْضاً بِجَدْوَلَةِ الْأَصْوَاتِ الْمَتْوَاظِيَةِ (PVT) وَإِجْرَائِهِ. الْفَرْزُ السَّرِيعُ هُوَ طَرِيقَةٌ فَعَّالَةٌ لِمُرَاقَبَةِ تَطَوُّرَاتِ الْيَوْمِ الْإِنْتِخَابِيِّ. لَقَدْ أُجْرَتِ مَجْمُوعَاتٌ حَوْلَ الْعَالَمِ عَمَلِيَّاتِ فَرْزٍ سَرِيعٍ مِنْ أَجْلِ تَعْزِيزِ الْعَمَلِيَّاتِ الْإِنْتِخَابِيَّةِ الْدِيمُقْرَاطِيَّةِ وَكَشَفِ التَّلَاعِبِ فِي النَتَائِجِ الْإِنْتِخَابِيَّةِ. مِنْ هُنَا، يَتَوَجَّهُ هَذَا الدَّلِيلُ بِشَكْلِ خَاصٍ إِلَى الْمُنْظَمَاتِ الْمَدْنِيَّةِ الَّتِي تَرَاقِبُ الْإِنْتِخَابَاتِ، غَيْرَ أَنَّ الْمُبَادِئَ وَالنِّصَائِحَ الَّتِي يَحْتَوِيهَا تَنْطَبِقُ أَيْضاً عَلَى مَشَارِيعِ مُرَاقَبَةِ الْإِنْتِخَابَاتِ الَّتِي تَقُومُ بِهَا الْأَحْزَابُ السِّيَاسِيَّةُ وَالْمُنْظَمَاتُ الدَوْلِيَّةُ.

الفرز السريع هو
طريقة فعّالة لمراقبة
تطوّرات اليوم
الانتخابي... ولتقييم
نوعيّة اليوم الانتخابي
الإجماليّة، وللتحقّق
من نتائج الانتخابات
الرسميّة.

يشرف المراقبون خلال الانتخابات على عمليّات التصويت والفرز في مراكز اقتراع يتم انتقاؤها بصورة خاصة؛ فيسجلون معلومات أساسية في استمارات موحّدة المعايير وينقلون نتائجها (بما في ذلك نتيجة فرز الأصوات في مراكز الاقتراع) إلى مركز موحّد لجمع المعطيات. يستعمل رؤساء الفرز السريع هذه المعلومات لتقييم نوعيّة اليوم الانتخابي الإجماليّة، أو التحقّق من نتائج الانتخابات الرسميّة بناءً على تحليل دقيق لمعطيات المركز الاقتراعي.

أصبحت منهجيّة الفرز السريع على درجة عالية من التطوّر في السنوات الخمس عشرة الأخيرة. يمثّل استعمال علم الإحصاءات أحد الأركان الأساسيّة التي تستند إليها هذه المنهجية. غير أنّ معظم عمليّات الفرز السريع التي تجري حالياً لا تعتمد على جمع المعلومات من مراكز الاقتراع كافة، بل تُجمع المعطيات من عينّة إحصائيّة عشوائيّة تؤخّذ من مراكز الاقتراع. يتيح هذا الأمر للمجموعات جمع المعطيات ونقلها بشكل سريع، على أن تكون دقيقة وموثوقاً بها، فلا تحتل سوى هامش خطأ طفيف جداً.

عمل المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدوليّة مع مجموعات مدنيّة في أكثر من 65 بلداً لمراقبة الانتخابات؛ كما أجرت منظمات مدنيّة عمليّات فرز سريع في 25 بلداً منها.¹ يوقر المعهد الديمقراطي الوطني الدعم في الفرز السريع للمنظمات الشريكة بناءً على تحليل مشترك لمستلزمات المنظمة. فيتضمن هذا الدعم توفير الخبراء الفنيين والتدريب بالإضافة إلى النصائح للتخطيط الإستراتيجي. ويرغب المعهد بشكل خاص في مساعدة مجموعات لربط المراقبة الانتخابيّة بنشاطات أخرى لتعزيز الديمقراطية.

¹ راجع الملحق 1 الذي يحتوي على لائحة من المنظمات التي عاونها المعهد الديمقراطي الوطني في إجراء عمليّات الفرز السريع، والملحق 1ب للحصول على لائحة شاملة بالمنظمات التي أشرفت على انتخابات محلية غير حزبيّة، وهي منظمات عمل معها المعهد الديمقراطي الوطني أيضاً.

أظهرت تجربة المعهد الديمقراطي الوطني أنه يمكن للفرز السريع أن يلعب دوراً حيوياً في تعزيز النزاهة الانتخابية. فعندما ترعى المنظمات المدنية غير الحزبية عمليات الفرز السريع، قد تؤدي هذه الأخيرة إلى الأمور التالية:

- **نقل السلطة إلى الشعب.** يسمح الفرز السريع للمجموعات المدنية بانخراطها في الانتخابات على نحو فعال وأساسي، من خلال حث المواطنين على تطبيق حقوقهم في المشاركة في الشؤون الحكومية، والسعي وراء المعلومات الخاصة حول أوجه العملية الانتخابية الحرجة، ونقلها. لدى تقديم البرهان على الخطأ أو على سوء الإدارة، يستطيع المواطنون محاسبة المسؤولين أو الرؤساء السياسيين. أما عندما تساعد عمليات الفرز السريع في إقرار عملية شرعية، يمكن للمواطنين أن يتقوا بالنتائج وبشرعية الحكومة الناتجة عنها.

يمكن أن تعزز تجربة

تنظيم الفرز السريع

منظمة ما وتعدّها

لعمل متواصل في

مشاريع مرتبطة

بالديمقراطية.

- **بناء القدرة المحلية.** يصبح رؤساء عملية الفرز السريع والمراقبون المتطوعون متخصصين في قانون الانتخابات وإجراءاته لدى إعدادهم الفرز السريع. كما يطور هؤلاء القادة أيضاً مهارات في إدارة المشروع والموازنة وفي الاتصالات والتنظيم. أضف إلى أن الخبرة في تنظيم الفرز السريع قد تعزز منظمة معينة وتعدّها لاستمرارية العمل في مشاريع مرتبطة بالديمقراطية. وبالفعل، أصبحت منظمات عديدة يدعمها المعهد الديمقراطي الوطني مؤسسات مدنية قوية وقادرة على البقاء.

- **توفير معلومات موثوق بها وشاملة.** تحتل المجموعات المدنية المستقلة الموقع المناسب لإجراء عمليات فرز سريعة جديرة بالثقة. فبإمكانها استقطاب آلاف المراقبين نموذجياً، وتدريبهم في فترة وجيزة نسبياً، من أجل تأمين تغطية واسعة لليوم الانتخابي. يمكن تعيين المراقبين في مراكز الاقتراع قرب أماكن سكنهم حيث يعرفون المكان ملياً، فيحددون الأوضاع المشكّلة، ويحلّونها على نحو فعال. يتمتع المراقبون المحليون بالموقع المناسب من أجل توفير المتابعة اللازمة في فرز/جدولة الأصوات الانتخابية الطويلة الأمد، أو في إجراءات تقديم الشكاوى.

يشجع المعهد الديمقراطي الوطني الأحزاب السياسية على إجراء عمليات فرز سريع، خصوصاً وأنّ هذه الأخيرة تجازف بالكثير يوم الانتخاب. فلديها الحق في ضمان نزاهة عمليات الانتخابات والفرز والجدولة، كما تتمتع بحق صون أصوات مؤيديها الانتخابية. وتجدر الإشارة إلى زيادة عدد الأحزاب السياسية التي تشارك الآن في نشاطات مراقبة الانتخابات، بالإضافة إلى عمليات الفرز السريع من أجل تأسيس قدرة تنظيمية طويلة الأمد. ومن شأن توظيف العناصر الجديدة من المتطوعين للفرز السريع من عامة الشعب وتطوير شبكة اتصالات قوية أن يعززوا التواصل مع الناخبين، ويدعموا الجهود الرامية إلى الحصول على الصوت الانتخابي.

كما أجرت وسائل الإعلام الإخبارية ومنظمات استطلاع الرأي العام عمليات فرز سريع. غير أنه من العسير عليها إنشاء شبكات المتطوعين وأنظمة الاتصال الواسعة والموثوق بها، من أجل تحقيق هوامش الخطأ الضئيلة، ودرجات الثقة العالية المطلوبة في الانتخابات التي تشهد تقارباً شديداً بين المتنافسين. وتواجه المنظمات الدولية التي تجري عمليات الفرز السريع المشاكل عينها.

اعتادت المنظمات الدولية الاعتماد على عمليات الفرز السريع التي تجريها المنظمات المدنية المحلية الجديرة بالثقة. في بعض الحالات، بإمكان المنظمات الدولية التي تستطيع تأسيس شبكات المتطوعين، وأنظمة جمع المعطيات الضرورية لإجراء عمليات الفرز السريع الموثوق بها الإسهام بشكل ملحوظ في العمليات الانتخابية. ينطبق هذا الأمر بشكل خاص في البيئات السياسية المشحونة إلى حد كبير، كالحالات التي تلي النزاعات مباشرة، أو عندما تحول القيود المرتبطة بالوقت والموارد دون قدرة المجموعات المحلية على مراقبة الانتخابات.

تدعم بعثات المراقبة

الدولية مصداقية

المجتمع المدني

وتنميته، لدى عملها مع

مجموعات محلية

ومساندة جهودها علنياً.

يدعو المعهد الديمقراطي الوطني إلى التعاون بين المجموعات الوطنية والدولية التي تقوم بمراقبة الانتخابات. تدعم بعثات المراقبة الدولية مصداقية المجتمع المدني وتنميته لدى عملها مع مجموعات محلية ومساندة جهودها علنياً. فضلاً عن أنه يترتب على البعثات الدولية أن تدافع عن حق المجموعات المحلية في مراقبة الانتخابات وإجراء عمليات الفرز السريع.

لكن لا بدّ من التنبيه إلى مسألة هامة. ففي حال التلاعب بالعملية الانتخابية قبل جدول الأصوات، قد يشرع التثبت من دقة الفرز الاحتمال الحاصل. على سبيل المثال، فإنّ غزارة الاقتراع في انتخابات نيجيريا الرئاسية سنة 1999، أو سوء تمثيل الأصوات المحتمل - كما سجلها المسؤولون في انتخابات روسيا البيضاء الرئاسية سنة 2001 - ما كان ليسجل في جداول النتائج الواردة من مراكز اقتراع مماثلة. وللأسف ذكره، على عمليات الفرز السريع المتداولة في هذا الدليل أن تفحص أوجه عمليات الانتخاب والفرز النوعية.

نظراً لطبيعة عمليات الفرز السريع التي تتطلب دقة وعناية، والرهانات التي ينبغي مواجهتها، من المفضل عدم إجرائها ما لم تكن المنظمة المسؤولة واثقة كلّ الثقة من أنّها ستقوم بها على أكمل وجه؛ على أن تبقى واثقة من قدرتها هذه. ولهذه الأسباب أخذت العديد من البلدان القرار الحكيم بعدم إجراء الفرز السريع، لا بل إنّ منظمات مراقبة الانتخابات قرّرت، في بعض الحالات، قبل نهاية فترة ما قبل الانتخابات بقليل، ألا تحاول الإعلان عن تقديرات رقمية بالرغم من أنّها كانت ترغب في إجراء فرز سريع وكامل.

إنّ عمليات الفرز

السريع محايدة من

الناحية السياسية غير

أنّه على من يجري هذه

العمليات أن يراعي

جيداً البيئة السياسية

المحيطة.

يعكس تعاقب الفصول في هذا الدليل التسلسل الزمني لمشروع فرز سريع نموذجي. فيحدّد الفصل الأول الفرز السريع، ويستعرض أهدافه، ويقدم قائمة بشروط النجاح المسبقة اللازمة لمعرفة إن كان هذا المشروع مناسباً ومجدياً. تتناول الفصول من الثاني حتى الثامن التفاصيل الأساسية المطلوبة لإعداد فرز سريع، وتنظيمه، وتطبيقه. فيساعد الفصل الثاني المجموعات على تأليف فريق عمل فعّال، والتخطيط للمشروع وتأمين التمويل. ويبرز الفصل الثالث أهمية تعزيز الفرز السريع من أجل ترسيخ المصداقية وكسب الدعم. يقدم الفصل الرابع النصائح المفيدة لبناء شبكة متطوعين وتدريبهم. يناقش الفصل الخامس المبادئ الإحصائية المستعملة في منهجية الفرز السريع بالإضافة إلى عملية تكوين عيّنة. أمّا الفصل السادس فيطلعنا على المبادئ التوجيهية الأساسية لمكونات الفرز السريع النوعية. يصف الفصل السابع

كيفية جمع معطيات الفرز السريع وتحليلها، ويقدم الفصل الثامن النصح حول الطريقة المثلى لاستعمال هذه المعطيات خلال اليوم الانتخابي.

إنّ عمليّات الفرز السريع محايدة من الناحية السياسيّة غير أنّه على من يجري هذه العمليّات أن يراعي جيداً البيئة السياسيّة المحيطة. من خلال هذا الدليل، يناقش المؤلفون إمّا طريقة تسهيل السياق السياسيّ المحليّ لإعدادات الفرز السريع وإمّا إعاقته، وكيفية إدراج الاعتبارات السياسيّة في مجريات الأحداث، كي لا يكون حياذ الفرز السريع ودقته موضع شكوك.

لا يعتبر المؤلفون أنهم يقدمون المقاربة النهائيّة لعمليّات الفرز السريع في هذا الدليل. فتاريخ كل بلد، وجغرافيته، وثقافته، تتيح الفرص أو تضع القيود التي تؤثر على تنظيم الفرز السريع النهائي، فقد تُجبر القيود المفروضة على الموارد والوقت على القيام بالتسويات. كما يمكن لبعض المجموعات أن تستعمل العيّنات الإحصائيّة وتقنيّات التحليل التي أتينا على ذكرها في هذا المؤلف، غير أنّها تغفل التشديد على السرعة أثناء جمع المعطيات. قد يتبع غيرها نصيحتنا في كيفية إنشاء شبكة متطوعين، وجمع المعطيات واستعمالها، غير أنّها تعجز عن استعمال عيّنة عشوائية من مراكز الاقتراع. بالرغم من ذلك، من شأن التقنيّات التي نتناولها في هذا الدليل أن تساعد أية مجموعة لمراقبة الانتخابات في تحسين قدرتها على ذكر المشاكل التي حصلت في اليوم الانتخابي على أساس وطني وفي الوقت المناسب.

يقدم هذا الدليل القاعدة اللازمة لتنظيم عمليّات الفرز السريع وإجرائها، لكن لا شك في أنّ هذه التقنيّات ستستمرّ في التطور. فقد يتم اكتشاف طرائق جديدة لإدارة المعطيات كما أنّه من الممكن تحسين استمارات المراقب من أجل التطرّق إلى أية مشكلة طارئة. ومن المرجح أن يتحسن التعاون بين المنظمات المراقبة، أمحليّة كانت أو دوليّة. يتطلع المعهد الديمقراطي الوطني إلى دعم المنظمات التي تستغلّ مهاراتها، وموابها، وإبداعها من أجل زيادة الإرث الغني الذي أنشأه رواد هذه الأداة المبتكرة والفعّالة وكلّ من ساهم في تطويرها.

لمحة تاريخية عن عمليات الفرز السريع

Chapter One Background on Quick Counts

"ترسو الديمقراطية على قناعة فحواها أن إمكانيات إستثنائية تكمن في أيّ شعب عادي".
هاري إمرسون فوسديك (1878-1969)

إنّ عمليات الفرز السريع التي تجريها منظمات المجتمع المدني هي مشاريع معقدة وجديرة بالملاحظة. يخطط القادة الاستثنائيون غالباً لهذه المشاريع، فيما يجريها مواطنون شجعان وعاديون. تتطلب عمليات الفرز السريع الخبرة في الديناميكيات السياسية وفي تنظيم القاعدة الشعبية، فضلاً عن استيعاب نظرية العينات العشوائية واكتساب بعض المعرفة في مجال المعلوماتية. يشارك المئات أو الآلاف من المتطوعين في الفرز السريع فيصونون، ومن خلال مشاركتهم هذه، إحدى قواعد الديمقراطية، ألا وهي التصويت.

تتطلب عمليات الفرز
السريع الخبرة في
الديناميكيات السياسية
وفي تنظيم القاعدة
الشعبية، فضلاً عن
استيعاب نظرية العينات
العشوائية واكتساب
بعض المعرفة في مجال
المعلوماتية.

تستطيع عمليات الفرز السريع تقدير النتائج الرسمية أو التثبت منها، بالإضافة إلى اكتشاف المخالفات والإبلاغ عنها أو تبيان محاولات الاحتيال. في معظم الحالات، تبني عمليات الفرز السريع الثقة في عمل مسؤولي الانتخابات وفي شرعية العملية الانتخابية.

تحديد الفرز السريع

يُعرف الفرز السريع على أنه عملية تكديس المعلومات التي يجمعها مئات أو آلاف المتطوعين. تتأى المعلومات أو المعطيات كافة عن المراقبة المباشرة للعملية الانتخابية. يتتبع المراقبون عمل السلطات الانتخابية فيما تدير العملية الانتخابية وتقوم بتعداد أصواتها. فيدون المعلومات، بما في ذلك فرز الأصوات الحالي، على استمارات ذات معايير موحدة، ثم ينقلون النتائج التي توصلوا إليها إلى نقطة تجميع مركزية.

ليس الفرز السريع مماثلاً لاستطلاع رأي سياسي أو لاستطلاع يُجرى لدى مغادرة المقترعين مراكز الاقتراع. لا يعتمد الفرز السريع على طرح السؤال على الناخبين، أو أية جهة أخرى، حول كيفية اقتراعهم؛ كما لا يتطلب منهم الإفصاح عن طريقة انتخابهم. ولا تتضمن العملية التعبير عن آراء معينة، كما لا يلزم أي شخص كان بتقديم أية معلومة على الإطلاق.

تحاول المجموعات التي تسعى إلى جمع المعطيات من كل مراكز الاقتراع إجراء فرز سريع وشامل. تهدف عمليات الفرز الشامل إلى عكس نتيجة فرز الأصوات الرسمي. أمّا الهدف البديل والأكثر شيوعاً فهو حشد المجموعات للمعلومات من خلال انقضاء عشوائي علمي لمراكز الاقتراع، لتقدير النتائج بطريقة موثوق بها¹. تتطلب عمليات الفرز السريع المماثلة عدداً أقل من المتطوعين، بالرغم من أن المجموعات التي تجري

¹ راجع الفصل الخامس، المبادئ الإحصائية وعمليات الفرز السريع، للحصول على شرح مفصل حول نظرية العينات العشوائية.

<p>الفرز السريع</p> <p>يبُلِّغ المراقبون داخل مراكز الاقتراع عن العملية الانتخابية وتعداد الأصوات الانتخابية.</p> <p>موثوق به</p> <p>يعتمد على المراقبة المباشرة للاقتراع وفرز الأصوات.</p>		<p>استطلاع للرأي يلي الاقتراع</p> <p>يقابل أشخاص المواطنين خارج مراكز الاقتراع، ويسألونهم الإفصاح عن طريقة تصويتهم.</p> <p>غير موثوق به</p> <p>قد يعطي الأشخاص الذين تُجرى معهم المقابلة معلومات زائفة.</p>
---	---	---

الصورة 1-1:
الفرق بين الفرز السريع وبين استطلاع الرأي الذي يلي الاقتراع

عمليات الفرز السريع، من خلال استعمال عينة عشوائية تؤخذ من مراكز الاقتراع، غالباً ما تعين المراقبين في عددٍ من مراكز التصويت يفوق العدد الذي تشملته عينة الفرز العشوائية. يُؤدّي هذا الأمر إلى مساواة أوسع، ويوفر رادعاً أكبر في وجه التلاعب، كما يعزز مشاركة المواطن في العملية الانتخابية.

تتألف معظم عمليات الفرز السريع حالياً من: (1) تدقيق مستقل لنتائج التصويت الرسمي الإجمالية و (2) تحليل منهجي للأوجه النوعية في العملية الانتخابية. تُستعمل عمليات الفرز السريع لمراقبة التصويت كتمرين حسابي واضح إلى حدٍ معقول. فهل تمتّ عملية الفرز حسب الأصول أم تمّ التلاعب بها؟ هل تمّ احتساب الأصوات جيداً في المنطقة الانتخابية مقارنة بمجموع الأصوات الوطنية (أو أصوات المقاطعة)؟ هل عكست النتائج التي أعلنتها السلطات الانتخابية أو الحكومية الأخرى تفضيلات الناخبين؟ يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة بناءً على مستواها الأساسي الأيسر، وذلك من خلال مراقبة الفرز السريع في المركز الاقتراعي ومقارنة فرز الأصوات المسجل مع النتائج الرسمية الصادرة عن مراكز الاقتراع، أو مقارنة أرقام الفرز السريع على المستوى الشعبي مع النتائج الوطنية الرسمية.

في الكثير من الحالات، لا سبيل لتقييم التعداد الرسمي للأصوات، بطريقة مستقلة، إلا من خلال هذا الفرز. ففي بيئة سياسية حيث تفتقد شريحة كبيرة من المجتمع الثقة في العملية الانتخابية، يمكن أن يعزّر الفرز السريع الثقة في النتائج الرسمية.

إنّ شبكة المتطوعين والاتصالات نفسها التي تُستعمل لنقل التقارير حول فرز الأصوات، تُستعمل أيضاً لجمع المعلومات حول الأوجه النوعية في العملية الانتخابية. أمّا الأسئلة النوعية التي تطرح عادةً في نماذج المراقبين، فهي على سبيل المثال:

- متى يفتح مركز الاقتراع؟ (يعطي المراقبون التوقيت الصحيح، مثلاً بين الساعة السادسة صباحاً والسابعة مساءً، أو بين السابعة صباحاً والثامنة مساءً، أو من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة التاسعة مساءً أو بعد التاسعة.)
- أين تتوفر الموارد الانتخابية اللازمة؟ (يتحقق المراقبون من المواد المتوفرة، ومنها لائحة المقترعين، وأوراق اقتراعهم، وأقلام حبر لا يُمحي، وصناديق اقتراع، وحجيرات اقتراع، ولوائح تدوين.)
- متى يبدأ التصويت؟ (يعطي المراقبون الإجابة الصحيحة، أي مثلاً: بين الساعة السابعة صباحاً والثامنة مساءً، أو من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة التاسعة مساءً، أو من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة العاشرة ليلاً أو ما بعد العاشرة.)

تتألف معظم عمليات الفرز السريع حالياً من:
(1) تدقيق مستقل لنتائج التصويت الرسمي الإجمالية و
(2) تحليل منهجي للأوجه النوعية للتصويت وعمليات الفرز.

- هل تمّ رصد أيّة مخالفة خلال العملية الانتخابية؟ (توفر الاستمارة لائحة تحتوي على المشاكل المتوقعة التي ينبغي التحقق منها. أمّا المشاكل التي تنطرق إليها فهي حرمان المقترع المؤهل للاقتراع من حقّ التصويت، بالإضافة إلى الاقتراع غير القانوني، وملء صناديق الاقتراع، والتعرض إلى سرية الأوراق الانتخابية.)
- أيّ أحزاب سياسية ممثلة بمندوبين داخل مراكز الاقتراع؟ (الأحزاب مسجلة ضمن الاستمارة، ويتحقق المراقبون من الممثلين الحاضرين.)
- هل اعترض مراقبو التصويت على النتائج في مراكز الاقتراع؟ (يمكن أن تقدم الاستمارة لائحة بالأسباب القانونية التي تستدعي تقديم الشكاوى الواجب التحقق منها.)
- هل استكملت لوائح التدوين بدقة؟²

يمكن أن تستعمل المجموعات هذه المعلومات من أجل التحري عن الحوادث التي تحصل في مراكز الاقتراع والتبليغ عنها. غير أنّ هذه المعطيات أكثر فعالية في شكلها الإجمالي، ممّا يتيح للمجموعات التعليق على نوعية العملية ككل، وكشف المخالفات التي كانت لتؤثر على نتائج الانتخابات على نحو دقيق.

NAMFREL (حركة المواطنين
الوطنية من أجل انتخابات حرة)



لمحة تاريخية عن الفرز السريع - مثال نامفرال - NAMFREL

الفلبين، 1986:

أثارت النتائج الانتخابية التي أعلنها الرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس الارتياح الشديد سنة 1984. عند إطلاق الرئيس ماركوس انتخابات رئاسية خاطفة سنة 1986، استهلت نامفرال - NAMFREL (حركة المواطنين الوطنية من أجل انتخابات حرة) "عملية الفرز السريع" كمحاولة شاملة لعكس نتائج الفرز الرسمي الذي يجري في تسعين ألف مركز اقتراعي. وبخلاف معظم عمليات الفرز السريع اللاحقة التي تجمع المعلومات من عينة إحصائية عشوائية، أجرت حركة نامفرال مهمة جديرة بالملاحظة عند جمع المعطيات من معظم المراكز الاقتراعية. كانت مهمة المنظمة مفيدة جداً في كشف الاحتيال الكبير في عمليات الفرز الذي حاول مؤيدو ماركوس اللجوء إليه.

يشتهر منظمو نامفرال بأنهم روّاد الفرز السريع في الديمقراطيات الناشئة. ففي السنوات التي تلت تجربتهم الأولى، تطوّرت عمليات الفرز السريع، وجرى اختبارها على نحو شامل، حتى صارت تُمثل حالياً التطبيق الأفضل للمجتمع المدني في مراقبتها عمليات التصويت والجدولة.

أهداف الفرز السريع

يبدأ الفرز السريع الناجح بفهم واضح لأهداف المشروع والإعلان عنها. على رؤساء الفرز السريع أن يحدّدوا أهدافهم من أجل تسهيل مقارنة استراتيجيّة ومخطط تكتيكي في الوقت نفسه. تشمل الأهداف المُحتملة:

- إحباط الاحتيال؛
- كشف الاحتيال؛
- تخمين النتائج في الوقت المناسب؛
- إدخال الثقة تدريجاً في العملية الانتخابية والنتائج الرسمية؛
- الإبلاغ عن نوعية العملية الجارية؛

² يوزج الفصل السادس، العنصر النوعي في الفرز السريع، الاعتبارات اللازمة لتطوير الأسئلة الواردة في استمارات الإبلاغ عن نتائج الفرز السريع. يناقش الفصل طول الاستمارات المثالي وأنواع الأسئلة التي يجب تفاديها (مثلاً، الأسئلة المفتوحة الأخرى). كما يُنصح باختبار الأسئلة لتبيان فائدتها وصلاحياتها وإمكانية الاعتماد عليها وشموليتها وفئات الأجوبة الحصرية والفعالية الإجمالية.

- تشجيع مشاركة المواطن؛
- توسيع النطاق التنظيمي وبناء المهارات؛ و
- الإعداد لنشاطات مستقبلية.

إحباط الاحتيايل

يشكل إحباط الاحتيايل السبب الأساسي الداعي للشروع في عملية فرز سريع. فباستطاعة الفرز السريع الذي لقي ترويجاً واسع النطاق، وتمّ تنفيذه على يد منظمة أو حزب سياسي ذي مصداقية، أن يردع أيّ فرز احتياليّ للأصوات أو يضبطه.

من أجل إتمام هذا الهدف الرادع، يجب الترويج جيداً للفرز السريع وإجراؤه على نحو شفاف. ومن شأن الترويج للمشروع أن يزيد نسبة الوعي في أنّ سوء السلوك الانتخابي سيُكشف لا محالة. كما يجب فهم منهجية المشروع والوثوق بها. بالإضافة إلى ذلك، يجب ترويج المشاريع وجعلها علنية لفتح باب النقاش والتدقيق؛ كما يجب نشر المطبوعات على غرار كتيّبات التدريب الخاصة بالمراقبين والاستمارات.

مثال: التشيلي، 1988

في الاستفتاء العام³ الرامي إلى تحديد إمكانية تمديد ولاية بينوشيه الرئاسية، لجأت لجنة الانتخابات الحرة (CEL) إلى استعمال الفرز السريع المرتكز على الإحصاءات لتخمين النتائج الواردة من 22 ألف مركز اقتراعي في التشيلي. خمنت لجنة الانتخابات الحرة (CEL)، ارتكازاً على عينة تبلغ حوالي 10 بالمائة من مراكز الاقتراع، تخميناً دقيقاً، فوز القوات المناهضة لبينوشيه. أدى الفرز السريع إلى إعلان أحد أعضاء المجلس العسكري الحاكم عن تصريح يقرّ فيه بالهزيمة. قدر الخبراء أنه من المرجح جداً أن نظام بينوشيه كان سيتلاعب بفرز الأصوات الانتخابية لإعلان فوزه، لو لم يكن من هذا المنتقس للتحقق المستقل من الفرز.

لجنة الانتخابات الحرة (CEL)



كشف الاحتيايل

في الحالات التي عجز فيها الفرز السريع عن ردع الاحتيايل، من الضروري أن تكون المعطيات قادرة، على الأقل، على كشفه عند فرز الأصوات.⁴ قد يرتكز هذا الكشف على تحديد التضارب في المقارنات بين نتائج التعداد في مراكز الاقتراع حيث لا تعكس النتائج الرسمية تلك التي توصل إليها المراقبون. في الغالب، يمكن جلاء الاحتيايل لدى اختلاف عملية الجدولة الرسمية عن النتائج الشاملة للفرز السريع أو عن أية تخمينات إحصائية.

اللجنة من أجل العدل والسلام

مثال: باناما، 1989

حين تبيّن الرئيس البانامي مانوال نورييغا أنّ ممثله في الانتخابات الرئاسية يوشك على خسارة الانتخابات، علقت الحكومة جدولة النتائج على صعيد المناطق، وحاولت الإعلان عن نتائج احتيالية. فاستعملت منظمة تابعة للكنيسة الكاثوليكية، "لجنة الأبرشية للتعاون بين جمهور المؤمنين" (وهي تلك التي سبقت اللجنة من أجل العدل والسلام)، فرزها السريع (ويدهمه



³ الإستفتاء العام هو اقتراع يصوّت من خلاله الشعب في بلد ما، ضمن مقاطعاته كافة أو في إحدى مناطقه الانتخابية، مع اقتراح أو ضده، وغالباً ما يكون حول دستور وطني مقترح أو مسألة حكم.

⁴ كما يكشف الفصل السادس، العنصر النوعي في الفرز السريع، يمكن للفرز السريع المساهمة في كشف المخالفين وتأثيرهم على نتائج الانتخابات.

تعداد شامل أجرته المعارضة السياسية) للنتيئة بنتائج التصويت في حال تم إحصاء الأوراق الانتخابية بحسب الأصول وعلى نحو كامل. أظهرت هذه النتيجة المستقلة أن مرشح نوريغا خسر الانتخابات فعلياً، مما اعتبر أحد العناصر الأساسية التي أضعفت نظام نوريغا.

تخمين النتائج في الوقت المناسب

في الديمقراطيات الانتقالية، يستغرق فرز الأصوات الرسمي غالباً أياماً أو حتى أسابيع، قبل إعلان النتيجة رسمياً. قد يتسبب التباطؤ الطويل الذي يفصل بين إتمام عملية التصويت وبين إعلان النتيجة الرسمية بظهور مناخ سياسي متقلب وفراغ سياسي يهدد الاستقرار. هنا يحين دور الفرز السريع والدقيق والموثوق به الذي يخمن النتائج في الوقت المواتي، كما يساعد على تخفيف التوتر الذي يلي الانتخابات، ويزيد ثقة المواطن في الحصيلة الانتخابية.

مثال: إندونيسيا، 1999

المنتدى الإندونيسي لرعاة الأبرشيات



في أولى الانتخابات النزيهة والحرّة في تاريخ إندونيسيا، برهن الفرز السريع الذي أجراه المنتدى الإندونيسي لرعاة الأبرشيات عن فعاليته الحاسمة. فقد أدى الشكل الجغرافي المثبط للهمّة، والبنية التحتية الريفية المحدودة، إلى شبه انهيار آليات فرز الأصوات الانتخابية التي تجريها الحكومة. ولعلّ النتائج الوحيدة الموثوق بها، لأسابيع عديدة، هي تلك التي قررها الفرز السريع الذي أجراه منتدى رعاة الأبرشيات. فأدى نشر هذه النتائج إلى طمس الشائعات والحؤول دون اندلاع شغب مدنيّ.

إدخال الثقة تدريجاً في العملية الانتخابية

عندما يشكك الناخبون في الحكومة، يمكن أن تقلص عملية الفرز السريع التي تجريها المنظمات المدنية الموثوق بها و/أو الأحزاب السياسية من إمكانية التلاعب بالنتائج، وبالتالي تزيد ثقة الناخب في النتائج. في تلك الحالة، يعدّ الفرز السريع طريقة التحقق الوحيدة المتوقّرة غالباً لدى التشكيك في النتائج الرسمية.

أمّا في البلدان التي لم تعزّز فيها السلطات الانتخابية مخزون ثقة كافياً، قد يولد التوتر السياسي جواً ينسف استقرار المؤسسات السياسية. في هذه الأحوال، يمكن اللجوء إلى الفرز السريع لدعم سمعة السلطات الانتخابية والتحقق من النتائج الرسمية.

مثال: بلغاريا، 1990

الجمعية البلغارية للانتخابات العادلة وصون الحقوق المدنية (BAFECR)



في أول انتخابات تلت انهيار النظام الشيوعي، كانت قوات المعارضة المشتركة (UDF) متأكدة من إلحاقها الهزيمة بالحزب الاشتراكي (الحزب الشيوعي سابقاً). لم تكن تتصوّر أنها قد تخسر ضمن انتخابات حرّة ونزيهة. لكن لدى إظهار النتائج وفوز الحزب الاشتراكي، نشأ التوتر وتفاقم بصورة دراماتيكية عند احتشاد ستين ألف عنصر من قوّات المعارضة المشتركة في وسط العاصمة صوفيا؛ كما انتشرت فرقة ضخمة من قوى الأمن الحكومية. فما كان من الجمعية البلغارية للانتخابات العادلة وصون الحقوق المدنية (BAFECR)، وهي منظمة تثق بها المعارضة، إلا أن أجرت فرزاً سريعاً. وبرهنت نتائج جمعية BAFECR للمعارضة خسارتها، إنما من دون تعرّضها للغش. عندئذٍ، عاد المتظاهرون إلى بيوتهم بسلام.

الإبلاغ عن نوعية العملية الجارية

ترتكز غالبية الشكاوى ضدّ العمليات الانتخابية على ما تتناقله الألسنة. فعلى سبيل المثال، قد يزعم أحد الأحزاب بأنّ مؤيديه قد منعوها من الانتخاب؛ فيما يقدّم أحد الأحزاب، في مثالٍ آخر، شهوداً يدّعون أنّهم تلقوا مبلغاً من المال كي يصوتوا لصالح مرشح معين. من هنا، إنّ الافتقار إلى الوثائق والتحليل المتعلقة بأثر المشاكل المماثلة يضاعف من صعوبة حلّها.

يرمي الفرز السريع إلى جمع المعلومات المنهجية والموثوق بها حول أوجه العملية النوعية. يمكن أن تعوّل الأحزاب المعارضة والمراقبون المستقلون على مناهج إحصائية، تستعملها عمليات الفرز السريع، لتوفير الدليل الشرعي الجدير بالثقة حول عمليات التصويت وتعداد الأصوات.⁵ يتعدّى الفرز السريع الروايات المنقولة ولا يعتدّ بها في وصف حجم المشاكل في العملية الانتخابية وصرامتها. يمكن أن تحدّد المعلومات حول نوعية هذه العملية ملائمة التقييم الكمي لعملية جدولة الأصوات.

مثال: الجمهورية الدومينيكانية، 1996

بسبب حرمان عشرات الآلاف من مؤيدي الحزب السياسي المعارض من التصويت في انتخابات الجمهورية الدومينيكانية سنة 1994، عن عمد، تمكن المرشح خواكين بالأغبر من الإدعاء بكسب المعركة الرئاسية عن طريق الاحتيال. عندئذٍ تفجّرت أزمة سياسية؛ ونتيجة لذلك حكم بالأغبر نصف ولايته الرئاسية، قبل أن يُخذ قرار بإجراء انتخابات جديدة سنة 1996. تأسست منظمة دومينيكانية مدنيّة غير حزبيّة تُدعى "المشاركة المدنية" (PC- PARTICIPACION CIUDADANA) من أجل مراقبة الانتخابات. في المرحلة التي سبقت الانتخابات، عبّر أحد الأحزاب السياسية عن قلقه الشديد حيال احتمال التصويت غير القانوني الذي يقوم به غير المواطنين. فزادت هذه الشكوك التوتّر، وزادت الشكوك بأنّ التصويت غير القانوني، أو الحرمان من التصويت بسبب التطبيق الصارم للإجراءات، سيفسد الانتخابات. غير أنّ تقارير منظمة "المشاركة المدنية" (PC) عن اليوم الانتخابي أكدت خلوّ العملية الانتخابية من المشاكل نسبياً، مما ساعد في تهدئة القلق خلال جولتي الانتخابات. كما ساهمت أيضاً تقارير مماثلة أعدتها مجموعة المراقبة المحليّة خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت سنة 2000، في تهدئة المشككين وتوضيح وضع هذا البلد.

"المشاركة المدنية" (PC)



تشجيع مشاركة المواطن

يقوم منظمو الفرز السريع بحشد المئات والآلاف وأحياناً عشرات الآلاف من المواطنين. وهم غالباً من الأفراد الذين لا يودّون المشاركة في سياسات حزبيّة لكنهم لا يزالون يودّون دعم تطوير نظام سياسي ديمقراطي على نحو ناشط. من هنا، يقدّمون خدماتٍ في التدريب على الفرز السريع، ومراقبته، ومعالجة المعطيات، ويضطلعون بأدوار داعمة أخرى. كما يصبحون من الضالعين في العملية الانتخابية ضمن البلد المعني، وغالباً ما يواصلون العمل في مشاريع مماثلة في المرحلة التي تلي الانتخابات.

مثال: أوكرانيا، 1999

تأسست لجنة الناخب الأوكراني بالتعاون مع منظمة طلابية ومجموعة لحقوق الإنسان ونقابة في سنة 1994. أظهرت لجنة الناخب الأوكراني (CVU) اهتماماً في مراقبة الانتخابات النيابية الأولى في هذا البلد التي نُظمت بعد

⁵ راجع أيضاً الفصل السادس، العنصر النوعي في الفرز السريع، لمزيد من المعلومات حول التحليل النوعي.

لجنة الناخب الأوكراني (CVU)



أن حصلت أوكرانيا على استقلالها. قامت لجنة الناخب الأوكراني بحشد أكثر من 4000 مراقب لهذه الانتخابات، وأكثر من 17000 مراقب لانتخابات 1998 النيابية، و 16000 لانتخابات سنة 1999 الرئاسية، كما أجرت لها فرزاً سريعاً. ثم عقدت لجنة الناخب الأوكراني (CVU)، في 160 مركزاً تابعاً لها في البلد، أكثر من 200 اجتماع حول قانون الانتخاب سنة 1998، تضمّن أكثر من 10000 شخص و700 اجتماع، ازداد عددها بشكل ملحوظ في انتخابات سنة 1999. وأنشأت لجنة الناخب الأوكراني "مراكز إستشارية عامة" في كل أنحاء البلد من أجل زيادة نشاطاتها في المراقبة الانتخابية، من خلال مبادرات التريبة المدنية لمراقبة نشاطات النواب، والحث على إجراء إصلاحات في القانون الانتخابي، ومساعدة المواطنين في صياغة رسائل المطالب، وتطوير مقاربات لاثصال مباشر بين المواطنين والهيئات الحكومية. ساهمت المهارات والبنى التنظيمية التي طوّرتها لجنة الناخب الأوكراني، من خلال فرزها السريع ونشاطاتها الموسعة في مراقبة الانتخابات، في مساعدة اللجنة ذاتها كي تصبح مركزاً أساسياً لتعزيز مشاركة المواطن في الشؤون الحكومية والعامة.

توسيع النطاق التنظيمي وبناء المهارات

يتطلب تخطيط الفرز السريع وإجراؤه مهارة إدارية وانضباطاً تنظيمياً عاليين. من شأن عمل بهذا التعقيد أن يربط عناصر منظمة مدنية جديدة، خلال مشروع أولي مرتبط بالانتخابات. كما يمنح الأحزاب السياسية خبرة هامة في تأسيس منظمة. تساعد عمليات الفرز السريع في توسيع النطاق التنظيمي من خلال حشد أعداد كبيرة من المتطوعين ضمن العملية، وبناء قدرات المجموعات المدنية أو الأحزاب السياسية لإدارة مشاريع طويلة الأمد.

مثال: كينيا، سنة 1997

أظهر المجتمع المدني في كينيا قوته من خلال استقطاب أكثر من 28 ألف متطوع لمراقبة الفترة التي تسبق الانتخابات، وإجراءات التصويت، والفرز في اليوم الانتخابي. قام المراقبون المحليون بتغطية أكثر من 14 ألف مركز اقتراع، بالإضافة إلى العديد من مراكز الفرز. أما اللجنة الكاثوليكية للعدل والسلام (التي تعمل بالشراكة من أجل المراقبة الوطنية، بالتعاون مع المجلس الوطني لتجمع كنائس كينيا ومعهد التربية الديمقراطية)، فقد أجرت عملية فرز سريع. فتمّ جمع المعطيات بتمهّل واستعمالها للنتائج من تسوية الثقة في الجدولة الرسمية. ولما كانت هذه المقاربة قد أثبتت إلى حدّ كبير، فقد تمكنت اللجنة والمنظمات الشريكة لها من استعمال الطريقة عينها في الانتخابات المقبلة.

الإعداد لنشاطات مستقبلية

يمكن أن تمهّد عمليات الفرز السريع الطريق للمجموعات الراعية كي تشرع في نشاطات مؤسسة لديمقراطية غير انتخابية. فتصبح عمليات الفرز السريع الناجحة مرجعاً لتأثير المواطنين على العملية السياسية. وتتبق المنظمات المدنية من خبرات الفرز السريع، متمنعة بالصدق والفعالية، فيطلب المواطنون منها عندئذ أن تمضي قدماً في أعمال مماثلة، متوقعين منها الاستمرار فيها. تعدّ هذه المنظمات مجهّزة للقيام بمهامها على هذا النحو لأنّ إجراء عمليات الفرز السريع تبني المهارات التي يمكن توظيفها في مجموعة متنوعة من النشاطات. وبالفعل، فقد عملت العديد من المنظمات

اللجنة الكاثوليكية للعدل والسلام (CJPC)



التي استهلّت نشاطها في مشروع الفرز السريع، لاحقاً، في برامج ترمي إلى تعزيز المساءلة والشفافية في الحكومة، وتثقيف المواطنين على المبادئ الديمقراطية وآلياتها، فضلاً عن المدافعة عن الإصلاحات الديمقراطية أو عن سياسات خاصة.

مثال: غونغ GONG، سنة 2000

قبل بدء الانتخابات في كرواتيا سنة 1997، شرع عدد من المنظمات الوافدة من أنحاء البلاد كافة في مهمة الغونغ GONG (وهم مواطنون منظمون لمراقبة الانتخابات). غير أنّ السلطات الانتخابية لم تسمح للمراقبين المحليين بالدخول إلى المراكز الانتخابية؛ عندئذ قامت "غونغ" باستفتاء الناخبين لدى خروجهم من المراكز، ثم جمعت النتائج في تقرير حول العملية الانتخابية. سنة 1998، حصلت "غونغ" ولجنة هلسينكي الكرواتية على أمر صادر عن المحكمة الدستورية الكرواتية، يوصي السلطات الانتخابية بالسماح بالمراقبة الانتخابية غير الحزبية. وهكذا، نجحت "غونغ" سنة 1999، من خلال الضغط على مجلس النواب، بتعديل القانون الانتخابي، مفسحة المجال أمام المراقبة الانتخابية غير الحزبية. وقد شملت الحملة تربية وحشداً مدنيين وواسعي النطاق، وتضمنت توزيع مئات الآلاف من المنشور، وإذاعة الأفلام الدعائية القصيرة وبثها، وإجراء المقابلات في كل أرجاء البلاد. بالإضافة إلى مراقبة الانتخابات - بما في ذلك إجراء الفرز السريع - أصبحت المدافعة ونشاطات التربية المدنية علامتين إضافيتين من علامات "غونغ" المميزة. ابتداءً من سنة 2000، طوّرت "غونغ" برنامج "برلمان مفتوح" على قدر عالٍ من الأهمية، زار من

مواطنون منظمون لمراقبة الانتخابات



أسئلة متكررة

هل يجب أن تعطي المجموعات الأولوية لمشاريع الفرز السريع على حساب أنواع أخرى من عمليات المراقبة الانتخابية؟

بالرغم من الأهمية التي تحظى بها خطة الفرز السريع، لا تحلّ هذه الطريقة محلّ مراقبة انتخابية أكثر شمولية. فيعدّ الفرز السريع إحدى الأدوات العديدة المتوقّرة لمراقبي الانتخابات. فيركّز الفرز السريع، وفق تحديده السائد، على مهمة التنبّث من دقة فرز أوراق الاقتراع التي توضع داخل الصندوق، في مرحلة أولية، وبقاء هذه الأصوات جزءاً من التعداد الانتخابي النهائي. في حال وضعت ورقة انتخابية في صندوق الاقتراع بطريقة غير قانونية، سيعتبره الفرز السريع صوتاً قانونياً بدون شك (إلا في حال انكشف ملء الصناديق غير القانوني أيضاً). فإن كان المقترعون قد تلقوا مبلغاً من المال مقابل أصواتهم، سيعدّ الفرز السريع هذه الأصوات شأنها شأن غيرها أيضاً. أما إن أكره الناخبون على عدم الاقتراب من مراكز الاقتراع، أو دعم حزب أو مرشّح معين، فلن يبلغ الفرز السريع عن هذه المشكلة. بالتالي، لا يمكن أن يقوم الفرز السريع مقام أوجه مراقبة أكثر نوعية للانتخابات. أمّا الأمور الحاسمة في مراقبة شاملة للعملية الانتخابية، فهي: (1) الإشراف على مبدأ اعتماد القانون الانتخابي والتعليق عليه (2) المراقبة والتحقق من: تسجيل الناخبين، وصلاحيّة المرشحين والأحزاب للتصويت، وإمكانية وصول كل متبار في الانتخابات إلى وسائل الإعلام وإجراء الحملة الانتخابية، والتحقق من المشاكل التي تحصل بعيداً عن مراكز الاقتراع، والمرحلة الانتقالية التي تلي الانتخابات⁶.

⁶ راجع دليل المعهد الديمقراطي الوطني: "كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات: دليل من الألف إلى الياء (1995)" ومنشورات أخرى أصدرها المعهد الديمقراطي الوطني حول مراقبة سجلات الناخب والمراقبة الإعلامية وغيرها من المواضيع.

خلاله أول المواطنين الجلسات النيابية، كما نظمت أول جولات لمواطنين داخل مجلس النواب، ومُنحوا الإذن بالإطلاع على المقترحات النيابية. وقد نشرت "غونغ" كتيباً حول الإجراءات النيابية، كما بدأت بمشروعها "ساعة المواطن"، حيث يلتقي المواطنون بمرتبليهم المُنتخبين على الأصعدة المحلية الوطنية من خلال مناقشة عامة، تجريبها هيئة مستشارين ضمن جماعات وعن طريق برامج مناقشات إذاعية. بالإضافة إلى ذلك، كُيفت "غونغ" برنامجها النيابي من أجل فتح عدد من مجالس المقاطعات والمدن والبلدية أمام المواطنين الكرواتييين.

شروط الفرز السريع المُسبقة

قبل أن تتعهد مجموعة معينة بالشروع في عملية فرز سريع، عليها أن تحدّد أولاً إن كانت العملية قابلة للتنفيذ أم لا. لكن في بعض الحالات، تعدّ متطلبات الفرز السريع الناجح غائبة، رغم كونه قابلاً للتنفيذ. لذا يجب التقيد بثلاثة شروط أساسية:

- يجب أن يتمكّن المراقبون من الوصول إلى مراكز الاقتراع والفرز؛
- يجب أن تتمتع المجموعة بمصادقية (أي يجب أن يثق بها معظم الحاضرين الأساسيين يوم الانتخاب)؛ و
- يجب أن يلقي المشروع دعماً من المراجع المناسبة.

الوصول إلى المعطيات

ترتكز عمليات الفرز السريع على مراقبة واقعية للأحداث. على المراقبين أن يحظوا بحرية الوصول إلى عمليات التصويت والفرز، على الأقل. إن حرية الوصول طيلة النهار إبتداءً من إفتتاح التصويت ولغاية انتهائه، ضرورية في حال أرادت المجموعة مراقبة تقييم أوجه العملية الجارية. أمّا الحل الأمثل فهو طلب مجموعات الفرز السريع إذن السلطات الانتخابية لضمان حرية وصول المراقبين إلى مركز الاقتراع، والاطلاع على عملية الفرز بأصعدها كافة.⁷

على المجموعة المدنية

التي تخطط لإجراء

عملية فرز سريع أن

تكون مهيأة لاكتساب

المصادقية من الجمهور

الذي تعدّه حاسماً

لتحقيق أهدافها.

المصادقية حيال الجمهور

على المجموعة المدنية التي تخطط لإجراء عملية فرز سريع أن تكون مهيأة لاكتساب المصادقية من الجمهور الذي تعدّه حاسماً لتحقيق أهدافها. فعلى سبيل المثال، إن كان الهدف الأساسي يكمن في ردع عمليات الاحتيال، تصبح السلطات الانتخابية والأحزاب السياسية هي الجمهور الأساسي. أمّا إذا كان الهدف تنمية الثقة العامة في العملية تدريجاً، فلا بدّ من ترسيخ المصادقية مع عامة الناخبين.⁸

تتألف المصادقية من عنصرين أساسيين هما الكفاءة والاستقلالية. بهدف ترويج مفهوم الكفاءة، على المجموعات بحدّ ذاتها أن تتعامل على نحو شفاف. كما عليها أن تنشر موادّ عامة كالمواثيق والقوانين الداخلية والبيانات المالية، ثمّ تنشر مخططاتها ومناهجها التي يجب أن تكون مقنعة وقابلة للتنفيذ. من الضروري أن يكون راعي أيّ فرز سريع مستقلاً في أعين الجمهور الأساسي. من أجل ضمان هذه الاستقلالية، يمكن أن تفرض المجموعات ألا يخفي أيّ رئيس فردي، أو أيّ عضو في فريق العمل، أو أيّ متطوّع انتماءً أو تأييداً سياسياً.

⁷ راجع الفصل الثالث، تعزيز عملية الفرز السريع، للحصول على وصف مفصّل للطرائق التي تضمن حقوق المراقبين للدخول إلى مراكز الاقتراع ومراكز الفرز.

⁸ راجع الفصل الثالث، تعزيز عملية الفرز السريع، للحصول على المزيد من المعلومات الشاملة حول إرساء المصادقية مع الحاضرين الأساسيين بالإضافة إلى تنظيم حملة دعائية.

لدى استحالة هذا الأمر، يكون الحل البديل في إنشاء منظمة متوازنة ذات تمثيل سياسي.^{10,9}

الموارد المناسبة

إنّ الموارد البشرية والتقنيّة والماليّة ضروريّة لإجراء فرز سريع. على المجموعات أن تُنشئ شبكة من المتطوعين على نطاق البلد، كما عليها تنظيم جمع المعطيات على نطاق واسع. ولا بدّ من التمويل من أجل إنشاء شبكة المراقبة والنظام التقني ودعمهما. يمكن الحصول تقليدياً على التمويل من مصادر مثل الوكالات المانحة الدوليّة ومن المنظّمات غير الحكوميّة.¹¹

يتضمّن كل قرار متعلّق ببنية فرز سريع، تقريباً، صلةً بمراد بعيدة المدى. فتستلزم السرعة توفر الهواتف والحواسيب من أجل جمع المعلومات ومعالجتها. كما أن الدقة تتطلب أنظمة أكثر تطوراً لمعالجة المعطيات وإنجاز التقارير. أما الشموليّة، فيقصد بها عدد أكبر من المتطوعين، وزيادة نسبة التدريب وتكاليف اليوم الانتخابي.

المضيّ قدماً

يقدم هذا الفصل معلومات أساسيّة حول عمليّات الفرز السريع، وكيفيّة إجرائها، وشروط نجاحها. بالنظر إلى هذه المعلومات، تتجاهل بعض المجموعات الفرز السريع فتكفّ عن اعتباره أحد نشاطاتها المحتملة. وقد تقرر أنّ القيود الماليّة والزمنيّة تقف عقبة في وجه النجاح، أو أنها قد تركز حصرياً على النشاطات التي تسبق الانتخابات كمراقبة تسجيل الناخبين، وتدقيق سجلّ الناخب، وتفحص عمليّات صلاحية التصويت، ومراقبة الإرهاب السياسي، وتقييم دور الإعلام.

حتى في الحالات التي يُستبعد فيها الفرز السريع، تتطلب مراقبة نوعيّة عمليّات اليوم الانتخابي القدرة على التحدّث سريعاً نسبياً عن الصورة الوطنيّة؛ مما يتطلّب نظام اتصالات سريع ينقل أخبار عيّنة من البلاد. صحيح أنّ العيّنات الإحصائيّة ذات هوامش الخطأ الضئيلة جداً قد لا تكون مطلوبة لهذا الأمر، غير أنّ دراسة تقنيّات الفرز السريع تساعد إلى حدّ كبير في تصميم جهود المراقبة في اليوم الانتخابي.

تقرر العديد من المجموعات الشروع في فرز سريع. في تلك الحالة، عليها أن تختار بين إحدى المقاربات الثلاث التالية:

ستساعد دراسة تقنيّات الفرز السريع إلى حدّ كبير في تصميم جهود المراقبة في اليوم الانتخابي.

• **المباشرة بالفرز السريع بالإضافة إلى مشروع تكميّ واحد أو أكثر يسبق الانتخابات، ومراقبة موسّعة في اليوم الانتخابي-** تبدأ المقاربة الشاملة لمراقبة الانتخابات بتحليل إطارها القانوني والبيئة السياسيّة الواسعة، بما في ذلك المشاكل القديمة والمتوقّعة. أما بالنسبة للمشاريع السابقة للانتخابات والمكمّلة للفرز السريع، فقد تكون بسيطة كتسجيل الشكاوى التي

⁹ راجع الفصل الثاني، المباشرة بالعمل، للمزيد من مناقشة الاستراتيجيات اللازمة لتأليف فريق قيادي لضمان إستقلاليّة المنظمة. يقترح الفصل الرابع، إنشاء شبكة المتطوعين، بعض الأساليب لضمان حياد المتطوعين.

¹⁰ الأحزاب السياسيّة معنيّة أيضاً في تثبيت صحة فرزها السريع وإمكانية التعويل عليه. بحقّ لها أن تقرر عدم نشر نتائجها، إنما من مصلحتها أن تظهر أنّ منهجيتها صحيحة ومطبّقة حسب الأصول. باستطاعتها القيام بهذه الخطوة من خلال دعوة فريق تقييم محايد، على سبيل المثال، يحظى بالاحترام، ليقوم بتقييم الفرز السريع.

¹¹ راجع الفصل الثاني، المباشرة بالعمل، للمزيد من المعلومات حول الموازنات وجمع الأموال.

يقدمها المواطنون أو الأحزاب السياسية والإبلاغ عنها، أو معقدة كراعية مشروع تربية مدنيّة وطني. يمكن للمنظمات التي تحظى بالوقت الكافي والقوة التنظيمية والموارد المالية أن تراقب عدّة عمليات تسبق الانتخابات، كما تنظّم فرزاً سريعاً وتشرف على المراقبة طيلة اليوم الانتخابي. وقد أدار العديد من المجموعات جهوداً مماثلة في ميدان المراقبة الشاملة على نحوٍ جيّد؛ غير أنّ التجارب أظهرت أنّه من السهل سوء تقدير الموارد البشرية والمالية اللازمة لإجراء عملية فرز سريع؛ كما يترثب على رؤساء المجموعات أن يتأهبوا لتحويل الموارد الضرورية لهذا المشروع مع اقتراب موعد الانتخابات.

• تنظيم الفرز السريع بالتزامن مع برنامج مراقبة عامة لليوم الانتخابي- في هذه الحالات يتمّ تدريب جميع المتطوعين كمراقبين عامين. وحالما يتمّ تحديد العينة، يُحدّد المتطوعون الذين يعيشون على مقربة من المراكز الاقتراعية، فيخضعون لتدريب كمتطوعين في الفرز السريع. فعلى سبيل المثال، استقطبت المجموعة النيكاراغوية "الأخلاق والشفافية" أكثر من 4000 متطوع ودرّبتهم استعداداً للانتخابات الوطنية التي جرت سنة 2001، غير أنّ ألفاً من هؤلاء المتطوعين، ليس إلا، شاركوا في الفرز السريع مشاركة مباشرة. تولي هذه المقاربة أهمية قصوى لمفعول الفرز السريع الرادع، وتستقبل أعداداً كبيرة من المتطوعين، كما تعزّز شبكة المتطوعين بانتظار نشاطات مستقبلية.

• تركيز الموارد المتوفرة كافة على الفرز السريع- قد يحصل هذا الأمر بشكل خاص في البلدان حيث تكرّرت تجارب الاحتيال في عمليات الفرز، وحيث تكون الموارد المتوفرة للنشاطات الانتخابية محدودة.

تشكّل عمليات الفرز السريع، سواء أكانت منظمة على حدة أم كانت تشكّل أحد عناصر جهود مراقبة إجمالية، مشاريع ضخمة ومعقدة في كلتا الحالتين. من شأن الفصول التالية أن تساعد المنظمين على مقارنة هذا المشروع بصورة منطقية وعلى نحو تدريجي. يستهلّ الفصل الثاني هذه العملية بوصف طريقة إنشاء مكتب وتطوير مخطط استراتيجي وضمان النتائج الملائمة.

تذكير

تُصح المنظمات غير الحزبية باتخاذ ثلاث خطوات قبل البدء بمشروع الفرز السريع:

1. تنمية فهم شامل لمنهجية الفرز السريع.
2. وضع بيان أهداف يركّز على تحليل السياق السياسي المحلي.
3. معرفة إن كانت المجموعة تملك الشروط المسبقة للنجاح، بما فيها المصادقية وإمكانية الوصول إلى المعطيات والتمويل المناسب.

على من يقرّر المضي قدماً بإجراء فرز سريع أن يباشر بوضع مخطط استراتيجي نظير للمخطط الذي يصفه الفصل الثاني.

الفصل الثاني

المباشرة بالعمل

Chapter Two
Getting Started

إنّ نجاح الفرز السريع منوط بقاعدة العمل التمهيديّة التي أرساها المسؤولون في مراحل المشروع الأولى. يناقش هذا الفصل واجبات الأسابيع الأولى من مشروع الفرز السريع. أمّا مهمّات إنشاء المشروع الأساسيّة، فتتصّ على:

- استقطاب الرؤساء وفريق العمل؛
- تطوير المخطّطات الاستراتيجية؛ و
- تصميم الموازنات وطرائق جمع الأموال.

لا تختلف مهمّات تأليف فريق العمل والتخطيط وجمع الأموال عن غيرها داخل المجموعات التي تنشأ حديثاً. تتمتع المجموعات القائمة بأفضلية تحويل طاقم عملها الخبير إلى مشروع الفرز السريع. لكنّ لما كانت عمليّات الفرز السريع تستهلك الكثير من الوقت، خصوصاً بين الأشهر الأربعة والستة التي تسبق الانتخابات، فمن غير المناسب عادةً الطلب من أعضاء فريق العمل أن يوزّعوا وقتهم بين الفرز السريع وغيره من المشاريع.

تُنصح المنظمات غير
الحزبيّة التي تجري
الفرز السريع بمباشرة
التخطيط وجمع
الأموال قبل سنة من
بدء الانتخابات.

بالرغم من أنّ بعض عمليّات الفرز السريع قد شهدت تنظيماً في أوقات قصيرة جداً إبان الظروف المتأزّمة، تُنصح المنظمات غير الحزبيّة التي تجري الفرز السريع بمباشرة التخطيط وجمع الأموال قبل سنة من بدء الانتخابات على الأقلّ.¹ يجب أن يبدأ استقطاب المتطوّعين قبل حوالي ثمانية أشهر من الانتخابات، خاصة بالنسبة للمجموعات التي لا تملك شبكات متوافرة مسبقاً. على المخطّطين أن يعبّوا الحاجة إلى المتطوّعين في كل منطقة من البلاد، بغض النظر عن بعدها أو عن صعوبة الوصول إليها. يجب أن يبدأ عمل الفريق الفتيّ حالما تنتهي مرحلة حشد المتطوّعين، إذ أنّ الحصول على المعدّات وتركيب البرامج والأجهزة المعلوماتيّة ونظام الاتصالات الضروريّ قد يستغرقان عدّة أشهر.

¹ تمّ تنظيم الفرز السريع في باناما سنة 1989 خلال خمسة أسابيع لكنّه حظي بفرصة الاعتماد على موارد الكنيسة الكاثوليكيّة وبنيتها التنظيميّة القائمة. نظّمت الجمعية البلغاريّة من أجل انتخابات عادلة وصون الحقوق المدنيّة (BAFECE) الفرز السريع في بلغاريا خلال حوالي شهرين، لكنّ الدولة شهدت حينها انفتاحاً ديمقراطياً غير متوقّع أدى إلى زيادة الحماس إلى حدّ كبير على الصعيد المحلي، ولفت أنظار المجتمع الدولي. تستلزم معظم عمليّات الفرز السريع بين سنة أشهر وسنة من التنظيم في المرحلة الأولى. ولكنّ تمّ التنبّه من أنّ فترة الستة أشهر غير كافية في العديد من البلدان، على غرار ما حصل في أذربيجان وغانا حيث ألغت مجموعات عمليّات الفرز السريع مخطّطات المراقبة الخاصة بها بسبب ضيق الوقت المخصّص للإعداد المناسب.

يشدّد هذا الفصل على أهمية إبقاء المسألة السياسيّة في الحسبان بما أنّ تنظيم فرز سريع قد يجذب دعم الفصائل السياسيّة و/أو معارضتها. من هنا، يجب أن يضع المسؤولون هذه المسألة نصب أعينهم قبل كل شيء آخر، خاصة وأنّ تجاهل الأثر السياسي على قرارات كميّة التنظيم، والأشخاص الذين يجب توظيفهم، وأمور أخرى، قد يسيء على نحو خطير إلى مصداقيّة الفرز السريع. تتضمّن الأخطاء الشائعة المماثلة توظيف أفراد يشتهرون بتحزّبهم، أو بماضي مثير للجدل، أو قبول الهبات من الأفراد أو الجماعات المشهورة بتاريخها السياسي.² لا بل إنّ القرارات نفسها التي تبدو غير ضارة قد يكون لها أثرٌ سياسي، مثلما حصل مع المنظمة النيكاراغويّة "الأخلاق والشفافية" عندما أتهم مراقبوها بصلات حزبيّة، بسبب استثماراتها المطبوعة بالخير نفسه الذي استعمله حزب سياسي في حملته الدعائيّة. فضلاً عن أنّ الفرز السريع يستفزّ بعض المجموعات السياسيّة أو يهدّدها، خاصة تلك التي ينتسب أعضاؤها إلى الحكومة. وبالتالي، يجب بذل جهود كبيرة لتحليل المشهد السياسي المتغيّر، وضمان عدم تحيّر المشروع، وحياده على نطاق واسع في نظر الآخرين.

إنّ تجاهل الأثر السياسي على قرارات كميّة التنظيم والأشخاص الذين يجب توظيفهم وأمور أخرى قد يسيء على نحو خطير إلى مصداقيّة الفرز السريع.

الرؤساء وفريق العمل

يشكل الرؤساء والموظفون الكبار مجموعة تمثّل صورة وجه المنظمة العامّة. لذا يجب أن تظهر مصداقيّة هذه المجموعة في الإجمال. وتعبيراً على ما ذكرناه في الفصل الأول، تتألف المصداقيّة من عنصرين: الاستقلاليّة والكفاءة. ومن أجل أن تظهر المجموعات استقلاليّتها، تستبعد غالباً الأفراد المعروفين بخلفيات حزبيّة وسياسيّة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تسعى المجموعات إلى إشراك ممثلين عن مجموعات اجتماعيّة مختلفة من أجل ضمان حيادها السياسي. لكن لا بدّ من منح الرؤساء وفريق العمل والمتطوّعين هيكلية منظمة، كي تلمس القطاعات العامّة كافة، لا النخبة السياسيّة وحسب، مصداقيّة المجهود المبذول. بعبارة أخرى، يجب تولية المرأة مناصب أساسيّة ضمن القيادة وفريق العمل والمتطوّعين؛ ولا ننسى الأهميّة التي يكتسبها دمج مجموعات إثنيّة ولغويّة ودينيّة أخرى. أما من أجل التعبير عن الكفاءة، فيجب أن تعيّن المجموعات أفراداً جديرين بالإحترام في المناصب التوظيفية، يؤدّون عملهم بفعاليّة.

لا بدّ من منح الرؤساء وفريق العمل والمتطوّعين هيكلية منظمة كي تلمس القطاعات العامّة كافة، لا النخبة السياسيّة وحسب، مصداقيّة المجهود المبذول.

مجلس الإدارة

لعله من المفيد في أغلب الأحيان إنشاء هيئة مراقبة، كمجلس إدارة، استعداداً لمشروع الفرز السريع، سواء أجرت منظمة واحدة هذا الفرز السريع أم أجراه ائتلاف. على كل منظمة أن تحلّل شكل مجلس الإدارة ووظائفه (المشار إليه عموماً بالمجلس التنفيذي أو اللجنة التوجيهيّة) قبل الشروع في فرز سريع. أمّا المجلس المثالي، فمن شأنه أن:

- يشتمل على عدّة أفراد يتمتّعون بسمعة حسنة واحترام؛
- يمثّل عيّنة من المجتمع، ويتضمّن ناشطين مدنيّين ومحترفين وجامعيّين ورجال أعمال وزعماء روجيين؛

² كما أشير أعلاه، على الأحزاب السياسيّة أن تبرهن عن مصداقيّة فرزها السريع، في حال ظهر أنّه يمكن الوثوق بنتائجها. أما الذين يجرون عمليّات الفرز السريع لصالح حزب ما فعليهم أن يقوموا بالأمر نفسه شرط الحصول على نتائج دقيقة. يمكن أن ترسخ الثقة بفضل استقطاب المتطوّعين من الخارج، والخبراء المحايدين سياسياً، بهدف تصميم الفرز السريع وإعادة النظر بتطبيقاته. يمكن أن يبقى الحزب مسيطراً على النتائج كما في حالة معطيات استطلاع الرأي. وبواسطة عمليّات الفرز السريع الموثوق بها، يستطيع الحزب تقييم عمليّات اليوم الانتخابي بدقة، وهو أمر أساسي للحكم على نتائج الانتخابات وتقديم الشكاوى.

ماذا يحدث إذا لم يجد رعاة الفرز السريع رؤساء وفريق عمل لا يتمتعون بالحياد الكامل؟

لا بد من بذل كل جهد ممكن أحياناً لبلوغ التوازن والاستقلالية بدلاً من الحياد. لكن من العسير في بعض البلدان استقطاب أفراد لا تجارب سياسية ماضية لديهم، لا سيما في البلدان التي شهدت نزاعات داخلية، حيث شارك كل شخص في النشاطات الحزبية أو أُجبر على إعلان ولائه لأحد الأحزاب. في هذه الحالات، قد تفرّر منظمات المراقبة المحلية استقطاب رؤساء يمثلون كلّ التوجهات السياسية في البلاد. يمكنهم أن يميزوا بين من يملك تاريخاً متحزباً أو نشاطاً حزبياً حالياً، ويختاروا بالتالي الرؤساء وفريق العمل الممتنعين عن النشاط الأخير لدى مشاركتهم في مشروع الفرز السريع. يكمن الهدف في إقناع الأحزاب السياسية والسلطات الانتخابية والمبترعين والجمهور بأن المجموعة ستعمل باستقلالية بغض النظر عن نتائج الانتخابات.

- يتمتع بتوازن جغرافي وعرقي وإثني وأفراد من الجنسين؛
- يتميز بمصداقيته واستقلاليته وحياده في نظر معظم المواطنين والسياسيين.

تختلف واجبات مجلس الإدارة باختلاف المنظمات التي تطبق الفرز السريع. فإذا كان فريق العمل يتمتع بالخبرة بشكل خاص، قد يضطلع المجلس بدور استشاري ويمتنع عن التدخل. في التجربة الأولى لمراقبة الانتخابات، قد تفضل المنظمة المعنية أن يشارك مجلس الإدارة على نحو مباشر في عمليات يومية.

مجلس إدارة ناجح-المثال النيكاراغوي

في سنة 1995 كانت مجموعة من الناشطين المحليين متلهفة لإضطلاع النيكاراغويين بدور بارز في تعزيز ديمقراطية البلد الهشة وصون نزاهة الانتخابات. فأسس الناشطون المجموعة المدنية غير المتحزبة "الأخلاق والشفافية" (ETHICS AND TRANSPARENCY - ET) لمراقبة الانتخابات الوطنية سنة 1996. ضمت قيادة هذه المجموعة رؤساء سابقين من اليسار واليمين، ورؤساء مجموعات حقوق الإنسان الأساسية الثلاث، ومسؤولي الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة الإنجيلية، وأعضاء من رجال الأعمال وجامعيين بارزين. وقد انتسبوا إلى مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مشاريع تطوير فئات من القاعدة الشعبية، وحشدوا 4200 متطوع لمراقبة العملية الانتخابية وإجراء فرز سريع. برهنت معطيات الفرز السريع عن دورها الحاسم في التأكيد للجمهور النيكاراغوي والمجتمع الدولي بأن مرشح الحزب الدستوري الحرّ (PLC) أرنولدو أليمان قد هزم دانيال أورتيغا، مرشح أف.أس.أل.أن. (FSLN). وأعلنت الصحافة الدولية بأن مجموعة "الأخلاق والشفافية" هي "الفائز الحقيقي" في نيكاراغوا، وهي قاعدة صالحة قد ترسو عليها الآن مشاركة مدنية أكبر.³ لا تزال مجموعة "الأخلاق والشفافية" منظمة قوية، وقد طلبت منها الحكومة الاضطلاع بدور ريادي في تنظيم حوار وطني يلي الانتخابات. كما راقبت لاحقاً الانتخابات المحلية، وأجرت فرزاً سريعاً جديراً بالملاحظة في انتخابات 2001 الوطنية.

الأخلاق والشفافية (ET)



³ افتتاحية صحيفة الـ "واشنطن بوست"، 24 تشرين الأول/أكتوبر 1996. كما ذكرت أيضاً الـ "ايكونوميست" والـ "نيويورك تايمز" الدور الذي لعبته مجموعة "الأخلاق والشفافية".

يتولى أعضاء مجلس الإدارة بعض الأمور التالية أو كلها:

- العمل كهيئة تتخذ القرارات في مسائل كأهداف المشاريع والسياسات والتطبيق؛
- استقطاب مدير تنفيذي أو استخدامه لمراقبة عمليات المشاريع اليومية، وتقديم النصائح حول استخدام موظفين إضافيين لتنظيم المهام وتطبيقها؛
- إدارة علاقات المنظمة الخارجية، وإقامة علاقات مع السلطات الانتخابية والحكومة والأحزاب السياسية ورجال الأعمال والمجتمع المدني والمتبرعين والمجتمع الدولي، والمحافظة على هذه العلاقات؛
- إدارة المدير التنفيذي أو معاونته في جمع الأموال اللازمة؛
- العمل كمتحدث بلسان المجموعة وتمثيلها في الوظائف العامة والمؤتمرات الصحافية والأحداث الإعلامية؛
- تأسيس اللجان لدراسة المسائل الطارئة المهمة كالمشاكل التي تسبق الانتخابات أو الحقوق القانونية لمراقبي الانتخابات؛ و
- الترخيص للبيانات العامة أو المصادقة عليها.

الموظفون الرئيسون

على المجموعات أن تراعي عدداً من العناصر لدى توظيف الأفراد لمنصب رئاسي أو لمنصب مأجور. تشمل هذه العناصر:

- المهارة والخبرة الفنية؛
- أهداف الفرز السريع؛ و
- التدخّلات السياسية المحتملة.

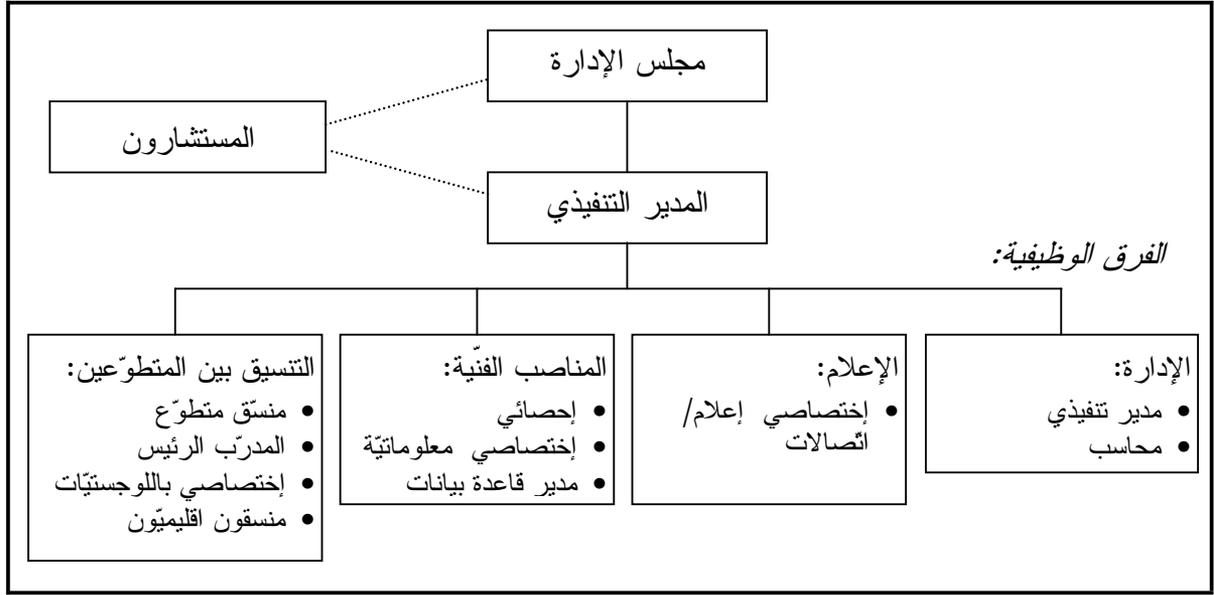
تتشابه المهارات الفنية المطلوبة لفرز سريع ناجح في البلدان كافة، وهي مذكورة أدناه ضمن مواصفات العمل. تؤثر أهداف كل فرز سريع في المقاربة العامة للتوظيف (مثلاً، تروج الحملات الإعلامية القوية للفرز السريع بفعالية، مما يساعد على ردع عمليات الاحتيال). تشبه اعتبارات التوظيف السياسية تلك التي تنطبق على مجلس

مناصب الموظفين الرئيسة	الفريق الوظيفي
مدير تنفيذي محاسب	الإدارة:
إختصاصي إعلام / اتصالات	الإعلام:
إحصائي (دوام جزئي) إختصاصي معلوماتية مدير قاعدة بيانات	المناصب الفنية:
منسق المتطوعين المدرّب الرئيس إختصاصي باللوجستيات منسقون إقليميون	التنسيق بين المتطوعين:

الصورة 2-1:
الفرق الوظيفية

الإدارة. تجدر الإشارة إلى أنّ المجموعات قد تتطلب الحياد السياسي أو تسعى إلى التوازن السياسي، أو تمثل المجموعات الثقافية أو الإثنية أو الإقليمية. من هنا، يُنظّم الموظفون عادة ضمن فرق وظيفية، كما يظهر الجدول أدناه:⁴

رسم بياني تنظيمي نموذجي:



الصورة 2-2:
تنظيم الفرز السريع

عادةً، يتسلّم العضو الأكثر خبرة بين الموظفين، في كل فريق وظيفي، زمام هذا الفريق، مما يسهّل اتخاذ القرارات وتواتر الاتصالات بين فرق العمل.

يتطلب المدير التنفيذي، ومهام الفريق الوظيفي، على الدوام تقريباً، إلتزامات زمنية كبيرة و/أو مهارات تقنية خاصة، تكون بالتالي مدفوعة. لا يتلقى المنسقون الإقليميون أجراً عادةً، غير أنهم يتولّون هذا المنصب مدركين أنّه سيتمّ تعويض سائر النفقات.

تحّد الاعتبارات الماليّة عادةً من قدرة منظمة على استخدام موظفين ضمن دوام كامل، لاسيّما في بداية المشروع. في المراحل الأولى من عمليّة التخطيط والتنظيم، يمكن أن يجمع أعضاء كل فريق بين المناصب المختلفة، أو يوكلوا المهمّات إلى المتطوعين أو يستعينوا بأعضاء من مجلس الإدارة. نقدّم بعض الأمثلة على واجبات العمل الخلاقة:

- يتولّى المحاسب مسؤوليات إدارة المكتب؛
- يدير المتطوع منطقة الاستقبال؛
- يقدّم الإحصائي استشارات في دوام جزئي؛
- يصمّم إختصاصي المعلوماتية أيضاً نظام قاعدة البيانات؛ و
- يُصمّم المحامون أو الأسانذة المتطوعون الكتيبات والاستمارات.

⁴ يناقش هذا الفصل عمل الفريق الإداري، بينما يناقش الفصل الثالث العمل الإعلامي، أمّا الفصل الرابع فيعرض لمسؤوليات فريق التنسيق المتطوع، ويشرح الفصلان السادس والسابع العمل الفتي.

قد يفسد عدد من العناصر، كتأخر التمويل أو المشاريع الثانوية، جداول العمل الحافلة مما يؤدي إلى زيادة كمية العمل إلى حد كبير - فضلاً عن القلق - في الأشهر التي تسبق الانتخابات. تتضمن بعض أهم الأساليب المؤدية إلى زيادة الإنتاجية لدى اقتراب موعد الانتخابات ما يلي:

- زيادة عدد الموظفين ليشمل أخصائيين لوجستيين يوقرون التجهيزات الحاسوبية ومعدات الاتصالات، أو مديري قاعدة البيانات من أجل تجديد معلومات المتطوعين باستمرار وإصدار أوراق الاعتماد؛
- تأليف فرق متطوعين متنقلة من أجل استكمال تدريب مراقبي الفرز السريع أو تعزيزه؛
- الاستعانة بالمتطوعين لتقديم العون في المشاريع الهامة، كتوزيع الرزم الصحافية أو الإمدادات على شبكة المتطوعين.

نعرض أدناه نموذجاً من مواصفات الوظائف، يشمل معظم مناصب الموظفين بالإضافة إلى واجباتهم ومؤهلاتهم:

المدير التنفيذي

الواجبات:

- يدير مخطط الفرز السريع وينقذه.
- يستخدم الموظفين الجدد ويشرف على عمل الفرق الوظيفية ويضمن فعالية العمل ونوعيته.
- يدير الموازنة ويعاون مجلس الإدارة عبر اقتراحات ونشاطات أخرى لجمع الأموال.
- يراقب المشاكل السياسية كافة التي تؤثر على تطبيق الفرز السريع ويحلها.
- يوجه الجهود لالتماس تفويض المراقبين من أجل مراقبة عمليات التصويت وتعداد الأصوات والجدولة قانونياً، والحصول على هذا التفويض.
- يقدم النصح إلى مجلس الإدارة بشأن العلاقات الخارجية، ويزود المجلس بتقارير دائمة حول تقدم العمليات الداخلية، وينبئه إلى المشاكل المحتملة.
- يمثل المنظمة مع أعضاء من مجلس الإدارة والموظفين، في الأحداث العامة والصحافية، تمثيلاً مناسباً.

المؤهلات:

- أن يكون مديراً قد أثبت نفسه في هذا المنصب، ومن المفضل في منظمة تطوعية كبيرة.
- أن يبدي التزامات صريحة من أجل ضمان نزاهة الانتخابات؛ ومن المفضل أن يملك خبرة متعلقة بالانتخابات.
- أن يتمتع بسمعة في الاحتراف والقدرة على الحيادية السياسية.
- أن يحافظ على اتصالات مكثفة ضمن المجتمعات السياسية و/أو الانتخابية.
- أن يتمتع ببعض الخبرة في مجال المعلوماتية.
- أن يستعد للعمل لساعات طويلة تحت وطأة ضغط شديد (وفق إدارة المشروع).
- أن يتمتع بأفاق واسعة في التنظيم.
- أن يملك مهارات تنظيمية ممتازة.
- أن يملك مهارات اتصال ممتازة.

المحاسب

الواجبات:

- يكون مسؤولاً عن النشاطات المرتبطة بالمحاسبة العامة والموازنة والهيئات الفرعية.
- يشرف على الحسابات وفقاً لأنظمة الوكالة المانحة ومعاييرها.
- يمثل صلة وصل بين المنظمة المراقبة للانتخابات ووكالات التمويل في المسائل المتعلقة بالمحاسبة.
- يقيم دورياً حالة المشروع الماليّة ويبلغ المدير التنفيذي عنها.
- يعاون المدير التنفيذي ومجلس الإدارة في الاقتراحات ويقدم النصح لهما.

المؤهلات:

- أن يكون محاسباً عاماً قانونياً قد اكتسب خبرة العمل مع موازنات كبيرة.
- أن يكون قد اكتسب خبرة العمل مع مجموعة واسعة من الوكالات التمويلية الدولية.
- أن يتمتع بالخبرة العملية في البرامج الحاسوبية لمعالجة النصوص وتطبيقات الجداول الحسابية والمحاسبة وبرنامج متعلق بالمالية.

إختصاصي إعلام/ اتصالات

الواجبات:

- يطور، بالتعاون مع مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، "رسالة" المشروع العام، وفي نقاط محددة في مراحل المشروع المختلفة.
- يطور استراتيجيّة إعلامية من أجل إنتاج الدعاية ويروج صورة عن المصادقية والحيادية.
- ينمي العلاقات مع الوسائل الإعلامية الوطنية والدولية ويحافظ عليها، ويجد الفرص السانحة لإطلاع الإعلام عن عمل المنظمة.
- يُعلم الصحفيين المحليين والدوليين عن الفرز السريع إذا لزم الأمر.
- يقيم مقاربات فردية بخصوص العلاقات العامة، ويوجهها إلى الجمهور الأساسي.
- يقدم النصح والمبادئ التوجيهية إلى مجلس الإدارة والمدير التنفيذي والفرق الوظيفية والمنسقين الإقليميين حول كيفية التعاطي مع وسائل الإعلام.
- ينظم المؤتمرات الصحافية للمرحلة التي تسبق الانتخابات ومرحلة الانتخابات التجريبية، بالإضافة إلى فترة اليوم الانتخابي والفترة التي تليها؛ كما أنه يصمم الرزم الصحافية وينتجها وينشرها خلال الأحداث كافة.
- يقدم المعلومات إلى الإعلام وكل من له علاقة بالمشروع من خلال نشر بيانات صحفية ونشرات إخبارية ومواد إخبارية أخرى (مما يرفع معنويات الموظفين ويساعد الجميع على البقاء "ضمن رسالة" المشروع).

المؤهلات:

- أن يملك خبرة عالية في العلاقات العامة أو الصحافة.
- أن يتمتع بخبرة في حقل وسائل الإعلام المحلية والدولية.
- أن يتمتع بمهارات تواصل تحليلية وشفهية ومكتوبة استثنائية.
- أن يملك القدرة على التواصل أمام آلات التصوير التلفزيونية أو أمام المذيع (بالإضافة إلى تدريب المتحدثين بلسان المنظمة).

المنسق بين المتطوعين

الواجبات:

- يصمّم البنية اللازمة لشبكة تطوّع وطنية، تدمج منسّقين إقليميين وتؤسّس مكاتب إقليمية (ومكاتب محلية إذا لزم الأمر).
- يحقّز الرؤساء الإقليميين والمحليين ويقدم المساعدة خلال استقطاب العناصر المتطوّعة الجديدة.
- يتولّى تصميم استمارات المراقبين؛ وينسق مع المدرب واختصاصي القانون الانتخابي ومصمّم برامج الفرز السريع الالكترونية، ويدقق في الاستمارات مع مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.
- يعمل بالتعاون مع المنسّقين الإقليميين ومهندس المعلوماتية من أجل تصميم هيكلية نظام اتصالات اليوم الانتخابي.
- يؤدّي دوره كصلة وصل بين رؤساء المنظمة وبين شبكة القاعدة.
- يعمل مع اختصاصي اللوجستية ويتأكد من أنّ الرؤساء الإقليميين والمحليين ينالون الموارد اللازمة مثل مواد التدريب، وقوائم التدقيق الخاصة بالمراقب، وبطاقة هوية المراقب، وميزانية صغيرة (إذا أمكن الأمر).

المؤهلات:

- أن يملك الخبرة في استقطاب المتطوعين وتنظيمهم.
- أن يتمتع بشخصية حماسية ونشيطة؛ ومستعدّ للعمل لساعات طويلة.
- أن يتمتع بمهارات تواصل ممتازة.
- أن يملك الخبرة في مجال الأعمال المرتبطة بالانتخابات وقدرة على الحكم السياسي الصائب.
- أن يتألف والمناطق الريفية في البلد والمناطق التي تقع خارج نطاق العاصمة.

المدرب الرئيس

الواجبات:

- يعاون منسق المتطوعين في تصميم استمارات المراقب.
- يصمّم مواد التدريب كافة، بما في ذلك الكتيبات والأدوات البصرية وتصوير الفيديو والنشرات المجانية، إلخ.
- يصمّم برنامج خاص لتدريب المدربين (أو إذا أمكن يعيّن مواعيد حلقات العمل ويقوم بإدارتها) من أجل ضمان تدريب متناسق وفعال للمراقب.
- يعاون مدير قاعدة البيانات في تطوير برنامج تدريب لعامل مقسم الهاتف/ معالجي المعطيات.
- يعاون، إذا أمكن، اختصاصي الإعلام في تصميم برنامج تدريب للصحافيين.

المؤهلات:

- أن يملك الخبرة في تعليم البالغين وتدريبهم.
- أن يتمتع بشخصية متحمسة ونشيطة، وبرغبة في العمل لساعات طويلة والسفر.
- أن يملك خبرة في تصميم المواد التربوية.
- أن يملك خبرة في الأعمال المتصلة بالانتخابات.
- أن يتألف والمناطق التي تقع خارج نطاق العاصمة في البلد.

إختصاصي باللوجستيات

الواجبات:

- ينسق الدعم اللوجستي ويوقره لسفر موظفي مركز المجموعة العام.
- ينشئ الأنظمة ويتخذ الإجراءات لمساندة شبكة المتطوعين.
- يؤمن الإمدادات ويوزعها على شبكة المتطوعين. تشمل الإمدادات مواد كالأموال ورزم التدريب وبطاقات الهوية الخاصة بالمراقب وأوراق الاعتماد القانونية وقوائم تدقيق المراقب والتقارير وبرامج التحديث.
- ينسق كلّ النواحي اللوجستية للمؤتمرات والأحداث الخاصة التي تعقد في العاصمة، بما في ذلك توفير الأمان لمواقع البرامج والمسكن والتنقلات.
- يوقر معلومات مناسبة لمهندس المعلوماتية للقيام بالتحسينات الممكنة في نظام اتصالات اليوم الانتخابي، بناء على الاتصال مع شبكة المتطوعين.
- ينسق المتطلبات اللوجستية مع (محاسب) موازنة المنظمة.

المؤهلات:

- أن يملك خبرة العمل على اللوجستيات أو التخطيط للأحداث مع المنظمات المدنية الموسعة.
- أن يتمتع بقدرات تنظيمية ممتازة وقدرة على ملاحظة التفاصيل.
- أن يملك معرفة عملية ببرامج معالجة النصوص وتطبيقات الجداول الحسابية المعتمدة على الحاسوب.

المنسق الإقليمي

الواجبات:

- يؤسس مكتب إقليمي.
- يستقطب مراقبي الفرز السريع في المنطقة الجغرافية التي تقع تحت مسؤوليته.
- يهيء المتطوعين من أجل تقاسم المسؤوليات بأسلوب يشابه أسلوب المكاتب الرئيسية: منسق، ومحاسب، ومسؤول عن استقطاب المتطوعين وتدريبهم وجمع المعطيات والاتصالات.
- يشرف على استقطاب المراقبين الإقليميين وتدريبهم بالتعاون مع المنسق التطوعي الوطني.
- يسهل الاتصال بين مراكز المنظمة الرئيسية وبين المتطوعين المحليين.
- يعاون المنسق التطوعي الوطني ومهندس المعلوماتية في تصميم الناحية الإقليمية من نظام اتصالات اليوم الانتخابي.
- يعتبر مسؤولاً عن توزيع مراقبي اليوم الانتخابي في أرجاء المنطقة المعنية.
- يطلب المعدات والإمدادات والمعلومات الضرورية من المركز الرئيس ويوزعها. كما يجمع المواد والمعلومات اللازمة ويرسلها إلى المركز الرئيس.
- يبلغ السلطات الانتخابية المحلية والأقطاب السياسية والجمهور عن نشاطات المنظمة (بواسطة نشرات توجيهية يصدرها المركز الرئيس).
- يمثل المنظمة المراقبة في الأحداث العامة الإقليمية.

المؤهلات:

- أن يكون رئيساً إقليمياً جديراً بالاحترام، ويتمتع بعلاقات جيدة مع المجتمع المدني والسياسي ومجتمع الأعمال ووسائل الإعلام.
- أن يتمتع بسمعة في الاحتراف وقدرة على البقاء محايداً سياسياً.
- أن يبدي رغبة في تكريس الكثير من الوقت لمشروع الفرز السريع.
- أن يكشف عن خبرة في استقطاب المتطوعين وتدريبهم.
- أن يكون محقراً ممتازاً.

مدير قاعدة بيانات

الواجبات:

- يقدم النصح للمنسق التطوعي والمدرّب حول تصميم استمارات المراقب، من أجل التأكد من أن كل شيء يهدف إلى معالجة البيانات.
- يصمّم برنامجاً إلكترونياً أو يحصل عليه لمعالجة المعلومات التي جمعت على قوائم التدقيق الخاصة بمتطوعي الفرز السريع.
- يصمّم أو يحصل على برنامج إلكتروني ضروري لإنشاء قاعدة بيانات تحتوي على معلومات عن مئات آلاف المتطوعين في شبكة المراقبة ومراكز الاقتراع التي تتضمنها العيّنة.
- يبتكر الأدوات اللازمة لأمن البيانات ويطبقها (كرموز تُخصّص للمتطوعين).
- يكون مسؤولاً عن اختبار كلّ البرامج الإلكترونية المستعملة لإدخال معطيات اليوم الانتخابي وتحليلها والتبليغ عنها.
- يعمل مع منسق المتطوعين ومهندس المعلوماتيّة من أجل استقطاب الأشخاص الذين سيتلقون معطيات الفرز السريع ويدخلونها، وبهدف تدريبهم أيضاً (عمّال مقسم الهاتف/ معالجو البيانات).
- ينسق النشاطات مع الإحصائيّ ومع محلي معطيات اليوم الانتخابي.

المؤهّلات:

- أن يكون اختصاصياً في أنظمة المعلومات الإدارية وعلوم الحاسوب.
- أن يملك القدرة على تحديد المشاكل وجمع المعطيات والوصول إلى استنتاجات.
- أن يتمتع بالخبرة في تعليم الطلاب أو المتطوعين وإدارتهم.

إختصاصي المعلوماتيّة

الواجبات:

- يقدم النصح لمنسق المتطوعين والمدرّب حول تصميم استمارات المراقب. يوفّر معلومات حول قدرة المنظمة على معالجة بعض كميات المعلومات ضمن الإطار الزمني المطلوب في اليوم الانتخابي.
- يشرف على تصميم شبكة هاتفية وحاسوبية، وعلى إنشائها، من أجل إدخال معطيات اليوم الانتخابي وتحليلها وإبلاغها.

المؤهّلات:

- أن يكون اختصاصياً في أنظمة المعلومات الإدارية وعلوم الحاسوب.
- أن يملك القدرة على كشف المشاكل المتعلقة بأنظمة أجهزة الحاسوب وتسويتها.
- أن يتمتع بالخبرة في تعليم الطلاب أو المتطوعين وإدارتهم.

الإحصائي (خبير الإحصاءات)

الواجبات:

- يصمّم عيّنة إحصائية ويأخذها من المراكز الاقتراعية للفرز السريع.
- يقدم الشروحات عن تصميم العيّنة إلى المدير التنفيذي والفرق الوظيفية ومجلس الإدارة بالإضافة إلى توفيرها دورياً في اجتماعات خارجية.
- يقدم المعلومات عن الاستراتيجيات اللازمة لتحليل معطيات اليوم الانتخابي والإبلاغ عنها.
- يجري اتصالات مع منسق المتطوعين بخصوص استراتيجيات استقطاب المتطوعين بأعداد كافية وتدريبهم، في المناطق التي تؤخذ منها العيّنات.
- يشترك في تجربة تحاكي الواقع، لاختبار الاتصال في الفرز السريع ومعالجة المعطيات وأنظمة الإبلاغ، والأفضل أن ينجز ذلك قبل أسبوعين من موعد الانتخابات.
- يمثّل المنظمة في الأحداث الإعلامية، بالشكل المناسب، بما في ذلك

الأحداث الإعلامية الترويجية، ومؤتمر صحفي يُقام خلال اليوم التجريبي، ومؤتمرات صحفية أخرى في اليوم الانتخابي.

المؤهلات:

- أن يكون خبير إحصاءات وعالمًا في الاجتماع، خاضعًا لتدريب رسمي وجديرًا بالاحترام.
- أن يملك خبرة في أنظمة إدارة قاعدة البيانات.
- أن يظهر معرفة في المعطيات الديموغرافية وما يمت إليها بصلة.
- أن يملك القدرة على العمل بالتعاون مع الخبراء الدوليين في ظل بيئة شديدة الضغط.
- أن يكون ذا تاريخ بحياده السياسي.

تخطيط المشروع

لا يكتمل نجاح الفرز السريع إلا بمهارات في ميدان تخطيط المشروع. ولعلّ التخطيط الأفضل للمهام الأكثر تعقيداً وحساسية، من حيث التوقيت، يتم عكسياً، أي عبر المباشرة بالمهام الأقرب من المواعيد الزمنية النهائية؛ ممّا يدفع إلى التركيز على أهمية إنجاز العمل في الموعد المحدد له. كما يحثّ هذا الأمر المنظمين على تكييف النشاطات خلال المدة المتبقية لهم من أجل بلوغ الأهداف. يتم وصف مقارنة التخطيط العكسية أدناه في ثلاث مراحل: وضع لائحة بالأعمال الواجب تنفيذها، وإنشاء جدول زمني، وتوزيع المسؤوليات.

المرحلة الأولى: وضع لائحة بالأحداث والنشاطات والتطورات المفصلية الهامة
تقضي المرحلة الأولى في التخطيط العكسي بتصور يوم انتخابي ناجح، ثمّ تدوين لائحة بالتواريخ المهمة والأحداث المفصلية والنشاطات التي يجب أن تنفذ قبل هذا التاريخ.

المرحلة الثانية: تحديد النشاطات وفق جدول زمني

تشمل مرحلة التخطيط العكسي التالية تدوين النشاطات كافة وفق جدول زمني رئيس. يتضمّن الرسم البياني الأساسي مواعيد الإنجاز والأحداث والنشاطات كافة التي تؤدي إلى الفترة التي تسبق الانتخابات مباشرة، وتتضمنها في الوقت عينه، وتعكس صورة مسبقة وواضحة عن العمل. على كل فريق وظيفي أن يطور خريطة الجدول الزمني الخاص به، على أن يكون ذا صلة دقيقة برسم الجدول الزمني الرئيس. يجب أن تكون الرسوم البيانية محور النقاش المركزي خلال الاجتماعات التي تضم الموظفين كافة، كي يعي جميع من في المركز الرئيس الأحداث الهامة، بالإضافة إلى أيّ تعديل يطرأ على جدول الأعمال.⁵

المرحلة الثالثة: تحديد المهمات

بالإضافة إلى الجدول الزمني الرئيس، يترتب على المدير التنفيذي أن يتعاون والموظفين من أجل توزيع الأعمال المطلوبة لإجراء كلّ نشاط. من هنا، لا بدّ من تفويض المهمات بشكل حكيم. يتطلب كل نشاط المشاركة العملية من أكثر من فرد وأحياناً من الفرق الفنية كافة. تظهر هذه النقطة بوضوح من خلال الصورة 2-3 التي تعرض توكيل المهمات عند استقطاب المتطوعين.

اعتبارات تخطيط استراتيجي للجدول الزمني

تعدّ هذه الجداول الزمنية وسيلة قيمة، نظراً إلى أنها تتيح للمنظمات مقارنة مشروع معقد للغاية، بالتطرق إلى نشاط واحد في كل مرة على حدة، من دون نسيان الأهداف النهائية. إنّ منح التخطيط الوقت الكافي يتيح للمجموعات العمل بفعالية أكبر من

⁵ يتضمّن الملحق 12 مخطط عمل/جدول زمني لفرز سريع أجري في نيكاراغوا، أمّا الملحق 2 فيعرض مخطط عمل في أندونيسيا.

لعلّ التخطيط الأفضل
للمهام الأكثر تعقيداً
وحساسية من حيث
التوقيت يتم عكسياً،
أي عبر المباشرة
بالمهام الأقرب من
المواعيد الزمنية
النهائية.

النشاط: استقطاب المتطوعين	المهمة -	موكلة إلى -
طلب التعاون من المنظمات الخارجية، مع إمكانية الاتصال بمتطوعين:	المدير التنفيذي	
تطوير رسالة ومواد لاستقطاب المتطوعين:	منسق المتطوعين اختصاصي الإعلام	
تحديد عدد الأهداف والمناطق الجغرافية المستهدفة:	الإحصائي	
تشكيل لجان إقليمية:	منسق المتطوعين بالتعاون مع أعضاء من مجلس الإدارة ومنسقين إقليميين	
تشكيل لجان بلدية:	منسق المتطوعين بالتعاون مع المنسقين الإقليميين	
اتخاذ الترتيبات اللازمة لرحلات استقطاب المتطوعين:	اختصاصي اللوجستية	
تنظيم اجتماعات الاستقطاب:	المنسقين الإقليميين	
تسهيل اجتماعات الاستقطاب:	المنسقين الإقليميين بمساعدة منسق المتطوعين	
جمع قاعدة بيانات المتطوعين:	مدير قاعدة البيانات	

العمل على أساس تفاعلي ومتخصص، كما يقلص من خطر التعرض للأزمات وللفشل. من هنا، يجب اتخاذ عدة أمور في الحسبان لدى استعمال هذه التقنية:

- تذكر الانتخابات التجريبية - تُجري معظم المجموعات انتخابات تجريبية لعملية الفرز السريع برمتها قبل حوالي أسبوعين من يوم الانتخابات. لذا يجدر إبقاء ذلك بعين الاعتبار لدى تصميم الميزانيات وإدراج جداول النشاطات الزمنية ولائحات المهام. في الواقع، على المخططين أن يتعاملوا مع الانتخابات التجريبية على أنها اليوم الانتخابي الفعلي. من هنا، يجب إنجاز كافة النشاطات اللازمة للاستعداد لليوم الانتخابي بحلول يوم الانتخابات التجريبية لا اليوم الانتخابي نفسه. (راجع الفقرة المخصصة للأسئلة الشائعة للمزيد من المعلومات.)

- إتاحة سوء الحسابات - غالباً ما تتميز الحسابات التقديرية للوقت والموارد، اللازمة لتطبيق المهام الفردية، بنظرة متفائلة. لذا لا بدّ من مراعاة الوقت الإضافي لدى إعداد الجدول الزمني للسماح بهوامش الخطأ.

إنّ منح التخطيط
الوقت الكافي يتيح
للمجموعات العمل
بفعالية أكبر من
العمل على أساس
تفاعلي ومتخصص.

- **المراجعة والتبسيط دورياً** - يستقي المصطلح "لوجستية" لفظه من "المنطق" (الجذر نفسه في الأجنبية). فعلى التخطيط لعملية الفرز السريع أن يكون عملية منطقية. لذا لا بدّ من تبسيط عناصر هذه النشاطات كافة قدر المستطاع، حتى تبلغ مستوى أولياً ووظيفياً. فمن المرجح أن يكون تصميم كل نظام يتسم بالتعقيد معقداً فعلاً.
- **مراعاة معادلة التعقيد/الوقت/الميزانية** - عندما تصبح العناصر التكتيكية أكثر تعقيداً، فإنها تستلزم عادةً وقتاً أكبر لتنفيذها (حتى إذا كان يفترض بالتعقيد أن يقصر من وقت العملية) وتكلفة أعلى. أما التبسيط، فيكون أسرع وأوفر في الغالب.
- **التنسيق** - يمثل التنسيق الحلّ الأساسي لتحقيق قدرة تنظيمية قصوى. لا بدّ من تنسيق المهامّ الموزعة بشكل منظم بما أن عمل بعض المجموعات الوظيفية لا يمكن أن يبدأ إلا لدى إتمام العمل الموكل إلى مجموعات وظيفية أخرى.

أسئلة متكررة

ماذا يقصد بالانتخابات التجريبية وهل هي أساسية لنجاح عملية الفرز السريع؟

تختبر الانتخابات التجريبية عملياً كل وجه من أوجه عملية الفرز السريع. يبلغ المراقبون عن معطيات مفترضة إلى القواعد المركزية ومراكز جمع المعطيات الاحتياطية. تتم معالجة المعلومات وتحليلها كما يفترض أن تعالج في اليوم الانتخابي. يكشف هذا التمرين مكان الضعف في مخطط الفرز السريع وشبكة المتطوعين وأنظمة الاتصالات ومعالجة المعطيات. تُجرى الانتخابات التجريبية قبل أسبوعين تقريباً من تاريخ الانتخابات لإتاحة الوقت الكافي للمنظمين لتصحيح الأخطاء.

تحولت هذه التجربة إلى ممارسة اعتيادية لأسباب عديدة. كما ذكر أعلاه، يمكنها أن تقلص من الخطأ الذي يحصل في اليوم الانتخابي وتزيد من فعالية استخراج المعطيات. كما أنها تمنح الرؤساء فرصة مناقشة سيناريوهات مختلفة لليوم الانتخابي وتحسين بروتوكولات استعمال المعطيات، مما يقلص من احتمال الخلافات الداخلية يوم الانتخابات. فضلاً عن أنّ الانتخابات التجريبية تلهم المتطوعين والموظفين والرؤساء، فهي توفر أول دليل ملموس على ضمان نجاح الفرز السريع. ولا شك في أنّ الانتخابات التجريبية الناجحة ستؤسس لمصادقية الفرز السريع. يمكن أن ينشر المنظمون عدد المتطوعين الذين شاركوا في الانتخابات التجريبية ونسبة الاتصالات الواردة وقدرة نظام الاتصال أو جمع المعطيات على استقبال المعطيات ومعالجتها سريعاً. كما يستطيع المانحون، وممثلو الإعلام، ومسؤولو الانتخابات، وأي من المنظمات المنتسبة غير الحكومية، حضور العملية إذا سمح الوضع الأمني بذلك.

تحفيز الموظفين

على المدراء التنفيذيين الناجحين أن يحقّروا أعضاء مجلس الإدارة بإشراكهم في عملية التخطيط. فمن المرجح أن يأخذ أعضاء المجلس، والموظفون الذين يشعرون بامتلاكهم زمام المشروع، أكثر من غيرهم، المبادرة في مجالاتهم الخاصة؛ فتبقى معنوياتهم مرتفعة بالرغم من العمل تحت وطأة ضغطٍ شديد. كما

تثمر مقارنة التخطيط الديمقراطي عن فوائد عملية. فيلعب الموظفون الاستشاريون دوراً حاسماً للحرص على تنفيذ خطط العمل. على أعضاء المجلس والموظفين الذين يتعهدون بالعمل أن يستوعبوا مفهوم الالتزام المطلوب ويقبلوا به سلفاً. كما يمكن أن يقوم الأفراد الذين اعتادوا عملية الفرز السريع كاملةً بمجموعة أوسع من الأدوار، في حال مواجهة أزمة تنظيمية أو سياسية.

على المدراء التنفيذيين الناجحين أن يغتنموا كل فرصة سانحة لمدح الموظفين على عمل قاموا به على أكمل وجه. قد يتضمن هذا المديح شهادات تقدير، وثناءً مباشراً من أعضاء المجلس، واحتفالات غير رسمية لبلوغ مراحل مفصلية، أو حتى تقديم علاوات. ومن الطبيعي أن تتدرج في هذا المضمار كل الجهود المبذولة لشكر الموظف الذي يعمل عادةً خلال ساعات طويلة، ضمن بيئة ضاغطة، مع إدراك قيمة هذا الاستثمار العملي ومردوداته على نجاح المشروع.

الميزانيات وجمع الأموال

يواجه تطوير الميزانيات وجمع الأموال لمشروع الفرز السريع تحديات جمة. فحتاج المنظمة التي تعمل ضمن مواعيد إنجاز صارمة إلى التركيز بشكل كثيف وفوري على جمع الأموال. بعد تأمين التمويل اللازم لتغطية التكاليف المقدرة، قد يرغم حدث مفاجيء المسؤولين على إجراء تعديل، وبالتالي زيادة الكلفة. هذان مثالان على أحداث تجبر المجموعات على رفع الميزانيات:

- قد تصدر السلطات الانتخابية في اللحظة الأخيرة ملحقاً إضافياً يتعلق بلائحة المراكز الاقتراعية. عندئذ، يُضطر المنظمون إلى زيادة حجم العينة التي تستلزم بدورها استقطاب عدد إضافي من المتطوعين وتدريبهم.

- يبلغ منسق المتطوعين عن العدد المطلوب من المتطوعين قبل الانتخابات بوقتٍ طويل. كما يتلقى التماساتٍ متكررةً من المنظمين المحليين من أجل السماح لعدد إضافي من طالبي التطوع بالمشاركة في الفرز السريع، أو في المراقبة العامة لليوم الانتخابي. عند ذلك، يقرر الرؤساء اللجوء إلى المانحين سعياً لدعم إضافي، من أجل استقبال عدد من المراقبين يفوق العدد المتوقع أساساً.

الكلفة

تختلف كلفة إجراء عملية فرز سريع اختلافاً جذرياً وفقاً لنوع الفرز. أما العناصر الأكثر تحديداً لهذا الاختلاف فهي حجم الدولة حيث يُجرى الفرز، وبنيتها التحتية. فيكلف الفرز السريع في بلد صغير يحظى ببنية تحتية متطورة أقل من كلفته في بلد كبير لا يملك سوى بنية تحتية فقيرة، من ناحية المواصلات والاتصالات. أضف إلى ذلك ثلاثة عناصر - هي السرعة والشمولية والدقة - تؤثر على الكلفة مباشرة:

- **السرعة** - ما هي أهداف جمع البيانات والإبلاغ عنها؟ في حال أرادت منظمة ما الحصول على المعلومات سريعاً، عليها تأمين المزيد من أجهزة الاتصالات ومعالجة البيانات.

- **الشمولية** - ما هو عدد المراكز الاقتراعية التي سيتم تغطيتها؟ تستلزم التغطية الأوسع عدداً أكبر من المتطوعين، والمزيد من التدريب، وتكاليف أعلى في اليوم الانتخابي، وعدداً أكبر من أجهزة الحواسيب من أجل معالجة كميات أكبر من البيانات.

تحتاج المنظمة التي

تعمل ضمن مواعيد

إنجاز صارمة إلى

التركيز بشكل كثيف

وفوري على جمع

الأموال.

تؤثر ثلاثة عناصر -

هي السرعة

والشمولية والدقة -

على الكلفة مباشرة.

- **الدقة** - نظراً إلى السياق السياسي، إلى أي حد يجب أن يكون الفرز السريع دقيقاً؟ إذا أظهرت المؤشرات أن المعركة بين مرشحين أو أكثر ستكون حامية ومتقاربة، يجب أن يتضمن التصميم أنظمة اتصال وقاعدة بيانات أكثر تطوراً. تتطلب هوامش الخطأ الأصغر أنظمة أفضل وبالتالي أكثر كلفة.

يؤثر التوقيت الذي تؤخذ خلاله العينة العشوائية من المراكز الاقتراعية على الكلفة تأثيراً مباشراً. فكلما أخذ المنظّمون هذه العينة في وقت أبكر، كلما ارتفع احتمال تقليص الكلفة. ومن شأن العينة أن تسهل عملية تحليل موقع مراكز المعطيات (المراكز الاقتراعية) وتؤدي إلى تيسير برامج استقطاب المتطوعين وتدريبهم. لكن غياب المعلومات الأساسية، كلائحة نهائية بالمراكز الاقتراعية، يحول دون استخراج العينة؛ مما يرغب المجموعات على إطلاق حملة تطوع تفنقر إلى هدف واضح، لكنّها أكثر شمولية وأعلى كلفة.

تمثّل الميزانية الجزء
الأساسي من
المقترحات المرفوعة

إلى المانحين

المحتملين. تثبت
الميزانية المعقولة
أهداف الفرز السريع،
مع توقعات تمويل
واقعية.

نفقات الميزانية

ما لم تبدأ المجموعة في الحصول على تمويل كاف، تشكل ميزانيتها الجزء الأساسي من المقترحات المرفوعة إلى المانحين المحتملين. تثبت الميزانية المعقولة أهداف الفرز السريع، مع توقعات تمويل واقعية. يمكن أن تعكس الميزانية الأساسية خطط بلوغ الأهداف من دون التقيد بحدود يفرضاها الممول، أي سيناريو "العالم المثالي" بمعنى آخر. أما في حال كانت احتمالات التمويل الكامل والملائم ضئيلة جداً، فقد يحتاج الرؤساء إلى تعديل هذه الخطط أو تبديلها إلى حد كبير. لذا عليهم أن يتقدّموا إلى الممولين المحتملين في أقرب وقت ممكن، من أجل جمع المعلومات حول اهتماماتهم وتوقعاتهم. كما يجب إطلاع الممولين على المقابل لدعمهم المالي، متواضعاً كان أم سخياً.

تصبح الميزانية، إلى جانب هدفها الأساسي في جمع الأموال، نقطة مرجعية هامة بالنسبة للموظفين، خاصة وأنها توفر الأموال لمهام خاصة. تشمل الفئات المتوقعة للبنود المتسلسلة:

1. الموظفين المأجورين (الأجور والفوائد)
2. نفقات المكتب (الثابتة والمؤقتة، بالنسبة للمراكز الرئيسة الوطنية والإقليمية)
3. استقطاب المتطوعين (نفقات السفر والأجور اليومية للأشخاص المحليين والإقليميين الذين يتسقطون المتطوعين، ونفقات الاجتماعات)
4. تدريب المتطوعين (إنتاج مواد التدريب، وكتيبات المراقبين واستمارات الفرز السريع؛ ونفقات السفر والأجور اليومية للمدرّبين والمراقبين المتطوعين؛ وغيرها من نفقات الاجتماعات)
5. أنظمة الاتصالات/إدارة قاعدة البيانات (الهواتف والحواسيب والآلات الطابعة)
6. اليوم الانتخابي (التنقلات والأجور اليومية والمكالمات الهاتفية للمراقبين؛ التنقلات والأجور اليومية لمتطوعي المراكز الرئيسة المحلية والإقليمية، كعمال مقسم الهاتف ومعالجي المعطيات)
7. الدعاية/الإعلانات
8. الخدمات التعاقدية (مثلاً، الرسوم القانونية والمستشارين)
9. إدارة الميزانية والمحاسبة

من الجيد إعداد عدة
مسودات للميزانيات
استناداً إلى إسقاطات
مرتفعة ومنخفضة.

من الجيد إعداد عدة مسودات للميزانيات، استناداً إلى اسقاطات مرتفعة ومنخفضة. يمكن أن يتبدل حجم مشروع الفرز السريع ومجاله خلال الفترة التي تسبق الانتخابات. على سبيل المثال، قد تبدل منظمة ما سياستها قياساً على عدد المتطوعين الذين يجب استقطابهم. فبعد أن كانت قد قرّرت، أساساً، رفع عدد المتطوعين لمعادلة حجم العينة التقديريّ أو تجاوزه بشكل طفيف، من المحتمل أن تتفاجأ بعددهم الكبير، مما يدفعها لاختيار العناصر الملائمة واحتوائها. كما يمكن أن تتبدل الأهداف الكبرى لدى اقتراب موعد الانتخابات. ففعل مجموعة ما كانت تنوي، على سبيل المثال، إجراء المراقبة في عدد من المراكز الاقتراعية، يكفي لتوفير هامش خطأ بنسبة 3-/+ بالمئة من الفرز السريع، لا أكثر. غير أنه لدى اقتراب الانتخابات، قد يتراءى لها أن السباق قد ينتهي بتعادل فعليّ في النقاط. نتيجة لذلك، يجب زيادة عدد مراكز التصويت إلى حد كبير من أجل تقليص هامش الخطأ إلى 1-/+ بالمئة أو أقلّ.

يجب أن تعكس الميزانية كلفة دعم أدنى عدد من المتطوعين المطلوبين للفرز السريع، بالإضافة إلى أنظمة الاتصالات ومعالجة البيانات الأوفر ثمناً. كما ينبغي أن تدعم الصيغ الثانية واللاحقة أعداداً أكبر من المتطوعين، وتغطية أشمل، وأجهزة اتصالات ومعالجة بيانات أكثر.

أسرار النجاح

إدارة الميزانية

تتضمن النصائح المفيدة لإدارة كل ميزانية فرز سريع:

- تأمين عدد كاف من الموظفين. تُعدّ المحاسبة المتعلقة بالفرز السريع عملاً كبيراً ومعقداً، لا سيما في حال حصلت المنظمة على التمويل من مصادر مختلفة. فقد أرغم أحد المحاسبين مثلاً على إدارة 12 حساباً مصرفياً مختلفاً. فيترتب على المجموعات التي ليس في مقدورها تحمّل تكاليف التوظيف أن تستقطب متطوعين مؤهلين.
- العمل مع المدير التنفيذي من أجل تحديد سياسات واضحة للنشاطات، على غرار سفر الموظفين والتعويض والتزود بالسلع والخدمات. (قد تطلب الوكالات المانحة المختلفة إجراءات مختلفة).
- تكريس الوقت الكافي لإقامة علاقات حسنة مع المانحين. فتحتاج مجموعات المراقبة المحلية والمانحين، غالباً، إلى العمل سوية وبشكل وثيق، في ظلّ مواعيد إنجاز وشيكة جداً وظروف سياسية مجهدة.
- الإطلاع على متطلبات المانحين ومواعيد تسليم الأعمال النهائية وأنظمة المحاسبة الملائمة واحترامها.
- الاستعداد مسبقاً للأوقات التي ستشهد ارتفاعاً في النفقات، مثلاً خلال نشاط تدريبي واسع النطاق أو في اليوم الانتخابي. يجب أن تتأكد المجموعات التي تحصل على الأموال بالتقسيم من أنّ مواعيد تسديد الأقساط تسمح بالنفقات النقدية الكبيرة للتدريب، واليوم الانتخابي، والمرحلة التي تلي الانتخابات مباشرةً.

على الرؤساء أن
يسعوا إلى تحصيل
الدعم المالي من
المصادر المحايدة
سياسياً أو التأكد من
أن الممولين متنوعون
ومتوازنون من
الناحية السياسية.

الصورة 2-4:
مصادر التمويل لمنظمة
مراقبة الانتخابات البيروفية،
ترانسبارنثيا، 2001،
الانتخابات الوطنية.

جمع الأموال

عندما تضع منظمة ما ميزانية فرز سريع واقعية، يمكنها أن تشرع بحملة جمع الأموال. تتضمن مقاربات جمع الأموال التي تستعملها عادة منظمات مراقبة الانتخابات:

- كتابة الاقتراحات وإرسالها إلى المنظمات والمؤسسات المانحة الأخرى؛
- طلب المساهمات المالية أو تلك التي تشمل السلع أو الخدمات مباشرة، بواسطة البريد أو الهاتف أو الإعلام أو حتى شخصياً؛
- بيع السلع أو تقديم الخدمات بهدف الربح، مثل بيع الأدوات الصغيرة أو الترويجية الخاصة بالمنظمة (القمصان والأزرار والصور)؛ و
- رعاية أحداث ترفيهية كعشاء رسمي أو حفلة موسيقية يُشترط لها رسم دخول أو هبات.

المساعدة البيروفية

تيليفونيكيا بيرو (خدمة الهاتف في البيرو) - تكاليف الهاتف
أيروكونتينانته (Aerocontinente) - أجور السفر بالطائرة
المنظمات الأهلية في البيرو - المكاتب والأثاث وأجهزة الحواسيب، إلخ.
مساهمون منفردون - الطعام للمراقبين

المساعدة الدولية

الجمعية الدولية للتعاون والتنمية (ACDI) - كندا
المجموعة الألمانية للتعاون الفني (GTZ) - ألمانيا
الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (ASDI) - السويد
الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) - سويسرا
وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية (USAID) - الولايات المتحدة الأمريكية
(وفرت الوكالة الأميركية USAID مساعدة أساسية إلى مجموعة ترانسبارنثيا
Transparencia منذ سنة 1995).

حكومة الدانمارك

حكومة فنلندا

حكومة بريطانيا العظمى (قسم التنمية الدولية - DFID)

حكومة هولندا

الاتحاد الأوروبي

معهد المجتمع المفتوح - الولايات المتحدة الأمريكية
برودريك دلتن (المشاطرة الأخوية) - بلجيكا

يمكن أن تساعد مقارنة جمع الأموال في التأسيس لمصادقية المنظمة، فتمنحها سمعة الاستقلالية. من هنا، يجب مراعاة ما يلي:

- **الفعالية** - تتعكس عملية جمع الأموال والمحاسبة الفعالة انعكاساً سلبياً على مصداقية المنظمة وقد تزيد من إمكانية الحصول على الدعم المالي.
- **الحياد أو التوازن** - يفضل أن تؤخذ سمعة كل ممول محتمل وتاريخه السياسي في الحسبان، أفرداً كان أم منظمة محلية أم دولية. على الرؤساء أن يسعوا إلى

- تحصيل الدعم المالي من المصادر المحايدة سياسياً أو التأكد من أن الممولين متنوعون ومتوازنون من الناحية السياسية.
- الشفافية- يمكن أن يحول نشر مصادر التمويل دون ظهور الشبهات، كما يمكنه أن يحرم المنتقدين من اغتنام الفرصة لطرح مزاعم لا أساس لها من الصحة، أو إطلاق الشائعات حول ممولين ذوي دوافع سياسية.
- محليّ أو دولي- تجدر الإشارة ثانية إلى ضرورة التنوع، لا سيّما على الأمد الطويل. قد يواجه المانحون المحليون المزيد من الأخطار التي تهدّد نجاح الفرز السريع. قد يكون مصدر التمويل المحلي أكثر استقراراً، فيصبح محلّ ثقة المجموعات التي تخطّط لمتابعة العمل بعد الانتخابات. أما الحصول على الدعم من المصادر الداخلية، فيمكن أن يعزّز من مصداقية المنظمة حيال الأقطاب السياسيّة المحليّة والمجتمع الدولي. غير أنّه من المحتمل أن تمنح المؤسسات الدوليّة، بما في ذلك السفارات ومنظمات المساعدة الحكوميّة والمنظمات الأهليّة والمؤسسات الماليّة، مبالغ أكبر من المال. ينطبق هذا الأمر بشكل خاص على المؤسسات في البلدان التي تملك صلات مهمّة، سواء اقتصاديّة أو جغرافيّة أو من أيّ نوع آخر، مع البلد حيث تجري الانتخابات.

تذكير



تعتبر أسابيع العمل الأولى في مشروع الفرز السريع حاسمة في نجاحه النهائي. على القادة:

- تقييم بنية مجلس الإدارة وواجباته؛
- توظيف الأشخاص المؤهلين والمتفانين في عملهم؛
- تخصيص وقت كبير للتخطيط الاستراتيجي؛
- تصميم ميزات واقعيّة؛ و
- التماس الأموال بواسطة أساليب متنوّعة ومن مصادر مختلفة.

تعزيز عملية الفرز السريع

Chapter Three

Promoting The Quick Count

يمكن أن تتكاثرت عملية الفرز السريع بالنجاح من الناحية الفنية، غير أنها قد تتحول إلى فشل ذريع على صعيد العلاقات العامة. فالمجهود الكبير الذي يبذل في العمل سيمنى بالفشل في حال لم يتلمس الجمهور الأساسي- من الرؤساء المدنيين والأحزاب السياسية إلى السلطات الانتخابية والمجتمع الدولي- مصداقية المنظمة أو نتائجها. عندما تشكك المجموعات ذات النفوذ بحوافز المنظمين أو بصحة المعطيات، تصبح مساهمة الفرز السريع في عملية اليوم الانتخابي مهمشة أو حتى سلبية. لهذا السبب، يجب أن يكون بناء المصداقية أولوية لكل مجموعة تنوي التخطيط لفرز سريع.

يجب أن يكون بناء
المصداقية أولوية لكل
مجموعة تنوي
التخطيط لفرز سريع.

يتناول هذا الفصل تعزيز الفرز السريع خلال الفترة التي تسبق الانتخابات، كي يحرز نجاحاً على الصعيد الفني ويلقى اعترافاً بمصداقيته.¹ وبنقاش الفصل أيضاً كيفية تنمية الدعم في صفوف الجمهور الأساسي، كما يعالج أكثر المشاكل شيوعاً حول الفرز السريع ويقدم الطرائق الفضلى لترويج المشروع.

تؤلف معظم المنظمات فريقاً إعلامياً من أجل حشد دعم لمشروع الفرز السريع، وجعل المنظمة صوتاً مستقلاً يرجع صدى المجتمع المدني - أي منظمة ترتقي فوق الخلافات الحزبية، وتعمل من أجل عملية نزيهة وليس من أجل نتيجة معينة.² ولا شك في أنّ لجنة الانتخابات تمثل محور هذه العملية. في هذا الصدد، تظهر الصورة 1-3 العلاقات التي يديرها منقذو الفرز السريع، مع لجنة الانتخابات في المقام الأول وانتقالاً نحو عامة الشعب مع تقدم المشروع.

العلاقات مع السلطات الانتخابية

غالباً ما تنتظر لجان الانتخابات إلى المراقبين بحذر، لا بل إنّ العديد منها تعارض فرز الأصوات المستقل. غير أنّه من مصلحة منظمي الفرز السريع إقامة علاقة تعاون مع السلطات الانتخابية. فيمكن أن توقّر هذه الأخيرة إمكانية الحصول على معلومات هامة، كلائحة المراكز الاقتراعية الكاملة (الضرورية

¹ يناقش هذا الفصل كيفية بناء المصداقية خلال تخطيط الفرز السريع وتنظيمه، في حين أنّ الفصل الثامن بعنوان "اللعبة النهائية" يقدم التقنيات اللازمة لتدعيم المصداقية واستعمال معطيات الفرز السريع خلال الفترة التي تحيط مباشرة باليوم الانتخابي.

² يمكن لمنظمتين أو أكثر أن تعملوا معاً أو تشكلا ائتلافاً لإجراء فرز سريع غير أنّ الحاجة لبناء مصداقية الفرز السريع تبقى نفسها.



لأخذ العيّنة الإحصائية من هذه المراكز) أو نماذج معدات التصويت والفرز الرسمية (المفيدة في تصميم استمارات مراقب الفرز السريع). كما أنّ لجنة الانتخابات تتمتع بالسلطة التي تخولها أن تقرر من يستطيع دخول المراكز الاقتراعية ومراكز الفرز ومن لا يستطيع الدخول إليها.

على منظمي الفرز السريع فتح قناة اتصال مع السلطات الانتخابية في المراحل الأولى من عملية التخطيط. فمن الضروري أن يؤكد الرؤساء على مسامح السلطات بأنّ نشاطات مراقبة الانتخابات هي مكتملة لنشاطات لجنة الانتخابات. ويمكن أن يعزّز رؤساء الفرز السريع هذا الموقف بإظهار الشفافية، من خلال مشاطرة مخططات الفرز السريع ومنهجيته- أمّا التفاصيل الوحيدة التي لا ينبغي عليهم الإفصاح عنها، فتتناول الحجم الدقيق للعينات ومواقع المراكز التي تؤخذ منها.

على منظمي الفرز
السريع فتح قناة
اتصال مع السلطات
الانتخابية في
المراحل الأولى من
عملية التخطيط.

من المفيد الإحاطة بالارتياح الخاص الذي يعتري لجنة الانتخابات، ومعالجته في بداياته مباشرة. فقد يعبر المسؤولون مثلاً عن قلقهم من إبطاء منظمي الفرز السريع بسلطة لجنة الانتخابات من خلال نشر النتائج علنياً. صحيح أنّ هذا القلق قد لا يكون عارياً عن الصحة بالكامل، غير أنه يمكن السيطرة عليه. في مطلق الأحوال، لن يخسر المنظمون شيئاً، لا بل إنهم سيكسبون الكثير في حال عبروا علنياً مثلاً عن رغبتهم في مساندة جهود لجنة الانتخابات، واعترفوا بسلطتها المطلقة في إصدار النتائج الرسمية، وحدها دون غيرها.³

الأوراق التعريفية

يعترف القانون الانتخابي في العديد من البلدان بحق المواطنين في مراقبة الانتخابات، كجزء من حقهم في المشاركة في الشؤون الحكومية والسياسية. يرتكز هذا الحق في العديد من الحالات على الأحكام الدستورية والموجبات الدولية، كما تعترف به السلطات الانتخابية في تصريحاتها أو أنظمتها الرسمية، حتى في حال عدم تطرق القانون إلى هذه المسألة. وتجدر الإشارة إلى أنّ

³ راجع الفصل الثامن، "اللعبة النهائية"، لقراءة مناقشة للمقاربات حول إصدار نتائج الفرز السريع.

لجنة الانتخابات تصدر غالباً حقوق المراقب ومسؤولياته في مجموعة معايير أو مدونة قواعد السلوك.⁴

من المؤلف أن يُطلب من مراقبي الانتخابات تقديم الدلائل على الإذن القانوني (التفويض) لدى دخولهم المراكز الاقتراعية. تؤدي بعض لجان الانتخابات هذه المهمة من خلال منح كتاب تفويض إلى مجموعات المراقبة التي تراعي المعايير المثبتة. فتوزع المجموعات بدورها هذه الكتب على المتطوعين ضمن شبكتها. أما في بعض البلدان، فتضافر المنظمات المدنية جهودها بالتعاون مع السلطات الانتخابية من أجل إنتاج شارات مراقبة فردية أو وثائق تعريف.

لطالما أسيء تقدير

الوقت والمجهود

اللازمين لضمان

دخول المراقبين إلى

مراكز الاقتراع

والفرز.

لطالما أسيء تقدير الوقت والمجهود اللازمين لضمان دخول المراقبين إلى مراكز الاقتراع والفرز. من هنا، على المجموعات المدنية أن تبدأ عملية تقديم الطلبات باكراً جداً. يُظهر لنا مثال الجمهورية الدومينيكانية مدى صعوبة العملية، وبشكل خاص بالنسبة إلى مجموعة تجري فرزها السريع للمرة الأولى:

في سنة 1996 واجهت المجموعة المدنية "مشاركة المواطن" (Citizen Participation-PC) لجنة انتخابات عدائية. فاعتبرت هذه الأخيرة أن مجموعة "مشاركة المواطن" تشكل تهديداً لها، وامتنعت عن منحها أوراقاً تعريفية من أجل دخول مراكز الاقتراع في اليوم الانتخابي. فما كان من هذه المجموعة إلا أن لجأت إلى المجتمع الدولي من أجل مساعدتها في إقناع لجنة الانتخابات لإصدار الوثائق التعريفية. بعدما رضخت اللجنة في نهاية المطاف لمنح المجموعة الإذن بمراقبة العملية، احتجت بأنها من الانشغال ما يمنعه من إعداد الأوراق التعريفية للمجموعة برمتها. علاوة على ذلك، أعلنت اللجنة، قبل اثنتي عشرة ساعة من موعد بدء التصويت، عن حاجتها إلى تضمين صورة شمسية موقعة في كل وثيقة تعريف تُمنح إلى مراقب. بطبيعة الحال، خلق هذا الأمر مشكلة في اللحظة الأخيرة بالنسبة لعملية إنتاج مجموعة "مشاركة المواطن" أوراق التعريف وتوزيعها.

تجدد ملاحظة مدى تبدل الظروف في الجمهورية الدومينيكانية بعدما اكتسبت المجموعة المدنية "مشاركة المواطن" الخبرة والمصداقية في نظر السلطات الانتخابية. وبحلول انتخابات سنة 1998، تحسنت العلاقة بينهما إلى حد ملحوظ، لدرجة أن لجنة الانتخابات طلبت منها مؤخراً مساعدتها في تدريب مسؤولي مراكز الاقتراع. من هنا، من المؤلف أن يؤول هذا النوع من العلاقات إلى التحسن، تدريجاً، بين المجموعات المدنية التي تراقب الانتخابات وبين السلطات الانتخابية حول العالم.

على المجموعات تفادي

إجراء عمليات الفرز

السريع عن طريق

المعلومات المستنقاة من

أشخاص ثانويين.

يعتبر الافتقار لرسائل الإذن الرسمي، وإمكانية مراقبة العملية الانتخابية أمراً متفاوتاً في أحسن تقدير. فيترتب على المجموعات تفادي إجراء عمليات الفرز السريع، عن طريق المعلومات المستنقاة من أشخاص ثانويين، أي بواسطة مندوبي الأحزاب السياسية مثلاً. فبسبب هذه المقاربة، يسمي الفرز السريع موضع شبهات بما أن المجموعات تعجز حينذاك عن تحديد صحة عمليتي التصويت والفرز، كما ليس في مقدورها منع التواطؤ بين الأحزاب. بدلاً من ذلك يمكن أن توزع المجموعات المراقبين خارج مراكز الاقتراع، كي ينقلوا تقارير سريعة عن بعض الأوجه النوعية في تطورات اليوم الانتخابي. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يقيس هؤلاء المراقبون

⁴ تشمل الملاحق 3- إلى 3-د على قانون انتخابات ونظام انتخابات ومدونتي قواعد سلوك تتعلق بمراقبي الانتخابات المحلية؛ أما الملحق 4 فهو مجموعة مقتطفات من وثائق حقوق الإنسان التي تنطبق على حقوق المواطن في مراقبة الانتخابات.

معدّل مشاركة المقترعين في الانتخابات مقابل المعدّل الذي تذكره التقارير الرسمية، مما يُعدّ في بعض الحالات مؤشراً حرجاً في ما يخصّ مصداقية النتائج الرسمية.

قد يواجه الفرز السريع تحدياً هائلاً في حال لم يشر القانون الحالي إلى مراقبة الانتخابات، واعتبرتها السلطات غير قانونية. في هذه الحالة، يمكن أن يمارس رعاة الفرز السريع ضغطاً في سبيل إعادة النظر في القانون، أو النظام، أو المرسوم الخاص، أو أي وثيقة أخرى تضمن حقّ المراقبة؛ على أن يكون هدفهم إرساء قانون يتضمّن أكبر قدر ممكن من التيسير، متيحاً الوصول إلى أوجه العملية الانتخابية كافة. لذا قدمت العديد من المجموعات المساعدة في وضع قانون أو نظام جديد، كما عرضت نماذج من قوانين البلدان الأخرى وانظمتها، حيث يتمتع المراقبون بحرية كبيرة في عملهم.

فيما يُمارس منظمو الفرز السريع ضغطاً لصالح حقوق مراقبي الانتخابات، وسعيًا لنيل أوراق تعريفٍ عنهم، عليهم أن يراعوا دوماً وجهة نظر السلطات الانتخابية. فيفضل تفهم هؤلاء للمسؤولين عن الانتخابات والتعاطف مع تحدياتهم، قد يتوصلون إلى حلول ترضي الأطراف المعنية كافة.

يكون الهدف إرساء
قانون يتضمّن أكبر
قدر ممكن من
التيسير متيحاً
الوصول إلى أوجه
العملية الانتخابية
كافة.

العلاقات الخارجية

على المدير التنفيذي أن يكرّس وقتاً كبيراً لإرساء العلاقة مع اللجنة الانتخابية، غير أنّه يترتّب عليه (أو عليها)، في الوقت عينه، العمل مع أعضاء المجلس من أجل تنظيم علاقات مع المجموعات الأساسية الأخرى. تتشكل هذه المجموعات من:

- المرشّحين والأحزاب السياسية؛
- الرؤساء المدنيين ولاسيما أولئك الذين يعملون على برامج مماثلة؛
- أعضاء وسائل الإعلام المحلية والدولية؛
- مانحي الفرز السريع؛
- بعثات مراقبة الانتخابات الدولية الأساسية والبعثات الدبلوماسية.

تتمثّل الاستراتيجية التقليدية بالنسبة لمنظّم الفرز السريع في الحرص على تعيين ممثلين عنهم، على نحو دقيق، من أجل الاجتماع رسمياً بهذه المجموعات، ونسج التحالفات التي تساند المجموعة في الأوقات العصيبة. كما تتوقّر تقنيات إضافية عدّة ترمي إلى الاستمرار في نقل المعلومات إلى الجماهير والمحافظة على دعمهم. وهي تشمل:

- رعاية محادثات أو مناقشات أو مؤتمرات الطاولة المستديرة؛
- توزيع الرسائل المكتوبة أو التقارير؛
- تقديم النشاطات التدريبية على غرار حلقات العمل الموجهة إلى المانحين الدوليين حول الانتخابات المحلية، أو منهجيات الفرز السريع التي تستهدف الصحفيين؛
- تنظيم جولات إلى منشآت الفرز السريع خلال الانتخابات التجريبية؛ و
- إنشاء مجالس استشارية مستقلة مع الجمهور الأساسي كالأحزاب السياسية أو المنظمات الأهلية وإقامة اجتماعات دورية ذات أهداف إعلامية للحصول على ردود فعل الحاضرين وآرائهم.

يجب أن يكون لكلّ اجتماع أو حدث هدف خاص. فيترتّب على الرؤساء مثلاً السعي إلى نيل الدعم المالي أو المساعدة في إقناع السلطات الانتخابية كي تصدر وثائق التعريف. بصورة عامة، على الممثلين أن يبرزوا على الدوام قدرة المنظمة واستقلاليتها والتزامها بالشفافية. فيشكّلون مثلاً يحتذى به في مضمار الشفافية من خلال إظهار تقدّمهم

من خلال توفير المعلومات إلى المجموعات الرئيسية في الفترة التي تسبق الانتخابات، يُظهر المنظمون الثقة في المنهجية المتبعة.

في المسائل الفنية والتنظيمية عموماً. كما يمكنهم تشاطر المواد التدريبية كلوائح التدقيق الخاصة بالمراقبين، والسؤال عن ردود الفعل في الظروف المناسبة.

من خلال توفير المعلومات إلى المجموعات الرئيسية في الفترة التي تسبق الانتخابات، يُظهر المنظمون الثقة في المنهجية المتبعة. فتكشف الرسائل المنقولة عن قوتها، ومفادها "ليس لدينا ما نخفيه"، "نحن نعلم ما نقوم به"، "يسرنا أن نناقش معكم ومع خبرائكم أيًا من التفاصيل حول المنهجية". بالطبع، لا يمكن أن يناقش المنظمون حجم العينة بدقة أو موقع المراكز التي أخذت منها، للحؤول دون التدخل الخارجي في الفرز السريع.

الرد على المشككين

يختلف سياق الانتخابات وظروفها باختلاف كل عملية انتخابية. من المستحيل استباق كافة الأسئلة التي ستطرح بشأن منظمي الفرز السريع والإعداد لها. غير أن بعض أشكال القلق التي تكثفت هذه العملية تلقى أصداءً واسعة، ومراراً وتكراراً، في كل البلدان تقريباً. نعرض لكم في ما يلي لائحة بالأسئلة الشائعة والأجوبة المقترحة من أجل إخماد القلق:

هل عملية الفرز السريع قانونية؟

- عليك الإشارة إلى الأحكام الواردة في قانون الانتخابات حول حق المنظمات غير الحزبية أو المواطنين في مراقبة العملية الانتخابية. في حال غياب هذه الأحكام، عليك اللجوء إلى نسخ مماثلة من بلدان أخرى، وذكر الأحكام الدستورية والموجبات الدولية التي تعترف بحق المواطن في المشاركة في الشؤون الحكومية والعامة، وحق إجراء انتخابات ديمقراطية- من حيث تُستمد حقوق مراقبة الانتخابات.
- انقل تقارير عن عمليات فرز سريع ناجحة حدثت في المنطقة سابقاً، أو في مناطق أخرى من العالم.
- اذكر أن وثائق دولية عديدة معنية بحقوق الإنسان تعترف بالحق العالمي للشعوب في المشاركة في حكومتهم من خلال مراقبة الانتخابات. (راجع الملحق 4)

هل تتسم مجموعتكم بالمصداقية؟ أي هل باستطاعتكم القيام بهذا؟

- قدم معلومات حول رؤساء الفرز السريع ورؤسائه بالإضافة إلى مؤهلات موظفيك.
- اشرح أهداف الفرز السريع الأساسية ومنهجيته.
- أنشر مواد التدريب ولوائح تدقيق الفرز السريع علانية من أجل إبراز نوعيته المحترفة ودقتها القانونية وتصميمها الموضوعي.

هل تتسم مجموعتكم بالحياد؟ كيف يتأكد أي كان من أنكم لا تملكون جدول عمل سياسياً ومتحزباً؟

- برهن أن الرؤساء والموظفين ليسوا ناشطين متحزبين في فترة المراقبة الحالية.
- في حال كان يتمتع بعض أعضاء المجموعة بسمعة حزبية، احرص على إظهار توازن الأعضاء السياسي بشكل عام.
- اشرح التزامك باستقطاب المتطوعين من بين الأشخاص غير المتورطين بسياسة حزبية عند المراقبة، ولا الداعمين لأي مرشح فعلياً.

كيف نعرف أنّ المتطوّعين الذين يعملون معكم، أو حتى الذين لم تقوموا باستقطابهم بعد، سيكونون محايدين؟

- أنشر نسخة عن "التعهد بالحياد" موقعة من كلّ المشاركين في الفرز السريع.
- أنشر كتيبات التدريب وشدّد على أنّ المتطوّعين قد خضعوا لتدريبٍ موحدٍ في ما يخص دور المراقب والمسؤوليات التي تقع على عاتقه.
- أنشر لوائح تدقيق الفرز السريع. اشرح هدفك في جمع معطيات موضوعيّة وغير خاضعة للتأويل.
- ادعُ الأفراد المعنيين إلى حضور برامج التدريب والانتخابات التجريبية.

في حال دعونا مراقبين دوليين، ما حاجتنا إلى المراقبين المحليين؟

- أشر إلى أنّه، في أمكنة عديدة، يُعدّ العمل إلى جانب مراقبي انتخابات دوليين مدعاة فخرٍ وطنيٍّ بالنسبة لمراقبي الانتخابات المحليين.
- ناقش كيف تشكل مراقبة الانتخابات وعمليات الفرز السريع أداة لتدعيم مشاركة الشعب في الانتخابات.
- ناقش الفوائد العمليّة لاستخدام المنظّمات المحليّة المراقبة- فهي حاضرة إبان كل الفترة التي تسبق الانتخابات، وخلال اليوم الانتخابي، وفي الفترات التي تلي هذه العمليّة، كما أنّها تتمتع بإمكانيات وتغطية شاملة تخولها إجراء فرز سريع بسهولة أكبر.
- حاجج بأنّ المواطنين المحليين يملكون الحقّ في المشاركة ضمن حكومتهم وتنظيم أنفسهم لمحاسبة المسؤولين.
- أطلب من المجتمع الدولي التصريح بأنّ استقبال السلطات الانتخابيّة لمنظمة محلية تخطّط لفرز سريع، ومنحها الدعم المناسب، يشكّلان تطوراً إيجابياً.

كيف يمكننا الحؤول دون التباسات غير ضرورية في المراكز الاقتراعية، أو مراكز الفرز، مع وجود هذا العدد الكبير من المراقبين؟

- نبّه المسؤولين المحليين إلى الأحكام الواردة في القانون المتداول حالياً، من أجل الحفاظ على النظام داخل مراكز الاقتراع ومراكز فرز الأصوات.
- استقهم حول المعلومات المرتجعة، وراجع مواد تدريب المتطوّعين وقم بتصحيحها وتحديثها كي تعكس مصادر قلقهم.
- اقترح، كحلٍّ أخير، مناقشة وضع المبادئ التوجيهيّة القانونيّة الإضافيّة كمدونة قواعد السلوك الخاصة بمراقبي الفرز السريع.

كيف يمكننا الوثوق بنتائجكم، خاصة وأنها لا تعكس إلا آراء بضع مئات أو آلاف المراكز الاقتراعية؟

- استعن بهذا الكتيب من أجل شرح فعالية نظام العينة العشوائية.
- اقترح إقامة اجتماع رسمي أو غير رسمي لنقل التعليمات مع خبير إحصاءات أو مستشار في الفرز السريع.
- ذكّرهم بأن بضع مئات من المراكز الاقتراعية تمثل في الواقع مئات آلاف الناخبين.
- قدّم أمثلة ملموسة حول دقة نتائج الفرز السريع في بلدان أخرى.

هل يمكننا التأكد من أنّكم لن تتلاعبوا بالمعطيات على الصعيد المركزي بغية الحصول على النتائج المتوخاة؟

- أدعُ الأفراد المعنيين لحضور تجربةٍ عن الفرز السريع من أجل مشاهدة أنظمة الاتصالات ومعالجة المعطيات (في حال سمحت الأنظمة الأمنية بذلك).
- اقترح حفظ نسخة متطورة عن العينة التي أخذتها مع فرد أهلٍ للثقة به كزعيم روعي أو مراقب دولي.
- اقترح نشر ثلاث عينات أو أكثر، ستستعمل إحداها في اليوم الانتخابي.

تزيد الحملة الإعلامية

الوعي حول الفرز السريع كما تجذب المتطوعين من أجل العمل على المشروع وتجيب عن أي انتقاد شعبي يوجّه إلى المجموعة.

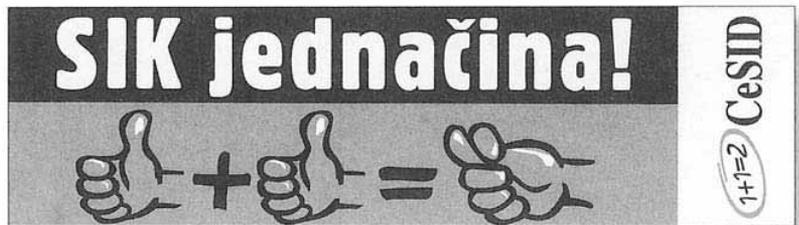
الحملة الإعلامية

على المنظمات الجديدة التي لم يذع صيتها بعد، أو تلك التي تواجه مشاكل في مصداقيتها، أن تضع الحملة الإعلامية ضمن أولوياتها. فالحملة الإعلامية تزيد من الوعي حول الفرز السريع، كما تجذب المتطوعين من أجل العمل على المشروع، وتجيب عن أي انتقاد شعبي يوجّه إلى المجموعة.

أما التربية فثمة عنصر هاماً من عناصر تعامل المجموعة مع الإعلام. نادراً ما يعلم رجال الإعلام ماهية الفرز السريع، مع أنهم يشغلون المكان الأنسب لترويج الثقة بالمنهجية المعتمدة أو نسفها. لذلك، يعتبر منظّمو الفرز السريع غالباً أنه من المفيد إقامة المنتديات، لتنقيف الصحفيين والناشرين والمحررين ومالكي وسائل الإعلام حول منهجية الفرز السريع.

الصورة 2-3:
ملصق ترويجي لـ CeSID،
جمهورية يوغوسلافيا
الفترة

"1+1=2" تشير إلى التحقق
من عمليات جدولة الأصوات



أسرار النجاح



نقدم أدناه بعض أفضل التمارين لإجراء حملة إعلامية:

- **صياغة رسائل مؤسفة.** تمثل الرسالة المعلومات التي توّد المنظمة أن يعرف الجمهور بخصوصها، لدى اقتراب موعد الفرز السريع. تعكس الرسالة القيم والمعتقدات التي يركز عليها الفرز السريع، أملاً في بلوغ صداها مسامح كل من يصغي إليها. في كل مرة يتكلم فيها رئيس المنظمة يجب تكرار الرسالة الأساسية وتعزيزها، من خلال التركيز على عدة مسائل أو معلومات مفصلة. على فريق الشؤون العامة أن يتأكد من أن الرسالة عينها واردة في الوثائق والتقارير والمواد الأخرى كافة التي من شأنها أن تصبح علنية.
- **وضع إجراءات معيارية موحدة.** من المهم وضع مبادئ توجيهية وسياسات لتحديد الشخص المفوض لتمثيل المنظمة إعلامياً. يساعد هذا الأمر في تفادي بعض الرسائل المتضاربة الصادرة عن المنظمة، أو إصدار تقارير سابقة لأوانها.
- **التقيد بالرسالة.** على كل المتحدثين بلسان المنظمة معرفة الرسالة وإبلاغها على نحو متسق. يجب مراقبة التغطيات الإعلامية كافة من أجل التحقق من نقل الرسالة، كما يجب أن يتلقى مجلس الإدارة والمتحدثين بلسان المنظمة تقارير حول هذا الموضوع بانتظام.
- **استعمال مجموعة متنوعة من التقنيات الإعلانية.** قد تتشكل هذه التقنيات من أحداث ونشاطات متنوعة، كعقد مؤتمر صحفي، وكتابة مقالات صحفية، وإنتاج إعلانات متلفزة مدفوعة، وتسجيل أغان تحفيزية، وتنظيم أحداث تطوعية عامة، والدعوة إلى اجتماعات حماسية حاشدة.

التقنيات الإعلانية

تعتمد الآليات الدعائية التي تستعملها مجموعات الفرز، بصورة أولية، على الوقت المتاح وكمية المال المتوفرة. فالمجموعات التي تعاني مشاكل في صورتها، ويعوزها الوقت الكافي لتحسين هذه الصورة، وتلك التي تواجه أزمة خطيرة (كهجوم إعلامي ضدها، أو عجزها عن الحصول على إذن لدخول مراكز الاقتراع) تستطيع أن تلجأ إلى الإعلانات المدفوعة. تتيح الإعلانات المدفوعة التي يبثها الإعلام، من تلفزة وصحافة مكتوبة، أن تتحكم هذه المجموعة بمضمونه، فتبلغ عدداً كبيراً من الأشخاص بشكل سريع. غير أن كلفة هذا الأسلوب قد تكون عالية، كما أن حرية الوصول إليه قد يكون محدوداً في بعض البلدان.

لا تملك معظم المجموعات الموارد التي تخولها التعويل بصورة أولية على ظهور إعلامي مدفوع، لذا تحتاج إلى اغتنام الفرص السانحة، بطريقة مبتكرة، للحصول على إعلانات مجانية أو منخفضة الكلفة. تُستعمل بعض الأساليب التالية من أجل الحصول على تغطية إعلامية:

- **نشرات صحفية** - وهي البيانات التي تنشر على صفحة واحدة لترويج رأي تنظيمي أو حدث يثير اهتمام المشاهدين أو القراء أو المستمعين؛
- **أحداث بارزة** - مثل برامج التدريب، أو زيارات يقوم بها خبراء دوليون، أو لقاءات مع شخصيات مشهورة؛

تحتاج معظم المجموعات إلى اغتنام الفرص السانحة، بطريقة مبتكرة، للحصول على إعلانات مجانية أو منخفضة الكلفة.

- مؤتمرات صحفية - وهي ترتبط بتاريخ أو نشاطات مهمة ومحددة في الوقت المناسب، مع الأخذ في الحسبان مواعيد الصحافيين النهائية لتسليم مقالاتهم، والأنباء المنافسة، إلخ؛
- المقالات والرسائل الموجهة إلى المحرر، والمعروضة على الإعلام المكتوب؛ و
- تصريحات الخدمة العامة - التي تُنتج في معظم الأحيان للإذاعة.

تذكير



يروج الفريق الإعلامي الفرز السريع من أجل بناء مصداقية المشروع والمنظمة في الوقت عينه، وبغية الحصول على الدعم العملي والسياسي، وتحقيق أهداف الفرز السريع، مثل ضبط عمليات الاحتيايل وزيادة الثقة في العملية الانتخابية. يمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال:

- إرساء علاقة منتجة مع لجنة الانتخابات - على المدير التنفيذي، وأعضاء مجلس الإدارة بشكل خاص، أن يعترفوا بحق مسؤولي الانتخابات في مشاطرة المعلومات الأساسية كالحصول على لائحة بمراكز الاقتراع، ومنح المراقبين إذن الدخول إلى المراكز الاقتراعية. وقد عملت منظمات مراقبة الانتخابات المحلية في العديد من البلدان، بشكل وثيق، مع السلطات الانتخابية لتحسين إمكانية المراقب للوصول إلى المعلومات والشفافية.
- التماس الدعم من الجمهور الأساسي من خلال برنامج "علاقات خارجية" - على الفريق الإعلامي، لا سيما أعضاء المجلس، إطلاع الإعلام والمانحين المحتملين والحاليين والأحزاب السياسية، دوماً، على مشروع الفرز السريع. بإمكان كل فرد من هذا الجمهور أن يبدي دعماً من خلال مشاطرة المعلومات أو توفير الموارد المباشرة المالية أو البشرية أو النقدية.
- إطلاق حملة إعلامية لإرساء مصداقية المنظمة - يجب أن تقنع الحملة الإعلامية الجمهور بأن المنظمة القدرة على إجراء الفرز السريع والالتزام بعملية عادلة بدل الالتزام بالوصول إلى نتيجة معينة.

الفصل الرابع

إنشاء شبكة المتطوعين

Chapter Four

Building the Volunteer Network

لا يمكن أن تحصل عمليات الفرز السريع من دون شبكات متطوعين على قدر عالٍ من التنظيم والتدريب. يعيش معظم مئات أو آلاف الأشخاص الذين يشكلون هذه الشبكات خارج نطاق عاصمة الدولة، أو يعملون هناك، ولا يكونون بالتالي على مرأى من رؤساء المنظمة والمانحين الدوليين والصحافة. من هنا، غالباً ما تكون جهودهم البطولية في الواقع غير ملموسة. إليكم حالة تمت إلى هذا الموضوع بصلة:

رينا ميدال التي تبلغ 56 سنة من العمر هي مراقبة متطوعة في الفرز السريع، في ديريامبا، نيكاراغوا. ضمن برنامج التدريب الذي ترعاه مجموعة "أخلاق وشفافية"، أوكل إليها أبعد مركز اقتراع في بلديتها. حاول أصدقاؤها إقناعها بتبديل هذا المركز غير أنها أبت ذلك؛ وفي يوم الانتخابات استقلت حافلة لمدة ساعتين، ثم ركبت شاحنة صغيرة لمدة ساعة، وأخيراً امتنعت حصاناً لساعتين صعوداً لبلوغ مركز الاقتراع. في ليلة الانتخابات، وبالرغم من أن عملية الفرز لم تنته حتى الساعة الثامنة مساءً، امتنعت الجواد مجدداً وانحدرت نزولاً على الجبل ثم استقلت الشاحنة الصغيرة إلى أقرب هاتف لإبلاغ تقريرها. وعندما سُئلت عن سبب إصرارها على اختيار أصعب مركز، صرحت ببساطة: "حُباً بالوطن".

تعتمد شبكات التطوع الفعلية على طاقة مواطنين مثل رينا ميدال. يصف هذا الفصل كيفية تصميم استمارات الفرز السريع ومواد التدريب، وإنشاء شبكة وطنية، وتدريب المتطوعين ومؤازرتهم. ترمي المعلومات إلى مساعدة المجموعات التي تحاول استقطاب أعداد كبيرة من المراقبين، وتدريبهم في إطار زمني ثابت وقصير نسبياً.

لقد وصف الفصل الثاني فريقاً تنسيقاً تطوعياً. في هذا الفريق، يتولى منسق المتطوعين مسؤولية استقطاب العناصر الجديدة، والبقاء على اتصال بشبكة المتطوعين، كما يترتب عليه أخذ المبادرة عند تصميم استمارات المراقب. أما قائد التدريب فيبتكر، بالتعاون مع موظفين آخرين، استمارات المراقب وكتيبات التعليمات، ثم يصمم برنامج تدريب وطني للمتطوعين ويشرف عليه. أخيراً، يساند اختصاصي اللوجستيات المنسق والمدرّب.

يمكن أن يسهل الرؤساء عمل فريق التنسيق بين المتطوعين عبر طرائق ثلاث. عليهم أولاً توفير الموارد الكافية. يجب تصميم هذا الجزء من الميزانية بعناية من أجل السماح للمنسقين والمدربين بالحد الأقصى من المرونة والتحرك. أضف إلى أنه يجب أن يتمكن المنسقون والمدربون من بدء عملهم قبل ستة أشهر من موعد الانتخابات على الأقل. عليهم ثانياً أن يبدلوا ما في وسعهم لأخذ العينة العشوائية باكراً من المراكز الاقتراعية. في حال التمكن من أخذ العينات قبل أن يدخل استقطاب المتطوعين وتدريبهم مرحلتها الجديدة، يمكن أن يركز الفريق جهوده على استقطابهم في المواقع المطلوبة الدقيقة.¹ أما ثالثاً وأخيراً، فيترتب على الأشخاص الذين يقومون بالاستقطاب إنشاء شبكة مراقبين تعكس حالة المجتمع. من أجل تحقيق هذا الأمر، عليهم التشديد على التوازن بين الجنسين، والسعي إلى تمثيل مجموعة متنوعة من الفرق الإثنية واللغوية والدينية ومن مختلف الأعمار وغيرها. يشمل هذا التمثيل عدداً كبيراً من الأشخاص، ويسهل التغطية الوطنية، كما يساعد على ترسيخ مصداقية واسعة النطاق للفرز السريع. أضف إلى ذلك أن مراكز الاقتراع أو صفوف المقترعين تُفصل على أساس الجنس في بعض البلدان، مما يتطلب 50 بالمئة من المراقبات على الأقل.

يترتب على
الأشخاص الذين
يقومون بالاستقطاب
إنشاء شبكة مراقبين
تعكس حالة المجتمع.

في حال عجز المسؤولون عن أخذ العينة العشوائية باكراً من مراكز الاقتراع لاستعمالها في الفرز السريع، على خبير الإحصاءات أن يقدّر عدد المتطوعين اللازمين في كل منطقة محلية، من أجل متابعة استقطاب المتطوعين وتدريبهم. من الأفضل المبالغة في تقدير العدد المطلوب. في معظم البلدان، يراقب المتطوعون الذين يتضح، في نهاية المطاف، أنهم لا يؤدون دوراً في الفرز السريع، مراكز اقتراع غير مأخوذة من العينة، ويبلغون عن النتائج لتحليلها على حدة، أي بعيداً عن نتائج الفرز السريع.

أسرار النجاح

إنشاء شبكة متطوعين فعالة للفرز السريع:

- الموارد الكافية الأولية - توفر المرونة والحركة؛
- أخذ العينة مسبقاً - يتيح التركيز المناطقي ويفعل النفقات؛ و
- أخذ المتطوعين من قطاعات المجتمع كافة - يسهل التغطية الشاملة ويعزز المصداقية.

تصميم المواد

لا بدّ من تصميم استمارات مراقبة ومواد تدريبية واضحة ومبسطة. فدقة الفرز السريع منوطة مباشرةً بنوعية المواد المُصاغة لتدريب المتطوعين وجمع المعطيات. تضمن هذه المواد التدريب الموحد والثقة بالمعلومات التي يتم جمعها.

يترتب على فريق التنسيق بين المتطوعين أن يركز على تصميم المواد في أقرب وقت ممكن، ما إن تتوفر القوانين (أو الأنظمة) التي تحدّد عمليات التصويت والفرز طبعاً. فتشكل استمارات المراقبين والكتيبات أهمّ المواد التي سيعدها الفريق.

دقة الفرز السريع
منوطة مباشرةً
بنوعية المواد
المُصاغة لتدريب
المتطوعين وجمع
المعطيات.

¹ راجع الفصل الخامس، المبادئ الإحصائية وعمليات الفرز السريع، للمزيد من المعلومات حول هذه العملية.

1. *استمارات المراقب* - تضع معظم المجموعات استمارات منفصلة لمراقبي الفرز السريع، والمتطوعين المتمركزين في مراكز الاقتراع التي لا يُجرى فيها الفرز السريع. يبلغ عادة مراقبو الفرز السريع عن المعلومات بواسطة الهاتف. أما المتطوعون في المواقع الأخرى فيستعملون نظام اتصال منفصل.

2. *كُتَيْب المراقب* - يحتوي هذا الكُتَيْب على المعلومات ذات الصلة بالعملیات الانتخابية كما يشرح تدريباً عمل مراقب الانتخابات. (كما ذكر أدناه، من الضروري تأمين الكتب التي تستعمل لتدريب المدربين والمنسقين الإقليميين والمجموعات الأخرى أيضاً).

الاستمارات

يُصمَّم منسق المتطوعين عادة الاستمارات، على أن يقوم بهذا العمل بالتعاون الوثيق مع المدرب، والمدير التنفيذي، وأحد الأشخاص من الفريق الفني الذي يركّز على تحليل المعطيات، بالإضافة إلى اختصاصي أو أكثر في القانون الانتخابي. تبدأ العملية برؤية مسبقة لليوم الانتخابي، وتحليل المشاكل التي سجلها تاريخ هذه العملية، ولائحة من القضايا التي تثير قلق المرشحين والمجموعات الأساسية الأخرى، أكثر من غيرها. يجري تقليص بنود هذه اللائحة لتضم فقط القضايا الأساسية المتعلقة بصياغة الاستمارات التي تنطرق إلى المعطيات المتصلة بنوعية العملية، على ألا تكون معقدة. ثم تُصاغ الأسئلة على نحو يعكس تسلسل الأحداث الحقيقي، وتتضمن المصطلحات الواردة في القانون الانتخابي وتلك التي تستعملها السلطات الانتخابية.² فتكشف إجابات المراقبين عن الأسئلة عن مواطن القوة و/أو الضعف في عمليات اليوم الانتخابي.

يتمّ تصميم الاستمارة الأولى لجمع المعلومات حول فتح مراكز الاقتراع أبوابها، وبدء إجراءات التصويت. أما الاستمارة الثانية، فُصمَّم لجمع المعلومات العامة حول إجراءات التصويت والفرز. يسجل المراقبون في الاستمارة الثانية أيضاً نتائج فرز الأصوات. قد تُخصَّص العديد من البلدان استمارة ثالثة، أطول من الأولى والثانية أحياناً، للمراقبين الذين لا يجرون الفرز السريع. فُتجمع معطيات هذه الاستمارة وتُحلل من أجل تضمينها في تقارير مفصلة تلي الانتخابات. كلما كانت التقارير مفصلة كلما أصبحت أكثر حسماً للنزاعات الانتخابية المستجدة.

إنّ فحص الاستمارات الميداني مهم جداً للتأكد من أنّ المتطوعين يفهمون الأسئلة كما تمّ التخطيط لها.

على فريق التنسيق بين المتطوعين أن يطلب من المدير التنفيذي ومن مجلس الإدارة مراجعة هذه الاستمارات بشكل كامل؛ فيجب أن تفهم هذه الجهات تماماً نوع المعلومات التي ستحصل عليها في اليوم الانتخابي. في بعض البلدان، لم يول رؤساء المنظمة اهتماماً باستمارات المراقب، فكانت النتيجة أنهم اكتشفوا قبل موعد الانتخابات بقليل، أو في اليوم الانتخابي عينه، أنّ أحد الأسئلة الأساسية، برأيهم، لم يتمّ طرحه. في مثل هذه الحال، يستحيل جمع معلومات منهجية حول قضية حرجة، بعد فوات الأوان؛ ممّا يدفع بالرؤساء إلى الاتصال بأعضاء اللجنة المحلية للاستفهام عن انطباعاتها وجمع أقاويل أقلّ مصداقية. من هنا، يجرى الإهمال والتخطيط غير الملائم تكاليف باهظة يمكن تفاديها عادة.

² راجع الفصل السادس، العنصر النوعي في الفرز السريع، للاطلاع على دليل تفصيلي حول تصميم الاستمارات.

كما يجب اختبار الاستمارات ميدانياً مع المتطوعين. غالباً ما يعتبر المسؤولون الاختبار الميداني تذبذباً فيمتنعون عن إجرائه لاعتبارات زمنية، غير أنهم لا بدّ من أن يتأكدوا من أنّ المتطوعين قد فهموا الأسئلة بالشكل الذي قد طرحت به. فضلاً عن أنّ المنسقين والمتطوعين الآخرين يملكون في الغالب خبرة وافرة حول العمل داخل مراكز الاقتراع. فضلاً عن قيام العديد منهم بالتصويت في ما مضى، فقد اعتادوا أن يشغلوا منصباً في مركز اقتراعي، مما يمكنهم من تقديم مساهمة ثمينة حول المصطلحات المستعملة في الأسئلة المطروحة في الاستمارات.

أثر استمارات المراقبين - حالة بيلاروسيا 2001

تمكّن مراقبو الفرز السريع في الانتخابات الرئاسية التي جرت في بيلاروسيا، سنة 2001، من جمع النتائج الانتخابية؛ غير أنهم كانوا يعجزون غالباً عن التحقق من تسجيل الأوراق الانتخابية لصالح من صادق المسؤولون على صوته. فما لبث أن نتج قلقٌ كبير جرّاء مسألة تلاعب المسؤولين بالفرز، ومنحهم رئيس الولاية الحالية أصواتاً، علماً بأنّ أصوات الناخبين التي أسقطوها في صناديق الاقتراع كانت تؤيد المعارضة. لم تدرج مجموعة الفرز السريع والمراقبة الموسعة سؤالاً حول هذه المشكلة ضمن استمارتها. نتيجة لذلك، قررت رئاسة المجموعة عدم نشر النتائج الرقمية بما أنّها لم تكن على ثقة كافية بأنّ الأرقام التي نقلها مراقبو الفرز السريع عكست الأصوات الحقيقية. أمّا غياب المعطيات النوعية حول هذه المشكلة فقد عرض هذا القرار للانتقادات.

الكتيبات

كتيب المراقب هو عبارة عن صيغة مكثفة تحتوي على كافة المعلومات التي يحصل عليها المتطوعون خلال برنامج التدريب الخاص بهم. يبقى هذا الكتيب بحيازة المتطوع، فيشجعه المسؤولون على أخذه إلى منزله ومطالعه مجدداً قبل موعد اليوم الانتخابي. كما يمكن إنتاج نسخة صغيرة من الكتيب، بحجم الجيب، كي يحملها المراقب معه في اليوم الانتخابي كمرجع سريع وميسر.

يشكل الكتيب مرجعاً في غاية الأهمية إن صُمم بالشكل المناسب، فيتيح نقل المعلومات والرسائل الملائمة على الأصعدة كافة، وفي جميع المناطق الجغرافية. وهو أمر هام للغاية لدى استعمال المنظمات مقارنة التدريب المتسلسل، حيث يدرّب موظفو المراكز الأساسية الرؤساء الإقليميين، فيدرّب هؤلاء الرؤساء ضمن البلديات الذين يدرّبون بدورهم مراقبي الفرز السريع. يعزّز كتيب المراقب التماسك عندما يعيق ضيق الوقت الرؤساء المحليين من الإشراف على برامج التدريب كافة.

يشكل الكتيب مرجعاً في غاية الأهمية إن صُمم بالشكل المناسب، فيتيح نقل المعلومات والرسائل الملائمة على الأصعدة كافة.

تضمّ محتويات كتيب المراقب النموذجي:

- وصف للمنظمة بما في ذلك المهمة والأهداف وكيفية الاتصال بها.
- شرح سريع لمفهوم الفرز السريع.
- مقتطفات من قانون انتخابي ذي صلة.
- تكرار لمدونة قواعد سلوك المراقب، تضمّ تشديداً على الحياد والدقة في نقل النتائج.
- تعليمات تدريجية حول واجبات المراقب في اليوم الانتخابي.
- الأعراض التي يجب تذكرها أو جلبها يوم الانتخابات.
- أرقام الهاتف ومعلومات اتصال أخرى في حال نشوء مشكلات أثناء مراقبة الانتخابات.

على المنسق المتطوع والمدرّب أن يضعوا أيضاً كتيّبات خاصة موجّهة إلى مجموعات المتطوّعين، غير مرافقي الفرز السريع. تُصاغ هذه الكتيّبات الخاصة من أجل الأشخاص التالي ذكرهم:

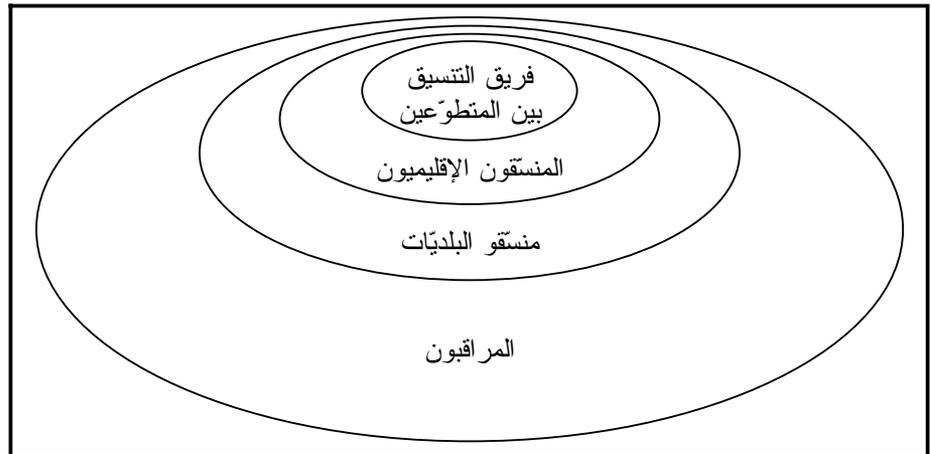
- المدرّبين (افتراضاً بأن المدرّب القائد سيشكل فريقاً يغطي أرجاء البلد كافة)؛
- المنسقين في الأقاليم والبلديات؛
- عمّال مقسم الهاتف/معالجي المعطيات في مركز جمع المعطيات الأساسي؛
- عمّال مقسم الهاتف داخل شبكة منازل خاصة أو مكاتب في العاصمة؛
- سائقي الدراجات الهوائية والنارية وسائقي السيارات المسؤولين عن جمع الاستمارات من شبكة المنازل الخاصة أو المكاتب في العاصمة؛ و
- عمّال مقسم الهاتف في المكاتب الإقليمية.

تصف هذه الكتيّبات، مثلها مثل كتيّب المراقب، المنظمة وتحدّد الفرز السريع، وتعيد النظر في قانون انتخابات مرتبط بالموضوع، وتعيد التذكير بمدونة قواعد السلوك. كما تتضمّن وصفاً تدريجياً لواجبات كلّ مجموعة. لا بدّ من أن يتضمّن كلّ كتيّب، يرمي إلى تدريب المدرّبين، معلومات حول أدوات التعليم كاستعمال تقنيّات تعليميّة مرتكزة على الاختبار، بالإضافة إلى المحاضرات التي تستعين بالأواح ورسوم تفسيرية وأدوات مرئية وأفلام الفيديو إلخ. غير أنّه من الأفضل المحافظة على بساطة هذه الأدوات. تجدر الإشارة إلى أنه من غير الملائم، إن لم نقل من المستحيل، استعمال الابتكارات التكنولوجية كالمحاضرات المرتكزة على برنامج PowerPoint الإلكتروني في المناطق الريفية، في العديد من البلدان.

استقطاب المتطوّعين

تُقسم عملية استقطاب المتطوّعين عادةً إلى ثلاث مراحل رئيسية. في المرحلة الأولى، تتشكل اللجان خارج العاصمة من أجل إدارة كمية العمل الهائلة التي يستلزمها إنشاء شبكة من المتطوّعين بشكل أفضل. في المرحلة الثانية، يتمّ استقطاب المتطوّعين المحليين ليراقبوا عمليّات الفرز السريع ويؤدّوا مجموعة متنوّعة من أدوار الدعم المطلوبة قبل اليوم الانتخابي وبعده. أمّا في المرحلة الثالثة، فيحدّد فريق تنسيق المتطوّعين مجموعات من المتطوّعين لمساندة المكتب الوطني، خلال الفترة المؤدّية إلى الانتخابات، ولشغل مناصب أساسية خلال اليوم الانتخابي. تظهر الصورة 4-1 بنية شبكة نموذجية من المتطوّعين:

الصورة 4-1:
هيكلية شبكة المتطوّعين



اللجان الإقليمية والبلدية

لعلّ الطريقة الأكثر فعالية لاستقطاب المتطوعين، في فترة قصيرة من الزمن، تكمن في توكيل المقدار الأكبر من العمل إلى لجان إقليمية و/أو بلدية. وبالتالي، تتألف المرحلة الأولى من عمل المنسق التطوعي الوطني من التنقل بين أرجاء البلد، من أجل تشكيل هذه اللجان.³

أنشئ منظمة فعّالة

متعددة الطبقات؛ لكن

تذكر أنّ الإفراط في

عدد الطبقات ضمن

المنظمة الواحدة

يؤدي إلى تعقيد

الاتصالات، فيصعب

بالتالي توفير عاملي

التماسك والنوعية

عند تدريب

المتطوعين.

يرتبط عدد اللجان وموقعها بحجم كلّ دولة ومميّزاتها الجغرافية والأقسام الإدارية/السياسية فيها. يترتب على المنظمين الوطنيين إنشاء منظمة فعّالة متعددة الطبقات للحرص على عدم خضوع أيّ أحدٍ لضغط عمل كبير. غير أنّ الإفراط في عدد الطبقات داخل المنظمة الواحدة يؤدي إلى تعقيد الاتصالات، فيصعب بالتالي توفير عاملي التماسك والنوعية عند تدريب المتطوعين. أما النموذج الأمثل فهو عدم تواجد أكثر من طبقتين من اللجان خارج المكتب الوطني، إحداهما في القسم الإداري الأكبر كالمقاطعة أو الولاية أو المحافظة أو المنطقة. أما الثانية فتكون على مستوى البلدية أو الدائرة الانتخابية.⁴

تتألف كلّ لجنة، نموذجياً، من منسق ومدرب واختصاصي لوجستيات كحدّ أدنى. تعكس عادة هذه الأدوار تنظيم المكتب الوطني الداخلي؛ ونتيجة لذلك، يمكن أن يتصل كلّ عضو بنظيره الوطني. يبني المنسقون الإقليميون أواصر علاقة مع منسق المتطوعين الوطني، أمّا المدربون الإقليميون فيستشيرون رئيس المدربين الوطني، وهكذا دواليك. بالإضافة إلى ما ذكر للتو، يجب أن يراعى حجم المسؤوليات في المناطق والبلديات وتشكيلها وتقسيمها، على أن تلبّي خصائص المنطقة الجغرافية والسياسية التي يتم تغطيتها.

يجمع الموظفون الوطنيون، بصورة دورية، الرؤساء الإقليميين في موقع مركزيّ. فيستفيد الرؤساء الإقليميون من التدريب كمجموعة وفق طرائق ثلاث. أولاً، ينمّون هوية تنظيمية ضرورية لتحفيزهم. ثانياً، يتأكد فريق العمل الوطني بأنّ التعليمات والرسائل قد نقلت على نحو منسجم في أرجاء البلد كلّها. وثالثاً، يكتشف الرؤساء الإقليميون والوطنيون في مناقشات مفتوحة المواضيع المثيرة للقلق، كما يتشاركون في استنباط الحلول الممكنة.

المتطوعون المحليون

يتمّ استقطاب العدد الأكبر من المتطوعين على أقصى مستوى من المحلية، لتغطية مراكز الاقتراع التي تقع في جوارهم.⁵ بهذه الطريقة، تتشكل الاجتماعات التطوعية من أفراد يعرفون بعضهم البعض، وبإمكانهم استبعاد الأفراد المعروفين بسمعة حزبية واضحة. وبغية حثّ الناس على حضور الاجتماعات الأولى، يلجأ الأشخاص المسؤولين عن عمليات الاستقطاب إلى ثلاث تقنيات أساسية:

(أ) الانضمام إلى الشبكات القائمة (على غرار المجموعات الدينية العلمانية

وشبكات حقوق الإنسان والشبكات النسائية والطلابية)؛

³ راجع الملحق الخامس 5، للاطلاع على عينة عن رسالة تطوعية وجهت إلى المنسقين الذين تستخدمهم مجموعة "العين المدنية" (Civic Eye) في سلوفاكيا.

⁴ راجع الملحق السادس 6، للاطلاع على رسم بياني يظهر المكاتب الإقليمية في صربيا.

⁵ تم إنشاء هذه الطريقة في الأساس من أجل ضمان قدرة المراقبين على التصويت. في العديد من البلدان، تتم دعوة المواطنين إلى التصويت في مراكز اقتراعية خاصة على مقربة من أماكن سكنهم القانونية، ومن المهم عدم حرمان المراقبين من التصويت.

عندما يختار أحد
الأشخاص التطوع،
يُصبح محفزاً
لمتطوعين جدد من
أعضاء عائلته أو
أصدقائه أو جيرانه أو
زملائه.

(ب) إقامة اتصالات مع مؤسسات تتمتع بتقدير عالٍ كالجامعات ووسائل الإعلام واتحاد الأساتذة ونقابات العمال والمجموعات الزراعية؛ و
(ج) طلب الموافقة من مواطنين محترمين ليساعدوا في جهود الاستقطاب.

عندما يختار أحد الأشخاص التطوع، يُصبح محفزاً لمتطوعين جدد من أعضاء عائلته أو أصدقائه أو جيرانه أو زملائه. من خلال هذه المقاربة، فإن الشبكة تنمو على نحو سريع.

على الرؤساء الوطنيين والإقليميين حضور العدد الأكبر من هذه الاجتماعات. قد يزيد حضور بعض الضيوف من نسبة المشاركة، كما يمكن أن يغتنم الرؤساء هذه المناسبة للتحقق من تقدّم الأشخاص المحليين الذين يعملون في الاستقطاب، ومن نوعية المتطوعين الجدد الذين يدخلون المنظمة.

على الرؤساء الوطنيين إعلام الأشخاص المحليين الذين يعملون على الاستقطاب عن عدد المتطوعين اللازم. فيُحدّد حجم العينة الأعداد التي يجب أن يستهدفها المتطوعون المحليون. غير أنّ بعض المجموعات التي ترمي إلى إشراك أكبر قدر ممكن من الأشخاص في العملية الانتخابية قد تطلق حملة تطوع واسعة، وتخطّط لاستقطاب أعداد إضافية من المتطوعين في المشروع. تجدر الإشارة إلى أنّ القيود المالية وضيق الوقت قد يحذّان من إمكانية إطلاق حملة واسعة النطاق.

يضمّ المتطوعون المطلوبون على الأصعدة البلدية:

- مراقبين يشرفون من داخل مراكز الاقتراع (غالباً ما يشكلون فرقاً مؤلفة من شخصين من أجل تأمين المساءلة واقتسام الأعمال والتخفيف من التهديدات المحتملة)؛
- السعاة الذين يجمعون الاستثمارات ويبلغون المعلومات في حال مُنع المراقبون من الخروج من مراكز الاقتراع وإعادة الدخول إليها؛
- الموظفين الذين يوقرون المساندة في المكتب؛
- مجموعات المراقبة البديلة عن المراقبين الذين يتعبون أو يمرضون أو يتغيّبون؛
- مراقبين متنقلين يتحققون من بيع الأصوات، أو عمليات التهديد، أو معرقلي دخول الناخبين المحتملين، خارج مراكز الاقتراع وفي أرجائها... من أجل تحسين تحليل العملية النوعي؛
- المراقبين الذين يغطّون النشاطات في المكاتب الانتخابية ضمن الأقاليم والبلديات ويبلغون عنها؛ و
- عمال مقسم الهاتف، وفق الحاجة.

المتطوعون في العمليات المركزية

في خضمّ عملية استقطاب العناصر الجديدة من مراقبي الفرز السريع، ينتقل منسق المتطوعين إلى العمليات المركزية. يستفيد الموظفون الوطنيون، كالمدير التنفيذي وإختصاصيي اللوجستيات والمدربين وإختصاصيي الإعلام والمحاسب، من مساندة المتطوعين. وبتزايد طلب المساندة في المراكز الرئيسية مع اقتراب موعد الانتخابات، تشمل الأعمال المُلقاة على عاتق المتطوعين:

- استقبال الضيوف والإجابة على الهاتف؛
- توضيب رزم المواد الموجهة إلى المواقع الميدانية؛

- جمع الرزم الصحفية وتوزيعها؛
- مشاركة المحاسب في حفظ السجلات؛ و
- تأمين سائقين احتياطيين للإجابة عن المنهكين.

لعلّ العمل الأهم الذي يستغرق الكثير من الوقت هو تحديد الأشخاص الذين سيضطلعون بالأدوار المختلفة في عملية جمع المعطيات.⁶ وبهدف استقطاب المتطوعين، تشمل المهام الرئيسة التي يجب توليها يوم الانتخابات:

- الإجابة على الهواتف ومعالجة التقارير في مركز جمع المعطيات الأساسي؛
- تأمين موظفين لشبكة احتياطية من مراكز جمع المعطيات في العاصمة؛⁷ و
- جمع الاستثمارات من مراكز جمع المعطيات الاحتياطية في العاصمة، وتتمّ هذه العملية عادة بواسطة الدراجات النارية أو السيارات.

يجري هذا العمل بالتعاون مع الفريق التقني. أما عدد الأشخاص اللازمين لتنفيذه، فيرتبط بنوع النظام المُصمّم، وكمية المعطيات المجموعة، وسرعة معالجة هذه المعطيات. وفي العموم، كلما بلغ النظام درجة أعلى من التطور، كلما زاد الطلب على المتطوعين اللازمين لتنفيذ عمليات اليوم الانتخابي.

إقناع المتطوعين الجدد وانتقاؤهم

على الأشخاص الذين يستقربون المتطوعين على الأصعدة الوطنية والمحلية أن يتوجّهوا إلى مجموعة واسعة ومتنوعة من الجمهور، كجزء من جهودهم المبذولة لإيجاد المتطوعين المتحمّزين. وسواء كان الجمهور يضمّ رؤساء مدنيين أو روجيين، أو منظمات محترفة، أو نواد اجتماعية، أو مزيجاً من كلّ هذه العناصر، أو أعضاء من عامة الشعب، فعلى الأشخاص المسؤولين عن استقطاب المتطوعين أن يبرعوا في إجراء محاضرات قصيرة وإيجابية، تحتوي على مفهوم واضح. أما المحاضرة فتتضمّن:

يجب نشر رسالة

استقطاب المتطوعين

ونقاط المحاضرة

الإجمالية في وسائل

الإعلام بأكبر قدر

ممكن.

- رسائل موجزة حول سبب أهمية هذا المجهود بالنسبة إلى البلد في هذا الوقت؛
- استعراض عامّ لنشاطات المجموعة المتعلقة بالانتخابات (إذا كان قابلاً للتطبيق)؛
- السبب الذي دفع المجموعة إلى إجراء الفرز السريع؛
- شرح أهمية المهارات والاستقلالية في عمليات الفرز السريع؛
- مخطّط مختصر؛
- الأشخاص المطلوبين وواجباتهم؛ و
- دعوة حماسية للانضمام.

يجب نشر رسالة استقطاب المتطوعين ونقاط المحاضرة الإجمالية في وسائل الإعلام بأكبر قدر ممكن، ممّا يزيد من الوعي تجاه المشروع؛ وبالتالي، يعود الاعتراف به بالفائدة على الأشخاص المسؤولين عن استقطاب المتطوعين على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي. كما يساهم ذلك في تعزيز مصداقية المجموعة في نظر لجنة الانتخابات، والعامّة، والشخصيات السياسية، والجمهور الأساسي.

⁶ راجع الفصل السابع، جمع بيانات الفرز السريع وتحليلها، للمزيد من المعلومات.

⁷ راجع الفصل السابع، جمع بيانات الفرز السريع وتحليلها، للاطلاع على وصف لمراكز جمع المعطيات الاحتياطية.

بعد أن يفرغ الرؤساء من استقطاب المتطوعين، يقدمون شرحاً مفصلاً حول ماهية الفرز السريع وسبب أهميته في السياق السياسي الوطني. كما يشرحون الجدول الزمني الإجمالي الذي يُعنى بالتنظيم استعداداً للانتخابات. وأخيراً، يراجعون المتطلبات الخاصة بالمناصب التي يجب شغلها. تشمل هذه المتطلبات المحتملة والسماح المرغوب فيها ما يلي:

- المصدقية كعامل محايد والالتزام بالحياد خلال العملية؛
- القدرة على تخصيص الوقت للعمل؛
- المهارات كالقراءة والكتابة والقيادة واستعمال بعض الأجهزة كالهواتف والفاكسات والحواسيب؛
- المتطلبات البدنية كسلامة البصر والسمع، والقدرة على الوقوف لمدة طويلة أو السير لمسافات طويلة على القدمين؛ و
- الخبرة (لمشاريع خاصة) في مجالات كالقانون والصحافة والبرمجة الحاسوبية وإدارة قاعدة البيانات والتعليم والمحاسبة.

من المفيد، حتى في هذه المرحلة المبكرة، تقديم مدونة قواعد سلوك تصف حقوق المراقبين والمسؤوليات المتوقعة عليهم. تركز مدونة السلوك على مهمة المنظمة، وأهدافها، والمتطلبات الواردة في القانون، والأنظمة الانتخابية الوطنية، والمعايير الدولية.⁸

أسئلة متكررة

هل يشكل إنشاء قاعدة بيانات لكل المتطوعين مسألة أساسية؟

تتصّل إحدى أفكار مجموعات الفرز السريع الجديدة على جعل معلومات السيرة الذاتية الخاصة بكل المتطوعين مركزية. فمن شأن ذلك أن يسهل عدداً من مهمات فريق التنسيق بين المتطوعين:

- إنتاج بطاقات الهوية الخاصة بالمتطوعين؛
- المحافظة على صورة إجمالية عن الأحداث الهامة كعرفة عدد المتطوعين الذين تم استقطابهم، فأتموا تدريبهم، أو تلقوا وثائق تعرّف عنهم كمراقبين؛
- وضع لوائح ديمغرافية مفصلة بالمتطوعين، على أساس الجنس والعمر واللغة والمجموعة الإثنية والمنطقة الجغرافية؛
- الإصدار التعليمات والطلبات والشهادات سريعاً بالنسبة للمجموعات العاملة ضمن شبكة المتطوعين أو الشبكة كاملة؛ و
- طبع المعلومات الشخصية من أجل المشرفين على المراقبين الذين لا يجرون تقارير حول اليوم الانتخابي في الوقت المناسب، لاستعادة المعطيات الناقصة سريعاً.

يمكن أن تتضمن قاعدة البيانات اهتمامات المتطوعين في النشاطات المختلفة التي تلي الانتخابات، وهو أمر ذو أهمية بالنسبة للمجهود الذي تبذله المجموعة في الفترة التالية للانتخابات.

وبالطبع، لا بدّ من إحاطة قواعد البيانات هذه بالأمان والخصوصية واتخاذ تدابير الحيطة اللازمة. غير أنّ التجارب قد برهنت في معظم الحالات بأنّ الفوائد قد تجاوزت، إلى حدّ بعيد، معظم المشاكل المحتملة.

⁸ راجع الملحق 3 والملحق 4 للمزيد من المعلومات حول الأحكام التي تضمن للمواطنين حق مراقبة الانتخابات. راجع الملحق 3-و لعينات من مدونات قواعد السلوك من سيبيرليون وبنغلادش.

لدى انتهاء كل اجتماع حول استقطاب العناصر الجديدة، يوجّه الرؤساء دعوة إلى المشاركين المهتمين لملاء طلب، بهدف الانضمام إلى المنظمة. يتضمن الطلب السيرة الذاتية الأساسية والمعلومات الشخصية التي ستدرج لاحقاً في قاعدة البيانات المركزية. كما يجب أن يرفق هذا النموذج بتعهد عدم الانحياز. يوافق المتطوعون على الالتزام بالشروط التي تنصّ عليها مدونة قواعد السلوك، كما يتعهدون بألا يكونوا ناشطين أو مرشحين لأيّ حزب سياسي، ويمتنعون عن المشاركة في النشاطات الحزبية من خلال الانتخابات. يفضل المحافظة على نماذج التّعهد في مكان أمين، لإثبات توقيع المراقبين كافة على هذا التّعهد، في حال أثّرت الشكوك حول أيّ منهم. ويختتم الاجتماع عند قراءة العديد من الأشخاص المسؤولين عن استقطاب العناصر الجديدة، التّعهد وتوقيعه.⁹

يوافق المتطوعون

على الالتزام

بالشروط التي تنصّ

عليها مدونة قواعد

السلوك.

التدريب

يجري تدريب المتطوعين عامة في مراحل ثلاث تعكس أولويات استقطابهم كما هي مذكورة أعلاه. في المرحلة الأولى، يتمّ تدريب أعضاء اللجان الإقليمية والبلدية. ثمّ تنظّم في المرحلة الثانية حلقات العمل للمراقبين الفعليين الذين سيعملون داخل مراكز الاقتراع ويبلغون عن تقاريرهم بواسطة الهاتف. لدى اقتراب موعد الانتخابات، يعمل المدربون مع إخصائيين في الحاسوب من أجل تدريب كلّ الذين سيعملون في جمع المعطيات.

تدريب اللجان الإقليمية والبلدية

توزّع أولى برامج التدريب على الفرز السريع على اللجان الإقليمية. يكون تصميم هذه البرامج معقداً للغاية بما أنّه يُتوقع من أعضاء اللجنة أداء مجموعة واسعة ومتنوعة من الأعمال، تتراوح بين استقطاب المتطوعين وتدريبهم وبين إقامة أواصر علاقة وطيدة مع مسؤولي الانتخابات المحليين. يقرّر بعض المدربين الوطنيين جمع أعضاء اللجنة مرةً لأيام عدّة، في حين يقدم آخرون سلسلة من حلقات العمل التي تتناول كل المسائل. أمّا المواضيع المطروحة فتشمل:

- ماهية الفرز السريع؛
- سبب أهمية الفرز السريع؛
- كيفية إجراء الفرز السريع؛
- القانون والأنظمة الانتخابية وبخاصة الأقسام المتصلة بعملية التصويت والفرز وحقوق المراقبين والمسؤوليات المتوجبة عليهم؛
- واجبات اللجان الإقليمية؛
- واجبات اللجان البلدية؛
- واجبات مراقبي الفرز السريع؛
- كيفية إقامة المكاتب الإقليمية والبلدية؛
- جدول زمني بالنشاطات التي تسبق الانتخابات؛ و
- كيفية مساندة المكتب الوطني للرؤساء الإقليميين (مثلاً، هل سيقدّم مكافأة مالية أو تعويض مقابل النفقات).

بعد انتهاء تدريب الرؤساء الإقليميين، يطلب منهم إنشاء اللجان البلدية وتدريبها في مناطقهم. أمّا جدول العمل فشبيه للغاية بالجدول

⁹ راجع الملحق 17 إلى ج 7 لرؤية عيّنة من تعهدات الحياض من أوكرانيا وغوايانا وكازاخستان.

المذكور أعلاه. على الممثلين الوافدين من المركز الرئيسي أن يؤازروا الرؤساء الإقليميين، خلال تدريبهم الرؤساء على صعيد البلديات، كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.

تدريب المتطوعين المحليين

بعد تدريب اللجان الإقليمية والبلدية كافة، تركز المنظمة على المتطوعين الذين سيعملون داخل المراكز الاقتراعية يوم الانتخابات. يشكل الوقت والموارد العنصرين الأساسيين اللذين يحددان الاستراتيجية المثبتة لبلوغ آلاف الأشخاص على نحو سريع. أما الخيارات الأساسية، فتلاثة:

يجب المحافظة على حد أدنى من اللامركزية في عمليات الفرز السريع لأنه لا بد من تقليص عدد الأخطاء في المحتوى وعدم التناسق في النوعية.

- نظام هرمي أو تسلسلي - يهيئ المدرب الرئيس، أو المدربون الرئيسون، الرؤساء الإقليميين من أجل تدريب الرؤساء، على صعيد البلديات، الذين يدرّبون بدورهم مراقبي الفرز السريع. إنها طريقة سريعة ولامركزية واقتصادية.
- الفرق المتنقلة - تتشكل الفرق وتعدّ على الصعيد المركزي، فتتقسم الفرق الفردية وتغطي أقساماً من البلد، حتى تتسع رقعة التدريب لتشمل المناطق كافة. يتسم هذا النظام بقدرته على المحافظة على التناسق والنوعية بشكل أفضل.
- يوم تدريب وطني - يُعدّ عدد كافٍ من المدربين، فيوزعون لتغطية البلد بكامله في نهار واحد. فيرسل على سبيل المثال فريق لتدريب المراقبين في كل دائرة انتخابية. تتسم هذه الطريقة بسرعتها وتخدم حدثاً وطنياً بارزاً، غير أنها تتطلب الإعداد المكثف.

تطبق معظم المنظمات مزيحاً من الخيارات المذكورة أعلاه. لكن أيّاً كانت التقنيات المستعملة، يجب إيلاء التناسق الأولوية. وفي العموم، يجب المحافظة على حد أدنى من اللامركزية في عمليات الفرز السريع لأنه لا بد من تقليص عدد الأخطاء في المحتوى، وعدم التناسق في النوعية. تعزّز الاستثمارات والكتيبات ذات النوعية الجيدة التماسك، غير أنه من المستحسن إرسال مندوب من المركز الرئيس ليكون حاضراً في أكبر عدد ممكن من برامج التدريب.

تجري بعض المنظمات التي تعدّ لعمليات الفرز السريع عمليات تدريب متوازية، في المناطق الحضرية الكبرى كالعواصم.

تجري بعض المنظمات التي تعدّ لعمليات الفرز السريع عمليات تدريب متوازية، في المناطق الحضرية الكبرى كالعواصم. في هذا السياق، لا بد من التأكد من تأمين العوامل الملائمة لهذه المدن، كالموظفين والوقت والموارد، بما أنها ستشمل تجمّعاً كبيراً من المراكز الاقتراعية وبالتالي مراكز عينية. ففي نيكاراغوا سنة 2001 على سبيل المثال، تمّ تحديد حوالي ثلث المراكز العينية في العاصمة ماناغوا. وقد وكّلت المجموعة المدنية "أخلاق وشفافية" منسقاً، بدوام كامل، من أجل استقطاب مراقبي ماناغوا وتدريبهم؛ فكانت النتيجة حوالي 100 بالمئة من التغطية في اليوم الانتخابي.

تدريب المتطوعين للعمليات المركزية

على فريق التنسيق بين المتطوعين أن يدرّب أيضاً المتطوعين لتقديم المساعدة في المكتب الوطني. كما يجب تدريب متطوعي المركز الرئيس جميعاً، أكانوا يعاونون المدير التنفيذي، أو المدربين، أو موظفي اللوجستيات، أو اختصاصيي المعلومات، أو المحاسبين، ويجب اعتمادهم أيضاً كمرافقين. فيتيح لهم هذا الأمر تفهماً وثيقاً للعمل، ولمسؤوليات من يقومون بمعاونتهم. كما يعدّهم هذا النوع من التدريب ليحلّوا محل المراقبين في العاصمة، إذا لزم الأمر.

تعتبر ثلاث مجموعات متخصصة من المتطوعين مسؤولة عن جمع المعطيات، لذا يجب أن تخضع لتدريبات منفصلة. وهي كما ذكر أعلاه:

- تجيب على الهاتف وتعالج التقارير في مركز جمع البيانات؛
- تجيب على الهاتف وتعالج التقارير في مراكز جمع البيانات الإحتياطية؛
- تستقلّ الدراجات النارية أو السيارات من أجل جمع الاستثمارات من شبكة المنازل أو المكاتب الخاصة في العاصمة.

يجب على فريق التنسيق بين المتطوعين أن يضافر جهوده مع الفريق الفني، للعمل على برامج التدريب التي يصممها كلا الطرفين ويُسلمها المدرب الرئيس واختصاصي المعلوماتية. تقتضي هذه الأعمال معرفة مشتركة بشبكة المتطوعين ونظام جمع البيانات وتحليلها.

إنّ عمليّات الفرز السريع مشاريع فريدة من نوعها،

تستلزم بالتالي مناهج تدريبية خاصة، وتتأثر بالوقت

والسياسة، كما أنّها تقوم بدور تحفيزي وتدريب في الوقت نفسه.

تقنيّات التدريب

لا يهدف هذا الكتيّب إلى مناقشة معمّقة لمناهج تعليم البالغين، والتي قد تكون غير ضرورية على الأرجح، لأنّه يجب للمجموعات أن تحصل على مدرب واحد كلّ موسم على الأقل، شرط أن يكون قد اكتسب المهارات اللازمة لتدريب الموظفين. على المدرب الرئيس أن يتمتّع بخبرة وافية في تصميم المواد والبرامج التدريبية للبالغين، وأن يكون قد اكتسب بعض الخبرة في العمل مع المتطوعين. بالرغم من ذلك، تعتبر عمليّات الفرز السريع مشاريع فريدة من نوعها، تستلزم بالتالي مناهج تدريبية خاصة، وتتأثر بالوقت والسياسة. على المدربين أن يحقّزوا المتطوعين ويلقّنوهم كيفية القيام بأعمال متخصصة. نقدّم لكم في ما يلي بعض التقنيّات والنشاطات التي برهنت عن فعاليتها:

- البدء بالصورة الشاملة: إلهام المتطوعين، من خلال شرح لم يعتبر الفرز السريع عملية أساسية، نظراً إلى السياق السياسي الحالي؛ ثم الانتقال إلى مخطّط المنظمة الإجمالي؛ بالإضافة إلى تنقيف المشاركين بخصوص أجزاء متعلقة بالعملية الانتخابية، والاختتام بالتدريب على أعمال محدّدة.

- توفير السياق التاريخي والسياسي: شرح تاريخ عمليّات الفرز السريع، وكيفية تطبيقها بنجاح إقليمياً وحول العالم. من المفيد إشراك ضيوف دوليين في جلسات التدريب، على غرار المستشارين أو المانحين أو الشخصيات المحلية البارزة التي شاركت في عمليّات الفرز السريع في بلدان أخرى. تكشف هذه المشاركة عن فائدتها بصورة خاصة لدى تدريب الموظفين الوطنيين ورؤساء اللجان الإقليمية.

- إظهار جدوى المخطّط: لدى تفصيل مخطّطات المنظمة، يجب شرح سبب اتّخاذ بعض القرارات. فعالباً ما يُطلب من المراقبين الإبلاغ عن التقرير نفسه في ثلاث مكالمات هاتفية مختلفة. على المدربين أن يشرحوا أنّ التّيار الكهربائي قد قطع في الباراغواي والبيرو، في مراكز جمع المعطيات الأساسي خلال اليوم الانتخابي، لذا كان لا بدّ من إجراء الاتصالات بواسطة الهواتف الإحتياطية في المنازل الخاصة. من هنا، لا شكّ في أنّه من الأكثر ترجيحاً أن ينجز المتطوعون مهمّاتهم على أكمل وجه إذا أدركوا أهميتها.

يجب إعداد التدريب

على نحو يجعل

المراقبين يمرّون

بتجربة المراقبة.

• الاستعانة بالكثيبيات: بفضل الكثيبيات الحسنة التصميم، تصبح برامج التدريب منتظمة للغاية. تأكد من أنّ التعليمات والرسائل متناسقة، من أجل تفادي الالتباس في الأدوار والوظائف، وشجّع المتطوّعين على دراستها خارج إطار برنامج التدريب.

• استعمال التقنيات المرنكةزة على الاختبار: بما أنّ العديد من مراقبي عمليّات الفرز السريع سيحظون بدورة تدريب فعلية واحدة ليس إلا، يجب إعداد التدريب على نحو يجعلهم يمرّون بتجربة المراقبة. يجب أن يقوم المتطوّعون بتجربة عملية التصويت والفرز، فيجسّدون المشاكل التي قد تعترضهم في تمثيلات وهمية. أما الأساليب الأهم، فتكمن في اللجوء إلى المناقشات والامتحانات وبرامج الألعاب بين الأصحاب، من أجل التأكد من أنّ المشاركين قد حفظوا أدوارهم على نحو جيّد.^{10، 11}

• توفير الوقت الدائم لدورات تدريبية صغيرة: خصّص الوقت للمدربين ليلتقوا بالمدرّبين أو المشتركين الفرديين على حدة من أجل إقامة مخططات عمل واقعية وحلّ المشاكل الخاصة بالمنطقة المحلية. استعن بهذه الدورات من أجل التطرّق إلى التفاصيل المهمة، ككيفية الوصول إلى مركز اقتراعيّ ناء، أو حلّ المسائل الحساسة كالأمر الماليّة.

• التحدّث عن "سياسات" الفرز السريع: غالباً ما يواجه رعاة الفرز السريع ومنظموه معارضة من الأحزاب السياسيّة و/أو السلطات الانتخابيّة. يجب طمأنة المشاركين إلى أنّ الأمر طبيعيّ ومتوقّع، فتشجيعهم على مناقشة مخاوفهم، واللجوء إلى العصف الذهني، واستنتاج الحلول في حال وجّهت التهم إلى المجموعة علناً أو عبر الصحافة. تذكر تلقين رسالة المنظّمة بخصوص هذه النقاط وتعزيزها، كي تكون الإجابة المحلية مناسكة مع الرسالة الوطنيّة.

• تضمين مناقشة حول الإجراءات الأمنية: قد تكون الإجراءات الأمنيّة مهمة في حال وقوع حوادث عنف في الماضي، أو احتمال التنافس الحادّ في الانتخابات. يحافظ القيّمون على سرية العينة؛ فغالباً ما يجهل المراقبون المركز الاقتراعي الذي سيقومون بتغطيته، حتى ما قبل الانتخابات بقليل. يمكن منح المراقبين رموزاً للتعريف عن أنفسهم، لدى نقلهم نتائج الانتخابات. أمّا حين يتعرّض الأمان للتهديد، فيتوجّب على اللجان المحلية إرسال المراقبين ضمن فرق موسّعة ونزويدهم بالآليات. تجدر الإشارة إلى أنّه يجب التطرّق إلى هذا النوع من المشاكل خلال اجتماع التخطيط الذي أتينا على ذكره أعلاه.

تعلن العديد من

المجموعات عن

النشاطات التدريبية

لكي تثبت للسلطات

الانتخابية والأحزاب

السياسية والجمهور

بأنّها منظّمة على خير

وجه من التنظيم وفي

طور النمو الدائم.

تعلن العديد من المجموعات عن النشاطات التدريبية لكي تثبت للسلطات الانتخابية، والأحزاب السياسية، والجمهور، أنّها منظّمة على خير وجه من التنظيم وفي طور النمو الدائم. تسلط البرامج التدريبية الحسنة التصميم الضوء على التزام المجموعة بالاحتراف والإنصاف والاستقلالية. أضف إلى أنّ نشر مواد التدريب ولوائح تحقيق المراقبين يدعمان وظيفة الفرز السريع الرادعة.

¹⁰ راجع دليل الحبيب للتدريب الخاص بالمعهد الديمقراطي الوطني، (1998)؛ ج.براتي وإ.غيت، دليل المدرب للتعليم والتحرك بالمشاركة، (1999)، الصفحات 1-12؛ ج. إيبينغتون، المدرب الفائز، (1996)، الصفحات 174-179، 1996.

¹¹ راجع الملحق 8، للاطلاع على اختبار تدريب مخصّص لعمليات الفرز السريع.

تحفيز المتطوعين

غالباً ما يولي فريق التنسيق بين المتطوعين أهمية صغيرة لتحفيز أعضائه، رغم أنه يشكل جزءاً أساسياً من عمل الفريق. فلا يجدر بالمسؤولين إظهار تقديرهم بتفاني المتطوعين وحسب، بل عليهم الالتزام بذلك كشرطٍ أساسي من نجاح المجهود. فالعديد منهم يؤتمنون على معلومات في غاية الأهمية، كما يطلب منهم تأدية أدوار حيوية وضرورية. من هنا، من الأرجح ألا يجتهد من لا يرضى بوظيفته في عمله.

من شأن رسالة الاستقطاب الفعالة أن تحفز المتطوعين منذ بداية مسيرتهم. وبالفعل، فقد برهنت التجربة في مختلف أرجاء العالم بأنه، ما إن يفهم المتطوعون سير الفرز السريع وسبب أهميته، فإنهم يعبرون عن تقديرهم للفرصة التي تسنح لهم تأدية خطوة ملموسة، كالترويج للديمقراطية في بلادهم أو تعزيزها. كما يمكن لمس الحماس الذي يجتاحهم لدى قراءتهم تعهد الحياض وتوقيعه، فيثير تحفيزهم إلهام الآخرين.

على فريق التنسيق بين المتطوعين أن يقيم رضاهم باستمرار، خلال الفترة التي تسبق الانتخابات، وبخاصة في اللجان الإقليمية والبلدية المنهكة بأعمالها. فيجب أن يتصل المنسق الوطني بهم بصورة دورية، من خلال زيارتهم أو مكالمتهم هاتفياً. كما يجب التطرق إلى أية مشكلة، أو سوء تفاهم، وحله قبل أن يتحول إلى عائق أكبر في وجه نجاح الفرز السريع. تُثمر هذه المحادثات عن فائدة جانبية، عندما يزود المنسقون الإقليميون ومنسقو البلديات المتطوعين بمعلومات حول النشاطات التي تسبق الانتخابات أو حول البيئة السياسية.

على فريق التنسيق
بين المتطوعين أن
يقيم رضاهم
باستمرار، وبخاصة
في اللجان الإقليمية
والبلدية المنهكة
بأعمالها.

أسرار النجاح

ساعدت النشاطات الإضافية التالية في تحفيز المتطوعين في العديد من البلدان:

- توجيه مجلس الإدارة أو شخصيات بارزة أخرى رسائل الشكر؛
- توفير القمصان أو القبعات أو الملابس الأخرى التي تعرّف المتطوع بأنه عضو ينتمي إلى المنظمة؛
- إعطاء الهدايا، كحقائب الظهر واليد، إلى المتطوعين الذين يقومون بأدوار القيادة؛
- إصدار الشهادات للمتطوعين لدى بلوغهم مراحل هامة كتحقيق أهداف استقطاب المتطوعين، أو تأدية مهمتهم التجريبية بنجاح، وفي نهاية المشروع أيضاً؛
- إظهار المتطوعين في الأحداث الإعلامية وفي الأفلام الدعائية القصيرة؛
- دعوة المتطوعين الإقليميين إلى حضور الاجتماعات مع المانحين، ومسؤولي الانتخابات، وبعثات مراقبة الانتخابات الدولية؛
- تنظيم احتفالات بنجاح عملية فرز سريع، واجتماعات لاستخلاص الخبرات التي اكتسبها المتطوعون، ومناقشة الدروس التي تعلموها.

الصورة 2-4:
شهادة مراقب انتخابات
متطوع



اللوجستيات

على فريق التنسيق بين المتطوعين أن يحدّد مئات أو آلاف المتطوعين، ويستقطبهم، ويدربهم، ويوزّع المهام عليهم. فتكون بالتالي اللوجستيات اللازمة لدعم هذا الفريق، وتزويده بالمواد الضرورية، هائلة ومخيفة أحياناً. للأسف، غالباً ما يساء تقدير التكلفة والوقت اللازمين لإتمام هذه المهمات. عندئذٍ، ليس من الغريب أن يُرغم رعاة الفرز السريع على التقليل من تقديراتهم (ومن حجم عيّناتهم)، عندما تسمي ضخامة هذه المهمات وتعقيدها جليتين.

يقسم عمل موظف اللوجستيات عامة إلى جزئين: (1) تنظيم ترتيبات سفر الموظفين والمتطوعين، و (2) جلب المواد والإمدادات وتوزيعها. خلال مراحل استقطاب المتطوعين وتدريبهم لمشروع الفرز السريع، يجب إنجاز مقدار كبير من الأعمال كتنظيم سفر الموظفين، بما في ذلك النقل ووجبات الطعام ومحل الإقامة. لكن لدى اقتراب موعد الانتخابات، قد تقوم مهمات تزويد الشبكة بمختلف المواد اللازمة بإرهاق كاهل موظف اللوجستيات، وهي تضم:

- الإمدادات والمعدات الأساسية للمكتب؛
- المواد التدريبية؛
- المال أو إعادة تعويض المال من أجل تغطية تكاليف التنظيم والتدريب الوطنية والإقليمية والمحلية؛
- أجور اليوم الانتخابي اليومية؛
- استمارات اليوم الانتخابي ولوائح التحقيق؛
- أجهزة الاتصالات كالهواتف وأجهزة الراديو والفاكسات؛ و
- معدات معالجة المعطيات كالحواسيب والآلات الطباعة.

فيما يعتبر المنسق (أو المنسقة) بين المتطوعين عنصراً أساسياً عند إجراء الاتصالات بين الرؤساء الإقليميين والمحليين والمتطوعين، عليه في الوقت عينه التعويل على موظف اللوجستيات للاهتمام بالدعم المحلي واللوجستي.

بهدف تأدية العمل على أكمل وجه، على موظف اللوجستيات أن ينسق نشاطاته (أو نشاطاتها) مع الموظّفين الآخرين كالمدير التنفيذي ومنسق المتطوعين والمحاسب، من أجل إنشاء الأنظمة وتحديد السياسات لتسليم المواد والحصول عليها. في ما يلي لائحة من التوصيات الموجهة إلى موظف اللوجستيات:

- إسع للحصول على النصائح من الشبكة؛ لا تنسَ أنّ كل منطقة تشتم بميزة لوجستية فريدة. أطلب الحصول على المعلومات حول الأساليب الفضلى لتوزيع المعلومات أو المواد. إحفظ هذه المعلومات ضمن قاعدة بيانات.
- أنشئ أنظمة احتياطية لكل منطقة. استعلم عن النقل البري في حال إلغاء الرحلات الجوية. استعلم عن مكان وجود شبكة اتصالات لاسلكية في حال تعطل خطوط الهاتف.
- اختر المنهج البدائي بدلاً من المنهج الحديث. ففي المبدأ تتعرض الأنظمة الأساسية إلى مخاطر تعطل أقلّ. خطّط لاستعمال وسائل النقل والاتصالات الأبسط، ولا تحول إلى أنظمة أكثر تطوراً إلا عندما تسمي هذه الأنظمة الأساسية بطيئة للغاية.
- حدّد الوقت اللازم لإنجاز العملية. لعلّ الأهم هو تقدير الوقت لبعث "الرسالة الأخيرة" كي تصل إلى شبكة المتطوعين بكاملها. إذا كانت هذه العملية تستلزم خمسة أيام، فما من داع إلى الكثير من القلق حول تبدل التعليمات قبل ثلاثة أيام من موعد الانتخابات!

تخصيص الوقت والموظفين الكافيين

يشكل إنشاء شبكة المتطوعين وتعزيزها، إلى حدّ كبير، المرحلة الأكثر استغراقاً للوقت، عند إعداد عملية الفرز السريع. من المهم التركيز على أنّ هذا العمل سيتواصل بعد اليوم الانتخابي. ففي العديد من البلدان، تتواصل عملية الفرز لأيام أو حتى لأسابيع عدّة. غالباً ما يطلب من المراقبين التحقق من الشكاوى، أو مراقبة حلّ التحديات في المكاتب المحلية والإقليمية. بالإضافة إلى ذلك، على المكتب الوطني أن يكون مستعداً لاستقبال المكالمات الميدانية، بما أنّ رؤساء اللجان والمراقبين سيترحون عليه الأسئلة، ويتوقعون بالتالي أن يطلعوا على التطورات الجديدة في الفترة التي تلي الانتخابات. وأخيراً، يستلزم جمع كلّ الاستثمارات وقتاً هائلاً. من هنا، يجب مراعاة كلّ هذه الأمور واعتبارها من العوامل الهامة لدى التخطيط لمرحلة ما بعد الانتخابات.

تذكير

إنّ الجزء الأكبر في عملية الفرز السريع هو إنشاء شبكة من المراقبين المتطوعين وتدريبهم. تتكوّن عناصر هذا العمل الأساسية من:

1. تصميم استمارات المراقب والكتيبات التي تتضمن التعليمات؛
2. استقطاب المتطوعين في كلّ منطقة من البلد؛
3. تدريب المتطوعين على العملية الانتخابية وعلى واجباتهم؛ و
4. إدارة اللوجستيات اللازمة لاستقطاب المتطوعين وتدريبهم بالإضافة إلى دعم الشبكة.

الفصل الخامس

المبادئ الإحصائية وعمليات الفرز السريع

Chapter Five

Statistical Principles and Quick Counts

تُطبّق منهجية الفرز السريع المبادئ الإحصائية على مشكلة عملية للغاية، ألا وهي التحقق من النتائج الانتخابية.¹ يوجز هذا الفصل هذه المبادئ الإحصائية ويصف كيفية عملها معاً. أمّا الطريقة الأكثر اختصاراً في إظهار هذه المعلومات فتكمن في استعمال لغة الرياضيات وهي طريقة لا مناص منها إلى حدٍ ما. يرمي هذا الفصل إلى تقديم مفاهيم أساسية، على نحوٍ غير فني، لإتاحة اطلاع الجمهور على المنطق الذي تركز عليه منهجية الفرز السريع.

يقدم الجزء الأول من هذا الفصل أسس منهجية الفرز السريع. يبدأ بالتأكيد على صلابة معطيات الفرز السريع، وعلى مفاهيم جوهرية كالعينة والسكان. ثم يتحوّل الفصل إلى شرح المبادئ الإحصائية كقانون الأعداد الكبيرة ونظرية الحد المركزي. أما النصف الثاني من الفصل الذي يتسم بطابع فني أكثر فيقدّم عملية أخذ العينات. وما يلبث أن يعرف إجراءات النزعة المركزية والتشتت ثم يناقش استراتيجيات معيارية لاحتساب العينات واستخراجها. يتطرق أيضاً إلى مسائل عملية كعوامل التصحيح المخصصة لإدارة المشاكل الفريدة التي تنشأ لدى تطبيق المبادئ الإحصائية في حالات الفرز السريع.

المبادئ الإحصائية الأساسية

تتحمك المبادئ الإحصائية بمنهجية جمع معطيات الفرز السريع وتحليلها. تركز هذه المنهجية على مبادئ علمية مسلّم بها إلى حدٍ كبير. على غرار قانون الجاذبية، ليست هذه المبادئ الإحصائية مجرد مسألة رأي كما أنها

¹ يركز هذا الفصل على المبادئ الإحصائية، المستخدمة في أخذ عينة عشوائية من مراكز الاقتراع التي تُجمع منها المعطيات وتحلل، من أجل التحقق من النتائج الانتخابية. غير أن منهجية الفرز السريع تطوّرت، والمبادئ الإحصائية هي ذاتها التي تدير حالياً مراقبة الانتخابات النوعية. يصف الفصل السادس، العنصر النوعي في الفرز السريع، كيفية جمع المعلومات حول عمليات التصويت وفرز الأصوات من المراقبين عينهم، ومراكز الاقتراع ذاتها التي تستعمل لاستخراج المعطيات حول فرز الأصوات. يمكن تعميم هذه النتائج بشكل موثوق به على نوعية عمليات التصويت والفرز في أرجاء البلاد.

ليست مفتوحة على التأويل الحزبي؛ من هنا، يمكن إثباتها وتقبلها على صعيد عالمي. وبفضل ارتكاز هذه المبادئ على أساس علمي، بإمكان منظمي الفرز السريع أن يقدموا ادعاءات جازمة حول نتائج الانتخابات. لا يتعلق الأمر بتحديد عدل الانتخابات أم ظلمها تماماً؛ فمنهجية الفرز السريع تتيح للمجموعة أن تثبت سبب اعتبار عمليات اليوم الانتخابي عادلة، أو إلى أي حد لم تكن عادلة.

تتيح منهجية الفرز السريع للمجموعة أن

تثبت سبب اعتبار

عمليات اليوم

الانتخابي عادلة أو

إلى أي حد لم تكن

عادلة.

الموثوقية والشرعية

لا تعتبر البيانات الصادرة حول عمليات اليوم الانتخابي قوية إلا بقدر قوة المعطيات التي ترتكز عليها. وبناء عليه، لا بد من خطو خطوات ثابتة ومدروسة لضمان استيفاء المعطيات المجموعة بعض المعايير. تتمثل هذه الخطوات في تمتع معطيات الفرز السريع، بحد ذاتها، "بالقوة". ونقصد بهذا المفهوم أن تكون موثوقاً بها وصالحة، أي مسلم بصحتها.

تعتبر المعطيات موثوقاً بها عندما يقيم المراقبون المسقلون الذين يراقبون الحدث ذاته (الفرز السريع) ويستعملون أدوات القياس نفسها (استمارة المراقب) الحدث بالطريقة نفسها. يظهر المثل التالي ما نعنيه:

يقيس ثلاثة أشخاص (أ-ب-ج) بصورة متكررة طول الشخص الرابع (ي) في اليوم نفسه. يعتبر قياس طول هذا الشخص موثوقاً به في حال توصل المراقبون الثلاثة (أ-ب-ج) الذين يستعملون أدوات القياس ذاتها (شريط قياس عادي) إلى النتائج نفسها، على نحو دقيق، في ما يخص طول الشخص الرابع.

ينطبق هذا المبدأ ذاته على جمع معطيات الفرز السريع؛ فموثوقية المؤشرات والقياسات تشكل أمراً أساسياً. يجب ألا تتبدل المعلومات التي تصدر عن المراقبين بسبب المؤشرات غير الكافية أو أدوات القياس غير الملائمة (شريط قياس مطاطي) أو التداوير الرديئة—ولا يجب أن تتفاوت النتائج بحسب الشخص الذي يجري القياس. لا تتفاوت النتائج الموثوق بها إلا عند حصول تبدلات حقيقية في الظاهرة التي يجري قياسها. وبالتالي، تُعد المعطيات التي يمكن الوثوق بها المعلومات التي يمكن التحقق منها بصورة مستقلة.

لا بد من خطو

خطوات ثابتة

ومدروسة لضمان

استيفاء المعطيات

المجموعة بعض

المعايير. تتمثل هذه

الخطوات في تمتع

معطيات الفرز

السريع، بحد ذاتها،

"بالقوة".

على معطيات الفرز السريع أن تنسم أيضاً بالصلاحية. يقصد بالصلاحية مدى ملاءمة أي مؤشر مستعمل المفهوم الذي يجري قياسه. يعتبر القياس صالحاً إذا تطابق المؤشر المستعمل في القياس، بدقة وشمولية، مع إطار الغرض موضع القياس ومحتواه. يمكن تفصيل المثل السابق من أجل توضيح هذه النقطة:

يطلب من ثلاثة مراقبين إضافيين (د-ه-و) تحديد حجم الشخص ذاته، أي (ي). قد يبلغ "د" و "هـ" بأن "ي" الذي يبلغ طوله ستة أقدام هو طويل القامة، في حين أن "و" قد يعتبره متوسط الحجم. تكمن المشكلة في التباس مفهوم الحجم واختلاف إمكانات تأويله، أما للبعض الآخر، فقد يتعدى الأمر مجرد الطول، وبالتالي يفقر الحجم إلى الصلاحية. قد يعتبر "د" بأن "ي" ضخم بما أن "ي" أطول بكثير من "د". قد يعتبر "هـ"

أن "ي" هو شخص ضخم بسبب ثقل وزنه الذي يتعدى وزن "هـ". أما "و"، فقد يقرّر أن "ي" متوسط الحجم، كون حجمه وطوله يماثلان تقريباً حجم وطول "هـ" الذي يعتبر نفسه شخصاً متوسط القامة. وبالفعل، يُعدّ مفهوم الحجم مشكلة تهذد الموثوقية والصلاحية.

لهذه الأسباب عيناها، يجب معالجة الاستطلاعات التي تلي خروج الناخبين من مراكز الاقتراع واستطلاعات الرأي الأخرى بحذر شديد. فغالباً ما ينتج عن هذين النوعين من الاستطلاعات تقديرات غير موثوق بها، بخصوص النتائج الفعلية للتصويت في اليوم الانتخابي. يعود سبب الاختلاف إلى أن الاستطلاعات التي تلي الخروج من مراكز الاقتراع تقيس عادة ما يتذكره المقترعون، في حين تقيس استطلاعات الرأي نية المواطن في التصويت ليس إلا. ويبيدي الناس استعداداً لإعطاء تقرير مشوّه حول كيفية تصويتهم وكيف ينوون التصويت، لأسباب يمكن فهمها. أمّا عمليات الفرز السريع فيمكن الوثوق بها، وهي صالحة، بما أن المراقبين يجمعون نتائج الفرز السريع الرسمية من مراكز اقتراع فردية. تقيس عمليات الفرز السريع السلوك، لا ما يتذكره الناخب وما ينوي القيام به. فهي تقيس كيفية انتخاب المقترح بالفعل، لا كيف كان سيبلغ عن صوته إلى أشخاص يجهلهم تماماً.²

أسئلة متكررة

كيف يضمن رؤساء الفرز السريع أن معطيات هذا الفرز موثوق بها وصالحة؟

تبدأ الخطوة الأولى بضمان فهم كلّ الرؤساء والموظفين هذه المفاهيم. يجب أن يعي كل شخص معنى الأمر بأن نتائج الفرز السريع ستقتد من أهميتها في حال عدم الوثوق بالمعطيات (التي يمكن التحقق منها بشكل مستقل) وعدم صلاحيتها (لدى قياس النية). أمّا الخطوة الثانية فتصف العملية بحد ذاتها. فيجب مثلاً اختبار الأسئلة المطروحة في استمارات المراقب للتأكد من صلاحيتها، كما يجب أن تتضمن استمارات المراقب فئات الأجوبة التي تسمح بتبليغ المعطيات على نحو يمكن الوثوق به. أمّا البرامج التدريبية فهي أساسية أيضاً. يجب تصميمها بطريقة تتيح التأكد بأن كلّ المتطوعين يستوعبون المفاهيم التي تشملها المراقبة، وبأن المراقبين كافة سيقضون الحدث ذاته باستعمال الاستمارة ذاتها، وأتباع الطريقة نفسها.³

العينة

ترتبط صلابة معطيات الفرز السريع بكيفية أخذ العينة. فتحدّد العينة الأصوات التي تستعمل كأساس ترتكز عليه نتائج الانتخابات. تظهر الفكرة الأساسية من العينة طرائق مختلفة في الحياة اليومية. مثلاً، يأخذ الكيميائيون بصورة روتينية "عينة" من مركب، ويقومون بتحليلها لإجراء تقارير دقيقة حول خصائص المركب الكيميائية بأكملها. يأخذ الأطباء عينات الدم من مرضاهم عادةً، لتحديد إذا كان تركيب دمهم يسبب لهم المرض. لكن، لحسن الحظ لا يضطر الطبيب إلى سحب كلّ الدم من جسم المريض لمعرفة ما يحتويه بشكل دقيق. فمقاربة الموضوع بهذا الشكل غير عملية

² تقيس عمليات الفرز السريع أيضاً الأوجه النوعية لعمليات التصويت وفرز الأصوات. وكما ذكرنا في الفصل السادس، العنصر النوعي في الفرز السريع، يجب إيلاء اهتمام هائل بطرح الأسئلة لقياس المؤشرات النوعية.

³ تتم معالجة هذه المشاكل بتفصيل أكبر خلال هذا الدليل. وبشكل خاص، يناقش الفصل الرابع، إنشاء شبكة المتطوعين، تصميم استمارات وكتيبات المراقب واستقطاب المتطوعين وتدريبهم. أما الفصل السادس، العنصر النوعي في الفرز السريع، فيقدّم المزيد من التوصيات لتصميم استمارات مراقب الفرز السريع.

وغير ضرورية، بما أن مجرد أخذ عينة واحدة من الدم تكشف كل ما يحتاج الطبيب إلى معرفته حول ما يحتوي دم المريض كله.

تعتمد عينات الفرز السريع على المبادئ ذاتها تماماً. قد تطلب مجموعة مراقبة من المتطوعين مراقبة كل مركز اقتراعي في البلاد، والإبلاغ عن كل نتيجة يحصلون عليها. غير أن هذه الاستراتيجية تتطلب قدراً كبيراً من الموارد، علماً بأن هذه الطريقة غير ضرورية. على غرار عالم الكيمياء والطبيب، تستطيع مجموعات المراقبة معرفة كل ما تحتاج إليه بشأن الناخبين كافة، عبر استعمال عينة صممت بنائاً. فهذه الطريقة أسرع وأوفر ثمناً وأكثر عملية.

توفر عينات الفرز السريع أساساً موثوقاً به للوصول إلى تقديرات دقيقة عن السكان كافة.

توفر عينات الفرز السريع أساساً موثوقاً به، للوصول إلى تقديرات دقيقة عن السكان كافة، لأن العينة تمثل مجموعة فرعية من كامل السكان وهي مجموعة ثانوية تظهر مميزاتهم. بالرغم من ذلك، يفترض تصميم العينات أيضاً اتخاذ القرارات التي تملك تأثيراً عميقاً على دقة المعطيات، وأنواع تحليل البيانات الممكنة في الوقت نفسه.

السكان

من الناحية التقنية، يُقصد بالسكان كل الحالات الفردية ضمن إطار حدود ما. غالباً ما لا يُعنى علماء الإحصاءات بتعداد الأفراد. لا تهتم عمليات الفرز السريع بكل فرد يعيش داخل حدود بلد ما. بل تهتم هذه العمليات بالسكان المعنيين وحسب، أي بكل فرد مؤهل للتصويت.

يستثنى من السكان الذين تشملهم عملية الفرز السريع كل الأشخاص الذين ليسوا مؤهلين للاقتراع، لأي سبب قانوني. تملك القوانين الانتخابية في معظم البلدان قواعد واضحة تتعلق بالعمر مثلاً. فالأشخاص الصغيرو السن ليسوا مؤهلين مثلاً للتصويت، بالرغم من أن العمر المحدد للاقتراع يتفاوت بين بلد وآخر. ولكن معظم البلدان تتشابه بامتلاكها متطلبات مواطنة، تتيح للمواطنين الانتخاب في الانتخابات الوطنية فقط.⁴

تبدأ عمليات الفرز السريع بافتراض أن معطيات فرز

الانتقال من العينة إلى السكان

تبدأ عمليات الفرز السريع بافتراض أن معطيات فرز الأصوات موثوق بها وصالحة بحد ذاتها. بمعنى آخر، تفترض عمليات الفرز السريع أن فرز الأصوات الرسمي في مراكز الاقتراع تشكل معلومات صلبة— أي المعطيات التي يجمعها المراقبون من كل مركز لأخذ العينات—. وبالفعل، تستطيع مجموعات المراقبة التحقق من هذا الافتراض بإجراء مراقبة نوعية، ونظامية، لعمليات التصويت والفرز في مراكز الاقتراع.⁵

الأصوات موثوق بها وصالحة بحد ذاتها.

في حال أثبتت المراقبة النوعية لتدابير اليوم الانتخابي أن معطيات الفرز السريع موثوق بها وصالحة، وإذا تم اتباع المبادئ الإحصائية الأساسية،

⁴ من الجدير بالملاحظة أنه يمكن تجاهل طبيعة الانتخابات الديمقراطية حول أهلية الاقتراع من خلال استثناءات غير قانونية وتمييزية، و/أو عبر تلاعب في لوائح الانتخابات الرسمية. لا تعالج عمليات الفرز السريع المشاكل المماثلة غير أنه يجب أن نتطرق إليها نشاطات أخرى تُعنى بمراقبة الانتخابات. راجع مثلاً كتاب: بناء الثقة في عملية تسجيل الناخب، دليل المعهد الديمقراطي الوطني للأحزاب السياسية والمنظمات المدنية (2001).

⁵ يفصل الفصل السادس، العنصر النوعي في الفرز السريع، الإجراءات المثبتة لتقييم نوعية تدابير التصويت والفرز بصورة نظامية.

يمكن عندها الحصول على تقديرات دقيقة لتوزيع التصويت على البلد برمتيه، على أساس عينة استخرجت بحسب الأصول. من الممكن إجراء تقديرات دقيقة للغاية حول سلوك السكان (كيف ينتخب السكان) على أساس عينة (من النتائج الصادرة عن مراكز الاقتراع المنتقاة) بسبب نظرية الأرجحية.

الأرجحية: قانون الأعداد الكبرى ونظرية الحد المركزي

تتعلق الأرجحية بفرصة حصول حدث ما أو عدم حصوله. من الممكن تقدير أرجحية أحداث مستقبلية مجهولة- كأن تريح البرازيل كأس العالم، أو أن تهطل الأمطار اليوم. صحيح أنه ليس في مقدور أحد أن يعلم مسبقاً ماذا سيحصل، لكن يمكن القيام بتخمين جيد يرتكز على أداء الفريق في أحداث أخرى، أو على الأحوال الجوية في الخارج. من الممكن أيضاً التنبؤ بالأرجحية ارتكازاً على إمكانية حصول شيء. أدرس المثال الإحصائي التقليدي لتخمين الوجه الذي ستسقط عليه العملة النقدية المعدنية التي ترمى في الهواء، إنما بدون خداع:

ثُرمي العملة في الهواء 100 مرة. عند استعمال القطعة النقدية الصحيحة، ستكون فرص ظهور وجهها (طرة) 50 مرة وظهريها (نقشة) 50 مرة أو ما يعادل هذه النسبة. فلنفترض أن القاعدة نفسها قد اختبرت برمي القطعة النقدية نفسها بعض المرات لا غير. فرمي هذه القطعة 12 مرة في الهواء قد يحدث نتيجة غير متعادلة بالضرورة. فقد تقع العملة على وجهها 9 مرات و3 مرات على ظهرها. وبالفعل، من الممكن في ظروف استثنائية، خلال اثنتي عشرة رمية، أن يظهر وجه القطعة النقدية في كل مرة. ففي الواقع، يمكن أن يحسب المرء، بدقة عالية جداً، أرجحية الحصول على نتيجة غير اعتيادية. فتكون أرجحية الحصول على 12 وجه بصورة متتالية $(1/2)^{12}$ أو واحد من 4096 أو 0.024 بالمئة؛ أي أن فرصة الحصول على اثني عشر وجه (أو ظهر) بشكل متتالي هي واحد من أصل أربعة آلاف وستة وتسعين. تشير نظرية الأرجحية إلى أن التوزع بين الوجوه والأظهر سيتعادل في الأمد الطويل.

يتمثل أحد أوجه نظرية الأرجحية، في العمل، وفقاً لمثل رمي العملة النقدية أعلاه، بنظرية الأعداد الكبرى. تعتبر هذه النظرية بأنه، كلما رُميت العملة في الهواء، كلما زادت الأرجحية بأن يطابق التوزيع الإجمالي للنتائج النهائية (المراقبات) نمطاً متوقعاً ومعروفاً تماماً. أما المعنى المتضمن فواضح: كلما زادت المعطيات في حوزتنا كلما أصبحنا أكيدين من القدرة على تخمين النتائج بشكل دقيق.

يرتكز قانون الأعداد الكبرى الإحصائي على الرياضيات، أما الأمثلة غير الفنية التي يمكن استخلاصها، فهي تمتع الأرقام بالأمان. يظهر مثل ثان نقطة مهمة لفهم أساس منهجية الفرز السريع.

أدرس مجموعة تتألف من 500 طالب يتابعون الدروس ذاتها في الجامعة. يحصل معظم الطلاب على علامة "جيد جداً" و"جيد"، بالرغم من أن بعض الطلاب ينالون علامة "ممتاز"، والبعض الآخر "وسط" أو حتى "ضعيف". لا شك في أن توزيع العلامات نفسه قد لا يتكرر تماماً في الصف

نفسه الذي يحتوي على 10 طلاب أو أقل. والأهم هو أن العلامات الممتازة أو المتدنية بصورة استثنائية ستتمتع بأثر مختلف على معدل العلامات في كامل الصف. ففي الصفوف الصغيرة، يكون لهذه العلامات المتطرفة أثر كبير على التوزيع الإجمالي وعلى معدل الصف، وتؤدي بالتالي إلى انحراف منحني العلامات. لكن أثر أية علامة استثنائية، في الصفوف الأكثر عدداً، سيكون أقل على معدل علامات كامل الصف.

أما المعنى العملي لمثل توزيع العلامات فهو بسيط: كلما زادت كمية المعطيات (عدد مراكز المراقبة)، كلما تقلص أثر أية نقطة معطيات فردية على النتيجة الإجمالية.

يُعرف المبدأ الإحصائي الثاني، الأساسي بالنسبة لمنهجية الفرز السريع، بنظرية الحد المركزي. تعتبر هذه الحقيقة البديهية أنه مع زيادة عدد المراقبات (مراكز العينات) تزيد أرجحية مطابقة توزيع مراكز المعطيات نمطاً معروفاً. فتوزع علامات الصف الذي يتألف من 500 طالب، في علم الفيزياء في البرازيل، بطريقة مماثلة للصف الذي يتألف من 500 طالب أدب في فرنسا، رغم اختلاف العلامات نفسها. في كلتا الحالتين، تتقارب معظم مراكز المعطيات من معدل العلامات.

تعمل هاتان الحقيقتان الإحصائيتان بشكلٍ مشتركٍ - أي قانون الأعداد الكبرى ونظرية الحد المركزي. وهما تشيران معاً إلى أنه:

1. كلما زاد عدد المراقبات (مراكز أخذ العينات) كلما تقلصت أرجحية تأثر علامة فردية استثنائية على المعدل العام؛ و
2. كلما زاد عدد المراقبات، كلما زادت أرجحية توزيع مجموعة المعطيات بمجملها، وفقاً لمنحني عادي (نظرية الحد المركزي).

ينشأ مبدأ عام من هذه القواعد الإحصائية، يتمتع بتضمينات قوية في عمليات الفرز السريع: فكلما زاد عدد المراقبات، كلما زادت إمكانية إجراء تخمينات إحصائية موثوق بها، في ما يتعلق بميزات السكان. غير أن فهم هذا المبدأ يشكل مسألة حاسمة؛ فمن أجل مراعاة هذين المبدأين الإحصائيين، يجب انتقاء حالات العينة بطريقة عشوائية.

العشوائية

يمكن اعتبار العينة، لا كمجرد مجموعة فرعية من السكان وحسب، بل كنسخة مطابقة ومصغرة عن السكان الذين أخذت منهم العينة. يُمكن الاعتبار بأن سكان كل بلد يتمتعون بصفات فردية في بعض المجالات. فيستحيل حصول تشابه تام بين بلدين في توزع بعض الصفات، كاللغة والدين والجنس والمهنة ومستوى التعليم، على السكان. ولا شك في أن امتلاك فرد ما سيارة، أو السكن في المدينة بدل البلدة، أو الحصول على فرصة عمل، أو تربية كلب أليف، يساهم في سمة الخبرة الشخصية الفريدة. من المستحيل وضع لائحة نهائية وشاملة تتضمن كل خاصية

كلما زاد عدد المراقبات، كلما زادت إمكانية إجراء تخمينات إحصائية موثوق بها في ما يتعلق بميزات السكان.

تميّزنا كأفراد، ناهيك عن كامل السكان. فعلاقات العناصر في ما بينها، أي التي ينبغي تسجيلها في وثائق، كثيرة جداً. لكن لحسن الحظ لا تتطلب عمليات الفرز السريع هذا الأمر، كما أنها لا تهتم بكل ما يميّز الناس عن بعضهم البعض، بل تهتم حصرياً بالعناصر التي تؤثر، بشكل يمكن إثباته، على توزيع الأصوات ضمن السكان المؤهلين للاقتراع.

يجب انتقاء النقاط
العينية من السكان،
على نحو عشوائي،
وبهذه الطريقة فقط
كي تمثل العينات
النهائية كامل السكان.

يجب انتقاء النقاط العينية من السكان، على نحو عشوائي، وبهذه الطريقة فقط كي تمثل العينات النهائية كامل السكان. تعني العشوائية عملياً التماثل التام بين أرجحية اختيار أية نقطة فردية من العينات التي تؤخذ من السكان، وأرجحية اختيار أية نقطة أخرى يتم اختيارها. وللأسباب التي تطرقنا إليها سابقاً، يشير قانون الأعداد الكبرى ونظرية الحد المركزي إلى أنه، كلما كبر حجم العينة المستخرجة، كلما مثلت هذه العينة مواصفات السكان إلى حدٍ أكبر.

التجانس والتغاير

لا تتطلب العينات الموثوق بها كميات هائلة من المعلومات المفصلة حول خصائص كامل السكان الاجتماعية. غير أنه لا بدّ من معرفة إذا كان السكان المعنّون متنوعين (متغايرين) أم لا (متجانسين). تخلف تقييمات التغاير والتجانس آثاراً شديدة على كيفية أخذ عينات السكان بطريقة يمكن الوثوق بها.

أما طرائق التحقق من مستوى التغاير أو التنوع في أية مجموعة سكانية، فعديدة. وتجدر الإشارة إلى تأثير التركيبة الإثنية والدين واللغات على التغاير. غير أنّ المشكلة الأولى التي تواجه عمليات الفرز السريع لا تنحصر فقط بمستوى التغاير الإثني والسياسي في السكان. إذ تكمن المسألة الأساسية في عمليات الفرز السريع في تأثير التغاير بشكل فعال على سلوك التصويت. في حال فضل 80% بالمئة من السكان أحد المرشحين، فإنّ ذلك يعني أنّ السكان متجانسون إلى حدٍ ما، بغض النظر عن تنوعهم الديني واللغوي والإثني. ونسجاً على المنوال نفسه، يُعدّ السكان متغايرين نسبياً في حال انتهاء المعركة الانتخابية، وتعادل الأصوات بين مرشحين أو أكثر.

يقضي الارتفاع في
تغاير النسبة المقترعة
من السكان زيادةً في
العينة من أجل

أما سوء التقدير الشائع فهو اعتبار السكان الذين يتسمون بالتنوع الاجتماعي غير متجانسين في التصويت. لكنّ مجرد تغاير السكان الاجتماعي لا يفرض تغايرهم في الانتخابات. فعلى سبيل المثال، تتمتع الهند بتعددية اللغات والأديان، إنّما هي متجانسة نسبياً في حال أردنا إنشاء عينة من السكان المقترعين.

الحصول على تقدير
دقيق لسلوك
التصويت.

يقضي الارتفاع في تغاير النسبة المقترعة من السكان زيادةً في العينة، من أجل الحصول على تقدير دقيق لسلوك التصويت. من شأن هذه المسألة أن تتوضّح جيّداً، بفضل المقارنة بين أحجام العينات اللازمة والمأخوذة من ثلاثة بلدان ذات أحجام سكانية مختلفة، هي كندا والولايات المتحدة وسويسرا.

الصورة 1-5:

أحجام العينات المطلوبة
للولايات المتحدة وكندا
وسويسرا

السكان	الولايات المتحدة	كندا	سويسرا
263,814,032	28,434,545	7,084,984	
%2-/+	%2-/+	%2-/+	
1200	2400	4300	

كما تظهر الصورة 1-5، لا تُحدّد خصائص السكان الإثنية التغيرات. يتحدّد التغيرات عبر إمكانية فوز أحد المرشحين بغالبية الدعم الانتخابي. ففي نظام ثنائي الأحزاب كما في الولايات المتحدة، يسهل غالباً متابعة المعركة الانتخابية كما يمكن التنبؤ بالنتيجة بشكل أسهل- فعلى المقترعين الانتقال بين خيارين ليس إلا. أما في سويسرا، فيزيد عدد الأحزاب الأكبر من حدة المنافسة. تحظى الأحزاب السياسية السويسرية بدعم مجموعات متنوعة اللغات والأديان. لا بل إنّ كندا نفسها، بأحزابها الرسمية الخمسة، تعدّ أقلّ تغيّراً من سويسرا.

أما الاستراتيجية
الأكثر أماناً فهي التي

تقوم بالافتراض

التقليدي أنّ النسبة

المقترعة من السكان

هي متغيرة.

تبيّن الصورة 1-5 أيضاً مبدأ يمتّ بصلّة إلى هذا الموضوع. يتحدّد حجم العيّنة المطلوبة وفق مستوى التجانس المتوقع في نتائج التصويت، لا وفق عدد السكان الإجمالي في البلد. تقتضي هذه البلدان ذات الأعداد السكانية المختلفة عيّنات مختلفة الأحجام، من أجل الحفاظ على هامش خطأ يتراوح بين (+/-2%). وبالفعل يبدو أنّ البلد ذا العديّة السكانية الأكبر يتطلّب العيّنة الأصغر. وفي الواقع تُنسب الاختلافات في حجم العيّنة المطلوبة إلى الاختلافات في تجانس المجموعات السكانية الثلاث.

ومن العسير في الواقع إيجاد المعلومات التي يمكن الوثوق بها حول تغيّرات النسبة المقترعة من السكان، أو تجانسها، في العديد من البلدان. أما الاستراتيجية الأكثر أماناً في الظروف المماثلة، فهي تلك التي تتطلّب تخمينات، فنفترض الافتراض التقليدي أنّ النسبة المقترعة من السكان هي متغيرة. وكما سيُضح لاحقاً، يخلف هذا الافتراض أثراً عميقاً على كيفية احتساب عيّنة من عملية الفرز السريع.

كلّما استوجبت الثقة

أن يعكس توزيع

العيّنة التوزيع

السكاني، كلّما كبر

حجم هذه العيّنة.

مستويات الثقة: تحديد العلاقة بين العيّنة والسكان

لعلّ معلومة إضافية واحدة تخلف أعرق الأثر على كيفية تقدير علماء الإحصاءات السكان على أساس العيّنة، وهي مستوى الثقة. تعني مستويات الثقة طريقة مقارنة معطيات العيّنة مع السكان. وكلّما استوجبت الثقة أن يعكس توزيع العيّنة التوزيع السكاني، كلّما كبر حجم هذه العيّنة. ويعود هذا الأمر إلى أنّ تأثير النتائج الفردية الاستثنائية على التوزيع سيقف في العيّنات الكبيرة.

وبما أن عواقب نتائج
الفرز السريع غير
الدقيقة قد تكون
وخيمة، تقضي
الإجراءات المعيارية
في مراقبة الانتخابات
بأخذ عينات بمستوى
ثقة يبلغ 99 بالمئة.

اعتاد الإحصائيون الاعتماد على مستوى ثقة بنسبة 92 بالمئة. يعبر مستوى الثقة، تقنياً ومثوياً، عن الأرجحية التي تؤكد على أن معدل العينة سيوفر تقديراً دقيقاً عن معدل السكان. وبالتالي، تشير نسبة 95 بالمئة من مستوى الثقة إلى أن 95 بالمئة من كل معدلات العينات ستطابق معدل السكان بالفعل. وبما أن عواقب نتائج الفرز السريع غير الدقيقة قد تكون وخيمة، تقضي الإجراءات المعيارية في مراقبة الانتخابات بأخذ عينات ذات صفات تقليدية، أي بمستوى ثقة يبلغ 99 بالمئة.

أخذ العينات

تشمل الطريقة العملية لأخذ عينة للفرز السريع مزيجاً من القرارات، فهي تتضمن:

- التعرف على وحدة التحليل؛
- تحديد هامش الخطأ ومستويات الثقة؛
- تحديد نوع العينة العشوائية الأكثر ملاءمة؛ و
- تقدير عوامل التصحيح لنسب استخراج العينات والامتناع عن التصويت.

وحدة التحليل

تشير وحدة التحليل إلى المادة محور الدراسة. فإذا كان الهدف تعميم الدراسة على كامل السكان، يمثل الفرد غالباً وحدة التحليل. غير أنه من الممكن في بعض الحالات تعميم العينة على السكان، باعتماد مجموعة أكبر كوحدة تحليل، كالأسرة أو مجمع سكني في المدينة.

تستعمل عمليات الفرز

في عمليات الفرز السريع، يكون الهدف تقدير توزيع أصوات المواطنين بين الأحزاب السياسية. غير أن صوت الفرد في الانتخابات الديمقراطية يكون سرياً، وبالتالي لا يمكن أن يمثل وحدة التحليل. بدلاً من ذلك، تستعمل عمليات الفرز السريع، نموذجياً، النتائج الرسمية في مركز اقتراعي فردي كوحدة التحليل. يعود هذا الأمر إلى أن المركز الاقتراعي هو أصغر وحدة تحليل تُجمع فيه الأصوات الفردية، وإلى أن القواعد الانتخابية تقترض عادة أن يجري الفرز الرسمي في المركز الاقتراعي.

هامش الخطأ: إلى أي حد علينا أن نكون دقيقين؟

يشكل هامش الخطأ أحد أهم المعلومات التي تؤخذ في الحسبان لدى إعداد العينة. يشير هامش الخطأ، الذي يعبر عنه كنسبة مئوية، إلى سلسلة القيم المحتملة في أية مراقبة. يسلط المثل التالي الضوء على المفهوم:

تشير النتائج الصادرة عن مركز اقتراعي واحد بأن 48 بالمئة من الأصوات تدعم المرشح "أ". فإذا كان هامش الخطأ المئبة بنسبة خمسة بالمئة، فيدعونا سبب وجيه إلى الوثوق بأن النتائج الفعلية التي حصل عليها المرشح "أ" تتراوح ما بين 43 و 53 بالمئة لدى أخذ كافة المقترعين بعين الاعتبار من مجموع السكان.

تصمّم المنظمات المدنية التي تجري عمليات الفرز السريع عينات الفرز السريع، نموذجياً، للحصول على هامش خطأ زائد أو ناقص 0.5 بالمئة (+/-0.5%). قد يظهر سبب عرضي (كتوقع تقارب عدد الأصوات) يحثّ على اختيار هامش للخطأ أكثر صرامة. فهامش الخطأ المطلوب رهن بدرجة الدقة التي تستوجبها التقديرات.

تصمّم المنظمات المدنية التي تجري عمليات الفرز السريع عينات الفرز السريع، نموذجياً، للحصول على هامش خطأ زائد أو ناقص 0.5 بالمئة (+/-0.5%).

يُقاس هامش الخطأ باستعمال المعادلة التالية:

$$ME = \frac{s}{\sqrt{n}} * z$$

حيث تمثّل

ME = هامش الخطأ

s = الانحراف الطبيعي (افتراض 0.5)

n = حجم العينة

z = القيمة z لمستوى الثقة المنتقاة (تكون 1.96 لنسبة 95%، و 2.58 لنسبة 99%)

تحتوي أية مجموعة من المعطيات، وهي مجموعة مراقبات تستند إلى مركز من العينات، على خاصيتين على الأقل. تتمتع هذه المعطيات بميل مركزيّ تتجمع حوله معظم النتائج، وهي تحتوي أيضاً على تباين أو تشتت. يقصد بالتباين مدى توزيع المراقبات، بشكل موسّع أو محدود. أما طرائق قياس الميل المركزي والتشتت، فعديدة وهي تتصل بحسابات هامش الخطأ.

قياس الميل المركزي

إنّ طريقة قياس الميل المركزي الأكثر شيوعاً هي المعدل، أي معدل قيمة المراقبات المسجّلة كافة. يُشتقّ المعدل من خلال إضافة قيم كل مراقبة إلى مجموعة المعطيات، ثم اقتسامها على عدد المراقبات. يوضح المثل التالي هذه العملية:

يبلغ معدل الأرقام التالية: 1، 3، 4، 6، 7، 9 العدد 5 الذي نحصل عليه بالشكل التالي: $30 = 9+7+6+4+3+1$ ، وبما أنّ عدد المراقبات هو 6، تكون المعادلة $5 = 30 \div 6$.

تتعدّد الأساليب لقياس الميل المركزي لأي نوع من المعطيات. يشير النمط مثلاً إلى العدد الأكثر تكراراً في أية مجموعة من المعطيات. ففي المجموعة التالية من الأعداد: 1، 3، 3، 3، 5، 6، 7، تتكرّر ملاحظة العدد 3. لكن لا بدّ من الملاحظة بأنّ معدل المجموعة عينها من الأعداد هي 4 $[4 = 7 \div (7+6+5+3+3+3+1)]$.

أما القياس الثالث للميل المركزي فهو العدد المتوسط. يظهر هذا العدد في وسط مجموعة معينة من المراقبات. ففي المجموعة التالية من المعطيات: 1، 3، 6، 7، 8،

8 و10، يعتبر العدد الذي يظهر وسط المراقبات هو 7؛ وتجدر ملاحظة ثلاثة أعداد أصغر من 7 وثلاثة أخرى أكبر من 7. أما نمط هذه المجموعة فهو 8 لأن العدد 8 هو الذي يتكرر. أما معدل المجموعة عينها فهو 6.14. يبلغ الإحصائيون عادة عن المعدل بدلاً من العدد المتوسط أو النمط كونه القياس الأكثر فائدة للميل المركزي.

قياس التشبث

تحتوي المعطيات على ميزة ثانية هي قياس التشبث، لمعرفة كيفية توزيع قيم المراقبة، أي مدى توسعها أو محدوديتها. في ما يخص المثل أعلاه، من الواضح أن أية مجموعة من المعطيات ستملك معدلاً خاصاً بها. غير أن هذا المعدل لا يعطينا معلومات حول كيفية تشبث القيم التي تمت مراقبتها أي مدى توسعها أو محدوديتها. تتشاطر المجموعات التالية المعدل الحسابي نفسه، وهو 3:

2، 2، 3، 4، 4

99-، 99، 3، 99، 99

إن طريقة توزيع المجموعتين السابقتين من المعطيات مختلفة تماماً. تكمن إحدى الطرائق المثبتة لإظهار الاختلاف بين المجموعتين، في معرفة تسلسل الأعداد. فأصغر عدد في المجموعة الأولى هو 2 أما العدد الأكبر فهو 4. أما التسلسل الذي نحصل عليه فهو 4 ناقص 2 يساوي 2. في المجموعة الثانية، العدد الأصغر هو 99 سلبى والعدد الأكبر هو 99 إيجابى، فيكون التسلسل عندها 99 إيجابى ناقص 99 سلبى، أو 198.

من الواضح أن تسلسل المجموعتين المختلفتين يبرز أحد أوجه الاختلافات الأساسية بين مجموعتي الأعداد. وبالرغم من ذلك، لا يُعنى التسلسل إلا بعددين، الأكبر والأصغر، متجاهلاً نقاط المعطيات الأخرى كافة. كما يمكن إيضاح المزيد من المعلومات حول تبدد المراقبات ضمن مجموعة المعطيات من خلال نوع آخر من القياس، هو التباين.

يشير التباين، في مفهومه غير التقني، إلى معدل المسافات كافة بين كل قيمة مراقبة ومعدل قيم المراقبة كافة. يأخذ التباين في الحسبان معدل مجموعة من المعطيات، وعدد المراقبات، بالإضافة إلى كل مراكز المعطيات بحد ذاتها. فيشمل، نتيجة لذلك، كل المعلومات اللازمة لشرح انتشار مجموعة المعطيات. يمكن تحديد أية مجموعة من المراقبات في أربع خطوات:

1. احتساب معدل مجموعة المعطيات.
2. احتساب المسافة بين كل مركز معطيات وبين المعدل، وتربيع المسافة.
3. إضافة المسافات المربّعة كلها معاً.
4. اقتسامها على عدد المراقبات.

فتكون المعادلة كالتالي:

وفقاً لمجموعة من المعطيات تحتوي على المراقبات $X_1, X_2, X_3, \dots, X_n$

$$s^2 = \frac{(x_1 - x)^2 + (x_2 - x)^2 + (x_3 - x)^2 \dots (x_n - x)^2}{n-1}$$

حيث تمثّل

$s^2 =$ التباين

$X_1, X_2, X_3, \dots, X_n$ هي المراقبات

x هو المعدل

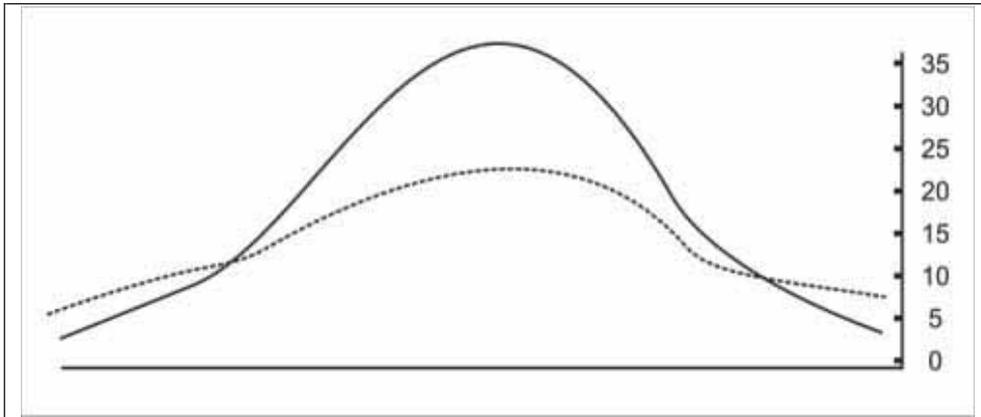
n هو عدد المراقبات

$$s^2 = \frac{\sum (x_n - x)^2}{n-1}$$

وبصيغة مختصرة، تصبح المعادلة:

الانحراف القياسي هو الجذر المربع للتباين. يعتمد الإحصائيون عادة على الانحراف القياسي لأنه يظهر التباين في وحدات قياسية يمكن مقارنتها بشكل ملحوظ. كلما زاد الانحراف القياسي بالنسبة لأية مجموعة من المعطيات، كلما ابتعدت المعطيات عن المعدل. وكلما تقلص الانحراف القياسي، كلما اقتربت مراكز المعطيات الفردية من المعدل بشكل وثيق.

يجب أخذ مفهوم إضافي للقياس بعين الإعتبار: مفهوم التوزيع الطبيعي. تظهر المناقشة السابقة بأنه، في كل مجموعة من المعطيات، تتجمع مراكز فردية من المعطيات حول معدل أو نقطة متوسطة. أما الطريقة الأخرى للتعبير عن الفكرة نفسها فتتصّل على معرفة أية نسبة من المراقبات تقع ضمن الانحراف القياسي للمعدل. إذا كانت مجموعات المعطيات كبيرة بما فيه الكفاية، ومتطابقة مع مبادئ العشوائية، سيتطابق تشتت قيم المعطيات مع ما يسمى بالتوزيع الطبيعي. يملك التوزيع الطبيعي بعض الخصائص المعروفة: المنحنى الطبيعي كما يظهر في الصورة 2-5، فهو جرسيّ الشكل ومتماثل الجانبين، ويتلاقى فيه المعدل والنمط والعدد المتوسط.



الصورة 2-5:
منحنيا التوزيع الطبيعي

يحدّد حجم التباين شكل التوزيع الفعلي الدقيق. ففي تحقيق سبيل أهداف الفرز السريع، من الضروري أن تتمتع كلّ مجموعة من المعطيات التي تتطابق مع منحنى التوزيع الطبيعي بالخصائص القياسية عينها. وهي: تدرج 68.3 بالمئة من كلّ القيم التي تمت مراقبتها ضمن انحراف قياسي من المعدل، و95.4 بالمئة من إجمالي النتائج ضمن انحرافين قياسييين من المعدل، و99.7 من مجمل النتائج ضمن ثلاثة انحرافات قياسية من المعدل. لن تتطابق مجموعات المعطيات كلّها مع هذا النموذج الدقيق. وفي حال احتوت المعطيات على تباين شديد، سيكون المنحنى منبسّطاً إلى حد ما. أما في حال ظهور بعض الاختلاف، سيصبح المنحنى أكثر تقوّساً.

يمكن الإشارة إلى المسافة الفاصلة عن المعدل التي تعبّر عنها الانحرافات القياسية بالمجموع Z أو القيم الحرجة. تحتوي معظم الكتب الإحصائية التعليمية العادية جدولاً بقيم Z حول التوزيع الطبيعي؛ فلا يضطر المحللون إلى احتساب القيم Z كلّ مرّة يواجهون فيها مجموعة من المعطيات. إذا تضمّنت المعطيات مساحة ثقة بنسبة 95 بالمئة (سيشمل 95 بالمئة من كلّ معدّلات العينات معدل السكان)، يتّضح عندئذٍ أنّ النتائج ستندرج ضمن 1.96 انحراف قياسي عن المعدل. ونسجاً على المنوال نفسه، يشير مستوى الثقة بنسبة 99 بالمئة إلى أنّ 99 بالمئة من النتائج كافة (حيث يشمل معدل العينة معدل السكان) تشكّل 2.58 انحرافات قياسية عن المعدل. في هذه الحالات، تمثل القيم 1.95 و2.58 القيم الحرجة، أو القيم Z ، بالنسبة لمستويات الثقة 95 و99 بالمئة على التوالي.

تؤثر القرارات حول أي

هامش خطأ يمكن

احتماله في الفرز

السريع، وبشكل مباشر،

على الحسابات التي

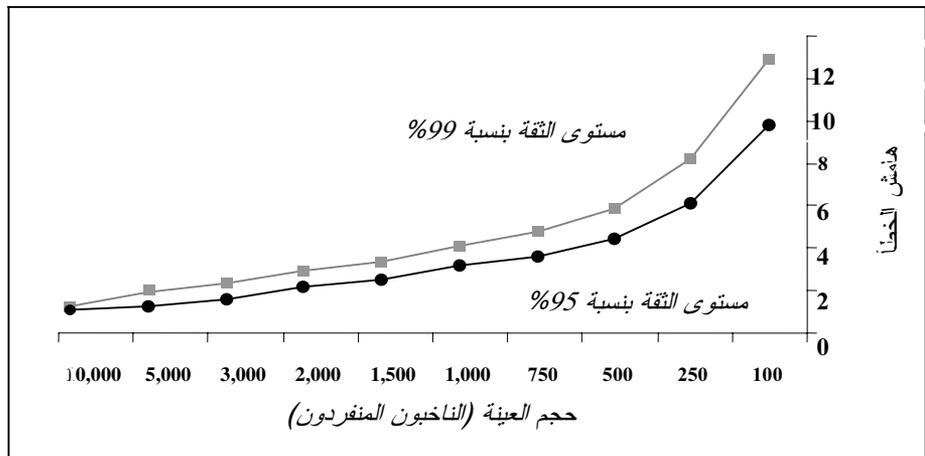
تُجرى لتحديد الحدّ

الأدنى المطلوب من

حجم العينة.

يتطلب احتساب هامش الخطأ الاعتماد على الانحراف القياسي وعلى القيم Z . يشمل الانحراف القياسي والقيم Z ، دورها، قياس الميل المركزي والتشتت ومستويات الثقة. وتفاوت هوامش الخطأ وفقاً لمستويات الثقة وأحجام العينة، كما توضح الصورة 5-3. بصورة عامة، كلما ارتفع مستوى الثقة، كلما زاد هامش الخطأ. وكلما كبر حجم العينة، كلما تقلص هامش الخطأ. تؤثر القرارات بشأن هامش خطأ المحتمل في الفرز السريع تأثيراً مباشراً على الحسابات التي تُجرى لتحديد الحدّ الأدنى من حجم العينة المطلوبة.

الصورة 5-3:
هوامش الخطأ وأحجام
العينات



أنواع العينات

تشمل العينات نوعين أساسيين: عينات الأرجحية وعينات عدم الأرجحية. تتطابق عينات الأرجحية مع مبادئ العشوائية، وهي بالتالي تمثل مجمل السكان. تجدر الإشارة إلى أن عمليات الفرز السريع تستعمل دائماً عينات الأرجحية.

لا تختار عينات عدم الأرجحية مراكز العينات عشوائياً، فيبقى مدى تمثيلها للسكان عامةً مجهولاً. تعدّ عينات عدم الأرجحية مفيدة في بعض الظروف. فهي غير مكلفة ويمكن تشكيلها وإجراؤها بصورة أسهل من عينات الأرجحية. يتم اختيار حالات العينة على أساس سهولة دراستها أو بعثها على الراحة. يقف مثلاً مراسل محطة تلفزيونية خارج ملعب بايسبول، ويسأل المعجبين إذا استمتعوا باللعبة. توفّر هذه الاستراتيجية مشاهد سريعة ومثيرة للاهتمام في عملية البحث، غير أنها لا توفّر معلومات موثوقاً بها حول عدد الحاضرين الإجمالي داخل ملعب الباييسبول.

في ما يتعلق بأهداف الفرز السريع، تقلص عدد عينات عدم الأرجحية لاستحالة الوثوق بها، عند تعميمها على السكان كافة. من هنا، لا تشكل المعطيات التي تؤدي إليها هذه العينات تقديرات يمكن الوثوق بها حول مميزات السكان. ففي حال تمّ تشكيل العينة من مراكز الاقتراع في العاصمة وحسب، لا شك في أن النتائج ستكون مختلفة عن النتائج الصادرة عن المراكز الاقتراعية الموجودة في المناطق الريفية. فالأشخاص الذين يستخرجون المعطيات من الأماكن الملائمة التي يسهل الوصول إليها لا يستعملون المعطيات التي تمثل السكان بمجملهم.

أسئلة متكرّرة

هل يستطيع الإحصائيون تشكيل عينات الفرز السريع التي تجمع بين فوائد عينة الأرجحية وفوائد عينة عدم الأرجحية؟
لا على الإطلاق. تكون العينة إما عينة أرجحية، وفي هذه الحالة تتطابق بالكامل مع مبادئ العشوائية، وإما عينة عدم أرجحية. يؤدي المزج بين عناصر من كلا تقنيّتي العينات إلى تشكيل عينة عدم الأرجحية. ونتيجة لذلك، يجب تفادي الرغبة في استبدال المراكز الاقتراعية "الملائمة" بأخرى يستحيل دخولها. فلا يمكن استبدال مراكز العينات ببعضها البعض، وإلا انتهكت هذه الاستراتيجية مبدأ العشوائية—وهو ينصّ على تمثّل مراكز العينات كافة بأرجحية اختيارها نفسها. بدلاً من ذلك، يترتب على منظمي الفرز السريع أن يؤمّنوا وصول المراقبين الذين خضعوا للتدريب إلى مراكز الاقتراع نفسها المذكورة في العينة، حتى لو كانت تقع في مناطق نائية، بالإضافة إلى الحصول على معلومات من هذه المراكز. أما إن جمعت المعطيات ونقلت من مركز اقتراعي أكثر ملائمة، فقد يعرّض ذلك موثوقية عملية الفرز السريع بكاملها وصلاحيّتها للخطر.

يجب أن تستعمل
عمليات الفرز
السريع، بصورة
دائمة، عينات
الأرجحية من أجل
الحصول على نتائج
تمثّل مجموعة محدّدة
من السكان.

يجب أن تستعمل عمليات الفرز السريع، بصورة دائمة، عينات الأرجحية من أجل الحصول على نتائج تمثل مجموعة محدّدة من السكان. هناك أنواع عدّة من عينات

لا يمكن أن يبدأ أخذ
العينات في عملية
الفرز السريع إلا بعد
توفر لائحة دقيقة
وشاملة بكل المراكز
الاقتراعية.

الأرجحية، ويمكن أن يمثل كلُّ منها السكان بدقة، بالاعتماد على طرائق مختلفة. لعلَّ النوعين الأكثر شيوعاً من عينات الأرجحية هما العينة العشوائية العامة والعينة العشوائية الطبقيّة.

العينات العشوائية العامّة

وفق نموذج العينة العشوائية العامّة، يجري اختيار وحدات التحليل عشوائياً الواحدة تلو الأخرى من كل السكان. تتبجح هذه الطريقة لكلّ وحدة من السكان فرصة متساوية في الاندراج ضمن العينة. ولكن لا بدّ من وجود لائحة دقيقة بوحدات التحليل كافة، من أجل أن تحظى كلّ وحدة تحليل بفرصة متساوية للاندرراج ضمن العينة.

يشير الإحصائيون إلى لائحة بكلّ أعضاء السكان كإطار لأخذ العينات. في حالة الفرز السريع، تتمثل وحدة التحليل بالمركز الاقتراعي؛ وبالتالي لا يمكن أن يبدأ تشكيل العينات في عملية الفرز السريع، إلا بعد توفر لائحة دقيقة وشاملة بكلّ المراكز الاقتراعية.

العينات العشوائية الطبقيّة

تعتمد العينة العشوائية الطبقيّة مبادئ العشوائية ذاتها التي تطبقها العينة العشوائية العامّة. غير أنّ أطر العينات التي تؤخذ منها مراكز العينات تتألف من طبقات سكانية محدّدة مسبقاً، وحصريّة بشكل متبادل. مثال على ذلك:

يعني اللجوء إلى
الطريقة الطبقيّة أنّ
النتيجة النهائية ستنتج

عينة كاملة تعكس تماماً
توزيع الحالات بين
مجمّل السكان.

يرمي مشروع معيّن إلى استعمال عينة من ألف طالب من أجل تعميم حالة عشرين ألف طالب في الجامعة، علماً بأنّ نصفهم لم يحصلوا على الشهادة بعد، فيما يتألف النصف الآخر من الطلاب المتخرجين. وفي حين تختار مقارنة العينة العشوائية العامّة ألف مركز عينيّ من أصل لائحة تضمّ عشرين ألف طالب، تتبجح مقارنة العينة الطبقيّة خطوتين. في الخطوة الأولى، تقسم لائحة كلّ الطلاب إلى مجموعتين (طبقتين)، تشمل المجموعة الأولى الطلاب غير المتخرجين، أمّا المجموعة الثانية فتشمل الطلاب المتخرجين. وفي خطوة تالية، تختار المقارنة 500 حالة من الطبقة الأولى (غير المتخرجين) ومن ثمّ 500 حالة من الطبقة الثانية (المتخرجين).

وفقاً للمقارنة الطبقيّة، ما زال اختيار كلّ حالة يحترم معيار العشوائية: فأرجحية اختيار كلّ حالة في كلّ طبقة تكون نفسها بالضبط (في المثل أعلاه 1 من أصل 20). غير أنّ اللجوء إلى الطريقة الطبقيّة يعني أنّ النتيجة النهائية ستنتج عينة كاملة تعكس بشكل دقيق توزيع الحالات بين مجمل السكان. وفي الواقع، تُحدّد عملية وضع الطبقات سلفاً توزيع الحالات ضمن طبقتين أو عدّة طبقات.

يمكن أن تكون الطبقيّة مفيدة وفق طريقة أخرى. لا تملك بعض مجموعات المراقبة الموارد الكافية لإجراء مراقبة على صعيد البلد بكامله. في هذه الحالة، قد تضطر مجموعة المراقبة إلى حصر مراقبتها ضمن طبقة محدّدة من البلد، كالعاصمة أو أية منطقة ساحليّة. حينذاك، يمكن

أن تعمّم مجموعة المراقبة، عبر الاستعانة بمجموعة من مراكز العينات التي اختيرت من الطبقة عشوائياً، نتائج مراقبة على مجمل الطبقة التي تغطيها مجموعة المراقبة.

أسئلة متكرّرة

بما أنّه يبدو أنّ معظم السكان منقسمون إلى طبقات، لماذا لا تُستعمل العينات الطبقيّة في إطار التصويت؟

يبدو للوهلة الأولى أنّ المقاربة الطبقيّة هي مقاربة مثاليّة، ولكن يحول سببان دون ملامتها الوضع السائد. أولاً، إذا كانت عمليّات الفرز السريع تستعمل الافتراضات التقليديّة بخصوص هوامش الخطأ ومساحات الثقة، من الأرجح أن تكون العيّنة كبيرة. وبسبب نظريّة الأرجحية، من الواضح أنّ العينات الكبيرة ستخلص إلى إنتاج نسخ متطابقة وتقليديّة عن مجمل السكان، من دون تقسيمهم إلى طبقات حتى. ثانياً، تفترض الطبقيّة إمكانية الثقة بالمعلومات المتعلقة بميل المواطنين إلى التصويت ضمن الطبقات. حول أيّ خط بالضبط يجب رسم معيار الطبقيّة؟ قد لا تكون المعلومات اللازمة للحكم على هذا الأمر موثوقاً بها في العديد من البلدان. ليست الانتخابات السابقة دليلاً يوثق به، لا سيّما إذا كانت نتائجها مثيرة للشكوك. تكمن الاستراتيجية الأفضل في الإشارة إلى الطبقات لاحقاً، من خلال التحقق من توزيع الحالات التي أخذت من عيّنة عشوائيّة عامّة، مقابل طبقات السكان بعد أخذ العيّنة. إذا في حال كان 40 بالمئة من نسبة السكان المقترعين يعيشون في عاصمة البلد، يجب أن تكون 40% من مراكز العينات العشوائيّة جزءاً من العاصمة في نهاية المطاف.

تحديد حجم العيّنة

من أجل تحديد حجم عيّنة عمليّة الفرز السريع (أي عدد مراكز الاقتراع الذي يجب أن تشملها العيّنة)، يتنقل المحللون عبر مراحل متعدّدة. فيحدّدون حجم السكان المعنيين (عدد الناخبين المؤهلين) ومستوى التجانس بين السكان، كما يقومون باختيار مستوى الثقة اللازم وهامش الخطأ. وفي المرحلة التالية، يحسب المحللون حجم العيّنة على النحو التالي:

$$n = \frac{P(1-P)}{\frac{Z_{99\%}^2}{N} + \frac{P(1-P)}{N}}$$

حيث تمثّل

$$\begin{aligned} n &= \text{حجم العيّنة (عدد المقترعين المؤهلين للتصويت)} \\ P &= \text{مستوى التجانس المقتر في السكان (بين 0 و 1، أي 50\%)} \\ &= 0.5 \\ \sum &= \text{هامش الخطأ (بين 0 و 1، أي 0.32\% = 0.0032)} \\ Z_{99\%} &= \text{مستوى الثقة في حالة التوزيع الطبيعي (99\% في هذه الحالة)} \\ N &= \text{حجم مجمل السكان} \end{aligned}$$

يوضح مثل عملية الفرز السريع التي أجريت أثناء الانتخابات الرئاسية في البيرو، سنة 2001، المراحل المذكورة أعلاه:

كان حجم مجمل السكان المعنّيين (عدد المؤهلين للتصويت) في البيرو 14,570,774. وقد كان من المفترض ألا يكون السكان متجانسين - أي من المتوقع أن تكون المعركة بين كلا المرشحين شديدة أي متقاربة في النقاط، لذا تمّ تحديد مستوى تجانس السكان بنسبة 50% (0.5). تمّ اختيار هامش خطأ بنسبة 0.32 بالمئة ومستوى ثقة بنسبة 99 بالمئة. وبغية إجراء الحسابات، عبّر المسؤولون عن نسبة التجانس بقيمة تتراوح بين 0 و 1، وهو مماثل لهامش الخطأ. ثمّ حدّدوا مستوى التجانس المتوقع بنسبة 50 بالمئة، في سياق افتراض هو الأكثر تحفظاً؛ وأشاروا إليه بالعدد 0.5 ضمن المعادلة، أما هامش الخطأ، ونسبته 0.32 بالمئة (من بين المئة بالمئة الممكنة)، فأشير إليه بالعدد 0.0032. وسرعان ما أدرجت هذه القيم في المعادلة على الشكل الآتي:

$$\begin{aligned}
 N &= \frac{0.50 (1 - 0.50)}{\frac{(0.0032)^2}{(2.58)^2} + \frac{0.50 (1 - 0.50)}{14,570,774}} \\
 &= \frac{0.25}{\frac{0.000010}{6.6564} + \frac{0.25}{14,570,774}} \\
 &= \frac{0.25}{0.00000151 \ 5 + 0.000000017} \\
 &= \frac{0.25}{0.00000153 \ 2} \\
 &= 163,185
 \end{aligned}$$

في هذه المرحلة، يعرف المحللون عدد الناخبين الذين يجب استشارتهم. غير أنّ وحدات التحليل لا تتألف من ناخبين فرديين، بل هي مراكز اقتراعية. بالتالي، تتمثل الخطوة التالية بتحديد عدد المراكز الاقتراعية التي يجب اختيارها من أجل تمثيل عدد الناخبين المطلوب. يمكن متابعة احتساب أرقام حالة البيرو من أجل توضيح هذه النقطة:

شملت انتخابات البيرو، كمعدل وسطي، حوالي 160 ناخباً لكل مركز اقتراع. بالتالي، قُسمت العينة المؤلفة من 163,185 ناخباً مؤهلاً على عدد الناخبين في كلّ مركز (160)، من أجل تحديد عدد المراكز الاقتراعية في العينة الخاصة بنا (1020). وبالتالي، تألفت العينة المستخدمة في عملية الفرز السريع التي أجريت سنة 2001، في البيرو، من 1020 مركز اقتراع.

اختيار مراكز أخذ العينات

ما إن يُعرف حجم العينة العشوائية المطلوبة، حتى يتم اختيارها من إطار العينات الكامل. بهدف إجراء عمليات الفرز السريع، يتم اختيار مراكز الاقتراع (نقاط أخذ العينات) من اللائحة الكاملة بمراكز العينات (إطار العينات). أما الطريقة الأيسر لإجراء هذا الاختيار فتقوم على استعمال برنامج حاسوبي عشوائي. كما يمكن تنفيذ هذه المهمة من دون الاستعانة بالحاسوب. تشمل المرحلة الأولى اقتسام مجمل عدد مراكز الاقتراع على عدد المراكز الاقتراعية المطلوب. أما المرحلة الثانية، فتتطلب تحديد نقطة بداية عشوائية. مرةً أخرى، يمكننا الاستعانة بالأعداد المستعملة في عملية الفرز السريع، سنة 2001، في البيرو من أجل توضيح كيفية إجرائها:

يوم الانتخابات، تألفت الآلة الانتخابية في البيرو من 90780 مركزاً اقتراعياً. أولاً، يُقسم عدد المراكز الاقتراعية على عدد المراكز المطلوبة في العينة $(90780 \div 1020 = 89)$. يشير هذا العدد إلى اختيار مركز واحد من بين كل 89 مركزاً للتصويت. ثم يتم اختيار نقطة انطلاق عشوائية، عبر وضع 89 قصاصة من الورق مرقمة من 1 إلى 89 في وعاء، فيجري سحب إحدى الأوراق بطريقة عشوائية. حملت القصاصة التي تم اختيارها العدد 54. لذا، يدرج المركز الاقتراعي الذي يحمل الرقم 54 على اللائحة العشوائية، بصفته أول مركز لأخذ العينات؛ ثم يتم اختيار المراكز الاقتراعية التسعة والثمانين كلها، بعد اختيار المركز العيني الأول. وفقاً لذلك، حمل المركز الاقتراعي الثاني في العينة الرقم 143 على اللائحة (54 زائد 89). ويعاد هذا الإجراء حتى بلوغ حجم العينة الإجمالي: 1020.

لم يجب تنظيم لائحة المراكز الاقتراعية بطريقة عشوائية؟ تزيد هذه الاستراتيجية من صلاحية عملية الفرز السريع وموثوقيتها. ففي حال تنظيم اللائحة بحسب الحجم أو المنطقة أو المعايير الأخرى، قد تكون نتائج السحب الوحيد منحايزة. لا يعتبر ذلك مشكلة كبيرة عادةً، غير أن التنظيم العشوائي هو تقنية توفر المزيد من الثقة بأن أرجحية اختيار كل مركز من العينة تساوي فرص اختيار أي مركز آخر.

عوامل التصحيح

لا بد أحياناً من تعديل عناصر مختلفة من منهجية الفرز السريع. تطبق هذه التعديلات على استقطاب المتطوعين وتدريبهم، وعلى عناصر أكثر تقنية ضمن الفرز السريع، بما في ذلك أخذ العينات. كما تستلزم حسابات العينات التي شرحناها أعلاه بعض التعديلات الإضافية، نظراً إلى الافتراض، أساساً، أنه سيجري تحديد كل مراكز أخذ العينات وسيتم تسليم المعطيات من كل مركز. ولكن لم تتمكن أية عملية فرز سريع واسعة النطاق أجرتها أية مجموعة مراقبة من نقل المعطيات من كل مركز معطيات فردي مذكور في العينة الأساسية.

في حالات الفرز السريع، من المهم التمييز بين عينة نظرية وعينة عملية. نفترض معظم المناقشات النظرية حول أخذ العينات أن معطيات المركز

التنظيم العشوائي هو تقنية توفر المزيد من الثقة بأن أرجحية اختيار كل مركز من العينة تساوي فرص اختيار أي مركز آخر.

لم تتمكن أية عملية فرز سريع واسعة النطاق أجرتها أية مجموعة مراقبة من نقل المعطيات من كل مركز معطيات فردي مذكور في العينة الأساسية.

المعنيّ ستصدر بفعالية مئة بالمئة، بعد أن يتمّ اختياره. غير أنّ هذا الافتراض لم يلقَ صدى واسعاً في أيّ فرز سريع، على صعيدٍ وطني رطب؛ ومردّ ذلك المزج بين العناصر، بأيّة طريقةٍ ممكنة، بما في ذلك الأخطاء التي يرتكبها المراقبون الخاضعون لتدريب غير ملائم، أو الأعطال التي تطرأ على أنظمة الاتصالات، أو تطورات اليوم الانتخابي غير المرتقبة. (يمنع، على سبيل المثال، المراقبون من دخول المراكز الاقتراعية، أو يحول الطقس العاصف دون تمكّن المراقبين من الوصول إلى الهاتف أو الإبلاغ عن المعطيات).

إبّان المعارك

الانتخابية الساخنة،
يمسي فقدان المعطيات
مسألة خطيرة للغاية.

تستطيع المنظّمات المدنيّة التي تجري عمليّة الفرز السريع، للمرّة الأولى، تسليم حوالي 75 بالمئة تقريباً من المعطيات الصادرة عن مراكز أخذ العينات، ضمن إطار زمني معقول يبلغ 3 ساعات. أما 25 بالمئة من العينة التي لم يتمّ التبليغ عنها (المعطيات المفقودة)، فقد تؤدي إلى مشاكل في تفسير المعطيات الأخرى. وبالتالي، تعتبر العينة العمليّة الصالحة للاستعمال أصغر دائماً من العينة النظرية. كما تكون هوامش الخطأ التي تنطبق على العينة العمليّة أكبر، بالضرورة، من تلك التي تمّ التخطيط لها.

إبّان المعارك الانتخابية الساخنة، يمسي فقدان المعطيات مسألة خطيرة للغاية. فضلاً عن أنّ هذه المعطيات المفقودة تتعدّى مجرد كونها عينة متنوّعة عشوائية من مجمل العينة. لطالما ارتفعت نسب فقدان المعطيات، عملياً، في المناطق النائية حيث تصعب إمكانية استرجاعها. وتجدر الإشارة إلى أنّ المعطيات المفقودة، إن لم تكن عشوائية أو تمثيلية، تمسي بالتالي مُحازرة. وفي حال افتقرت المعطيات المفقودة إلى الحياد، فإنّ الأمر نفسه ينطبق على العينة المتبقية.

ما هي الطريقة الفضلى لاستيعاب فكرة العجز عن استرجاع العينات كافة في اليوم الانتخابي؟ يجب إيجاد الحلّ في تصميم العينة الأساسي نفسه؛ كما يجب زيادة العينات وفقاً لهوامش نسبة الاسترداد المتوقعة.

على الإحصائي زيادة
العينات وفقاً لهوامش

نسبة الإستراداد
المتوقعة.

قد تتممّ مجموعة المراقبة الخبيرة بقدرةٍ على استرداد المعطيات بنسبة 80 بالمئة من مراكز العينات في العينة النظرية. في هذه الحالة، تعتبر العينة العمليّة أصغر بنسبة 20 بالمئة من العينة النظرية. أما الطريقة المباشرة لمواجهة هذه المشكلة المحتملة، فتتصّ على زيادة حجم العينة بنسبة 20 بالمئة، من خلال إضافة 20 بالمئة من مراكز العينات، بطريقةٍ عشوائية، على العينة التي تمّ احتسابها أولاً. قد تصلح هذه الاستراتيجية المباشرة في حال تمّ توزيع العجز في عملية استرداد العينة على السكان عشوائياً. غير أنّ التجارب السابقة تشير إلى أنّ العجز يكون عادةً موزّعاً، بنحو متفاوت، بين العاصمة والمناطق الحضرية الأخرى وبين المناطق الريفية. بطبيعة الحال، تظهر الصعوبة الأشدّ في المناطق النائية؛ من هنا، يجب أن يؤخذ هذا الأمر في الحسبان عند تصميم عنصر تصحيحيّ زائد من العينات. توضح الصورة 4-5 توزيع مخطط استرداد العينات النموذجي، وعنصر زيادة العينات التصحيحي. وكما تشير الصورة 4-5، قد يضع التصحيح الإضافي للاسترداد المتفاوت للعينات نصف العينات الزائدة على الأقل في المناطق الريفية.

الصورة 5-4:
نمط استرداد العينة
النموذجي وتوزيع زيادة
العينة الموصى به.

توزيع زيادة العينات	استرداد العينة	
15%	85%	العاصمة
25%	75%	المناطق الحضرية خارج العاصمة
35%	65%	المناطق النائية

أسئلة متكررة

أليس حجم العينة كبيراً للغاية في مطلق الأحوال، حيث أنها تؤخذ من المراكز الاقتراعية وليس من الناخبين المنفردين؟ إن صح ذلك، هل يستطيع المحللون معرفة حجم المعطيات بعد أخذ العينات؟

نعم، صحيح أن العينة كبيرة في الشكل الذي تؤخذ فيه، غير أن معرفة حجم المعطيات لا يحل محل المعطيات الحقيقية. فإن مجرد معرفة الحجم يمنح المعطيات "حجماً أكبر" في العينة الإجمالية. ما من طريقة لمعرفة إن كانت المعطيات الصادرة عن منطقة بعيدة عن العينة تمثل تلك التي تم استردادها من هذه العينة الثانوية بالذات. تشكل معرفة الحجم الوسيلة الأخيرة في الإحصائية الاستراتيجية التي لا يستحسن استعمالها إلا بعد نفاذ الخيارات الأخرى كافة.

تصحيح حجم المركز الاقتراعي

لا بدّ أحياناً من تصحيح هامش الخطأ في نتائج الفرز السريع بسبب اعتبارات عملية. فعلى سبيل المثال، يؤثر حجم المركز الاقتراعي - أي عدد الناخبين الإجمالي المتوقع في مركز الاقتراع - على هامش الخطأ. يعود هذا الأمر إلى الفرق بين عدد السكان المحدد وبين وحدة التحليل. تذكر أن حساب هامش الخطأ الأساسي قد اعتمد على عدد الناخبين المؤهلين للتصويت الإجمالي. وقد أجريت هذه العملية للتأكد من أن تصميم العينة قد التزم ببعض المبادئ الإحصائية. لكن بما أن مراكز الاقتراع هي وحدة التحليل المعتمدة، فمن المستحسن تعديل هامش الخطأ الذي يركز على عدد الناخبين في مراكز الاقتراع. في المثل السابق، تمّ تحديد ما يعادل 160 ناخباً لكل مركز اقتراعي. من المهمّ الأخذ بالاعتبار أن مراكز الاقتراع قد تكون مختلفة الأحجام. ففي حال حوت مراكز الاقتراع 200 ناخب، قد يؤدي ذلك إلى تقليص عدد المراكز المطلوبة في العينة. أما في حال كانت مراكز الاقتراع أكبر، أي تحوي 500 ناخب، فستكون المراكز اللازمة أقلّ بكثير.

يؤثر عدد المراكز
الاقتراعية وعدد
الناخبين في مركز
اقتراعي على هامش
الخطأ.

كما توضح الصورة 5-5، يؤثر عدد المراكز الاقتراعية وعدد الناخبين في مركز اقتراعي على هامش الخطأ. يعزى هذا

الأمر إلى دور حجم العينة في تحديد هامش الخطأ. تذكر أن معادلة هامش الخطأ هي:

(التغاير المفترض)★(القيمة Z في مستوى الثقة المختار)

$$\sqrt{n}$$

وفي الواقع، تؤثر الاختلافات في حجم المركز الاقتراعي أيضاً على العنصر 'n'.

الصورة 5-5:
حجم العينة وهامش
الخطأ

العينة	المراكز الاقتراعية		
	حجم المركز ناخب	حجم المركز ناخب	حجم المركز ناخب
163,185	160	200	324
هامش الخطأ (مستوى ثقة بنسبة 95%)	±0.24	±3.43	±5.4
هامش الخطأ (مستوى ثقة بنسبة 99%)	±0.32	±4.5	±7.1

تجدر الإشارة إلى أن هامش الخطأ منوطٌ بعدد مراكز الاقتراع في العينة. في حال كانت المراكز الاقتراعية كبيرة، يلزم عددٌ أقلّ منها لإنشاء العينة المطلوبة التي يبلغ حجمها 163185 ناخباً. ويفوق هامش الخطأ الذي يحتسب للمراكز الاقتراعية ذلك الذي يحتسب لعينة الناخبين. فيقع هامش الخطأ الخاص بعمليات الفرز السريع بين هامش الخطأ الأدنى والأقصى.

كلّما انخفض عدد

المراكز الاقتراعية

المطلوب لتكوين عينة

من الناخبين كلّما زاد

هامش الخطأ.

بفضل اقتفاء أثر التبدلات في هامش الخطأ بالنسبة لأحجام مختلفة من مراكز الاقتراع، ينخفض عدد المراكز الاقتراعية المطلوب لتكوين عينة من الناخبين كلّما زاد هامش الخطأ. توضح الصورة 5-6 العلاقة بين حجم المركز الاقتراعي وبين هامش الخطأ.

الصورة 5-6:
حجم المركز الاقتراعي
وهامش الخطأ

الناخبون/ المركز	هامش الخطأ (مستويات الثقة)		عدد المراكز اللازمة لأخذ العينة
	%99	%95	
150	±3.91	±2.97	1088
200	±4.52	±3.43	816
250	±5.05	±3.84	653
300	±5.53	±4.20	544
350	±5.97	±4.54	466
400	±6.39	±4.85	408
450	±6.77	±5.14	363
500	±7.13	±5.42	327

يزيد هامش الخطأ مع زيادة حجم المركز الاقتراعي. غير أن التأثير العام لحجم المركز الاقتراعي على هامش الخطأ يتدنى لدى ازديادهما معاً.



الصورة 5-7:
حجم المركز الاقتراعي
وهامش الخطأ

التصحيح وفقاً لمعدل المشاركة في الانتخابات

عندما تكون المعركة الانتخابية حامية، يجب أن يهتم المحللون أيضاً بنسبة مشاركة الناخبين في الانتخابات. وبالرغم من نجاح المراقبين في استرجاع المعطيات من كل مركز بين 1020 مركزاً اقتراعياً مدرجاً في العينة النظرية، فإن المشاركة الدنيا للناخبين في العملية الانتخابية تفترض أن العينة ستتضمن عدداً أقل من الأصوات التي كانت ستشملها لو كانت نسبة المشاركة مرتفعة. وقد ارتكزت الحسابات في الأصل على توقع مشاركة 160 ناخباً في كل مركز اقتراعي. ولكن في حال بلغت المشاركة نسبة 70 بالمئة، قد يكون عدد الناخبين في كل مركز اقتراعي 112 ناخباً ليس إلا. وفي حال تكرار هذا النمط في المراكز الاقتراعية جميعها، قد يتضمن الفرز حينذاك 114240 ناخباً وحسب، أي مشاركة خجولة تبلغ 50000 من أصل 163185 ناخباً مطلوباً لبلوغ هامش خطأ بنسبة 0.3 بالمئة ومستوى ثقة بنسبة 99 بالمئة.

عندما تكون المعركة الانتخابية حامية، يجب أن يهتم المحللون أيضاً بنسبة مشاركة الناخبين في الانتخابات.

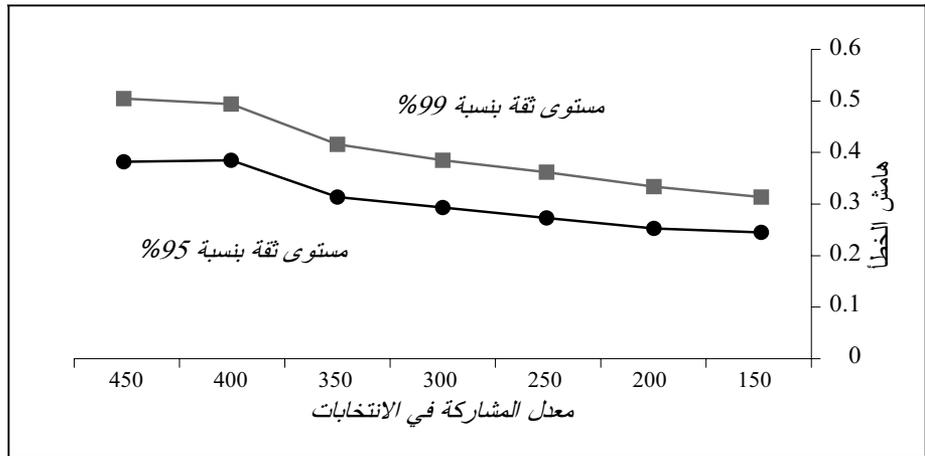
هامش الخطأ (مستويات الثقة)		عدد الناخبين، الأصوات	نسبة مشاركة الناخبين
%99	%95		
0.31±	0.24±	163185	العينة المطلوبة (مشاركة بنسبة 100%)
0.33±	0.25±	146867	%90
0.36±	0.27±	130548	%80
0.38±	0.29±	114230	%70
0.41±	0.31±	97911	%60
0.49±	0.38±	81593	%50

الصورة 5-8:
نسبة مشاركة الناخبين
وهامش الخطأ

بالتالي، تدعو استراتيجية تفسير حذرة للمعطيات إلى إعادة احتساب هامش الخطأ، بناءً على عدد الأصوات الفعلية التي جرى فرزها. توضح الصورة 5-8 هذا المثل.

كما يظهر الجدول، كلما تقلصت نسبة مشاركة الناخبين، كلما زاد هامش الخطأ. فإذا تجاوزت نسبة المشاركة 60 بالمئة، سيرتفع هامش الخطأ بنسبة 0.02 بالمئة تقريباً لكل هبوط بنسبة 100 بالمئة في معدل المشاركة في الانتخابات. لدى اقتراب هذا المعدل من نسبة 50 بالمئة، تصبح الزيادة في هامش الخطأ أعلى بكثير. توضح الصورة 5-9 رسماً بيانياً حول ارتفاع هامش الخطأ، بالتوازي مع انخفاض معدل المشاركة في الانتخابات.

الصورة 5-9:
هامش الخطأ ومعدل
المشاركة في الانتخابات



حدّد هذا الفصل المبادئ الإحصائية العامة التي ترسي قواعد عمليّات الفرز السريع من أجل جمهور واسع، كما أنه أوجز الأساسات الإحصائية لمنهجية الفرز السريع. على المراقبين فهم هذه المنهجية، لا سيّما مفاهيم الموثوقية والصلاحية، فضلاً عن فهم سبب التزام العينة بمعيار العشوائية. تتشكل هذه المعرفة عنصراً حيوياً في تصميم استمارات مراقبة فعّالة، ويمكن الوثوق بها، بالإضافة إلى البرامج التدريبيّة. فضلاً عن أنّها تبرز أهمية الإعداد لاسترجاع المعطيات من أنحاء البلاد كافة، وحتى من أبعد المناطق.

أخيراً، تطرّق هذا الفصل إلى مسائل أكثر تقنيّة حول كيفية احتساب أحجام العينة وكيفية تأثير بعض الأمور كمستويات الثقة، وهوامش الخطأ، وتغاير السكان، وتجانسهم، على العينة. ينشد معظم المراقبين خدمات إحصائيّ خبير من أجل إعداد عينة وأخذها، وتحليل المعطيات في اليوم الانتخابي. على المجموعات المدنيّة أن تدرك أنّ الفرز السريع يتعلّق بتطبيق مبادئ إحصائية على ظروف عمليّة وفريدة من نوعها، عندما يستحيل إرضاء افتراضات الكتب التعليميّة. ولهذا السبب، يوضح هذا الفصل ما هي العناصر التصحيحية الأكثر شيوعاً التي يجب أخذها في الحسبان، عندما يدرس المحللون تفسير المعطيات التي يحصلون عليها بنجاح يوم الانتخابات.

تذكير



يفهم المسؤولون غير الإحصائيين بسهولة المبادئ العامة التي تسيطر على عمليات الفرز السريع؛ وتتعدد الأسباب الوجيهة التي تناشد الموظفين الرئيسيين في مجموعات المراقبة التآلف وهذه المبادئ:

1. إن إدراك أهمية ضمان صلاية معطيات الفرز السريع يسهل اتخاذ القرارات بشأن تصميم الفرز السريع، ويساعد الموظفين على تطوير استثمارات مراقبة فعالة وبرامج تدريبية.

2. إن الموظفين الذين يقدرّون العلاقة بين العينة، والسكان، وأهمية متطلبات العشوائية في تأمين سلامة هذه العلاقة، مدعون إلى إنشاء شبكة صلبة من المنطوقين تغطي حتى أبعد المراكز الاقتراعية.

يترتب على المجموعات الاستعانة بإحصائيين خبراء في مجال عمليات الفرز السريع، من أجل تنفيذ مهمات معقدة تقنياً، كأعداد عينة وتحليل نتائج عمليات الفرز السريع. أما التمتع بالخبرة في مجال عمليات الفرز السريع في أنحاء عدة من العالم فيسلط الضوء على نقاط عدة:

1. إن وحدة تحليل الفرز السريع هي المركز الاقتراعي. لا يمكن المباشرة بعمليات أخذ العينات قبل توافر لائحة دقيقة وشاملة بمراكز الاقتراع- أي إطار أخذ العينات.

2. تستعمل عمليات الفرز السريع بصورة دائمة عينات الأرجحية (مثلاً، العينات العشوائية العامة أو العينات العشوائية الطبقيّة) من أجل الحصول على نتائج تمثل السكان كافة.

3. لا تستطيع مجموعات المراقبة التي تجري عمليات الفرز السريع استرجاع 100 بالمئة من معطيات العينة. فعلى المحللين الاستعداد لهذا الأمر المحتم؛ أما الحلّ الذي يمكن اعتماده في تصميم العينة الأصلي، فيتمثل بزيادة العينة وفق هوامش نسبة الاسترداد المتوقعة.

4. على المحللين أن يأخذوا بعين الاعتبار أيضاً العناصر التصحيحية لدى إعداد العينة. أما العناصر الأهمّ فهي تلك التي تأخذ في الحسبان الاختلافات في (أ) معدل مشاركة الناخب في الانتخابات، و(ب) عدد الناخبين في وحدة التحليل الأساسية، أي المركز الاقتراعي.

الفصل السادس

العنصر النوعي في الفرز السريع

Chapter Six

The Qualitative Component of the Quick Count

يترتب على مراقبي
الانتخابات التركيز
على نوعية العملية
الانتخابية قبل اليوم
الانتخابي وخلال
وبعده.

لعلّ فرز الأصوات النهائي هو أكثر ما يجذب الانتباه في العديد من عمليات مراقبة العملية الانتخابية. غير أنه لا يمكن الإحاطة بجوانب هذه المسألة تماماً. فيُحدّد فرز الأصوات الفائزين والخاسرين في اليوم الانتخابي، ممّا يجعل نزاهة عملية الفرز مصدر قلق دائم في العديد من البلدان. ولكنّ الفرز السريع ليس إلاّ وجهاً من أوجه العملية الانتخابية. لا ريب في أنّ فرز الأصوات الدقيق والنزيه يشكل شرطاً ضرورياً لإجراء انتخابات ديمقراطية، غير أنّ هذا الشرط ليس كافياً وحده. فقد تعرّضت نتائج الانتخابات للكثير من التلاعب، واختلفت بالتالي عن نتائج الفرز والجدولة. أما بعض الأمثلة حول إلغاء إرادة الناخبين فهي: منع الأحزاب والمرشحين الشرعيين من الظهور خلال الاقتراع، والاستعانة بالقوانين والأنظمة الانتخابية خلافاً للأصول، وتمويل الحملات بطريقة غير قانونية بما في ذلك استعمال موارد الدولة بطريقة غير مشروعة، ومنع إطلاق الحملات العلنية والحرّة، وتخويف الناخبين ورشوهم، واستعمال لوائح تسجيل ناخبين زائفة، والتدخل في سرية التصويت، والتلاعب بإدارة الانتخابات وآليات تقديم الشكاوى، بالإضافة إلى الحؤول دون تولي الفائزين الشرعيين مناصبهم.

يجب ألا تكون مراقبات
الانتخابات الجارية مبنية
على الدلائل الانطباعية
أو على الأقاويل فقط.

لكلّ هذه الأسباب، يترتب على مراقبي الانتخابات التركيز على نوعية العملية الانتخابية قبل اليوم الانتخابي وخلال وبعده، كما أنّه يجب ألا تكون مراقبات الانتخابات الجارية مبنية على الدلائل الانطباعية أو الأقاويل فقط. فلا يمكن الوثوق بالدلائل الانطباعية والأقاويل، خاصةً وأنها لا تزيل الغموض الذي يكتنف عدداً كبيراً جداً من الأسئلة. من هنا، يجب تقدير المشاكل النوعية في العملية بأكبر قدر ممكن، من أجل تمييز أثرها على نحو ملائم. فعلى سبيل المثال، في حال التلاعب بالأوراق الانتخابية غير المستعملة، لا شكّ في أنّ هناك ما يستدعي القلق. أما السؤال الأهم الذي يمكن طرحه فيتضمن: ما هو مدى انتشار هذه المشكلة؟ هل تمّ التلاعب لصالح فريق على حساب فرق آخرين؟ هل كان التلاعب جزءاً من مخطط أكبر يهدف إلى التدخل في نتائج الانتخابات؟ أما الطريقة الوحيدة للإجابة عن هذه الأسئلة المهمة، فتكمن في جمع المعلومات الموثوق بها والنظامية التي يدلي بها المراقبون الخاضعين لتدريب مكثف.

يُقسم هذا الفصل إلى جزئين، ويقدم المبادئ التوجيهية الأساسية لتصميم العنصر النوعي المتعلق بمراقبة اليوم الانتخابي. يستعمل المراقبون الاستمارات الموحدة لجمع المعطيات النوعية، فيباشرون عملهم هذا بتصميم هذه الاستمارات. ماذا يجب أن يقيس المراقبون؟ ما هي الأسئلة التي يجب إدراجها؟ ما هي المبادئ التي يجب اتباعها من أجل التأكد بأنّ الأسئلة التي طرحت في الاستمارات ستؤدي إلى دلائل موثوق بها ومفيدة؟ ما هي الأخطاء الأكثر شيوعاً وكيف يمكن تفاديها؟ جرى التطرق إلى هذه المشاكل مع مناقشة استمارات المراقبين التي استعملت في هذا المجال. يناقش الجزء الثاني من الفصل مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات التي يمكن استعمالها لتحليل النتائج النوعية.

**توفّر المعطيات
النوعية طريقة
نظامية لتقييم عمليات
اليوم الانتخابي على
أسس وطنية.**

لا بدّ من التشديد على مسألتين تمهيديتين في ما يتعلق بالعنصر النوعي في مراقبة العملية الانتخابية. تنصّ المسألة الأولى على أنّ المنهجية العامة التي تحكم تقييم الانتخابات النوعي، من خلال تقارير المراقبين، هي نفسها المنهجية التي تدعم استخراج معطيات فرز الأصوات في عملية الفرز السريع. تصدر التقارير النوعية عن المراقبين أنفسهم والمراكز الاقتراعية ذاتها التي تستعمل لاسترداد معطيات فرز الأصوات. تذكر أنّ مراكز الاقتراع هذه ليست سوى نقاط لأخذ العينات يحددها الانتقاء العشوائي، ممّا يعني أنّ المعطيات النوعية التي يجمعها المراقبون تتمتع بالخصائص الإحصائية نفسها التي تتمتع بها معطيات فرز الأصوات. يمكن تعميم نتائج تحليل معطيات العينة النوعي، بشكل موثوق به، على نوعية العملية بكاملها يوم الانتخابات، في كل أنحاء البلاد. كما يمكن تطبيق هوامش الخطأ نفسها. بفضل هذه المميزات، توفر المعطيات النوعية طريقة نظامية لتقييم عمليات اليوم الانتخابي على أسس وطنية.¹

**نظراً لصعوبة تنظيم
الانتخابات الوطنية،
يجب التوقع أنّ بعض
الأمر قد لا تسير
كما ينبغي خلال اليوم
الانتخابي.**

أما المسألة الأساسية الثانية التي ينبغي إبرازها فهي: إنّ الانتخابات الخالية من الشوائب تماماً لا وجود لها في الواقع. كما أنّ حدوث الأخطاء لا يفترض بالضرورة وقوع الاحتيال. فالانتخابات التي تجري على صعيد البلد كله تشكل حدثاً يصعب التخطيط له وإدارته. من هنا، تُرتكب الأخطاء، بطبيعة الحال، خلال اليوم الانتخابي في كل مكان. في أغلب الحالات، تعود هذه الأخطاء إلى مجرد خطأ بشري. فقد يصاب المسؤول عن المركز بوعكة صحية، فيعجز عن الحضور إلى المركز الاقتراعي صباح الانتخابات. فيؤدي هذا التغيب إلى نقص في عدد الموظفين المطلوب. كما يحتمل، من ناحية، استبدال مكان بعض المعدادات أو إرسالها، عن غير قصد، إلى المركز الاقتراعي غير الصحيح. من ناحية أخرى، قد لا يفتح أحد المراكز الاقتراعية أبوابه في الوقت المحدد، لأنّ أحدهم قد نسي إخبار المشرف عن ضرورة فتح الباب باكراً صباح الأحد، كي يتمكن الموظفون الرسميون من تجهيز المكان. ونظراً لصعوبة تنظيم الانتخابات الوطنية، يجب التوقع أنّ بعض الأمور قد لا تسير كما ينبغي خلال اليوم الانتخابي.

¹ غالباً ما تتعلق عمليات الفرز السريع التي نتطرق إليها في هذا الدليل بالانتخابات الوطنية (على غرار الانتخابات الرئاسية وانتخابات التمثيل النسبي للوائح حزب سياسي وطني). تعدّ المعطيات التي تجمع لعمليات الفرز السريع المماثلة موثوق بها إلى حد كبير، بهدف تقييم التطورات الوطنية، غير أنها لن تستطيع بالضرورة تقييم العمليات والنتائج على المستويات ما دون الوطنية، كما يحدث عند انتخاب العضو المنفرد في المقاطعات النيابية، أو في الانتخابات المحلية، إلا إذا كان الفرز السريع قد خصص بالتحديد لهذا النوع.

يملك المحللون الذين
يستعملون المعطيات
النوعية الأداة التي
تخولهم تحديد إذا
كانت "الأخطاء" في
تحليل المعطيات

النوعية، على الصعيد
الوطني، هي أخطاء
عشوائية أو نظامية.

أما النقطة الأهم في ما يخص هذه الحوادث فهي الانتباه إلى أن هذه الأخطاء هي بشرية وغير متعمدة. ففي المجتمعات حيث استشرت الممارسات الفاسدة أثناء الانتخابات لعقود عدّة، يميل السكان، والأمر مفهوم، إلى إثارة الكثير من الشكوك حول أيّ عيب يطاول اليوم الانتخابي. غير أنه لا يصح الاستنتاج بأنّ كلّ مشكلة تحصل في اليوم الانتخابي تشير بالضرورة إلى احتيال، سعياً لتغيير مسار الانتخابات. فالأخطاء البشرية المماثلة تكون عادة عشوائية، وهي لا تحذو حذو أيّ نمط معروف. أضف إلى أنّ الخطأ العشوائي يعني في العادة أن "الأخطاء" لن تصب، في نهاية المطاف، لصالح أحد الأحزاب السياسية أو أحد المرشحين.

لمّا كانت معطيات المراقبة النوعية تعتمد، كلّ الاعتماد، على المبادئ الإحصائية نفسها التي تستخدم للحصول على معطيات الأصوات في عملية الفرز السريع، فإنّ المحللين الذين يستعملون المعطيات النوعية يملكون الأداة التي تخولهم تحديد إذا كانت "الأخطاء" في تحليل المعطيات النوعية، على الصعيد الوطني، هي أخطاء عشوائية أو نظامية. توجد أسباب كثيرة تدعو إلى الفلق بخصوص أدلة على أنماط نظامية من "الأخطاء". من هنا، لا بدّ من الإبلاغ عن المشاكل العشوائية؛ مع ذلك، من الأهم أن يحدّد المحللون عواقب المشاكل اللاعشوائية. فعلى سبيل المثال، قد تظهر التحاليل أنّ عدداً غير متكافئ من المشاكل التي تحرم الناخبين من أداء حقهم الانتخابي تشهده مناطق تشتهر بكونها معاقل المعارضة التقليدية؛ ولا ننسى المشاكل التي تشير إلى حصول عدة عمليات تصويت في معقل الحزب الحاكم، بنسبة حدوث كانت لتؤثر على النتائج الانتخابية. هذا من ناحية. أما من ناحية أخرى، يستطيع التحليل أن يثبت أنّ المشاكل لا تتبع نمطاً تمييزياً على المستوى السياسي، أو أنّ الحادثة كانت صغيرة وعرضية.

تصميم استمارات المراقبة

يهدف الجزء النوعي من عملية مراقبة الفرز السريع إلى توفير تقييم نظامي وموثوق به بشأن أوجه العملية الانتخابية المهمة. غير أنّ أيّ تقييم فعلي يحتاج إلى نماذج قياسية كي تكون مرجعاً لتقييم السلوك. تفصل القواعد الإدارية عادة تفصيلاً دقيقاً الإجراءات المفترضة في كلّ مركز اقتراعي، يوم الانتخابات، وتحدّد مبادئ توجيهية واضحة تشمل اختيار موظفي المركز الاقتراعي وتحديد واجباتهم. كما تُحدّد القواعد والمبادئ الإدارية نفسها الإجراءات المقبولة لإدارة المركز الاقتراعي. فهي تعيّن، نموذجياً، المعدات اللازمة في المراكز الاقتراعية، وتعطي التعليمات لموظفي المراكز، كما تُحدّد تدابير معالجة المخالفات. فتصدر السلطات الانتخابية هذه التدابير وفقاً للقانون، كما يتوجب عليها أيضاً أن تناشد العامة بالإدلاء بأرائهم، وتسعى إلى توافق سياسي واسع. قد تكتشف منظمات المراقبة المحلية أنّ القواعد الرسمية غير مكتملة، أو تحكّمية، أو لا ترقى إلى مستوى المقاييس المتوخّاة. فإذا كان الأمر على هذه الحالة، على المراقبين الإشارة إلى هذه المشاكل في تقرير. ولكن عندما يتعلّق الأمر بتصميم استمارات المراقبة النوعية، تشكل القواعد التي تحددها السلطات الانتخابية نقطة البداية. تعتبر هذه القواعد عامّة، وتحدّد المقاييس المقبولة رسمياً أو غير المقبولة في عمليات اليوم الانتخابي داخل مراكز الاقتراع.

كم يجب أن يبلغ طول الاستمارات؟

عندما تقرّر مجموعات مراقبة الانتخابات، أولاً، المشاكل النوعية التي تريد تقييمها بدقة، فإنها تعدّ في أغلب الأحيان لائحة طويلة بالأسئلة التي تتعلق بإجراءات اليوم الانتخابي كي يطرحها المراقب. لا ريب في أنه يمكن طرح عدد هائل من الأسئلة "الهامة" حول نوعية العملية الانتخابية، غير أنه من المستحيل طرح كلّ سؤال محتمل، والحصول على المعطيات المفيدة في الوقت المناسب، لأسباب عملية. فالمشكلة تكمن في القيود التي تفرضها الموارد، ممّا يستدعي اللجوء إلى الخيارات الصعبة.

بهدف زيادة أثر

المراقبة إلى أقصى

حد، يجب أن تتمكّن

مجموعات المراقبة

من جمع المعلومات

الأساسية وتحليل

المعطيات سريعاً

وتفسيرها وإصدارها

بالسرعة نفسها

أيضاً.

إنّ أهمّ القيود في يوم الانتخابات هي ضيق الوقت. فكلّما زادت كمية المعطيات التي يُفترض بالمراقبين جمعها، كلّما استغرق جمع المعطيات ونقل المعلومات وإدراج البيانات في الملفات الحاسوبية وتحليلها وقتاً إضافياً. بهدف زيادة أثر المراقبة إلى أقصى حد، يجب أن تتمكّن مجموعات المراقبة من جمع المعلومات الأساسية وتحليل المعطيات سريعاً، وتفسيرها وإصدارها بالسرعة نفسها أيضاً. يرمي المواطنون إلى معرفة إن كانت الانتخابات تسير "على ما يرام" أو "على نحو رديء" خلال اليوم الانتخابي. فهم يريدون أن يعرفوا عادة إذا فتحت المكاتب الاقتراعية في الوقت المحدد مثلاً، قبل إغلاقها نهائياً. وبما أنّ الوقت حيوي، يجب أن تكون الاستمارات النوعية التي تنقل المعلومات قصيرة. وبعد مراعاة هذا الأمر، يتمثل التحدي الثاني بتقرير أيّ من الأسئلة النوعية هي الأهم. لدى اتخاذ القرار حول ما يجب تقييمه وقياسه، تنصّ المهمة التالية على تقرير الطريقة المثلى لتصميم نموذج القياس.

ما من لائحة بأسئلة نوعية تصلح لكلّ انتخابات في كلّ البلدان، بشكلٍ متساوٍ. من المستحسن تخصيص بعض الوقت للتفكير في المشاكل الخاصة التي قد تتعلّق بانتخابات معينة وحدها. فعلى سبيل المثال، في حال شهدت إجراءات اليوم الانتخابي، حديثاً، تجربة مع التدخل العسكري، وعبرت الأحزاب السياسية وغيرها عن قلقها من إمكانية تكرار هذه التجارب، تتوقّر أسباب كافية حينذاك لإدراج أسئلة حول الدور العسكري أو دور الشرطة، في استمارات المراقبة النوعية. أما في حال ظهور أسباب تدعو إلى الاعتقاد أنّ بعض بطاقات هوية الناخبين لم توزّع بشكل عامّ، أو أنّ تسجيل الناخبين في اليوم الانتخابي سيثير المشاكل، فلا بدّ من تضمين أسئلة حول هذه المشاكل في استمارات مراقبة النوعية.

من المستحسن

تخصيص بعض

الوقت للتفكير في

المشاكل الخاصة التي

قد تتعلّق بانتخابات

معينة وحدها.

ما هو عدد الأسئلة التي يجب أن تتضمنها استمارات المراقبة النوعية؟ ما من قاعدة صارمة وسريعة التنفيذ في هذا الإطار؛ ولكن معظم مجموعات مراقبة الانتخابات، الخبيرة بهذا المجال، تستخدم استمارات مراقبة نوعية تحوي ما بين 12 و 15 سؤالاً. تظهر التقارير أنّ التقارير النوعية في اليوم الانتخابي لا تستخدم، إلا نادراً، معطيات صادرة عن أكثر من 8 أسئلة من أصل 12 أو 15 سؤالاً. أما سبب التقيد بهذا العدد فيعود إلى أسباب عملية: فمن المستحيل بكلّ بساطة جمع أكثر من 15 سؤال حول المراقبة النوعية، ونقل الأسئلة، وإدراجها في الحاسوب، وتحليلها، من أجل التبليغ عنها لاحقاً وفي الوقت المحدد خلال عمليات اليوم الانتخابي. لكن، في حال استحالة استعمال المعطيات، لم تُجمع إذاً؟

إن كانت الاستمارات قصيرة للغاية (أي يُطرح فيها من 12 إلى 15 سؤال ليس إلا)، أفلا يعني هذا أننا لن نحصل على بعض المعلومات المهمة؟ لا، على الإطلاق. تشير التجارب إلى أنّ المعلومات المطلوبة لتحديد حسن سير الانتخابات يمكن حصرها في 12 إلى 15 سؤالاً. فإذا أرادت مجموعات المراقبة طرح المزيد من الأسئلة المفصلة حول نوعية العملية الانتخابية، يمكنها تنفيذ ذلك من دون التخلي عن الاستمارات النوعية القصيرة بالكامل. كيف؟ يجري عادة جمع المعلومات النوعية الإضافية عبر طريقتين، تعتمد إحداها على الطلب من مراقبي الفرز السريع جمع معطيات نوعية إضافية ضمن استمارة منفصلة. يمكن جمع المعلومات الإضافية، المتضمنة في هذه الاستمارة، من المراقبين بعد اليوم الانتخابي. أما سبب الإبلاغ عن هذه المعطيات بطريقة منفصلة، فهو تقادي تحميل نظام الاتصالات فوق طاقته. بدلاً من ذلك، يستطيع المراقبون الذين لا يشكلون جزءاً من عملية مراقبة الفرز السريع أن يجمعوا معطيات نوعية أكثر تفصيلاً. في مطلق الأحوال، يمكن إدراج هذه المعطيات الإضافية في تقرير أكثر تفصيلاً، بعد الانتخابات. أما النقطة المهمة فهي ضرورة الإبلاغ عن هذه المعلومات بشكل منفصل، لئلا يزيد الضغط على نظام الاتصالات. فالمعلومات لا تُفقد بل يتم جمعها لتحليلها لاحقاً.

المسموح والممنوع في طرح الأسئلة

يشكل تصميم أسئلة استمارات المراقبة مهمة تتصدر سلم الأولويات، وتتطلب الصبر والانتباه الشديد إلى التفاصيل. تفتقر التجارب السابقة أنّ الطريقة الفضلى لتصميم الأسئلة تنصّ على المباشرة بتوظيف فريق عمل، يضافر أعضاؤه جهودهم في ما بينهم. يجب أن يتمكن هذا الفريق من تحديد أهمّ الأسئلة النوعية التي يبلغ عددها ما بين 12 و 15 سؤالاً، كي يطرحها المراقبون، كما عليهم أن يعوا بعض العناصر الأساسية التي توجّههم عند اتخاذ قرارات واعية حول الطريقة المثلى لطرح هذه الأسئلة. ولهذا السبب، لا بدّ من أن يتمتع بعض أعضاء فريق العمل ببعض الخبرة في هذا المجال.

إنّ الطريقة الفضلى
لتصميم الأسئلة تنصّ
على المباشرة بتوظيف
فريق عمل يضافر
أعضاؤه جهودهم في ما

يبادر المنسق بين المتطوعين عادةً إلى تصميم الاستمارات. لكن عليه أن يتعاون مع عدّة أفراد إضافيين، ومنهم:

- المدير التنفيذي أو عضو من مجلس الإدارة - من الضروري أن يكون المسؤول متألّفاً والبيئة السياسية وأساليب تقييمها، للتأكد من أنّ الأسئلة تتناول المشاكل الأساسية المحتملة في إجراءات اليوم الانتخابي، كالحرمان من التصويت، أو التصويت غير القانوني وفقاً للوائح الشطب، أو ملء صناديق الاقتراع بطريقة غير شرعية، أو منح الأصوات إلى المرشّح غير المناسب، إلخ. وبالتالي، يترتّب على المدير التنفيذي وعلى عضو مجلس الإدارة، أو أيّ شخص آخر من هذا المستوى، المساعدة في تصميم الاستمارات.
- خبير في القانون الانتخابي - بما أنّ الأسئلة ترمي إلى تقييم نوعية عمليّات اليوم الانتخابي، فإنّ الفريق يحتاج إلى الاستعانة بشخص مطلع على كيفية سير العمليّات في اليوم الانتخابي. يعني هذا الأمر ضمّ فرد يعرف تفاصيل قانون الانتخابات والأنظمة الانتخابية، إلى الفريق.

• *المدرّب الرئيس* - على المراقبين أن "يخضعوا لتدريب حول استعمال الاستثمارات". بعبارة أخرى، يتوجب على المدربين شرح تفاصيل كيفية استعمال الاستثمارات، بدقة، للمراقبين. على عضو الفريق هذا أن يتمكن من التفكير في بنية الاستثمارة ومحتواها من وجهة نظر المراقب، وأن يستبق كيف تصوغ بنية الاستثمارات ومحتواها الشكل الذي يتّخذه تدريب المراقبين.

• *محلل معطيات* - يجب أن يتضمّن الفريق أحد الأشخاص المسؤولين عن تحليل المعطيات، في اليوم الانتخابي، من أجل مراعاة المسائل المنهجية في طرح الأسئلة، والتحديات العملية في نقل المعطيات، وإدراجها، بالإضافة إلى كيفية تحديد شكل المعطيات واستعمالها في اليوم الانتخابي.

يجب أن يشمل كل سؤال مقترح سلسلة من "الاختبارات".

بعد تأليف فريق العمل، تنصّ المهمة التالية على مضافة الجهود من أجل اتخاذ القرار الواضح والمفصل حول كيفية طرح كلّ سؤال بشكل دقيق. بفضل الخبرة المتراكمة في مجال تصميم الاستثمارة النوعية، وتحديد مقاييسها، يمكن اقتراح بعض القواعد الصالحة لاتباعها. وفي الواقع، يجب أن يشمل كلّ سؤال مقترح سلسلة من "الاختبارات" التي يمكن إيجازها في ما يلي:

• *اختبار الإفادة* - على المحلّل أن يحدّد، أولاً، مدى أهمية الحصول على هذه المعلومة سريعاً بالنسبة لكلّ سؤال مقترح، وثانياً كيفية استعمال المعطيات التي تتأتى عن طرح هذا السؤال في التحليل. في حال غياب السبب الذي يستوجب الحصول على المعلومة بسرعة، أو عدم وضوح كيفية استعمال المعطيات من خلال طرح السؤال، يفضل حينذاك عدم طرحه.

• *اختبار الصلاحية* - تذكر أنّ الصلاحية تشير إلى معرفة مدى ملائمة مؤشر ما، أي المعطيات التي تتأتى عن أسئلة الاستثمارات التي يتم الإجابة عنها، للمفاهيم الكامنة التي تتطلب قياساً. أمّا السؤال الذي يقتضي إجابة واضحة هنا، فهو: ما هو بالضبط المفهوم الذي يحدّده السؤال المطروح؟ وهل هناك من طريقة أفضل وأسرع وأوضح لصياغة السؤال من أجل تحديد هذا المفهوم؟

إن الصلاحية والموثوقية هما

مصدرا الأخطاء

الأكثر خطورة في ما

يتعلّق بمعطيات

المراقبة النظامية،

بعيداً عن أخذ

العيّنات.

• *اختبار الموثوقية* - الموثوقية مرتبطة بنماتك القياس. أما الهدف فهو تقليص الاختلاف بين ردود المراقبين، أي أنه يجب الحصول على مراقبين مستقلين يراقبون الحدث نفسه ويسجلون هذا الحدث بالطريقة نفسها تماماً. لدى طرح الأسئلة بطريقة غامضة، يزداد احتمال اختلاف النتائج التي يسجلها المراقبون لدى قياسهم الحدث نفسه بطريقة مختلفة. إذاً لا بدّ من الملاحظة أنّ الصلاحية والموثوقية هما مصدر الأخطاء الأكثر خطورة في ما يتعلّق بمعطيات المراقبة النظامية، بعيداً عن أخذ العيّنات.

• *اختبار فئات الإجابة* - يجب أن تحترم فئات الإجابة عن الأسئلة شرطين على الأقل. أولاً، يجب أن تكون فئات الإجابة شاملة، ممّا يعني أنّ بنية سائر فئات الإجابة يجب أن تغطّي كلّ مجالات الإجابات ذات المغزى. ثانياً، يجب أن تكون فئات الإجابة حصريّة بشكل مشترك،

أي أنه لا يجب أن تتداخل سلسلة القيم الخاصة بفئة إحدى الإجابات مع تلك الكائنة في الفئات الأخرى.

- **اختبار الفعالية** - يجب تصميم فئات الإجابة بطريقة تؤدي إلى بلوغ أكبر قدر من الفعالية، عن طريق المحافظة على الحد الأدنى من هذه الفئات. يؤثر هذا الأمر بشكل ملحوظ على حجم المعطيات التي يتم نقلها. وكلما تقلص عدد فئات الإجابة في الاستمارة، كلما تم نقل المعطيات بطريقة أسرع وأدق. أضف إلى أنه يكفي، في هذه الحالة، استعمال أزرار أقل على لوحة مفاتيح الحاسوب، من أجل إدراج المعطيات في مجموعة البيانات الإلكترونية.

ما هي الأمور التي يجب تفاديها

تفترض الدروس المستخلصة من التجارب السابقة تجنّب بعض الممارسات، وهي تشمل:

- **الأسئلة المفتوحة** - لدى تصميم استمارات المراقبة، يميل البعض إلى تضمين بعض الأسئلة غير المحددة التي يمكن الإجابة عنها بشكل مستفيض. فعلى سبيل المثال، إذا سجّل المراقبون أنه يعقل أن الشرطة قد تدخلت في نشاطات اليوم الانتخابي داخل مركز اقتراعيّ معيّن، من البديهي أن يرغب المسؤولون في معرفة ما جرى بالتفصيل. غير أن الاستمارات النوعية القصيرة ليست الأفضل لتسجيل هذه المعلومات، بل يجب جمع تفاصيل الحوادث التي خلقت أثراً ملحوظاً على العملية الانتخابية ضمن استمارات منفصلة. قد تؤدي الإجابات عن الأسئلة النوعية المفتوحة إلى "نتائج مثيرة للاهتمام"، لكنّ هذا النوع من المعطيات يكون مربكاً. فالإجابات غير المصنّفة عن الأسئلة المفتوحة، أو غير المحددة، هي نوع من "الدلائل الروائية". من هنا، يجب إعادة تصنيف هذا النوع من الإجابات في فئات مفيدة، لتشكل عنصراً من المساعدة التحليلية. أما المشكلة فهي أنّ تصنيف المعطيات المماثلة يستغرق الكثير من الوقت. ونظراً إلى الأهداف العملية كافة، من العسير تصنيف هذه المعطيات إلى فئات وتحليلها ضمن قيود زمنية حرجة للغاية.

- **الدقة المزيقة** - يرغب المحللون في العمل مستعنيين بنتائج دقيقة، لكنّ محاولة بلوغ مستويات عالية جداً من الدقة نادراً ما تُكلل بنجاح مضمون. ففقتضي الدقة الزائدة عادة جمع المزيد من المعطيات، ممّا يضاعف من العبء على المراقبين وأنظمة الاتصالات. كما أنّ إدراج المعطيات يتطلب المزيد من الوقت، ولا توقّر المعطيات في معظم الحالات نتيجة جوهريّة عندما يتعلّق الأمر بشرح الدليل أساساً. إليك المثل التالي المتعلّق بافتتاح مراكز الاقتراع:

لما كنا نرغب في معرفة الوقت الذي دسّ فيه الناخب الأول الورقة الانتخابية الأولى في صندوق الاقتراع داخل مركز اقتراعيّ معيّن، فقد طلبنا من المراقب تسجيل هذا الوقت بشكل دقيق، فكان التوقيت 8:02 صباحاً على سبيل المثال. قد تكون هذه الإجابة هي الأدقّ غير أنّ هذا المستوى من الدقة غير ضروري. أضف إلى أنّ هذا القدر من التحديد في السؤال يفرض تعقيدات من حيث استهلاك الوقت عند إدراج المعطيات والتحليل. إفتراض مثلاً أنّ خمسة مراكز اقتراعية تفتتح في الأوقات التالية: 6:37 و 9:58 و 7:42

و11:59 و12:10. يتطلب تحديد معدل أوقات الافتتاح إضافة كل هذه الأوقات واقتسامها على عدد المراقبات، أي خمسة. تعمل الأنظمة الحاسوبية البسيطة وفق وحدات من 1، و10، و100 وهكذا دواليك. تكمن المشكلة في عدم التزام الساعة العادية بهذه الطريقة؛ فتتألف الساعة من 60 دقيقة لا من 10 أو 100، كما يتألف النهار من 24 ساعة لا من 10 أو 100. فيؤدي احتساب المعدلات البسيطة، بالتالي، إلى رقم عار عن المنطق وغير صحيح فعلياً. من الممكن طبعاً وضع نظام عدّ "يترجم" وقت الساعة العادية إلى وحدات قياسية، ومن ثم إعادة ترجمة هذه الوحدات القياسية مجدداً إلى الوقت العادي. غير أنّ هذه العملية غير قابلة للاستعمال، وتتطلب الكثير من الوقت، كما أنها تستلزم عملاً إضافياً غير ضروري. ففي نهاية النهار، ما نوّد معرفته فعلاً هو: ما هي نسبة المراكز الاقتراعية التي فتحت أبوابها في الوقت المحدد؟ ما نسبة المراكز التي "تأخرت" أو "تأخرت كثيراً"؟ وأي مراكز اقتراعية لم تفتح أبوابها قط وما عددها؟

استمارات المراقبة: مثال

توضح الاستمارة المبينة في الصورة 6-1 كيف تساعد مبادئ التصميم المذكورة في طرح أسئلة فعّالة وقابلة للاستعمال، تستوفي شروط اختبارات الإفادة والصلاحية والموثوقية والقياس والفعالية.^{2, 3}

تشمل "الاستمارة الأولى" ستة أقسام. يمثل القسم الأول، أي الرمز والمركز الاقتراعي، أرقام التعريف. يشير "الرمز" إلى رقم الرمز الأمني الذي يمنح لكل مراقب. بفضل استعمال هذا الرمز، يواجه الدخلاء صعوبة كبيرة في اختراق نظام المراقبة، أو التدخل في المراقبة. يخضع موظفو إدراج المعطيات لتدريب من أجل عدم إدراج أي من المعطيات الواردة من المتصلين الذين لا يقدمون رقم الرمز الصحيح. يجب أن يتطابق رقم الرمز ورقم المركز الاقتراعي مع الأرقام الموجودة في قاعدة البيانات. بعد تزويد الرموز الصحيحة، يتم إدراج معطيات "الاستمارة الأولى" الواردة في قاعدة البيانات الرئيسية .

يخضع موظفو إدراج المعطيات لتدريب من أجل عدم إدراج أي من المعطيات الواردة من المتصلين الذين لا يقدمون رقم الرمز الصحيح.

يشير السؤال الأساسي الأول إلى وقت إنشاء المركز الاقتراعي. أما المجموعة الثانية من الأسئلة، فتشير إلى موظفي المركز الاقتراعي الذين كانوا حاضرين حينذاك، وما إذا كانوا الموظفين المعيّنين، أم البديلين عنهم. تضم المجموعة الثالثة من الأسئلة لائحة تحقيق للتأكد من وجود معدّات التصويت اللازمة أو غيابها. أما معطيات المجموعة الرابعة، فتبيّن مدى اتباع الإجراءات الصحيحة عند إنشاء المركز. يحدّد القسم الخامس مندوبي الأحزاب الذين حضروا إلى المركز الاقتراعي، فيما يشير القسم الأخير إلى موعد بداية التصويت.

² تظهر هذه الاستمارات أفضل عناصر الاستمارات المستعملة في عدد من البلدان، لا سيّما البيرو ونيكاراغوا. يتضمّن الملحق 9-أ و 9-ب استمارات نيكاراغوا الأصلية، وهي تتضمن تعليمات عن منظّوعي الفرز السريع.

³ لا ترمي هذه الاستمارات إلى تقديم لائحة أسئلة نهائية. فيجب تكيفها بعض الشيء من أجل استيفاء الشروط في كلّ انتخابات. وتتوقّر بعض الأسئلة التي تعتبر مهمة كي تُضاف إلى أية انتخابات. فقد تقرر المجموعات مثلاً وضع سؤال في آخر الاستمارة، لسؤال المراقب عما إذا كانت النتائج في المركز الاقتراعي الموكّل إليه (أو إليها) "مقبولة" أو يجب "إعادة النظر فيها"؛ أو قد يُسأل المراقب تصنيف العملية الإجمالية في المركز الاقتراعي على مقياس يتراوح بين واحد وخمسة (واحد يعني "ممتازة" واثنان يعني "جيدة" وثلاثة يعني "محايدة" وأربعة يعني "سيئة" وخمسة يعني "غير مقبولة").

الاستمارة 1: تجهيز مركز الاقتراع	
الرمز	<input type="text"/>
مركز الاقتراع	<input type="text"/>
1. في أي وقت بدأ تجهيز مركز الاقتراع؟ (ضع دائرة حول الحرف الصحيح)	
أ	قبل 6 صباحاً
ب	6-7 صباحاً
ج	7-9 صباحاً
د	بعد 9 صباحاً
هـ	لم يجهز
2. من كان الرئيس المسؤول عن إدارة مركز الاقتراع؟ (ضع دائرة حول الحرف الصحيح)	
أ	أساسي
ب	بديل
ج	لا يوجد
3. عضو أول	
أ	ب
ج	ج
4. عضو ثاني	
أ	ب
ج	ج
5. هل كانت المواد الأساسية موجودة في مركز الاقتراع؟ (ضع دائرة حول "نعم" أو "لا")	
نعم	لا
إذا كان جوابك لا، اذهب إلى السؤال 6.	
إذا كان جوابك نعم، انتقل إلى السؤال 7.	
أجب بنعم أو بلا.	
أ. نعم	لا
قائمة المصوتين	
ب. نعم	لا
كل الاستمارات المطلوبة (ورقة التسجيل، البروتوكولات، دفاتر الشكاوى، إلخ.)	
ج. نعم	لا
صناديق الاقتراع	
د. نعم	لا
أوراق الاقتراع	
هـ. نعم	لا
حجرة التصويت	
و. نعم	لا
حبر غير قابل للمحي	
7. هل اتبعت الإجراءات الصحيحة؟ (ضع دائرة حول نعم أو لا)	
نعم	لا
إذا كان جوابك لا، اذهب إلى السؤال 8.	
إذا كان جوابك نعم، انتقل إلى السؤال 9.	
أجب بنعم أو بلا.	
أ. نعم	لا
تم احتساب أوراق الاقتراع قبل بدء التصويت.	
ب. نعم	لا
تم التأكد من أن صناديق الاقتراع فارغة قبل بدء التصويت.	
ج. نعم	لا
تم تجهيز حجرة التصويت للتأكيد على السرية.	
أي من مندوبي الأحزاب كان موجوداً؟ (ضع دائرة حول "نعم" أو "لا")	
أ. نعم	لا
الحزب أ	
ب. نعم	لا
الحزب ب	
ج. نعم	لا
الحزب ج	
10. متى تم الإدلاء بالصوت الأول؟ (ضع دائرة حول "نعم" أو "لا")	
أ	قبل 7 صباحاً
ب	7-8 صباحاً
ج	8 - 10 صباحاً
د	بعد 10 صباحاً
هـ	لم يتم التصويت

الاستمارة 2 (تابع)	
أي من مندوبي الأحزاب كان موجوداً أثناء عملية احتساب الأصوات في مركز الاقتراع؟ (ضع دائرة حول "نعم" أو "لا")	
16. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	الحزب أ
16. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	الحزب ب
16. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	الحزب ج
2. هل كان هناك أي مخالفات في عملية احتساب الأصوات؟ (ضع دائرة حول "نعم" أو "لا")	
<input type="checkbox"/> لا	<input type="checkbox"/> نعم
إذا كان جوابك نعم، اذهب للسؤال 8.	
إذا كان جوابك لا، اذهب للسؤال 9.	
أجب بنعم أو بلا.	
18. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	أ. احتوى الصندوق أوراقاً انتخابية أكثر من عدد المقترعين بعد التحقق من عددهم على قائمة التصويت.
18. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	ب. لم يراقب مندوبو الأحزاب/المراقبون فتح الأوراق الانتخابية وعدها.
18. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	ج. كانت الأصوات تحسب للمرشح غير المناسب.
18. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	د. تم إفراغ الأوراق الانتخابية بطريقة خاطئة.
18. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	هـ. الأوراق غير المستعملة علّمت وجمعت بطريقة غير قانونية.
18. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	و. دفاتر التسجيل لم ترسل، والنسخات لم تسلّم لمندوبي الأحزاب/المراقبين.
18. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	ز. مشاكل أخرى جدية (اكتب ملاحظة وتقرير للمنسق المحلي).
النتائج للرئيس	
19. الأصوات <input type="checkbox"/>	الحزب أ
19. الأصوات <input type="checkbox"/>	الحزب ب
19. الأصوات <input type="checkbox"/>	الحزب ج
19. ملغى <input type="checkbox"/>	(لا قيمة له وفارغ)
19. الأصوات <input type="checkbox"/>	الأوراق الانتخابية المعترض عليها
19. الأصوات <input type="checkbox"/>	الأوراق الانتخابية الفاسدة
10. هل شكك أي حزب في النتائج؟ (ضع دائرة حول "نعم" أو "لا")	
<input type="checkbox"/> نعم	إذا كان جوابك نعم، اذهب للسؤال 11.
<input type="checkbox"/> لا	إذا كان جوابك لا، اذهب لنهاية الاستمارة.
أي حزب شكك بالنتائج؟ (ضع دائرة حول "نعم" أو "لا")	
11. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	الحزب أ
11. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	الحزب ب
11. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	الحزب ج

الاستمارة 2: التصويت والنتائج النهائية	
الرمز <input type="checkbox"/>	
مركز الاقتراع <input type="checkbox"/>	
1. هل توقفت عملية التصويت/حساب الأصوات في مركز الاقتراع هذا؟ (ضع دائرة حول "نعم" أو "لا")	
<input type="checkbox"/> لا	<input type="checkbox"/> نعم
إذا كان جوابك نعم، بلغ عن الحادث عبر الهاتف.	
2. هل تمّ اتباع كلّ الإجراءات الصحيحة خلال التصويت؟ (ضع دائرة حول "نعم" أو "لا")	
<input type="checkbox"/> لا	<input type="checkbox"/> نعم
إذا كان جوابك لا، اذهب للسؤال 3.	
إذا كان جوابك نعم، اذهب للسؤال 4.	
أجب بنعم أو بلا.	
13. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	أ. قام الموظفون بشرح إجراءات التصويت.
13. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	ب. تسلّم كلّ مقترع ورقة انتخابية واحدة ثمّ أسقطها.
13. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	ج. كلّ الأشخاص الذين يحملون بطاقات انتخابية سمح لهم بالتصويت.
13. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	د. سُمح لكلّ الأشخاص الموجودين على قائمة المقترعين بالتصويت.
13. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	هـ. مُنع كلّ الأشخاص الذين لا يملكون بطاقة انتخابية أو لم يردوا على قائمة المقترعين من التصويت.
13. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	و. في الوقت الذي أعطيت فيه الأوراق الانتخابية للمقترعين، تم التأكد من أسمائهم على قائمة التصويت وأخذت بصماتهم.
13. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	ز. مشاكل أخرى جدية (اكتب ملاحظة وتقرير للمنسق المحلي).
4. متى تمّ البدء باحتساب الأصوات؟ (ضع دائرة حول الحرف الصحيح)	
أ <input type="checkbox"/>	قبل 6 مساءً
ب <input type="checkbox"/>	6-8 مساءً
ج <input type="checkbox"/>	بعد 8 مساءً
ما عدا الموظفين في مركز الاقتراع، من كان موجوداً أثناء احتساب الأصوات؟ (ضع دائرة حول "نعم" أو "لا")	
15. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	مندوبو الأحزاب
15. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	المراقبون
15. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	المقترعون
15. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	الشرطة
15. نعم <input type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>	آخرون

من الأسهل توضيح تطبيق مبادئ طرح السؤال عبر الاستعانة بمثال:

إفترض أن المراقبين يودون معرفة إن كانت المراكز الاقتراعية قد فتحت في الوقت المحدد في اليوم الانتخابي. تتمثل إحدى الإمكانات المتوقعة لاكتشاف ذلك عبر طرح السؤال كما في الصيغة "أ".

الصيغة أ: "هل فتح المركز الاقتراعي الذي تراقبه أبوابه في الوقت المحدد صباح اليوم الانتخابي؟"
 نعم لا

غير أن طريقة طرح هذا السؤال تثير مشاكل عدة. أولاً، لا شك في أن المراقبين سيفكرون باحتمالات عدة حول الوقت المناسب لاعتبار المركز "مفتوحاً". هل يُعدّ المركز الاقتراعي "مفتوحاً" عند حضور موظفي الانتخابات كلهم؟ هل يُعدّ "مفتوحاً" لدى حضور موظفي الانتخابات ومندوبي الأحزاب وبعد تجهيز المعدات كافة؟ أم يُعدّ المركز "مفتوحاً" لدى تصويت أول ناخب؟ أضف إلى ضرورة توضيح ما نعنيه بعبارة "في الوقت المحدد"؟ ففي حال "فتح" المركز الاقتراعي الساعة 6:00 صباحاً، وصوت أول ناخب الساعة 6:25 صباحاً، هل نعتبر أن المركز الاقتراعي قد "فتح في الوقت المحدد" حقيقة؟

تُسبب الاختلافات في استيعاب هذه المفاهيم مشاكل على مستوى الصلاحية والموثوقية. ففي حال اختلاف المراقبين في تفسيرهم لمعنى "في الوقت المحدد"، وفي حال ترك الخيار للمراقبين ليقرروا ما تعنيه عبارة "في الوقت المحدد"، سيتوصلون إلى إجراءات لا يمكن الوثوق بها. أمّا الصيغة "ب" المتعلقة بالسؤال نفسه، فهي طريقة أكثر صلاحية وموثوقية، ويمكن إيلاؤها المزيد من الثقة لطرح السؤال نفسه.

الصيغة ب: "متى صوت أول ناخب في المركز الاقتراعي؟"
 قبل 7:00 بين 7:00 و 8:00
 بعد 8:00 لم يفتح.

تتمتع الصيغة الثانية لطرح السؤال بنواح إيجابية عديدة:

- أولاً، تخفف طريقة طرح السؤال هذه من الغموض الذي يكتنف السؤال عن وقت افتتاح المركز الاقتراعي، كما تقدّم إلى المراقبين مبدأ توجيهياً لتحديد المقصود بعبارة "في الوقت المحدد". من هنا، لا يحتمل هذا السؤال الثاني التباساً تصورياً وبالتالي تكون طريقة طرحه صحيحة.

- ثانياً، بما أن فئات الإجابة تتنوع مع الوقت، يمكن أن يحلل المراقبون توزيع "أوقات الافتتاح" التي من شأنها أن تكشف عن نطاق إدارة المشاكل المتعلقة ب"افتتاح" المراكز الاقتراعية. تسمح هذه الفئات بتفاوت الإجابات بشكل مهم، ويمكن بالتالي استيفاء شرط "اختبار الإفادة". أضف إلى أن فئات القياس واضحة؛ فلا مجال لإدلاء المراقبين بتأويلاتهم الخاصة حول ما هو "متأخر" أو "مبكر"، وبالتالي يعتبر القياس موثقاً به. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن فئات الأجوبة في الصيغة "ب"، من السؤال المعني، تحترم قواعد القياس التالية: شمولية الفئات وحصرتها المشتركة.

- ثالثاً، تزوّدنا صيغة السؤال الثانية بمعلومة إضافية مهمّة، فإنّها تعلمنا أيّ مركز من المراكز الاقتراعية لم يفتح أبوابه قط.

للمثل أعلاه استثناء واحد: فلا يشكل القلق حول الافتتاح المتأخر ضماناً لتنظيم إداريّ وحسب، بل إنّه مؤشر حصول الناخب المحتمل على فرصة حقيقية للتصويت أيضاً. لا يقيس الافتتاح المتأخر حرمان أحد الناخبين من التصويت، نتيجة لهذه المشكلة. فإنّ المراقب الذي يقف خارج المركز الاقتراعي ويحدّد عدد الأشخاص الذين تركوا الصف، بسبب طول مدة الانتظار، قد يقيس نسبة الذين حرّموا من التصويت بشكل أفضل. لا بل إنّ هذا المؤشر نفسه لا يتطرق إلى إمكانية عودة هؤلاء الأشخاص لاحقاً. تلك هي أنواع المشاكل التي يجب مناقشتها لدى تصميم نظام المراقبة واستمرارها.

تحليل معطيات نوعيّة

إنّ تحليل المعطيات ضمن فترة زمنيّة قصيرة ليست بالمسألة السهلة. على محلي المعطيات أن يباشروا بالإعداد لعملهم عادةً، قبل بدء موعد الانتخابات بكثير، من خلال:

- جمع المعلومات المتصلة بالانتخابات؛
- تطوير مخطّط واضح حول اليوم الانتخابي؛
- إنشاء هيكل برنامج حاسوبي لتقديم الرسوم البيانية؛ و
- وضع بروتوكول عمل لإدارة النتائج التي يتوصل إليها فريق التحليل.

الإعداد الذي يسبق الانتخابات

خلال الفترة التي تسبق الانتخابات، يجمع المحللون أنواعاً مختلفة من المعلومات المتعلقة بالانتخابات، تساعد في تفسير البيانات النوعيّة.

إن أكثر البيانات الانتخابية فائدةً،

نموذجياً، هي تلك

المتعلّقة بانتخابات

سابقة (عند توفرها).

البيانات المتعلّقة بالانتخابات

إن أكثر البيانات الانتخابية فائدةً، نموذجياً، هي تلك المتعلقة بانتخابات سابقة (عند توفرها)، خاصة من الانتخابات التي تسبق المراقبة الحاليّة مباشرةً. يجب الأخذ بعين الاعتبار مثلاً معدل مشاركة الناخبين في الانتخابات. يشير معدل مشاركة الناخبين إلى مستويات مشاركة المواطن في اليوم الانتخابي؛ فمشاركة المواطن تمثّل قياساً مهمّاً لصحة العمليّة الانتخابيّة. لكن ما السبيل لمعرفة إن كان معدل المشاركة في الانتخابات "عالياً" أو "منخفضاً بشكل استثنائي"؟ هناك نوعان على الأقل من المقاييس المفيدة لإجراء هذه الأنواع من التقييمات. يعتمد المقياس الأكثر وضوحاً على توثيق التاريخ الانتخابي الحديث في البلد. هل كانت نسبة مشاركة الناخبين "منخفضة بشكل استثنائي" في الانتخابات الحالية لدى مقارنتها مع مستويات معدل المشاركة في الانتخابات السابقة، أو مع انتخابات وطنيّة أخرى في الماضي القريب؟ قد تكشف المقارنات بين المقاييس الدوليّة عن فائدتها أيضاً، غير أنه يجب إجراء هذه المقارنات بحذر لأنّ القواعد الانتخابيّة تؤثر إلى حدّ كبير على مستويات معدل مشاركة الناخب في الانتخابات. يفوق معدل المشاركة في الانتخابات في البلدان ذات التمثيل النسبي، نموذجياً، تلك التي تعتمد الأنظمة الانتخابيّة ذات الأغلبية. يجب أن تأخذ أيّة مقارنة

دولية عناصر مماثلة، كالقواعد الانتخابية، في الحسبان. كما قد توفّر الانتخابات السابقة بيانات قياسية مفيدة، لتفسير "الارتفاع الاستثنائي" لعدد الأوراق الانتخابية المعترض عليها أو المخالفات الأخرى. تحفظ معظم اللجان الانتخابية سجلات عن الانتخابات السابقة، ويجب توفّر هذه السجلات بشكل علني.

لا بدّ من أن يطور
المحلّون سلفاً خطة
واضحة.

يشمل الإعداد الذي يسبق الانتخابات أيضاً جمع المعطيات من المنظمات الدولية التي تقوم بمراقبة العمليات الانتخابية. من الأرجح أن تكون هذه المنظمات قد شاركت في مهمّات مراقبة، أو عاونت منظمات أهلية في إجراء المراقبات. انطلاقاً من ذلك، تحفظ بعض هذه المنظمات سجلات عن مشاركتها السابقة، ويمكن أن توفّر الملقات المحفوظة الخاصة بها معطيات مفصلة حول الانتخابات.

خطة واضحة

لا بدّ من أن يطور المحلّون سلفاً خطة واضحة تتطرق إلى الجوانب التالية: كيف سيتعاون بالضبط مع معطيات المراقبين عندما تبدأ بالوصول خلال اليوم الانتخابي؟ أيّ أجزاء من مجموعة المعطيات سيتمّ فحصها أولاً؟ وفق أيّ ترتيب سيتمّ تحليل المعطيات؟ هل يعلم المحلّون تماماً كيفية التصرف إذا ما أشارت النتائج إلى وجود بعض المشاكل؟ ما هي المشاكل التي من المرجح أن تطرأ في اليوم الانتخابي؟ كيف سئحل؟ لا يجب ترك هذه الأسئلة إلى حين بدء اليوم الانتخابي، بل يجب مناقشتها سلفاً مع المسؤولين من أجل عرض النتائج على الجمهور. تنصّ الخطوة الأهمّ على استبعاد أكبر قدر من "المفاجآت".

في العديد من
الحالات، تطبع
الصحافة المكتوبة بكل
بساطة النتائج
الصادرة عن
مجموعات المراقبة
بشكل رسوم بيانية.

استعمال الرسوم البيانية

وفق الخطوة التالية، يترتّب على المحلّين التخطيط لكيفية استعمال الرسوم البيانية. فإنّ عرض المعطيات بواسطة الرسوم يسهّل من وصول صدى المراقبات إلى الإعلام والجمهور. في العديد من الحالات، تطبع الصحافة المكتوبة بكل بساطة النتائج الصادرة عن مجموعات المراقبة بشكل رسوم بيانية. فإنتاج الرسوم التي يسهّل على المستخدم استعمالها يحلّ مشكلتين. فهو يجنّب الصحافة إنتاج الرسوم البيانية الخاصة بها، ويقلّص بالتالي فرص ظهور الأخطاء أثناء عرض النتائج.

يستغرق إنتاج الرسوم البيانية الكثير من الوقت؛ ولا يمكن ألا يلاحظ المرء كيف تنشأ الخلافات حول الطريقة الفضلى لعرض النتائج. ومثلما يترتّب على رئاسة المنظمة الإعداد سلفاً لمخططات تمهيدية حول شكل بيان نتائج اليوم الانتخابي، على فريق التحليل أن يعدّ مسبقاً بدوره "هيكل" البرنامج الحاسوبي لعرض الرسوم البيانية. من الضروري أن يعكس هذا "الهيكل" الاختيارات التي اتخذت حول الشكل، فيتطرق إلى مسائل كالتالية: هل ستعرض معطيات الأسئلة الرئيسية بواسطة المخططات البيانية المستطيلة (BAR CHARTS)؟ هل ستعرض باستعمال الرسوم البيانية الدائرية (PIE CHARTS)؟ أو هل سيتمّ اللجوء إلى الجداول الرقمية؟ هل ستتضمن الرسوم البيانية رمز المنظمة؟ كيف سيتمّ تصنيف كلّ واحد من الرسوم البيانية أو الجداول أو تعريفها؟

قد تبدو هذه الأسئلة عديمة الأهمية، غير أنه من الضروري الإلغاء المسبق لأكثر قدر ممكن من الأمور التي قد تتسبّب بنشوء خلافات خلال اليوم الانتخابي، وبوقت ضائع. لقد أحرزت الخلافات المماثلة المؤتمرات الصحافية وأدت إلى فوات

فرص الظهور في الإعلام. يساعد الإعداد المُسبق في تفادي المشاكل المماثلة. والأهم من ذلك إنه يوفر الوقت في اليوم الانتخابي، ويستبعد احتمال ارتكاب الأخطاء التي يمكن أن تفسد مصداقية مراقبي الانتخابات.

إنشاء بروتوكول لليوم الانتخابي

على المحللين أن يستعدوا لليوم الانتخابي بدورهم، من خلال وضع بروتوكول عمل لإدارة النتائج التي توصل إليها فريق التحليل. يمكن أن يقلص هذا البروتوكول من احتمال الاحتكاك خلال اليوم الانتخابي مع رؤساء عملية الفرز السريع، ويجنب الأخطاء كالإرغام على إصدار المعطيات مسبقاً. يجب أن يتطرق البروتوكول بوضوح إلى الأسئلة التالية: كيف ومتى وإلى من سيبلغ المحللون نتائج التحليل في اليوم الانتخابي؟ تحتاج هذه القضايا إلى المناقشة والاتفاق عليها قبل اليوم الانتخابي.⁴

على المحللين أن يضعوا بروتوكول عمل لإدارة النتائج التي توصل إليها فريق التحليل.

لا يفهم الرؤساء السياسيون في المنظمات المدنية بشكل دائم ودقيق ما يستلزمه تحليل بيانات مراقبة اليوم الانتخابي، لا بل إنهم يملكون توقعات خاطئة عن الأمر. ولا ننسى الضغوطات الاستثنائية التي تحيط بعمليات اليوم الانتخابي. فيضع منظمو الفرز السريع لضغوط خارجية، بهدف إصدار النتائج في أقرب وقت ممكن. ويتأتى الضغط عن مصادر عديدة تشمل: الإعلام ومجموعات المراقبة الدولية وممثلي البلدان المانحة والأحزاب السياسية وحتى اللجنة الانتخابية. أما القيود التي يواجهها المحلل فهي استغراق البيانات وقتاً للوصول، وإدراجها قبل أن يتمكن من تحليلها. بالإضافة إلى أن المحللين يحتاجون إلى المقدار الكافي من البيانات لإجراء تحليل يمكن الوثوق به. في حال إذعان الرؤساء للضغوط الممارسة، وإعلانهم عن تصريحات سابقة لأوانها، قد يفقدون للدقة مما يؤدي بهم إلى عواقب وخيمة للغاية.

الخطوات المتبعة في تحليل البيانات النوعية

يمرّ تحليل البيانات النوعية خلال اليوم الانتخابي عادة بثلاث خطوات منفصلة:

- مسح البيانات - تحديد العلامات التي تشير إلى حصول خطأ ما.
- البحث عن مخططات نظامية - تحديد كيفية توزيع المشاكل: بشكل عشوائي أم تكثيفي.
- تحديد أثر المشاكل - تحديد ما إذا كانت المشاكل تخلف أثراً على النتائج، وتتحيز إلى أيّ من الأحزاب أو المرشحين.

مسح البيانات

يبدأ تحليل البيانات النوعية عادة بمسح البيانات عامة، وتحليل توزيع الإجابات عن كلّ سؤال في مجموعة البيانات النوعية. تكمن المهمة هنا في تحديد الأجوبة التي تشير إلى خللٍ ما. يجب تذكر أنّ القانون الانتخابي والأنظمة الإدارية التي تحدّد إجراءات اليوم الانتخابي قد صاغت الأسئلة كافة في مخططات تمهيدية، وأبلغت عنها إلى حدٍ كبير. نتيجة لذلك، تشير الأجوبة المستعرضة عن كلّ سؤال إذا تمّ احترام هذه الأنظمة، أم أنّه قد تمّ كشف بعض المشاكل.

⁴ راجع الفصل الثامن، "اللعبة النهائية"، لمناقشة تطوير بروتوكول مشاطرة داخلية وإصدار نتائج الفرز السريع واتباعه.

لنأخذ مثلاً أجوبة السؤال الأول في الاستمارة الأولى المبيّنة أعلاه. تتيح فئات الأجوبة عن السؤال المطروح حول "إنشاء المركز الاقتراعي" إعطاء أربعة أجوبة. يشير توزع الأجوبة على الفئات الثلاث الأولى إلى نسبة إنشاء المراكز. ففي الانتخابات التي تتمتع بتنظيم جيد، يسود توقع بأن معظم المراكز الاقتراعية ستنشأ قبل الساعة 7:00 صباحاً، في حال كان التصويت يبدأ عند الساعة 7:00 صباحاً. أما إن فتحت نسبة كبيرة من مراكز الاقتراع أبوابها بين الساعة 7:00 صباحاً والساعة 9:00، فقد يعتبر توقيت إنشائها "متأخراً" غير أنه لن ينطوي على مشكلة، في حال سُنحت الفرصة للجميع في هذه المراكز الاقتراعية بالتصويت، وفي ظل غياب المشاكل الأخرى. أما الحالات التي تنطوي على مشاكل أكبر، فهي تلك التي يبلغ فيها المراقبون عن "عدم إنشاء" المركز الاقتراعي. حينذاك، قد تُحرم أعداد لا بأس بها من الناخبين من الاقتراع ما لم تقدّم السلطات الحلول الاستثنائية. تتطلب هذه الحالات من المحللين المزيد من التحقيق.

يترتب على المحللين الإبلاغ عن توزيع الأجوبة على الفئات كافة، وتحديد أيّ من المراكز الاقتراعية لم يفتح أبوابه بالضبط، وإرفاق لائحة بمراكز الاقتراع التي لم تفتح أبوابها مع تقرير توزيع أوقات الافتتاح. أما السبب وراء إرفاق هذه اللائحة بالتقرير الذي يتناول المراكز حالة حالة، فيصبح أوضح من خلال الخبرة. حين يُبلغ الجمهور أن 4 بالمئة من مراكز الاقتراع مثلاً لم تفتح أبوابها، يطرح الإعلام عادة سؤالين: أيّ مراكز هي؟ لم تفتح أبوابها؟ يمكن الإجابة عن السؤال الأول من خلال تقديم التقرير المرفق. أما السؤال الثاني فتصعب الإجابة عنه في التقرير الأولي، ولكن يتضمّن الجواب على الأقل: "إننا في صدد التحقق من الأمر". قد تكشف المعلومات المحلية أنّ المركز الاقتراعي لم يُنشأ بسبب قلة الناخبين المسجلين فيه، وضمّه إلى مركز اقتراعي تسجّل فيه أيضاً قلة من الناخبين. طالما أنّ الناخبين كافة يحظون بفرصة حقيقية للتصويت، ما من سبب يدعو إلى الجزم بأن المشكلة كانت كافية لإثارة الشبهات حول عدالة الانتخابات. إنّ البيانات المتعلقة بالانتخابات، أي تلك التي تُجمع قبل اليوم الانتخابي مهمة للغاية. فيفضلها، يمكن القول إن كانت مستويات عدم إنشاء المراكز أعلى من مستويات الانتخابات السابقة، أو أدنى منها.

يجب اتباع الإجراءات نفسها لكل سؤال. إليك حالة أخرى. تتعلق الأسئلة من 6أ إلى 6و في الاستمارة الأولى بتوفر المعدات في المركز الاقتراعي. تستوجب معظم القوانين الانتخابية توفّر هذه المعدات في المركز. يترتب على المحلل بالتالي مسح البيانات للبحث عن أية حالة لا تستوفي هذه المعايير، مع ضرورة تحديد هذه الحالات. ينطبق الأمر نفسه على أجوبة السؤال 10 حول الوقت الذي جرى فيه التصويت الأول. في حال كان الجواب المتعلق بوقت دسّ الورقة الانتخابية الأولى: "لم توضع قط"، يسجّل المراقب أنّ أحداً لم يصوت، ممّا يشير إلى مشكلة خطيرة في المركز الاقتراعي. أما الخطوة الثانية فتستوجب المزيد من التحليل.

البحث عن أنماط نظامية

تشير إجراءات الخطوة الأولى إلى أيّ خطبٍ، وتحدّد مواضع الخطأ في حال حصوله، ومدى المشكلة المحتمل. أما الخطوة الثانية فتشمل بشكل أساسي بحثاً عن أنماط نظامية. تبدأ هذه الخطوة ببحث إحصائي عن أنماط الانتظام وعدم الانتظام، بالنسبة للحالات التي حددها تحليل الخطوة الأولى على أنها "حالات منطوية على مشكلة". ولا ننسى أنه إذا توزعت الحالات المنطوية على مشكلة بشكل عشوائي وعلى مقياس صغير، فالأرجح أن يعود سبب المشاكل حينئذٍ إلى مجرد خطأ بشري. لكن يجب تحديد هذا الأمر بشكل نظامي، ومن خلال طريقتين. فلا بدّ من التحديد أولاً ما إذا كانت الحالات المنطوية على مشاكل مُجمعة في منطقة واحدة من البلد، من خلال القيام بجدولة تقاطعة لهذه الحالات كافة، وفقاً للمناطق في البلد وداخلها، ووفقاً للمقاطع التي تتألف منها.

إذا توزعت الحالات المنطوية على مشكلة بشكل عشوائي وعلى مقياس صغير، فالأرجح أن يعود سبب المشاكل حينئذٍ إلى مجرد خطأ بشري.

في حال تمركز الحالات التي تنطوي على مشكلة في عاصمة البلد مثلاً، أو في منطقة معينة، يجب عندها اكتشاف الأسباب التي أدت إليها. قد يعني تمركز هذه الحالات وجود مشكلة إدارية في مقاطعة معينة. عندئذٍ، من المفيد إنذار فريق الطوارئ عن المشكلة، والاتصال بالمشرفين الإقليميين ومشرفي البلدية التابعين لمجموعات المراقبة، من أجل الحصول على معلومات محلية بخصوص سبب نشوء هذه المشاكل. يحتلّ عادة المشرفون الإقليميون ومشرفو البلديات المركز الأفضل للوصول إلى أساس مشكلة محددة - لأنهم على اتصال بالمراقبين المحليين ومسؤولي لجنة الانتخابات المحليين.

خلال المباشرة بهذه التحقيقات المحلية، على المحللين متابعة تحليل المعطيات عبر إجراء جدول بالحالات التي تنطوي على مشكلة، بالتقاطع مع سائر الأجوبة الأخرى عن الأسئلة في الاستمارات النوعية. هذه الاستراتيجية مهمة لأنها تسلط الضوء على مظهر مشاكل هذه الحالات وعمقها. فعلى سبيل المثال، في حال "عدم إنشاء" المركز الاقتراعي (السؤال 1، الإجابة هـ) يستنتج القارئ أنّ الناس لم يتمكنوا من التصويت (السؤال 10، الإجابة هـ). إنّ الجدولة المتقاطعة لهاتين المجموعتين من الأسئلة كافية للحسم بشكل نهائي إن كانت هذه الحالة واردة فعلاً.

قد يعني تمركز الحالات المنطوية على مشاكل وجود مشكلة إدارية في مقاطعة معينة. يحتلّ عادة مشرفو المقاطعة أو المنسقون المركز الأفضل للوصول إلى أساس مشكلة محددة.

بفضل تدقيق الجدولة المتقاطعة، يستطيع المحلل تحديد ما إذا كانت معظم المشاكل في معظم الفئات تتمركز ضمن المراكز الاقتراعية عينها. هذه خطة استقصاء دقيقة. مرةً أخرى، سوف نستعين بمثال لمساعدتنا في توضيح هذه النقطة. إذا تناول المحلل الحالات المنطوية على مشكلة حيث "لم يجر إنشاء" المراكز الاقتراعية (السؤال 1، الإجابة هـ)، ونظّم جدولاً بها بالتقاطع مع إجابات الأسئلة 2 إلى 4، والأسئلة 6أ إلى 6و المتعلقة بحضور مسؤولي المركز الاقتراعي، وتوقّر المعدّات الانتخابية، ستسمح النتائج عند ذاك باستبعاد بعض الأسباب وراء عدم إنشاء المراكز الاقتراعية، أو عزلها. فإذا وجد المحلل، في معظم حالات عدم إنشاء مراكز الاقتراع، أنّ الإجابة عن الأسئلة 6أ-6و هي دائماً "كلا" (لم تكن المعدّات متوفرة)، فيما الأجوبة عن الأسئلة 2-4 تمثلت باختيار الحرف "أ" (حضور موظفي المركز الاقتراعي المعيّنين كافة)، قد يستنتج هذا المحلل أنّ غياب موظفي المركز الاقتراعي لم يتسبّب بعدم إنشاء المركز، بل غياب المعدّات الانتخابية الكاملة هو السبب الأكثر ترجيحاً. يجب أن يتبلّغ المنسق الإقليمي لمجموعة المراقبة هذه النتيجة، فيطلب منه

التحقق من سبب عدم وصول المعدات إلى المراكز الاقتراعية المذكورة.

قد يكشف التحليل النقاب عن مشكلة إدارية، مثلما حصل في المثل المذكور أعلاه. يجب أن تندرج هذه النتائج ضمن تقرير مجموعات المراقبة. من ناحية أخرى، قد تكشف المعلومات الصادرة عن المنسق المحلي أنّ مراكز الاقتراع التي لم يجر إنشاؤها لا تمثل مشكلة إطلاقاً. أما الأسباب التي حالت دون إنشاء المركز الاقتراعي فقد تكون أسباباً إدارية حساسة. وقد تكشف المعلومات المحلية أنه لم يجر إنشاء المركز الاقتراعي، لأنّ قلة من الناخبين سجلوا فيه، فتم ضمّه إلى المركز الاقتراعي التالي الذي سجل فيه قلة من الناخبين أيضاً. في مطلق الأحوال، طالما أنّ الناخبين قد حظوا بفرصة حقيقية للتصويت، ما من سبب للجزم بوجود مشكلة.

يجب أن يكون المحلّل

مستعداً للمزج بين

المعلومات المحلية

والمعلومات الصادرة

عن مجموعة البيانات

النوعية.

رغم ذلك، قد يحدّد منسق البلدية التابع لمجموعة المراقبة أنّ المعدات (أو أوراق الاقتراع مثلاً) لم تسلّم إلى المركز الاقتراعي في العينة التي سيجرى عليها الفرز السريع، كما أنها لم تسلّم إلى أيّ من المراكز الاقتراعية الأخرى الكائنة في المنطقة المحيطة. يكشف تحليل مخططات التصويت السابقة أنّ الناخبين في هذه المنطقة يتعاطفون مع حزب سياسي معين، ممّا يشير إلى تمييز سياسي متعمّد يؤثر على الانتخابات المحلية، أو يشكل جزءاً من منحى وطني.

لذلك يجب أن يكون المحلّل مستعداً للمزج بين المعلومات المحلية والمعلومات الصادرة عن مجموعة المعطيات النوعية، خلال تأويل الدليل النوعي.

تحديد أثر المشاكل

في الخطوة الثالثة، يُحدد المحللون أثر "المشاكل". فيطرحون السؤال التالي: هل يترك مدى المشاكل ومقاييسها، المحددة في الخطوتين الأولى والثانية، أثراً نظامياً و/أو مادياً على أيّ حزب سياسي أو مرشح معين؟

تشكل البيانات الواردة في التقارير النوعية جزءاً من مجموعة البيانات نفسها المتعلقة بعملية الفرز السريع. بما أنّ البيانات النوعية وبيانات الفرز السريع مُدمجة في مجموعة البيانات ذاتها، يمكن تحديد إن كانت المشاكل النوعية متعلقة بنتائج الفرز السريع نظامياً. وقد تمثل الجدولة المتقاطعة للنتائج النوعية مع نتائج الفرز السريع الموادّ من الاستمارة الأولى والثانية. ولعلّ السبيل إلى توضيح المنطق الأساسي يكمن في مثال بسيط.

تمثل الشفافية سمة أساسية من سمات الانتخابات الديمقراطية، كما ترمي القواعد الانتخابية- التي تسمح لمندوبي الأحزاب بالحضور إلى مراكز الاقتراع- إلى المساعدة في توفير الشفافية. يفترض بالمندوبين الذين يمثلون الأحزاب المتنافسة أن يؤدّوا دور المتحقق من شفافية إجراءات المركز الاقتراعي، نظرياً، بما في ذلك عملية الفرز. في الواقع، يظهر في معظم العمليات الانتخابية حزبان أساسيان على الأقل، مع فرصة معقولة للفوز بالانتخابات لكلّ منهما، غير أنّ بعض الأحزاب منظمة بشكل أفضل من غيرها. يحقّ للأحزاب كافة أن تحظى بمندوبين عنها حاضرين في مراكز الاقتراع، لكنّها لن تتمتع كلّها بالقدرة التنظيمية التي تحوّلها وضع مندوبين عن الحزب في كلّ مركز اقتراعي

من أجل مراقبة الفرز السريع. يمكن الاعتبار بأن الفرز السريع يتميز بالشفافية" في أي مركز اقتراعي عندما يكون المندوبون الذين يمثلون حزبين سياسيين مختلفين ومتنافسين، على الأقل، حاضرين وبإمكانهم مراقبة استخراج الأوراق الانتخابية من الصناديق الاقتراعية فعلياً، وتحديد فرزها وتسجيل النتائج.

من خلال المزج بين المعطيات النوعية ومعطيات الفرز السريع الرقمية، يمكن تقييم مسألة الشفافية نظامياً. تشير الأسئلة 6-16 ج في الاستمارة الثانية والأسئلة 9-9 ج في الاستمارة الأولى إلى مندوبي الأحزاب الذين كانوا حاضرين، وكما تحدّد المراكز الاقتراعية حيث تواجدوا. أما الأسئلة 9-9 و فتشير إلى نتائج التصويت. من خلال المعطيات النوعية، يمكن أن يحدّد المحللون أولاً، وبشكل دقيق، في أي مركز اقتراعي حضر أقلّ من مندوبين عن الأحزاب، كما يمكنهم أن يحدّدوا نتيجة الفرز السريع في المركز الاقتراعي.

من خلال المزج بين

البيانات النوعية

وبيانات الفرز السريع

الرقمية، يمكن تقييم

مسألة الشفافية

نظامياً.

تسمح هذه المقاربة بتحديد الإجابة عن أسئلة مهمّة: هل كانت نتائج التصويت في المراكز الاقتراعية التي حضر فيها أقلّ من مندوبين عن الأحزاب مختلفة، بشكل نظامي، عن النتائج الصادرة في المراكز الاقتراعية حيث حضر مندوبان أو أكثر؟ هل حصل المرشح الرئاسي "أ" على أصوات في المراكز الاقتراعية حيث كان مندوب الحزب "أ" هو الحاضر الوحيد؟ في حال وردت الإجابات عن هذه الأسئلة "نعم"، فيجب التحقق من البيانات عندئذٍ بشكل أعمق. قد تعود هذه النتيجة، بكلّ بساطة، إلى أنّ الحزب "أ" يحظى بشعبية أكبر في هذه المنطقة من البلاد. وبالتالي لا تعني هذه النتيجة حصول غش بالضرورة. لذا يجب تحليل البيانات بشكل أفضل، من أجل تحديد ما إذا كانت النتيجة عينها قد انطبقت على المركز الاقتراعي في المنطقة/ المقاطعة نفسها حيث حضر مندوبان أو أكثر إلى المركز الاقتراعي. فضلاً عن أنّ التحليل يسمح بتحديد: (1) ما هو عدد المراكز الاقتراعية في العينة التي حضر فيها أقلّ من مندوبين عن الأحزاب؛ (2) ما هو حجم "حصّة" التصويت (في حال توفّرها) للحزب "أ" حيث يشكّل مندوبو الحزب "أ" المندوبين الحاضرين الوحيدين؛ و (3) هل خلف حجم هذه الحصّة أثراً على نتيجة الانتخابات الإجمالية.⁵

يمكن التعرف إلى المسألة العامة المتعلقة بكيفية استخدام المزج بين النتائج النوعية ونتائج الفرز باللجوء إلى حالة "الشفافية". كما يمكن استعمال النوع نفسه من التحليل الموحد مع عدد من عمليات المزج الأخرى. فيتحقّق المحللون، على سبيل المثال، من تأثير عدم انتظام نتائج الفرز السريع (الاستمارة الثانية، السؤال 2). ينطبق المبدأ ذاته عندما يعترض أحد الأحزاب على النتائج الواردة من مركز اقتراعي (الاستمارة الثانية، السؤال 10). في هذه الحالة يحدّد المسؤول، نظامياً، إن كانت كافة الاعتراضات أو معظمها صادرة عن الحزب.⁶

⁵ إن حجم العينة مهم جداً هنا. في حال كانت العينة الوطنية صغيرة مع هوامش خطأ كبيرة نسبياً، يستحيل إجراء هذا النوع من التحليل بدرجة كبيرة من الثقة، كما أنّه لن يتمّ حتى الكشف عن بعض المشاكل.

⁶ توفّر المعطيات النوعية قاعدة سليمة مُستخلص منها استنتاجات حول صرامة المشاكل التي جرى تحديدها، أو أهمية غياب المشاكل الكبيرة. لكن يجب أن تبقى الأحزاب حذرة لدى الإجهار علناً عن المشاكل التي تمّ تحديدها، وأثرها المحتمل على النوعية الإجمالية لعمليات اليوم الانتخابي. يجب صياغة التصريحات أو التقارير بتأن كي لا تتمّ المغالاة في تقدير أهمية البيانات النوعية. للمزيد من المعلومات حول التصريحات العامة، راجع الفصل الثامن، "اللعبة النهائية".



ركّزت النقاط الأساسية التي تمّ التشديد عليها في هذا الفصل على تصميم الجزء النوعي من المراقبة وتحليله. يمكن تلخيص أهمّ النقاط على النحو التالي:

1. هناك أسباب قويّة تدفع مجموعات المراقبة إلى إيلاء انتباه شديد للتحضيرات التي تسبق إجراء مراقبة نوعية، تكمل جمع البيانات حول نتائج التصويت في عملية الفرز السريع.

2. المراقبات النوعية نظامية جداً، ويمكن الوثوق بها بدقة، لأنها تستعمل المنهجية العامة عينها وتستعين بمراقبين كالمهنيين يجمعون نتائج التصويت في الفرز السريع.

3. يجب أن يبدأ تصميم الاستثمارات النوعية بمعرفة واضحة للقواعد التي تحدّد إدارة الانتخابات. يجب أن يصمّم فريق بنية الاستثمارات النوعية، على أن يضم المنسق بين المتطوعين، ومدرباً، وخبيراً في القانون الانتخابي، ومحلل معطيات، بالإضافة إلى المدير التنفيذي أو عضو من مجلس الإدارة.

4. يجب أن تكون الاستثمارات النوعية قصيرة كما يجب اتباع بعض المبادئ لضمان فائدة الاستثمارات، وتوفيرها البيانات الموثوق بها والصالحة.

5. يجب أن يبدأ الإعداد للتحليل النوعي مع جمع المعطيات المتعلقة بالانتخابات، قبل اليوم الانتخابي بكثير.

6. يتعيّن على المحللين وضع مخطّط تحليل قبل اليوم الانتخابي. يتضمّن هذا المخطّط إنشاء رسوم بيانية واختبارها وتطويرها، كما يجب الموافقة عليه قبل اليوم الانتخابي؛ بالإضافة إلى وضع بروتوكولات تحدّد كيف ومتى وللمن يوزّع فريق التحليل نتائج التحليل، قبل اليوم الانتخابي.

7. يجب توزيع تحليل البيانات النوعية على ثلاث مراحل تتضمّن: مسح البيانات الأساسية والبحث عن المشاكل النظامية وتحليل إمكانية تأثير المشاكل المحددة في التحليل النوعي تأثيراً مادياً على التصويت.

جمع بيانات الفرز السريع وتحليلها

Chapter Seven Collecting and Analyzing Quick Count Data

بعد تحديد العيّنة العشوائية، يتم إعداد استمارات المراقبين وتوزيعها، فاستقطاب هؤلاء المراقبين وتدريبهم. في اليوم الانتخابي، يتخذ المراقبون مواقعهم في مراكز الاقتراع المحددة لهم، ويستعدون لجمع البيانات وتقريرها. انطلاقاً من ذلك، يتناول هذا الفصل الخطوات اللاحقة المتبعة، حيث يبدأ بمناقشة البروتوكول المتبع في تقرير البيانات، كما يفسر كيف ومتى يقوم المراقبون بتقرير البيانات حول نوعية العملية الانتخابية ونتائج فرز الأصوات. ويناقش هذا الفصل كذلك بعض المشاكل المرتبطة بتدفق المعلومات في اليوم الانتخابي، ويتناول حلولاً عملية لتلك المشاكل. ثم يدرس السؤال المهم حول كيفية استعمال البيانات المستحصلة، لا سيما في ما يتعلق بفرز الأصوات. ويتناول الفصل بعددٍ الاستراتيجيات الأساسية الواجب اتباعها لتحليل البيانات حول مجموع الأصوات، والخطوات المثخدة للحرص على ثقة الناخب والقيمين بالنتائج المعلنة. وفي الختام يناقش الفصل الطريقة والوقت المناسبين لإعلان نتائج الفرز السريع.¹

البروتوكولات المتبعة في تقرير البيانات

في اليوم الانتخابي، يعدّ المراقبون المحليون تقريرين عادةً؛ في التقرير الأول، يستخدم المراقبون استطلاعاً مشابهاً في أسئلته للاستمارة الأولى المبيّنة في الفصل السادس. تتضمن الاستمارة معلومات حول اتباع الإجراءات الصحيحة عند فتح مراكز الاقتراع. ويتم إعداد هذا التقرير النوعي الأول بعد فتح مراكز الاقتراع، وعادةً بعد إلقاء الناخب الأول بصوته مباشرةً. ويتأتى التقرير الثاني عن استمارة مشابهة للاستمارة الثانية، وهي مبيّنة كذلك في الفصل السادس. تؤمن هذه الأخيرة بيانات نوعية حول إجراءات التصويت وإقفال مراكز الاقتراع، بالإضافة إلى فرز الأصوات. يقتضي النهج المعتاد بأن يقوم المراقبون بتقرير هذه البيانات ما إن تتوصل مراكز الاقتراع إلى نتيجة رسمية. وفي معظم الحالات تصبح نتيجة مركز الاقتراع "رسمية" بعد أن يقوم المسؤولون في مراكز الاقتراع، ومدوبو المرشحين الحاضرون في عملية الفرز، بتوقيع المستند الرسمي الذي يسجل مجموع الأصوات في ذلك المركز بالتحديد.

يركز هذا الفصل بشكل أساسي على بيانات التصويت الرسمية (استمارة 2)، ولكن ثمة مسائل أوسع تتعلق بتقرير البيانات، وتطبق على تقارير المراقبين كافة. لذلك، تتمركز نقطة الانطلاق عند دلائل إرشادية عامة تنطبق على التقرير الأول والثاني على حدّ سواء.

¹ على القارئ مراجعة الفصل السادس، المكوّن النوعي للفرز السريع، لمزيد من التفاصيل حول كيفية جمع البيانات النوعية وتحليلها.

في سبيل إعداد كلّ تقرير، يجري المراقبون ثلاثة اتصالات ويقدمون تقريراً بالبيانات عيها إلى ثلاثة مواقع مختلفة.

الاتصال رقم 1: يجري المراقبون الاتصال الأول مع مركز جمع البيانات الرئيسي مباشرةً.

الاتصال رقم 2: يجري المراقبون الاتصال الثاني مع المنسق الإقليمي المعين المسؤول عنهم.

الاتصال رقم 3: يجري المراقبون الاتصال الثالث مع شبكة احتياطية من الهواتف الخاصة في العاصمة.

أسئلة منكررة

لماذا يجري المراقبون ثلاثة اتصالات هاتفية من أجل إعداد كلّ تقرير في اليوم

الانتخابي؟ أليس ذلك مضيعة للوقت؟

لا، ليست ثلاثة اتصالات مضيعة للوقت والجهد. فبعض الأشخاص يحاولون أحياناً عرقلة جهود المراقبة المحلية، فتكون النقطة المستهدفة غالباً هي نظام الاتصالات الذي تستخدمه فرق المراقبة، مما قد يؤدي إلى إقفال مصدر الطاقة الذي يغذي مركز جمع البيانات، أو حتى إلى تعطيل النظام الهاتفي. لذلك، يجب اتخاذ التدابير الوقائية. وقد أصبح معتاداً أن يتم تركيب أجهزة طاقة احتياطية في مراكز جمع البيانات كي يستمدّ مجهود المراقبة في اليوم الانتخابي قوته من مصدر طاقة مجرد ومستقلّ. (تلجأ بعض فرق المراقبة إلى إقامة المركز في فندق يملك مولداً احتياطياً). أما قيام المراقبين بالاتصال الثاني والثالث، فهو إجراء معياريّ آخر، مكملّ للإجراءات الأمنية. وفي ظلّ نظم الاتصالات الاحتياطية البديلة هذه، لا يصبح نجاح الفرز السريع مرهوناً، بالكامل، بنظام اتصالات واحد فقط. من هنا، يفترض وجود اتصالات إرسال البيانات البديلة هذه أن فرق المراقبين لا تزال تملك القدرة على إتمام فرز سريع ناجح حتى ولو تمّ إقفال جهاز الاتصالات في مركز جمع البيانات، أو تعطيله.

تدفق المعلومات

إنّ التحديّ الأكبر في عملية الفرز السريع يتمثل بجمع كميات كبيرة من المعلومات وتسليمها وترتيبها وتحليلها، على أن يتمّ ذلك بصورة موثوق بها وسريعة للغاية. وبما أنّ فعالية عمليات الفرز السريع تتطلب تدفق معلومات فعالاً، يجب أن يفهم المرء بوضوح تامّ كيف يجري تدفق المعلومات بالضبط خلال اليوم الانتخابي، خاصةً وأنّ عليه تناول فئتين من المعلومات المتدفقة. تتعلّق الفئة الأولى بتدفق المعلومات من مراقبين في الحقل الميداني إلى مركز جمع البيانات؛ وفي المقابل، تتدفق المعلومات داخل مركز جمع البيانات ومنه إلى الخارج. إنّ كلا من هاتين الفئتين للمعلومات المتدفقة تخضع للمراقبة من خلال قاعدة البيانات المركزية. بالفعل، إنّ قاعدة البيانات هذه هي التي تسمح بتوجيه مجرى المعلومات بطريقة تزيد من فعالية استعادة البيانات في اليوم الانتخابي إلى أقصى حدّ.

إنّ التحديّ الأكبر في عملية الفرز السريع يتمثل بجمع كميات كبيرة من المعلومات - على أن يتمّ ذلك بصورة موثوق بها وسريعة للغاية.

تدقيق المعلومات من الحقل الميداني

إنّ تجارب الفرق التي سبق أن أجرت عمليات فرز سريع تقدّم درسين واضحين كلّ الوضوح حول تدقيق المعلومات؛ علماً أنّ لكلّ منهما مضامينه اللوجستية التحليلية الخاصة التي ينبغي فهمها جيداً.

كمية المعلومات

المتدفقة من المراقبين

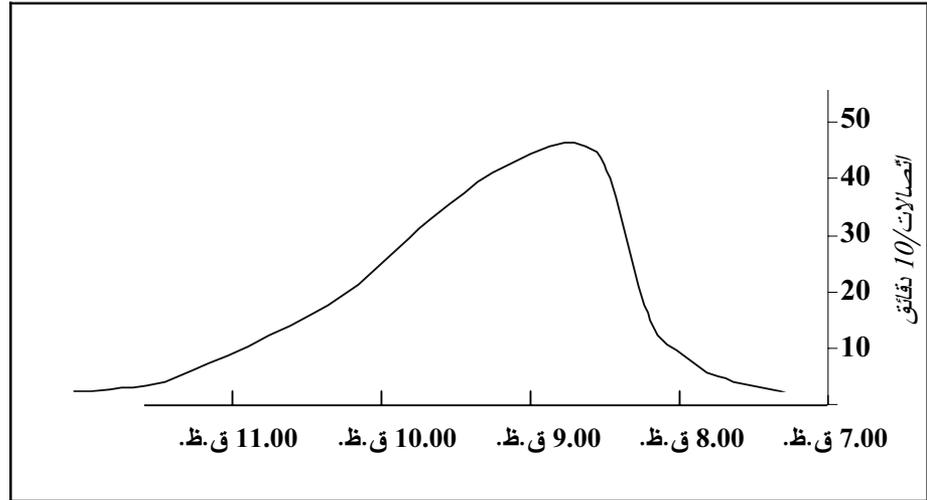
في الحقل الانتخابي

إلى مركز جمع

البيانات.

أولاً، يشهد اليوم الانتخابي تقلبات حادة في كمية المعلومات المتدفقة من المراقبين في الحقل الانتخابي إلى مركز جمع البيانات. ويرتكز المخطط النموذجي، الموجز في الرسم 1-7، على بيانات حقيقية جُمعت من انتخابات جرت في أميركا اللاتينية مؤخراً. في تلك الحالة بالتحديد، اقتضى القانون بأن يفتح المسؤولون في مراكز الاقتراع الصناديق بحلول الساعة 7:00 صباحاً. وطلب إلى المراقبين التواجد في مركز الاقتراع عند الساعة 6:15، أي قبل موعد فتح مراكز الاقتراع بنحو 45 دقيقة. وطلب إليهم كذلك تقرير بيانات الاستمارة الأولى، أي البيانات النوعية، بعد تصويت المقترع الأول في المركز مباشرةً.

رسم 1-7:
التوزيع النمطي
للاتصالات الهاتفية



يتكرّر هذا النمط من التقلبات في كميات المعلومات مع البيانات النوعية والرقمية على حدّ سواء. عند الساعة 7:00، لا يتلقى مركز جمع البيانات أية معلومة على الإطلاق. غير أنّ المعلومات تبدأ بالانسياب داخل مركز جمع البيانات بعد مرور الدقائق الثلاثين الأولى، أي بين الساعة 7:30 و8:00. تعتبر أولى المعلومات التي ترد من مراكز الاقتراع هي الأكثر فعالية، حيث يسهل على المراقبين فيها استعمال الهاتف. بحلول الساعة 8:30، يزداد عدد الاتصالات الهاتفية الوافدة إلى مركز جمع البيانات ازدياداً جذرياً، لدرجة أنّ وصول المعلومات الخفيف يستحيل فيضاً بحلول الساعة 9:00. في هذه الحالة بالتحديد، كانت الاتصالات ترد إلى مركز جمع البيانات بمعدل يناهز الـ55 اتصالاً كلّ عشر دقائق، أي 5.5 اتصالات في الدقيقة الواحدة. بعد فترة الذروة هذه، يبدأ عدد الاتصالات الوافدة إلى مركز جمع البيانات بالتراجع، إلى أن يهبط بصورة ملحوظة.

تكمّن المهمة في تطوير

استراتيجية تتولى إدارة

القدر الذي تبلغه

المعلومات الواردة في

فترة الذروة، بصورة

فعّالة.

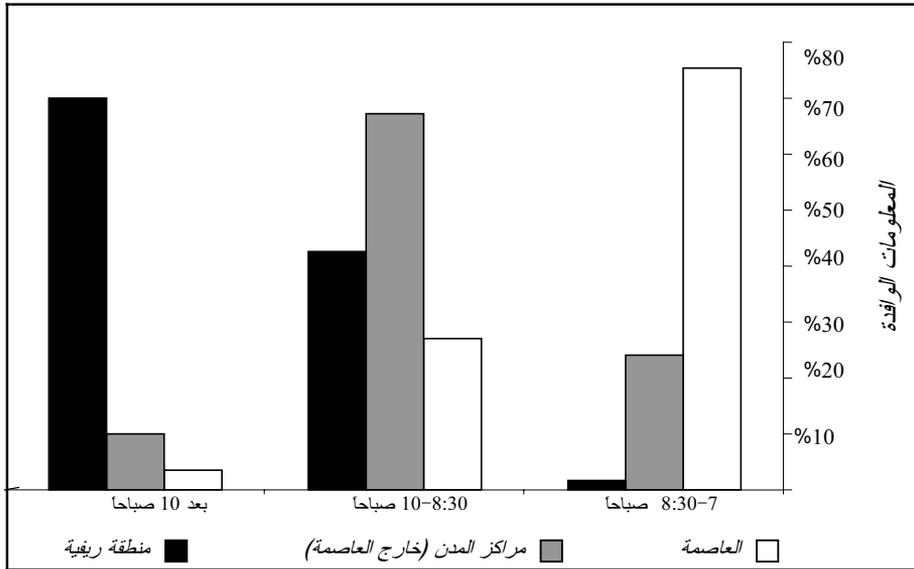
تمثل هذه التدفقات المتقلبة من المعلومات تحدياً لوجستياً؛ فتكمّن المهمة في تطوير استراتيجية تتوقع القدر الذي ستبلغه المعلومات الوافدة في فترة الذروة مسبقاً، ومن ثم تتولى إدارة هذه المعلومات بصورة فعّالة. وهنا يطرح سؤالان: هل يملك فريق المراقبة نظام اتصالات مؤهلاً لاستيعاب كلّ الاتصالات الواردة خلال فترة الذروة؟

أما السؤال الأهم فهو: هل من ضغوط أو عطل معلوماتي قد يؤدي إلى خسائر في المعلومات؟ إن الخسائر في المعلومات أمرٌ خطير للغاية، وذلك لسببين. أولاً، إنها تمثل مضيعة غير ضرورية للوقت أو الجهد التنظيميين. فالمسألة العملية واضحة؛ ما الهدف حينذاك من استقطاب المراقبين وتدريبهم وحملهم على تقرير البيانات إذا كان جهاز الاتصالات غير مؤهل لتلقي البيانات؟ ثانياً، تشير الخسائر في المعلومات إلى أنّ حجم العيّنة الفعلية قد تقلص. ونظراً إلى أسباب وردت في الفصل الخامس، يعدّ تقلص العيّنة الفعلية إشارة واضحة إلى توسع هامش الخطأ في نتائج عملية الفرز السريع. أما من ناحية أكثر تقنية، فهو يفيد بأنّ العيّنة القابلة للاستعمال أمست أساساً لم يعد بالإمكان الاعتماد عليه كلياً في تقدير مواصفات سكانية مجهولة.

قد تؤدي ضغوط أو أعطال في المعلومات إلى خسائر في المعلومات.

أما العبرة الثانية المستخلصة من تجارب فرق المراقبة السابقة، فنفيد أنّ المعلومات تتدفق إلى مركز البيانات خلال اليوم الانتخابي بمعدلات متفاوتة من مختلف المناطق، وذلك في معظم البلدان (راجع الرسم 7-2). والسبب وراء التفاوتات الإقليمية الكبيرة في تدفق المعلومات ليس باللغز الغامض، فالمعلومات الواردة من العواصم الكبرى غالباً ما تصل أولاً لأنّ البنى التحتية للاتصالات فيها أفضل بكثير من تلك الموجودة في المناطق الريفية؛ كما أنّ تمكّن المراقبين من استعمال الهواتف هو دائماً أسهل في العواصم ممّا هو عليه في أماكن أخرى. أما المعلومات الوافدة من المناطق الريفية والنائية، فهي عادة ما تكون الأخيرة في الوصول لأنّ البنى التحتية للاتصالات فيها فقيرة جداً، ويضطر المراقبون هناك إلى قطع مسافات شاسعة للوصول إلى الهواتف أو أجهزة الراديو. هذا التوزيع الإقليمي المتفاوت من حيث تدفق المعلومات ينطوي على تبعات تنظيمية وتحليلية عدة.

بما أننا نعرف مسبقاً أن تدفق المعلومات سيكون على الأرجح متفاوتاً من هاتين الناحيتين، من المهمّ اتّخاذ الخطوات التي ستعزّز عيّنتنا الفعلية وتحميها قدر الإمكان، وذلك من خلال تولي تدفق المعلومات بصورة أكثر فعالية.



الرسم 7-2
التوزيع الإقليمي
لتدفق المعلومات

الاستراتيجيات المتبعة لإدارة المعلومات المتدفقة من الحقل الانتخابي

تخطط معظم فرق المراقبة لإعداد تقرير ببيانات الفرز السريع، ونقله إلى مراكز جمع البيانات عبر الهاتف إذا أمكن ذلك. يحدّد حجم العيّنة مجموع عدد الاتصالات التي ستندقق داخل نظام تقرير البيانات خلال اليوم الانتخابي. ويجب تصميم بنية نظام الهاتف وسعته، بما يضمن استيعابه كمية المعلومات المحتمل ورودها عبر خطوط الهاتف. والأهم من ذلك، يجب أن يكون نظام الهاتف قادراً على استيعاب حجم المعلومات المتدفقة خلال فترة الذروة. ويبين المثال التالي كيف يتم احتساب حجم البيانات.

يجب أن يكون نظام
الهاتف قادراً على
استيعاب حجم
المعلومات المتدفقة
خلال فترة الذروة.

في عملية مراقبة للفرز السريع في أحد البلدان، استُخدمت عيّنة تضم 600 مركز اقتراع. استغرق كلّ اتصال هاتفي لنقل معلومات المراقبة معدّل أربع دقائق تقريباً، ممّا عنى أنّ حجم المعلومات المنقولة يبلغ 4×600 ، أي 2400 دقيقة اتّصال عبر خطوط الهاتف. قد يكون من الممكن، نظرياً، تصميم نظام اتصالات يؤمّن لكلّ مركز بيانيّ في العيّنة رقم هاتفه الخاص (في هذا المثال، 600 خط هاتفي). غير أنّ ذلك ليس ضرورياً على أرض الواقع؛ فهو ليس بحلّ فعّال، كما أنه مرتفع الكلفة. من هنا، تقتصر الاستراتيجية البديلة على: (1) تقدير الحجم الذي ستبلغه الاتصالات في فترة الذروة، (2) تصميم نظام اتصالات قادر على استيعاب حجم المعلومات خلال فترة الذروة المتوقعة، في البلدان حيث يمكن تحقيق ذلك.

بصورة عامة، إنّ النظام الهاتفي الأكثر فعالية لتحقيق تلك الغاية هو ما يُعرف باسم نظام الرقم الهاتفيّ "التعاقبي". في هذا النظام، يتمّ تزويد المراقبين برقم هاتفي، يحول اتصالاتهم تلقائياً إلى الخط الشاغر التالي. وقد تشمل أنظمة أرقام الهاتف المتلاحقة حوالي عشرين خطاً، أحياناً، مخصّصة لرقم هاتفي واحد. هذا النظام هو الأكثر فعالية لأنّ المتصلين لن يتفاجأوا "بانشغال" الخط كلما اتّصلوا بالرقم المطلوب.

بصورة عامّة، إنّ النظام
الهاتفي الأكثر فعالية في

الاستخدام هو ما يعرف
باسم نظام الرقم الهاتفي
"التعاقبي".

صحيح أنّ أنظمة الهاتف من نوع "رقم واحد للخط الواحد" هي أكثر انتشاراً، ولكنّها أقلّ فعالية إلى حدّ كبير. فهي تتطلب، أولاً، المزيد من الأرقام البديلة كي يتصل بها المراقبون، في حال تبيّن أنّ الخطّ الهاتفيّ الأوّل "مشغول". من هنا ضرورة توقّر لائحة بهذه الأرقام البديلة ثانياً. فالعبء يقع إذاً على عاتق المراقب الذي يضطر لإيجاد خط شاغر بين لائحة الأرقام المعطاة له. وما لم يُعيّن، لكلّ مراقب، أرقام هاتف مركز البيانات تعييناً دقيقاً، فقد يواجه المراقبون مشكلة جديّة في اضطرارهم للاتصال بالرقم نفسه مراراً وتكراراً، إلى أن يصبح ذلك الخط بالذات شاغراً؛ وهذه مضيعة للوقت الثمين. بالنسبة لأنظمة الهاتف من نوع "رقم واحد للخط الواحد"، تنصّ العملية الأكثر فعالية على تعيين خمسة عشر مراقباً، كحدّ أقصى، للخطّ الهاتفيّ الواحد التابع لمركز البيانات، وتزويد كلّ مراقب بلائحة تتضمّن خمسة أرقام هاتفيّة بديلة على الأكثر. فإذا تمّ اتباع هذه الاستراتيجية، سيكون من الضروريّ تغيير تسلسل الأرقام البديلة المعطاة إلى كلّ مراقب، خاصة وأنّ المراقبين يميلون إلى استعمال الرقم الأوّل على رأس لائحة الأرقام الهاتفيّة التي تسلموها. لذا فإنّ تبديل الأرقام على هذه اللوائح بصورة متناوبة يحدّ من إمكانية اتّصال كلّ مراقب بالرقم نفسه في الوقت

نفسه. إذا، إنّ التخطيط الدقيق ضروريّ للحدّ من احتمال ازدحام المعلومات على أنظمة هاتف الرقم الواحد للخط الواحد.

يشكل تركيب أعداد كبيرة من الخطوط الهاتفية في أيّ مركز، خلال مهلة قصيرة، تحدّيًا صعبًا في معظم الأحيان. فنتيجة أسباب بيروقراطية، قد يستغرق طلب الهواتف وتركيب الخطوط وقتًا طويلاً، أو أنّ شراء عدد الخطوط المطلوبة أو استئجارها وتركيبها قد يكلف ثمنًا باهظًا. وحتى حين يمكن تركيب العدد المطلوب من الخطوط الثابتة، قد لا تشكل هذه الأخيرة نظاماً يُكَلِّفُ عليه. لهذه الأسباب، يجب النظر في وسائل بديلة لإيصال معلومات المراقبين إلى مركز جمع البيانات.

يجب النظر في

وسائل بديلة لإيصال

معلومات المراقبين

إلى مركز جمع

البيانات.

ولا ننسى أنّ قسماً هاماً من البيانات التي يتمّ تقريرها باكراً يرد من المراقبين المتواجدين في منطقة العاصمة. فإذا كان مركز جمع البيانات يقع في العاصمة أيضاً، يمكن أن يسلم المراقب البيانات يداً بيد إلى هذا المركز. فعلى سبيل المثال، قد يدرس المنظمون إمكانية استقطاب متطوعين على الدراجة النارية، ليتسلموا البيانات من المراقبين في أوقات وأماكن تسليم في أنحاء المدينة يتمّ الاتفاق عليها مسبقاً. فإذا كان ثلث واحد من المنتخبين في البلاد يعيش في العاصمة (أي نحو ثلث واحد من العينة)، يمكن اعتماد هذا النظام البديل لتسليم البيانات، كمكملٍ لعملية الاتصالات المباشرة، وبالتالي تخفيف ضغط المعلومات على خطوط الهاتف والحدّ من عدد الهواتف المطلوب.

صحيح أنّ الاستراتيجيات التي تتضمن تسليم البيانات يداً بيد تحتاج إلى كمّ كبير من القوة البشرية، وتتطلب التنسيق والمراقبة الدقيقتين، إلا أنها في المقابل تسفر عن فعالية ملحوظة. فمثلاً، في الفرز السريع الذي جرى في ملاوي عام 1999، قامت 16 آلية نقل بجولات دورية انطلاقاً من ثلاثة مواقع، واستلمت تقارير المراقبين لتعود وتوصلها إلى المواقع الثلاثة. بعد ذلك، تمّ إرسال الاستثمارات عبر الفاكس إلى مركز جمع البيانات الرئيس.

للخطوط الثابتة بدائل أخرى، كاستعمال هواتف الخليوي، والهواتف الشمسية، وهواتف الأقمار الاصطناعية، وأجهزة الراديو والفاكس. ولكلّ من هذه البدائل حسناته وسيئاته.

في معظم البلدان النامية، لا ينعم الناس بأنظمة اتصالات هاتفية مؤهلة وفعالة بالكامل. لهذا السبب، من الضروري تقييم نظام الاتصالات القائم في البلاد مسبقاً، ثم احتساب ما يتطلبه الضغط والتوزيع من أجل تحقيق مجهود الاتصالات المطلوب في الفرز السريع. أما الخطوة الأخيرة، فهي إعداد نظام اتصالات للفرز السريع بصورة استراتيجية وبالوسائل المتوفرة، على أن يكون قادراً على استيعاب كمية المعلومات الهائلة في الفرز السريع. وقد يتطلب ذلك ربط مجموعة من طرائق الاتصالات بعضها ببعض، بغية تسليم بيانات المراقبة.

ما هي أنواع الهواتف الأكثر عملية خلال الفرز السريع؟

إن فائدة الهواتف الخليوية هي أنها تختزل الوقت الذي يستغرقه المراقب ريثما يصل إلى جهاز هاتفي. فيمكن للمراقبين إمساك الهاتف الخليوي بيدهم، وهو يكشف عن فائدة خاصة عندما تكون البنى التحتية للاتصالات غير مؤهلة، والهواتف الثابتة الشغالة، أو التي يمكن الاعتماد عليها، نادرة بجوار مركز الاقتراع. بيد أن الهاتف الخليوي مكلف ونطاق إرساله محدود. من هنا، تعتمد فعالية الهاتف الخليوي على التضاريس الجغرافية، ومدى بعد المراقب عن مركز جمع البيانات. كما أن الهاتف الخليوي يستمد طاقته عادةً من البطارية، ومن الصعب جداً تكهّن العمر الفعلي لبطارية الهاتف الخليوي.

تملك *الهواتف الشمسية* الإيجابيات ذاتها التي تتميز بها الهواتف الخليوية، بالإضافة إلى بعض القيود المماثلة. إلا أن الفارق الأساسي الذي يميزها عن الهاتف الخليوي هو أنها تشحن مصدر طاقتها من الطاقة الشمسية. ولكن إعادة الشحن المستمرة لهذه البطاريات التي تمتص الطاقة الشمسية يخفض من فعالية البطارية، وذلك أمر أساسي يجب أخذه بعين الاعتبار لأن بيانات فرز الأصوات تُسلم، في معظم الحالات، ليلاً، عندما تتعدم فرصة إعادة شحن البطاريات من مصادر شمسية.

من بين الخيارات الأخرى هي *هواتف الأقمار الاصطناعية*. ضمن إيجابيات هواتف الأقمار الاصطناعية الأبرز هي أنها البديل التكنولوجي الأفضل، وأحياناً الوحيد، لتسليم بيانات الفرز السريع بسرعة قصوى من مناطق نائية جداً إلى مراكز جمع البيانات. تعمل هواتف الأقمار الصناعية بصورة جيدة بغض النظر عن التضاريس الجغرافية، ومدى بعد المراقب عن مراكز جمع البيانات. ولكن الناحية السلبية الأساسية في هواتف الأقمار الاصطناعية هي أنها مكلفة للغاية، وصعبة الامتلاك أحياناً. فضلاً عن ذلك، تعتمد بدورها على البطاريات كمصدر للطاقة، مع الإشارة إلى صعوبة شحن هذه البطاريات في المناطق النائية. أخيراً، على المراقبين الذين ينوون استخدام هواتف الأقمار الاصطناعية أن يخضعوا لتدريب خاص بذلك.

تتمر *أجهزة الراديو* عادة عن منافع كثيرة عند تلقي البيانات من مناطق نائية. قد لا تتميز بنطاق الإرسال الذي تملكه هواتف الأقمار الاصطناعية، ولكنها أرخص بكثير. أما الناحية السلبية الأبرز في أجهزة الراديو، فهي أنها تتطلب كمّاً كبيراً من المعدات والقوة البشرية. فعلى المراقبين اتخاذ عامل الراديو "صديقاً". كما أن استخدام أجهزة الراديو يتطلب درجة عالية من التنسيق، خاصة وأنّ عاملي الراديو سيضطرون إلى تنسيق أوقات البث والموجات الصوتية مع عاملين آخرين في الحقل عينه، يصاحبون بدورهم متلقي بيانات المراقبة. فضلاً عن ذلك، من الضروري نقل بيانات الراديو ثانية، بعد بثها، بواسطة نظام الهاتف العادي. إن أجهزة الراديو أقلّ كلفة بكثير من هواتف الأقمار الاصطناعية، ولكنها تقتضي عادة خطوات إضافية لتسليم البيانات إلى مركز جمع البيانات، ممّا يشكل عبئاً تنظيمياً إضافياً. أخيراً، يصعب إثبات صحة البيانات المرسلة عبر الراديو، لأنّ عمليّات البث عبر هذا الجهاز تجري "بمحاولة واحدة"، ولا يمكن معاودة الاتصال بالمراقبين بسهولة.

أسرار النجاح



تنبثق عن هذا النقاش حول تدقق المعلومات ثلاث نقاط أساسية:

1. ثمة فوارق هائلة بين البلدان، وداخل البلد الواحد على حدّ سواء، في ما يتعلق بالبنى التحتية للاتصالات. فما من بلدين متشابهين كلّ التشابه على هذا الصعيد. لذا ينبغي على فرق المراقبة تصميم جهاز اتصالاتها بدقة، على أن يستند ذلك التصميم إلى فهم واضح لمواطن القوة والضعف في البنية التحتية للاتصالات داخل البلد المعنيّ. إنّ التخطيط لأنظمة الاتصالات يتضمّن استغلال مراكز القوة في البنى التحتية، وتصميم استراتيجيات من شأنها التعويض عن مراكز الضعف.
2. إنّ حجم المعلومات المتدفقة متفاوت، وأنظمة الاتصالات الفعّالة مصمّمة لاستيعاب الضغط الذي يتوقع أن تسببه المعلومات خلال فترة الذروة.
3. إنّ مصادر المعلومات غير متكافئة. وبما أنّ توقيت تسليم النتائج النهائية للفرز السريع يتحدّد وفق وتيرة وصول البيانات الأبطأ، ينبغي إيلاء عنايةٍ خاصّة بكيفية إرسال المراقبين البيانات بفعالية قصوى من المراكز النموذجية الكائنة في مناطق نائية.

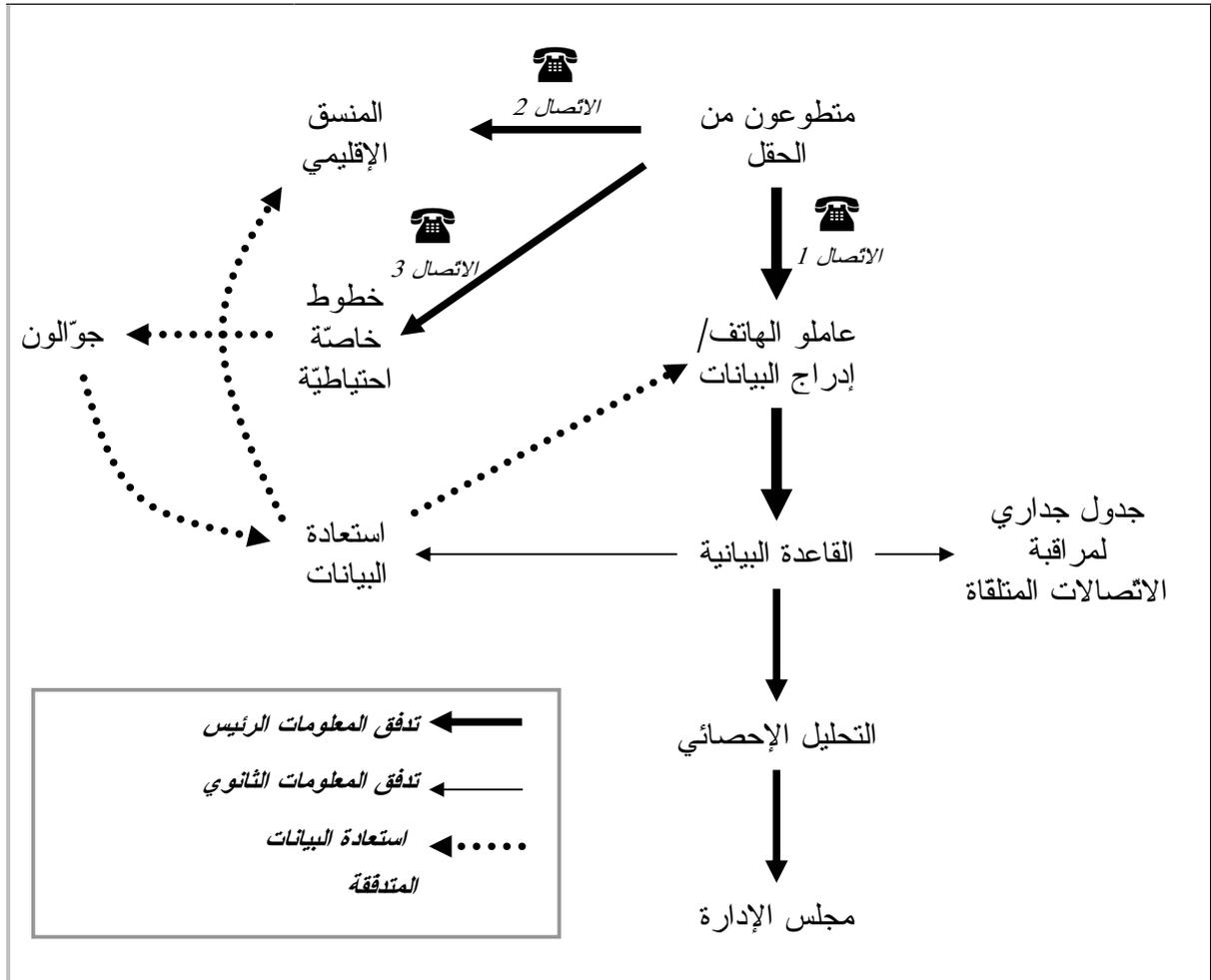
تدقق المعلومات داخل مركز جمع البيانات

بعد قيام المراقبين بتسجيل بيانات الفرز السريع في مركز الاقتراع الواقع ضمن مسؤوليتهم، فإنّهم يجرون اتصالاتهم الهاتفية الأولى بمركز جمع البيانات مباشرةً. ويبيّن الرسم 3-7 مسار تدقق المعلومات إلى مركز جمع البيانات. بعد التحقق من هوية المتصل (باستعمال رمز أمنيّ مؤلف من أحرف أو مجموعة أرقام)، يوافق عاملو الهاتف في مركز جمع البيانات على اتّصال المراقب، ثمّ يسجلون معلوماته.

أما كميّة تسجيل هذه البيانات تحديداً، فهي مسألة تعتمد على نوعية التكنولوجيا المتوفرة لدى فريق المراقبة. فحين يكون الوصول إلى التكنولوجيا محدوداً، تفي الورقة والقلم بالغرض، ويلجأ عاملو الهاتف ببساطة إلى ملء استمارات البيانات الهاتفية بخط اليد. أما عند توفّر التكنولوجيا الأكثر تطوراً، يمكن تحويل اتّصالات المراقبين إلى قسم إدراج البيانات مباشرةً. هناك، يقوم العاملون، بمساعدة سماعات الرأس، بإدراج البيانات في القاعدة البيانية مباشرةً، بينما يبقى المراقب المتصل على الخط. إنّ بقاء المراقب على الخط الهاتفي بينما يتمّ إدراج البيانات أمر أكثر فعالية، يحدّ من خسائر البيانات.²

² تتميز هذه الأنواع من أنظمة إدراج البيانات المباشر بفعالية أكبر بكثير، لأنّ برنامج الوقاية المدمج في أجهزة الكمبيوتر ينهيه طاقم إدراج البيانات إلى الإجابات "غير القانونية" الواردة في فئات استمارات المراقبة. لذا فإنّ إبقاء المراقب على الخط الهاتفي ريثما يتم إدخال المعلومات يحدّ من الإجابات غير الدقيقة، ويوقر على العاملين استهلاك الوقت، من دون جدوى أحياناً، في محاولة إعادة الاتّصال بالمراقبين، بغية الاستيضاح عن إجابات متناقضة أو غير مقروءة تزد مراراً في الاستمارات التي كتبت إجاباتها خطأ.

اتبع المسارات في الرسم 3-7 المشار إليها بأسمهم عريضة تنطلق من الاتصال رقم 1 وصولاً إلى إدراج البيانات. لاحظ أنه فور إدراج البيانات، تُحال المعلومات مباشرة إلى القاعدة البياناتية. تقبل القاعدة بيانات المراقبة هذه، وتخزنها داخل ملف فرعيّ متّصل بقاعدة بياناتية أكبر. تحتوي هذه القاعدة البياناتية الأكبر على كمّ هائل من المعلومات الأساسية لعملية المراقبة بكاملها. من خلال الربط بين بيانات المراقبة الوافدة حديثاً وهذه البيانات المخزّنة الأخرى، يصبح من الممكن استخدام البيانات لتوجيه تدفق المعلومات فور وفودها إلى مركز جمع البيانات.



الرسم 3-7:
تدفق معلومات
الفرز السريع

القاعدة البياناتية الرئيسية

يمكن تطوير القاعدة البياناتية الرئيسية، أي موقع تخزين المعلومات في جهاز الكمبيوتر، خلال المراحل الأولى من عملية تنظيم مراقبة اليوم الانتخابي. في الواقع، يجب تطوير القاعدة البياناتية بدءاً من لحظة استقطاب المراقبين. فالقاعدة البياناتية هي أحد المصادر الأساسية الأهم التي يمكن استخدامها لمواكبة استقطاب

المتطوعين والتدريب، بالإضافة إلى ضبط المعلومات المتدفقة في اليوم الانتخابي. تحتوي القاعدة البيانية على معلومات مخزنة على شكل سجلات، مع تخصيص سجل لكل مراقب متطوع. وهي تتضمن عادة: اسم كل مراقب وعنوانه وأرقام الاتصال به؛ وخضوع المراقب للتدريب أم لا؛ وموعد تلقيه معدات المراقبة اللازمة لليوم الانتخابي، وإرساله لها.³ وتحتوي القاعدة البيانية أيضاً على أسماء المنسقين الإقليميين الذي يقدم إليهم المراقب تقاريره، بالإضافة إلى مواقعهم وعناوينهم وأرقام الاتصال بهم، والمعلومات ذاتها بالنسبة للهواتف الخاصة الاحتياطية التي سيجري معها المراقب الاتصال رقم 3. وأخيراً، تحتوي القاعدة البيانية على المعلومات الأكثر أهمية، ألا وهي رقم مركز الاقتراع وموقعه الذي يعين فيه المراقب.

يجب تطوير القاعدة البيانية بدءاً من لحظة استقطاب المراقبين.

حين تتوفر هذه المعلومات في سجل معلوماتي واحد، تصبح القاعدة البيانية أداة فعالة للغاية لاسترداد المعلومات الجزئية وربطها بعضها ببعض. على سبيل المثال، يستطيع المتطوعون الاستعانة بالقاعدة البيانية لمراقبة مسار عملية استقطاب المتطوعين، كما يمكن للمدربين اللجوء بدورهم إلى القاعدة البيانية لمعرفة من تم تدريبه، وكيفية الاتصال بالأشخاص الذين يحتاجون إلى التدريب. تستطيع المنظمة استخدام القاعدة البيانية كمصدر لعناوين المتطوعين عند إرسال البريد إليهم. كما يستطيع المنسقون الإقليميون كذلك استخدام القاعدة البيانية للبقاء على اتصال بالمراقبين الذين يزودونهم بالتقارير، ولمعرفة هوية أولئك المراقبين الذين يقومون بجمع البيانات من المراكز العينية في عملية الفرز السريع.

بالإضافة إلى هذه الوظائف العملية اليومية العامة، تشكل القاعدة البيانية أداة قيمة للغاية لتوجيه المعلومات المتدفقة إلى مركز جمع البيانات في اليوم الانتخابي. راجع الرسم 3-7 من جديد. لاحظ أنه ما إن يدخل المسؤولون عن إدراج البيانات معلومات المراقبين، حتى تحول هذه المعلومات إلى القاعدة البيانية مباشرة. بعدئذ، يقوم برنامج معلوماتي بإعادة توجيه بيانات مراقبة الفرز السريع إلى ثلاثة مواقع في الوقت نفسه: وحدة التحليل الإحصائي، والجدول الجداري، ووحدة استعادة البيانات. في وحدة التحليل الإحصائي، تصبح البيانات جاهزة للتحليل. ويقوم المتطوعون المسؤولون عن الجدول الجداري بتسجيل مراكز الاقتراع العينية التي قدمت تقريراً ببياناتها، كما يحفظون سجلاً يدوياً فيه مواعيد وصول التقارير من مراكز الاقتراع في العينة. أما المتطوعون في وحدة استعادة البيانات، فيلاحقون كل مركز عيني لم يقدم تقريراً بعد.

القاعدة البيانية أداة قيمة للغاية تقوم بتوجيه المعلومات المتدفقة إلى مركز جمع البيانات في اليوم الانتخابي.

تخليص العينة واستعادة البيانات

افتراض أنه بعد مرور الساعتين الأوليين، كانت نسبة 20% من مراكز العينة في العاصمة لم تقدم بياناتها بعد. عندئذ يصبح السؤال الأساسي: كيف تتم استعادة هذه البيانات؟ سنستلم وحدة استعادة البيانات من القاعدة البيانية تقارير أعدّها الكمبيوتر، وتباشر بعملية استعادة البيانات. يتضمّن كل تقرير أعدّه الكمبيوتر وتلقته وحدة استعادة البيانات المعلومات التالية من القاعدة البيانية: الموقع المحدد لمركز العينة المفقود، والرقم الهاتفي للمراقب فيه، واسم المنسق الإقليمي لمركز البيانات هذا ورقم هاتفه،

³ قد تسجل القاعدة البيانية معلومات إضافية متنوعة بخصوص طاقم المنظمة ومتطوعيها، مثل المهارات أو أنواع المهام المنقذة خلال عملية المراقبة الانتخابية (مثل على ذلك أنواع عمليات الضبط المنقذة قبل الانتخابات) والاهتمامات/النشاطات خارج نطاق ضبط الانتخابات (مثل: تنقيب المنتخب، "مراقبة الكونغرس"، إلخ..).

بالإضافة إلى اسم صاحب الهاتف الخاص الاحتياطي لذلك المركز البياني. قد يصعب إجراء اتصال مباشر مع المراقبين المتواجدين في مركز البيانات المفقود. فمن المحتمل أنهم لا يزالون في مركز الاقتراع، ولكنهم لا يملكون وسيلة اتصال هاتفية؛ هذا إلى أسباب عدة يحتمل أنها حالت دون رفع المراقب تقريراً بالبيانات إلى مركز جمع البيانات. قد يكون مركز الاقتراع هذا بالذات قد تأخر في فتح أبوابه، فلم تتسنى للمراقب فرصة لتجميع البيانات بعد. أما الاحتمال الآخر، فهو أن المراقب حاول الاتصال بمركز جمع البيانات، في الوقت الذي كانت فيه خطوط المراكز الهاتفية مشغولة. ولكن تذكر أنه يفترض بالمراقبين اتباع نظام اتصال ثلاثي لتقرير كل معلومة. إذا لا بد من أن يجرى الاتصال رقم 2 مع المنسق الإقليمي، والاتصال رقم 3 مع المسؤول عن الهاتف الاحتياطي الخاص. وهكذا، تستطيع وحدة استعادة البيانات أن تباشر بعملية استعادة البيانات عن طريق الاتصال بصاحب الهاتف الاحتياطي المعين في مركز المراقبة هذا، أو بالمنسق الإقليمي. أما إذا لم يكن أي منهما قد تلقى البيانات من المراقب، يقوم فريق استعادة البيانات بتبنيه المنسق الإقليمي لكي يتحقق من الأمر. يقوم المنسق الإقليمي بتوجيه الجهود بغية تحديد سبب فقدان البيانات، عن طريق الاستعانة بمنسق من البلدية ربما لاستعادة بيانات مركز العينة المفقود.

تشير خطوط النقاط في الرسم 7-3 إلى الاتصالات التي قامت بها وحدة استعادة البيانات بالهواتف الخاصة الاحتياطية والمنسقين الإقليميين. تستمر عملية استعادة البيانات طوال اليوم الانتخابي. وتنص مهمة وحدة تخلص العينة على تحديد مراكز البيانات المفقودة، وتبنيه وحدة استعادة البيانات إلى احتمال فقدان هذه البيانات في مقاطعة أو ولاية بكاملها. تتطلب هذه المخططات الانتباه الفوري، لأنها تنذر بوجود مشكلة نظامية في عملية استعادة البيانات. قد تقتصر المشكلة على عطل في نظام اتصالات المراقبة، أو قد تشير إلى مشكلة أساسية وخاصة بالمنطقة حول إدارة الانتخابات. في كلتا الحالتين، تتشكل مهمة وحدة استعادة البيانات من تحديد مصدر المشكلة، وإطلاع القيادة على أية مشكلة مماثلة وتبنيها إلى نطاقها وحجمها. كما يجب أن تنقل هذه المعلومات أيضاً إلى وحدة التحليل، كي يدرك المحللون أنهم قد يضطرون إلى إجراء تعديلات محتملة في ما يتعلق بوزن بيانات التقرير النهائي.

تقدّم تقارير الاستمارة 1
إشارة باكراً إلى الأماكن
حيث تثمر المراقبة عن
جهود ملحوظة،
وبالعكس.

تظهر دلائل مشكلة في عملية استعادة البيانات بعد أن ينتهي المراقبون من مهمة تقرير بيانات الاستمارة الأولى، وهي عبارة عن التقارير النوعية الأولى التي يبلغها المراقبون ما إن يقوم الناخب الأول في مركز الاقتراع بإدخال ورقة الاقتراع في الصندوق.⁴ وتقدّم تقارير الاستمارة 1 إشارة باكراً إلى الأماكن حيث تثمر المراقبة عن جهود ملحوظة، وبالعكس. وتشمل مهمات استعادة البيانات الخطوتين التاليتين: أولاً، تحديد سبب غياب بعض مراكز البيانات من مرحلة المراقبة الخاصة بالاستمارة 1؛ وثانياً، إعداد استراتيجية للحدّ من المراكز البيانية المفقودة من أصل بيانات التصويت الفائقة الأهمية التي يتم تقريرها في المرحلة الثانية من عملية المراقبة. فيجوز أن تكون البيانات المفقودة في مركز عيني في المرحلة الأولى

⁴ يشرح الفصل السادس، المكوّن النوعي للفرز السريع، بالتفصيل مضمون الاستمارة 1 والإجراءات المثبتة في تقريرها.

بسبب مرض المراقب، أو لأن بطارية هاتفه الخليوي قد استنزفت. كما يجوز أن يكون المراقب قد تعرّض للمضايقة، أو أنّ المسؤول عن مركز الاقتراع حظر عليه دخول المركز، نظراً لقلّة معلومات المسؤول بهذا الخصوص. ما إن يكتشف سبب فقدان بيانات المركز، حتى يتخذ المنسقون الإقليميون الخطوات اللازمة للحرص على حلّ المشكلة قبل حلول موعد جمع بيانات الفرز السريع في الاستمارة 2. قد تتضمّن هذه الخطوات التصحيحية تعيين مراقب احتياطي لمركز الاقتراع، أو تأمين بطارية جديدة للمراقب، أو تنبيه مسؤولي الانتخابات إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للسماح للمراقبين كلهم بدخول مراكز الاقتراع كما يحق لهم. تعتبر الجهود المبذولة للحدّ من البيانات المفقودة أساسية للغاية، لأنها تزيد من حجم العينة الفعلي، وتقلص بالتالي من هامش الأخطاء في تقرير فرز الأصوات.

عندما يقوم فريق استعادة البيانات باستعادة البيانات الخاصة بتلك المراكز العينية المفقودة، تُحيل الوحدة المعلومات الجديدة مباشرة إلى وحدة إدراج البيانات. وبينما يتم إدراج البيانات، يتمّ تخليصها داخل القاعدة البيانية، ثم تُرسل تلقائياً إلى وحدة التحليل الإحصائي وتخليص العينة. ويتكرّر هذا الإجراء نفسه بالنسبة لكلّ مركز بياناتٍ مفقودة.

التحليل الإحصائي لبيانات الفرز السريع

يتكوّن تحليل بيانات الفرز السريع من جزئين: علمّ وفن. لا شك في أنّ الأسس - أي أخذ عينات هوامش الخطأ واحتسابها - مبنية على قواعد عمليّة بحتة، لكن ينبغي اتخاذ قرارات خلال مراحل مختلفة قبل التوصل إلى تقييم نهائي لخصائص العملية الانتخابية. في اليوم الانتخابي، تتراكم بيانات المراقبة بسرعة قياسية، وليس غريباً أن يُجمع ما يقارب الثلاثين بالمئة من بيانات العينة الإجمالية، فيتمّ ترقيمها في غضون 90 دقيقة بدءاً من افتتاح صناديق الاقتراع. وقد يتوقّر ما قد يصل إلى 65 بالمئة من مجموع البيانات المتوقعة للتحليل في غضون ساعتين ونصف الساعة لا أكثر، بدءاً من إقفال الصناديق. وبعد إدراج البيانات رقمياً، تُخزّن عادة داخل ملفّ بياني بسيط.

إنّ دور وحدة التحليل الأساسي هو تكوين صورة واضحة عن خصائص عمليات اليوم الانتخابي عبر التدقيق في بيانات المراقبة لليوم الانتخابي.

إنّ دور وحدة التحليل الأساسي هو تكوين صورة واضحة عن خصائص العمليات الانتخابية، وذلك عبر التدقيق في بيانات المراقبة لليوم الانتخابي. فمن خلال البيانات الواردة في الاستمارة 1 مثلاً، يمكن تحديد مدى اتباع الإجراءات الإدارية الصحيحة أو عدم اتباعها في افتتاح مراكز الاقتراع. ومن واجب المحلل أن يحرص على أن تكون الصورة الإجمالية دقيقة وموثوقاً بها؛ لذا ينبغي رسم تلك الصورة جزءاً فجزء.

التحليل الأولي للبيانات

يرمي استكشاف البيانات الأول الذي تجريه وحدة تحليل البيانات إلى هدفين: الأول هو التأكد من عدم وجود مشاكل، في برمجيات الكمبيوتر أو معدّاته، قد تعرقل تدفق بيانات المراقبة داخل نظام الكمبيوتر بكامله بشكل سليم. أما الهدف الثاني، فهو مراجعة البيانات بحثاً عن أية إشارات تنذر بوقوع مشاكل جدية في اليوم الانتخابي. تتضمّن هذه المراجعة التي يتناولها

الفصل السادس مسحاَ بيانياً لإجابات سائر المراقبين عن البنود جميعها، في الاستمارة 1، بهدف رصد أية مخططات غير اعتيادية من الإجابات.

أسئلة متكررة

كيف تتعرف إلى نمط غير اعتيادي من الإجابات؟

الجواب الإحصائي هو أن تبحث عن البنود في استمارات المراقبة التي تفيد بأن السلوك في أحد مراكز الاقتراع لا يتوافق والقواعد الإجرائية الصحيحة. على سبيل المثال، بموجب الأنظمة الإدارية المعتادة، ينبغي تزويد مراكز الاقتراع بالمعدات الملائمة وبما فيها: صناديق الاقتراع، وأوراق الاقتراع، وحبر غير قابل للمحو، وإلى ما هنالك. وتتولى لجان انتخابية عادة مهمة تأمين هذه المعدات وتوزيعها في رزم منفصلة. يفترض أن تتوفر هذه المعدات، مثالياً، لدى مراكز الاقتراع كافة؛ وسيظهر المسح الأولي للبيانات ما إذا كان ذلك صحيحاً أم لا. ويفترض بالمسح البياني أيضاً تنبيه المحللين إلى أي تفاوت ملحوظ في فئات الإجابة. فقد تشير البيانات مثلاً إلى أن صناديق الاقتراع وأوراق الاقتراع قد سلمت إلى 98 بالمئة من مجموع مراكز الاقتراع. في تلك الحالة، نتوقع أن يكون الحبر غير القابل للمحو موجوداً أيضاً في 98 بالمئة من مجموع مراكز الاقتراع. كما يمكننا التعرف إلى المواقع التي لم تصل إليها هذه المعدات المهمة، فأعداد لا تحصى دقيقة ونظامية بها تم إدخالها في تقريرنا. وإذا أظهرت البيانات - في المثال نفسه - أن الحبر غير القابل للمحو موجود في 65 بالمئة فقط من مراكز المراقبة، سنضطر إلى تحديد سبب هذا التعارض. فإذا تبين أن الحبر مفقود في 35 بالمئة من الحالات، من المحتمل أن اللجنة الانتخابية قد ارتكبت خطأً لوجستياً. هل تقع الـ 35 بالمئة من الحالات في العاصمة؟ هل هي محصورة في مناطق معينة؟ أم أنها موزعة عشوائياً في أنحاء البلاد؟ إن التحليل البياني الأول سينبئ المحللين إلى تفاوتات غير اعتيادية في البيانات تتطلب تحقيقاً مفصلاً حالما يتوقع المزيد من البيانات.

تطور نتائج فرز الأصوات

لا يملك المحللون بكل بساطة الوقت الكافي للانتظار ريثما "ترد البيانات كلها"، لكي يباشروا بتحليل نتائج اليوم الانتخابي. بالفعل، من الخطير جداً الانتظار ريثما ينتهي المراقبون من تقرير البيانات العينية النظرية كلها. فما من فريق مراقبة محلي على وجه الأرض سبق له أن نجح في جمع بيانات عينة الفرز السريع بكاملها مئة بالمئة. من هنا يطرح هذا الأمر معضلة أساسية، خاصة وأن ما من وسيلة لمعرفة الحجم الدقيق للعينة الفعلية مسبقاً. وبما أن الحال كذلك، أصبح من المتعارف عليه أن تُفحص البيانات مراراً، عند وصولها وحتى يتأكد المحللون من أنها قد وصلت إلى مرحلة من الاستقرار.

تشكل "نقطة الاستقرار" هذه مفهوماً مهماً يقوم عليه تقييم النتائج النوعية والكمية في آن. من ناحية تقنية، تستقرّ البيانات عندما لا تكتسب إضافة معلومات المراقبين الجديدة أي تأثير ملحوظ أو مادي على النتائج التي سبق أن

تكدّست. أما من الناحية العملية، فيعني ترقب نقطة الاستقرار أنّ المحللين يراقبون تطوّر حصيلة البيانات إلى أن تتوقف النتائج الأساسية، أي تلك الموزعة بين القيم المتغيرة الأساسية. وبهدف الوصول إلى نقطة الاستقرار، ينبغي على المحللين التخطيط لـ "استقبالات" نظامية من البيانات، أي تحديد فواصل زمنية منتظمة يتمّ فيها تحميل أجزاء البيانات المتراكمة الإضافية من القاعدة البياناتية للفرز السريع، وتحليلها.

تشكّل "نقطة

الاستقرار" هذه

مفهوماً مهماً. يراقب

المحلّون تطوّر

حصيلة البيانات إلى

أن تتوقف النتائج

الأساسية، أي

التوزيع فيما بين

القيم المتغيرة

الرئيسية.

ما من قاعدة ثابتة ومختصرة تحدّد مدّة هذه الفواصل الزمنية، أو الأوقات النظامية الواجب اتباعها في "استقبالات" هذه البيانات. وعادة ما يُصار إلى استعمال معيار واحد من اثنين: فيجوز ضبط تواتر "الاستقبالات" البياناتية وفقاً لفواصل زمنية محددة: فلاستقبال الأول للبيانات (1) قد يجري بعد إقفال الصناديق بثلاثين دقيقة، والثاني (2) بعد إقفالها بساعة واحدة، والثالث (3) بعد ذلك بساعة ونصف الساعة، وهكذا دواليك. في المقابل، يمكن تحديد الفواصل الزمنية بين استقبالات البيانات، وفقاً لعدد الحالات المنجزة في العدة البياناتية الآخذة بالتطور. وهكذا قد يتمّ تحليل (1) بعد إتمام 100 حالة في العدة البياناتية، و(2) بعد 200 حالة، وهكذا دواليك.

ويقتضي الإجراء المعتاد أن يحدث الاستقبال (1) في وقت مبكر، أي بعد وصول بيانات المراكز العينية الخمسين الأولى ربّما. فبيانات (1) تنفع لغرضين: فهي تقوم بتحقيق أوليٍّ عمّا إذا كانت برمجيات الكمبيوتر ومعدّاته كافة تتولّى البيانات بصورة مقبولة، كما أنّها تؤمّن بيانات تستعمل كمرجع. وتستخدم البيانات من (2) لإجراء مسح أوليٍّ للبيانات، ومراجعتها بحثاً عن تفاوتات غير اعتيادية. بعد ذلك، تستخدم البيانات من (3)، وحتى رقم محدّد، لتقصّي جذور هذه التفاوتات وأسبابها المحتملة بالتفصيل. في هذه الحالة تطرح أسئلة عدة: ما هو نطاق هذه المشاكل؟ هل تتوزع المشاكل عشوائياً أم لا؟ في حال لم تكن المشاكل موزعة عشوائياً، متى يوصف التوزيع بأنّه غير عشوائي؟ وأخيراً، هل يثمر توزيع المشاكل العشوائي عن منفعة مادية لصالح أيّ فريق يتنافس في الانتخابات؟

أسئلة متكرّرة

هل يشير توزيع المشكلة العشوائي بالضرورة إلى عملية احتياليّ؟

لا، ليس بالضرورة. خذ المثل السابق من جديد: إنّ افتقار 35 بالمئة من الحالات للحبر غير القابل للمحو، وتمركز هذه الحالات جميعها في العاصمة مثلاً، لا يعني سوى حدوث خطأ إداريٍّ في توزيع المعدّات، وأنّ هذا الخطأ الإداري قد ارتكبه المسؤول عن المعدّات الخاصة في مناطق العاصمة بالتحديد. ومن واجب أيّ تقرير انتخابي أن يلفت الانتباه إلى الدليل الذي يشير إلى نطاق مشكلة مماثلة وموقعها. إلا أنّ هذا الدليل وحده لا يشكل أساساً كافياً لاستنتاج الاحتيال. المطلوب هو تقصّي أدقّ الأسباب التي أدت إلى فقدان الحبر غير القابل للمحو من المعدّات المخصّصة لمراكز الاقتراع في مناطق العاصمة. بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت التوقعات الانتخابية تنتظر نتائج متقاربة (أو إذا كانت الانتخابات في منطقة معينة من البلد شديدة التنافس)، إذا من شأن الحبر المفقود أن يزيد من الانتباه إلى التصويت المتعدّد أو غير المشروع.

تحليل البيانات وفقاً للطبقات

حتى هذه المرحلة، لم يركّز النقاش سوى على التحليل الإجمالي، معبراً بالبيانات المتوافرة كلها كتلة بيانية واحدة. ولكن ثمة أسباب ملحة تدعو إلى تفكيك البيانات في الوقت الذي يتم فيه تحليل بيانات فرز الأصوات (بيانات الاستمارة 2). وقد جرت العادة أن تقسم العينة الإجمالية إلى عناصر مستقلة (طبقات)، وتُحلل البيانات التي تتضمنها هذه العناصر المختلفة تحليلاً مفصلاً ومستقلاً. تتخذ هذه الطبقات غالباً، أو بمعنى آخر أقسام العينة الكاملة التي يتم التعرف إليها عادة على هذا الأساس، الشكل التالي:

جرت العادة أن تقسم
العينة الإجمالية إلى
عناصر مستقلة
(طبقات)، وتُحلل
البيانات التي تتضمنها
هذه العناصر المختلفة
تحليلاً مفصلاً
ومستقلاً.

الطبقة 1 - المراكز العينية كافة في نطاق العاصمة.

الطبقة 2 - البيانات الواردة من المراكز العينية في كامل المناطق المدنية الواقعة في ضواحي العاصمة.

الطبقة 3 - المراكز المتبقية من العينة، أي من المناطق الريفية جميعها في البلاد.

يمكن أن يختلف تعريف الطبقات باختلاف البلدان. فتعتبر العواصم في الغالبية الساحقة من الحالات طبقةً بيانيةً واحدة، لأنها تشكل عادةً التمرکز السكاني المدني الأكبر في البلاد، بكلّ بساطة، كما قد تستأثر بحوالي الثلث من مجموع سكان البلاد (وبالتالي الثلث من العينة الإجمالية). أما التعريف الدقيق للطبقات المعينة الأخرى، فيتطلب التأنى والدقة. فعلى الطبقات المنتقاة أن تكون متجانسة؛ فيتم تعريفها مثلاً بحسب جماعة متميزة إقليمياً من حيث العرق أو الديانة. كما أنها قد تملك ولاءً سياسياً مختلفاً. من ناحية أخرى، قد تشمل الطبقات جزءاً من البلاد يتمتع باقتصاد مميز، مثل منطقة ساحلية. إلا أنّ تمييز ما يزيد عن أربع طبقات ضمن مجموع السكان قلماً يكون مجدياً للمساعي التحليلية. انطلاقاً من منظور مثالي، يجب أن تكون الطبقات متساوية الحجم إلى حدّ ما.

تقتضي الاستراتيجية دراسة منفصلة حول تطوّر التفاوت في البيانات الواردة من العاصمة (طبقة 1) وحول الجذور الكامنة وراء هذه التفاوتات، على أن تكون هذه الدراسة مستقلة عن دراسة البيانات الواردة من المناطق المدنية الواقعة خارج العاصمة (طبقة 2)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى البيانات الواردة من المناطق الريفية والنائية (طبقة 3).

تبرّر مجموعة من الأسباب تحليل البيانات باستخدام هذا النوع من الإجراء الطبقي. أولاً، تصل البيانات عادةً إلى مراكز جمع البيانات بوتيرة تختلف باختلاف المناطق، كما ورد سابقاً. ثانياً، من المحتمل، لا بل من الوارد جداً، أنّ الأحزاب السياسية المختلفة ستتخذ درجات مختلفة من القوة، ومستويات متفاوتة من دعم المواطنين، بين جماعات مختلفة في أنحاء متنوعة من البلاد. كما أنّ الأحزاب السياسية تحاول غالباً استمالة أصحاب المصالح في الطبقات الاجتماعية المختلفة (مثلاً أصحاب المهن المحترفة أو التجارة في الطبقة الوسطى، أو العمال الزراعيين)، بالإضافة إلى المجموعات المشتركة المتميّزة على أساس اللغة أو الديانة أو العرق أو العمر. المغزى هو أنّ هذه الجماعات، أو المصالح، يستحيل أن تتوزّع تماماً بصورة متكافئة في أنحاء البلاد. فتحدث هذه التوزّعات غير المتكافئة عادة بتفاوتات إقليمية، على صعيد دعم الأحزاب وتطوّر نتائج الفرز السريع. وسيوضح المثل التالي هذه الفكرة بالتفصيل:

تملك الأحزاب المختلفة في أحد البلدان مستويات متنوعة من الدعم ضمن أقسام ديمغرافية مختلفة من السكان. وبالتالي، فإنّ التغيّرات في ميزان دعم الأحزاب السياسية خلال تطور نتائج الفرز السريع (استقبال 1) ... حتى استقبال محدد) يعكس ببساطة ما يسمّى بـ"تأثيرات التركيب" المختلفة. ففي حين أنّ الشباب يبدون إعجابهم بالحزب أ، يبدي المواطنون الأكبر سناً اهتمامهم بالحزب ب. فإذا كان عدد أكبر من الشباب يعيش في العاصمة، ستظهر النتائج "الميكرة" من الفرز السريع إذا أنّ الحزب أ متقدّم على خصمه. غير أنّ هذه النتائج الإجمالية سرعان ما تتغيّر مع وصول البيانات من أنحاء البلاد حيث يتركز الأشخاص الأكبر سناً. من هنا، على المحللين الذين يستعدّون لتحليل بيانات الفرز السريع أن يطلعوا على طبيعة هذه التفاوتات المرتقبة. وتشكّل بيانات الإحصاء السكاني والديانات، المأخوذة عن انتخابات سابقة، بالإضافة إلى معرفة الأسس التاريخية التي يقوم عليها دعم الأحزاب، مجتمعة، مصادر مفيدة لتزويد المحللين بهذا النوع من المعلومات الخلفية.

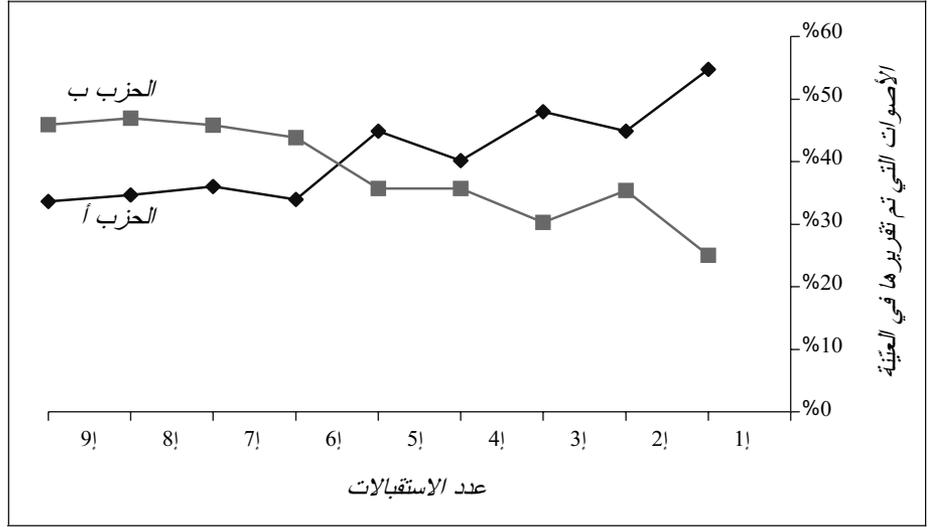
من خلال تحليل الطبقات المختلفة، كلُّ على حدة، يتمكّن المحلّلون من الجزم، بثقة أكبر، إذا كانوا قد بلغوا نقطة الاستقرار. كما كانوا قد بلغوا نقطة الاستقرار.

من خلال تحليل الطبقات المختلفة، كلُّ على حدة، يتمكّن المحلّلون من الجزم، بثقة أكبر، إذا كانوا قد بلغوا نقطة الاستقرار. في الواقع، لعلّ النهج الأكثر تقليديّة وقابليّة للثقة يقوم على تحليل البيانات، بهدف تحديد نقطة الاستقرار لكلّ طبقة من الطبقات. من المجدي احتساب هوامش الخطأ إحصائياً لكلّ من الطبقات، باتّباع الإجراءات كما وردت في تصميم الفصل الخامس بالضبط. وبعد أن يحتسب المحلّلون الأرقام، يحدّدون المستوى الأدنى من عدد المراكز البيانية الضرورية داخل كلّ طبقة لاستيفاء هامش خطأ، نسبته 1 بالمئة لكلّ من الطبقات مثلاً. انطلاقاً من هذا المفهوم الإرشادي، يحدّد المحلّلون عدد المراكز العينية المطلوبة بالضبط لكلّ طبقة، كي تصل البيانات فيها إلى نقطة الاستقرار. عندما يتمّ بلوغ نقطة الاستقرار في كلّ من الطبقات، لن تؤثر إضافة البيانات العينية الجديدة على توزيع الأصوات داخل كلّ طبقة. ومتى استقرت البيانات داخل الطبقات كافة تصبح إضافة البيانات الجديدة عاجزة عن تغيير توزيع الأصوات في البلد بكامله. ففي النهاية، تتألف النتيجة الإجمالية من مجموع النتائج الطبقيّة. في هذا السياق، يقدّم الرسم 7-4 خلاصة، على شكل رسم بياني، تبيّن كيف "يستقر" فرز الأصوات إجمالياً خلال تحليل البيانات من "استقبالات" 1) ... حتى استقبال محدد.

متى استقرت البيانات داخل الطبقات كافة، تصبح إضافة البيانات الجديدة عاجزة عن تغيير توزيع الأصوات في البلد بكامله.

لاحظ في الرسم 7-4 أنّ النتائج المبكرة (1) و(2) و(3) تظهر تبايناً ملحوظاً في توزيع الدعم على الحزب أ والحزب ب. يمكن تفسير هذا التباين وفق مجموعة من العوامل. أولاً، البيانات الأولى تأتي من العاصمة، والدعم للحزب أ يُعدّ أعلى في العاصمة. ثانياً، إنّ العينة الفعلية في (1) صغيرة جداً، وتقدّم تقديرات منحازة (نتائج العاصمة) ذات هوامش خطأ كبيرة. مع بلوغ (4) وازدياد حجم العينة الفعلية، ينخفض الفارق في رصيد الأصوات الداعمة للحزبين. في (4)، يدخل الحزب أ والحزب ب في معركة صعبة، ويبدو أنّ الحزب ب ينافس الحزب أ. مع بلوغ (5)، تبدأ قوة الحزب ب في المناطق الريفية بالظهور. نتيجة لذلك يتقدّم الحزب ب على الحزب أ؛ ومع بدء (6)، تبدأ البيانات بالاستقرار على ما يبدو.

الرسم 7-4:
استقرار الأصوات
المذكورة بالعينة



توقع نتائج الانتخابات

في اليوم الانتخابي، تتعرض منظمات المراقبة المحلية لضغط هائل من أجل إعلان انتهاء الانتخابات، وتقديم نتائج الفرز السريع عبر إعلان توقع الأصوات بأسرع ما يمكن. فإعلاناً باكراً كهذا ضروري، وفق البعض، لأنه يساهم في الاستقرار السياسي. وقد تصدر هذه الضغوط عن وسائل الإعلام المثلهفة لإعلان الخبر العاجل واحترام المهل النهائية المتعلقة بتلك الغاية. وقد ينجم الضغط أيضاً عن المنظمات التي تمويل جهود المراقبة، فتشعر أنه من حقها الحصول على النتائج الأولى قبل سواها. كما يمكن أن ينبثق الضغط عن صفوف فريق المراقبة الانتخابية، كأولئك الذين يريدون أن يكون فريقهم الأول في إعلان النتائج، أو الذين يخشون أن التأخر في إعلان النتائج سينتقص من أهمية جهود المراقبة. إن الضغط الدافع إلى إعلان توقعات النتائج الانتخابية بأسرع ما يمكن يتأثر عادة عن هذه المصادر جميعها.

يجب أن تكون

أولوية المحلل

التزامه بعدم إعلان

أية بيانات إلا بعد

التأكد كل التأكيد من

أن هذه البيانات

دقيقة وموثوق بها.

إلا أن أولوية المحلل يجب أن تكون التزامه بعدم إعلان أية بيانات إلا بعد التأكد كل التأكد من أن هذه البيانات دقيقة وموثوق بها. في الواقع، إن إعلان البيانات قبل التدقيق بها هو خطأ فادح. فمن الواضح أن الإعلان عن بيانات غير موثوق بها، أو الأسوأ بيانات غير صحيحة، سيؤدي إلى عواقب وخيمة. قد يكون الإعلان عن بيانات أولية أو مبكرة جداً مضللاً، فيحد من الإنتاجية، مما يؤدي إلى الانتقاص من سرعة الفرز السريع ومجهود المراقبة بكامله. إذا ثمة أسباب قوية جداً تدعو إلى الحذر. من هنا، يجب إعادة التدقيق بالبيانات كلها حتى بعد أن يبدو أنها وصلت إلى نقطة الاستقرار.

لقد أصبحت التدقيقات التالية بالبيانات أحد الإجراءات القياسية، وهي تساعد على زيادة الثقة في حصيلة المراقبة الانتخابية:

- معتل مشاركة المنتخبين- تذكر أن فاعلية العينة تعتمد جزئياً على افتراض مستوى مشاركة المقترعين، كما ورد في الفصل الخامس. وتؤمن الانتخابات السابقة سجلاً لمعدلات المشاركة المعتادة التي شهدتها البلاد حتى تاريخه. تذكر أن المعلومات حول معدلات مشاركة المقترعين المعتادة غالباً ما تُستخدم

لإعلام المحللين عن حجم العينة المتوقع. يتم تقسيم نسبة مشاركة المنتخبين إلى عوامل حسابية تدور حول هوامش الخطأ. لكن ما من وسيلة لتكهن معدلات المشاركة قبل اليوم الانتخابي، رغم أنّ الاستمارة 2 وما تتضمنه من بيانات للفرز السريع تؤمن قياساً حقيقياً للمشاركة الفعلية خلال اليوم الانتخابي. وهكذا، فإنّ الأسئلة التحليلية الواجب دراستها هي: هل كانت نسبة مشاركة المقترعين في هذه الانتخابات أعلى من المعدل أم أقل؟ وهل تُوافق نسبة مشاركة المنتخبين في الانتخابات افتراضات الاحتساب الأصلي لهوامش الخطأ؟ فإذا لاقت نسبة المشاركة المستويات المفترضة في احتساب هوامش الخطأ أم تعدّتها، ما من مشكلة. ولكن إذا كانت نسبة مشاركة المنتخبين أقلّ من المتوقع، عندئذٍ يجب احتساب هوامش الخطأ من جديد، وتطبيق المقاييس الجديدة على البيانات المستقرة. تجدر الإشارة إلى إنّ تسجيل نسبة مشاركة تقلّ عن النسبة المتوقعة قد تشير إلى أن حجم العينة الفعلية أكبر مما كان متوقفاً إلى حدّ ما، وذلك يعني بدوره تأخير إعلان أية نتيجة إلى أن يتمّ استيفاء المقياس الأدنى.

• **البيانات الشاذة** - تتضمن عمليات المراقبة الانتخابية جميعها تقريباً نتائج بيانية صعبة التفسير، وهي تشير بوضوح إلى مخالفة في المتطلبات الإجرائية لإدارة الانتخابات بطريقة أو بأخرى. في بعض الحالات، قد تكون هذه "النتائج" مرتبطة بخطأ بسيط كالأخطاء في إدراج البيانات التي ينبغي تصحيحها. ولا تخلو بعض الحالات الأخرى من نتائج احتيالية فعلاً. فإذا اعتبرنا، على سبيل المثال، أنّ بيانات الفرز السريع قد أظهرت تسجيل 757 صوتاً في مركز اقتراع معيّن، في حين أن الحدّ الأقصى المسموح به لكلّ مركز اقتراع هو 600 صوت، حينذاك يجب توثيق هذه النتيجة الغريبة والتحقق منها. أما إذا كان عدد هذه الحالات كبيراً، فتتعدّد أسباب التشكيك في شرعية الفرز. ولعلّ الاستراتيجية الحكيمة في وضع مماثل تكمن في إجراء مسح متأخر للبيانات، بغية تحديد نطاق "نتائج البيانات النائية" ومقياسها، والقيام بذلك قبل الإعلان عن نتائج الفرز السريع.

• **البيانات المفقودة** - بالرغم من أنّ البيانات حول الفرز السريع تكون قد استقرت بحلول المرحلة (6)، كما في المثال المذكور في الرسم 4-7، إلا أنّه من المستبعد جداً أن يكون 100% من كامل العينة قد قدّم تقاريره. تتطلب البيانات المفقودة انتباه المحللين. فيجب على هؤلاء تحديد كيفية توزيع البيانات المفقودة في العينة، والتحقق من توزيع البيانات المفقودة بالتساوي نسبياً بين مختلف الطبقات (العاصمة، والمناطق المدنية خارج العاصمة، والمناطق الريفية/النائية). عند ذلك يستبعد أن يكون لإضافة هذه البيانات إلى العينة أيّ تأثير ماديّ على النتيجة المرتقبة من البيانات المستقرة. غير أنّ المشكلة هي أنّ البيانات المفقودة نادراً ما تكون موزعة بالتساوي على أجزاء العينة الفعلية بمجملها. فالبيانات الواردة من المناطق الريفية/النائية تتعرّض عادةً لفقدان أكثر من البيانات الواردة من منطقة العاصمة. في تلك الحالة، من الحكمة إجراء تدقيق إحصائي لتحديد النتيجة الإجمالية إذا لم تفقد أية بيّنة. ويمكن القيام بذلك عن طريق تحليل الفوارق في توزيع أصوات الأحزاب السياسية المتنافسة ضمن كلّ طبقة، ومن ثمّ إضافة البيانات المفقودة المهمة إلى البيانات المستقرة. ويتمّ وزن أهميتها من خلال عملية حسابية بسيطة، هي التوزيع

التناسب للبيانات المفقودة في كل طبقة. على سبيل المثال، إذا كانت المناطق الريفية تدعم الحزب ب أكثر من الحزب أ، أي بنسبة 6 إلى 4، وكانت البيانات المفقودة متركزة بنسبة 50% في المناطق الريفية، إذا جَل المطلوب هو تعديل النتائج المستقرة التي تخصص أصواتاً إضافية للحزب ب والحزب أ، بنسبة 6 إلى 4 لتلك الحالات المفقودة. ويتبع الإجراء نفسه لكل من الطبقتين المتبقيتين. إن نظام وزن الأهمية هذا هو تعديل تقني للبيانات المستقرة من العينة الفعلية. ولأسباب إحصائية، إذا تم استيفاء الحد الأدنى لكل من الطبقات، يستبعد جداً حينذاك أن تؤثر تعديلات مماثلة على نتيجة الانتخابات تأثيراً مادياً. بالرغم من ذلك، إن وزن الأهمية والتعديل التقني يعطيان نتيجة فرز سريع أكثر دقة إحصائياً.

إذا أظهرت النتائج
المستقرة أن الأصوات
المؤيدة للمتنافسين
الأساسيين على السلطة
(الحزب أ والحزب ب)
يفصل بينها فارق يقل
عن هامش الخطأ في
العينة الفعلية، فلا يمكن
أن تكشف نتائج الفرز
السريع حينذاك عن اسم
الحزب الفائز.

• **الكشف عن تنافس متقارب-** إن الظروف الأصعب التي يواجهها محللو الفرز السريع هي تلك النابعة من معركة انتخابية محتمة للغاية، بين أحزاب سياسية متنافسة. في ظل هذه الظروف، من المهم أن يقاوم المحللون أي ضغط يحدثهم على إعلان نتائج الفرز السريع في وقت مبكر، ويركزوا عوضاً عن ذلك على مهمتهم الأساسية، ألا وهي جمع ما في وسعهم من البيانات العينية. والسؤال المطروح هنا يتمحور حول هامش الخطأ في العينة الفعلية. فإذا أظهرت النتائج المستقرة أن الأصوات التي تؤيد المتنافسين الأساسيين على السلطة (الحزب أ والحزب ب) يفصل بينها فارق يقل عن هامش الخطأ في العينة الفعلية، فلا يمكن أن تكشف نتائج الفرز السريع حينذاك عن اسم الحزب الفائز. ويمكن التعبير عن هذا المبدأ نفسه بصيغة أكثر إيجابية كالتالي: تُصبح بيانات الفرز السريع موثوقاً بها وجاهزة للإعلان عندما تصل البيانات داخل كل طبقة إلى نقطة الاستقرار، وعندما يتجاوز الفارق بين مستويات دعم الناخبين لأحزاب سياسية متنافسة هامش الخطأ في العينة الفعلية.

ومن شأن المحللين الحذرين أن يجروا التدقيقات كلها الواردة أعلاه قبل التوصل إلى استنتاجهم.

أسئلة متكررة

هل سبق أن أحدثت معركة انتخابية محتمة تأخيراً جدياً في إعلان نتائج الفرز السريع؟

نعم. والمثال على ذلك الانتخابات الرئاسية في البيرو عام 2000، حيث كانت المعركة بين المتنافسين السياسيين حامية إلى حد أن البيانات المفقودة لم تكن الوحيدة في عرقلة استعداد فريق المراقبة (ترانسبارنسيا) لإعلان نتيجة للفرز السريع، بل إن تحليل نموذج فرعي من مراكز الاقتراع الواقعة في بلدان أجنبية شكل عائقاً أيضاً. والسؤال المطروح أمام المحللين في تلك الحالة بالتحديد كان: هل بوسع الأصوات البارزة أن تؤمن للمرشح المتقدم نسبة تفوق الـ 50 بالمئة من الأصوات تجنباً لإجراء دورة حاسمة؟ في هذه الحالة، كانت قيادة "ترانسبارنسيا" تتمتع بالخبرة الكافية لمقاومة إعلان بيانات الفرز السريع، حتى اكتمال ذلك التحليل المفصل. وبفضل مصداقية (ترانسبارنسيا) كفريق حيادي يتمتع بكفاءة تقنية عالية، وافق الشعب بكل ثقة على إعلان (ترانسبارنسيا) القاضي بضرورة إجراء دورة انتخابية ثانية.

في الوقت الحالي، تعمل معظم فرق المراقبة، روتينياً، على عينات كبيرة بما يكفي لتفادي مشكلة الانتخابات التي يحول التنافس الانتخابي الشديد فيها دون الإعلان عن نتائجها. لكن حتى في ظل هذه الظروف المستبعدة، لا شك في أن فرق المراقبة المحلية تلعب دوراً أساسياً. ففي أوضاع مماثلة، عليها أن تدعم عملية فرز الأصوات التي تقوم بها السلطات الانتخابية، وتراقبها لكي تكون شاملة وشفافة تماماً؛ والأمر نفسه بالنسبة إلى حل أية شكوى انتخابية بمزيج من السرعة والحياد.

بالإضافة إلى ذلك، إن تحليل نوعية التصويت وعمليات الفرز (بالإضافة إلى تحليل البيئة الانتخابية على نطاق أوسع) يساعد في الجزم بمصداقية النتائج الرسمية، وبالتالي قبولها أو رفضها.

تذكير

إن المعلومات هي نبض الحياة في عمليات الفرز السريع، وقد كان هدف هذا الفصل إبراز النواحي الأهم في إدارة المعلومات للحرص على تأمين فرز سريع وناجح. من هنا، من النقاط ما يستحق إعادة التشديد عليه:

(1) إن تدقق المعلومات في اليوم الانتخابي غير متكافئ، وحجم تدقق المعلومات في اليوم الانتخابي غير متكافئ، كما أن مصدر تدقق المعلومات غير متكافئ أيضاً. لذا يجب تصميم أنظمة الاتصالات لتستوعب هذه التفاوتات.

(2) يجب أن يبدأ تصميم جهاز الاتصالات بفحص دقيق لكفاية البنى التحتية المتوقعة في ميدان الاتصالات. وبما أن عينات الفرز السريع تحدد المراكز الموجودة في مواقع نائية، والمجهزة ببنى تحتية ضعيفة للاتصالات أو غير المجهزة بتاتا، لذا يجب إيلاء اهتمام خاص بتطوير استراتيجية لتسليم البيانات من مناطق نائية إلى مراكز جمع البيانات.

(3) لا يمكن الحؤول دون المشاكل في عملية جمع البيانات، شأنها في ذلك شأن كل العمليات المعقدة والحساسة من حيث الوقت. يجوز أن يتعرض تدقق المعلومات للانقطاع، فيما تتراكم الضغوط على أجهزة الهاتف الخليوي، كما يجوز أن ينقطع التيار الكهربائي، وتصاب أجهزة الكمبيوتر بفيروسات- ولكن توقع المصاعب المحتملة، والتحضير مسبقاً لكيفية معالجتها، يفسح المجال لعملية فرز سريع ناجحة.

(4) أصبح بناء قاعدة بيانات أساسية أداة ضرورية لزيادة فعالية إدارة المعلومات. تفيد هذه الأداة لا في التخطيط التنظيمي الأوسع وحسب، بل في استعادة البيانات الانتخابية وتحليلها أيضاً.

(5) يجب أن يتم تحليل بيانات الفرز السريع في اليوم الانتخابي على مراحل متلاحقة عدة، وهي تشمل: استعادة بيانات المراقبة وتخليص العينة؛ وملاحقة توزيع البيانات بين الطبقات المختلفة؛ وتحديد مراكز استقرار البيانات؛ وإجراء تدقيقات بيانات بالاستناد إلى مقاييس محددة بغية التأكد من صحة نتائج توزيع الأصوات؛ وإعادة احتساب هوامش الخطأ للعينة الفعلية؛ ووزن أهمية البيانات المستحصلة مقابل العينة المصممة.

"العبة النهائية"

Chapter Eight The "End Game"

بعد التحضير لعملية الفرز السريع، وبناء شبكة من المتطوعين، وتدريب المراقبين، وإعداد نظام لجمع البيانات، يُقبل يوم الانتخابات. فيبدأ رنين الهواتف في المراكز الرئيسية، ويقدم المتطوعون البيانات، ويباشرون المحللون بتجميع التقارير. عند هذه المرحلة، يحتفل المنظمون بالنجاح التقني لعملية الفرز السريع. إلا أنه غالباً ما يُستخف بصعوبة العمل الذي يتبع هذه المرحلة فوراً— وهو إدارة نتائج الفرز السريع والكشف عنها.

تشكل نتائج الفرز السريع، بفائدتها الاستراتيجية، المرحلة الأكثر حساسية في المشروع بكامله. كما يمكن أن تكون "العبة النهائية" الناحية الأكثر إثارة للجدل في عملية الفرز السريع. فمن الذي يجب أن يحصل على المعلومات النوعية؟ من الذي يجب أن يستلم نتائج الانتخابات الأخيرة؟ كيف ومتى يجب أن تتم مشاركة المعلومات؟

غالباً ما يُستخف
بصعوبة إدارة نتائج
الفرز السريع
وإعلانها.

يقترح هذا الفصل وسائل تمكن الفرق المعنية من مقارنة اللعبة النهائية. وهو يصف عملية تهدف إلى تطوير البروتوكولات المثبتة في استخدام البيانات، كما أنه يناقش المقاربات الأكثر استعمالاً في الكشف عن النتائج، ويصف نشاطات محددة من شأنها دعم خطة استعمال البيانات. ويُختتم الفصل بكلمة مختصرة حول كيفية عمل المنظمات في ما بينها بعد انتهاء الانتخابات وتحقيقها النجاح المطلوب في الفرز السريع، استعداداً للمستقبل.

تطوير بروتوكول لاستعمال البيانات

يعقد الكثير من الفرق الناجحة اجتماعاً أو خلوة ما قبل الانتخابات، حيث يتسنى للقادة والطواقم الأساسي والمستشارين تطوير بروتوكول لإعلان نتائج الفرز السريع. قد لا تحتاج الفرق التي تتمتع بالخبرة، وبقيادة قوية ومتناسكة، إلا إلى القليل من الوقت لتوليه لنتائج الفرز في وضع انتخابي شبه محسوم. أما الفرق الجديدة التي تواجه انقسامات داخلية وتخوض يوماً انتخابياً غامضاً ومعقداً، فقد تحتاج إلى يوم كامل، وإلى العمل في إطارٍ سريّ، كي تتوصل إلى إجماع بخصوص كيف ومتى ومع من تشارك نتائج الفرز السريع. في مطلق الأحوال، تتبع الفرق الانتخابية عادة خطوات متعددة للتوصل إلى بروتوكول بشأن استعمال البيانات، خاصةً وأنها تراجع السياق الانتخابي وتذكر أهدافها الأساسية وتعدّ برنامجاً أولياً لليوم الانتخابي.

مراجعة السياق الانتخابي

قبل مناقشة عملية إدارة بيانات الفرز السريع، يجب مراجعة السياق الانتخابي. فبالرغم من وجود العديد من فرق العمل الأساسية وأعضاء المجالس الضليعين بالإدارة الانتخابية، والقانون الانتخابي، والحملات الانتخابية، والتغطية الإعلامية، والتعاون الدولي، قد يصعب عليهم مواكبة كل التطورات في المجالات كافة. تلك هي الحال في الترشيحات الانتخابية الحماسية والمليئة بالتطورات خاصة. لذلك، من الأفضل أن نتناول باختصار هذه المجالات المتعلقة بالسياق الانتخابي:

- *التحضيرات الإدارية* - هل المعدات في مكانها المناسب؟ هل خضع مسؤولو مراكز الاقتراع للتدريب؟ هل تم تجهيز مراكز الفرز بالتسهيلات المطلوبة؟ هل أجرى مسؤولو الانتخابات ما يلزم من التجارب لتقدير توقيت إجراءات التصويت والمدة التي تستغرقها عملية الفرز الرسمية؟ كيف ستعلن السلطات عن نتائج الانتخابات الرسمية (مثلاً، على شبكة الانترنت فور ورودها، أو وفق فواصل زمنية بصفقتها نتائج أولية، أو الانتظار ريثما تتوفر نسبة معينة من النتائج)؟ هل أدلت السلطات بأية إعلانات رسمية تتعلق بعمليات الفرز السريع؟
- *البيئة الانتخابية* - هل يتوقع المرشحون والأحزاب عملية عادلة، وهل من المحتمل أن يطعنوا بالنتيجة في حال لم يكن الفوز من نصيبهم؟ ما المشاكل التي يتوقع المتبارون السياسيون حصولها خلال اليوم الانتخابي، في حال توفرت؟ هل تتق الأحزاب السياسية بعملية الفرز السريع المستقلة؟ هل ستجري فرزاً سريعاً بنفسها؟
- *بيانات الاقتراع* - كيف ينظر الشعب إلى مسار العملية؟ ما هي النتيجة المحتملة؟ هل يمكن الاعتماد على استطلاعات الرأي حول النتائج الانتخابية؟ ما هو مستوى ثقة العامة بالعملية؟ هل سيثق المواطنون بالنتائج الرسمية و/أو الفرز السريع؟
- *المجتمع الدولي* - هل منظمات المراقبة الدولية موجودة؟ هل تعتبر أيّ منها مقنعة، وهل تقوم أيّ منها بالتنسيق مع المراقبين المحليين؟ هل ستعدّ البعثات الدبلوماسية بدورها تقريراً حول العملية؟ هل هي مستعدة للعب دور في تأمين اعتراف خارجي باستيفاء الانتخابات الحد الأدنى من الشروط الضرورية لانتخابات نزيهة وديمقراطية؟

تذكر أهداف الفرز السريع

من المهم أن تتأكد الفرق مرة أخرى من سلامة أهدافها الأصلية وملاءمتها، في عملية الفرز السريع، وذلك قبل أن تتخذ القرارات النهائية بشأن استعمال البيانات. فقد يؤثر الهدف من الفرز السريع على كيفية استعمال الفرق نتائج الانتخابات. تشمل هذه الأهداف:

- منع عمليات الاحتيال؛
- كشف عمليات الاحتيال؛
- توقع النتائج في الوقت المناسب؛
- توطيد الثقة بالعملية الانتخابية؛
- تقديم التقارير حول نوعية العملية الانتخابية؛
- تشجيع مشاركة المواطنين؛
- تأمين الطاقات التنظيمية وبناء القدرات؛ و
- تمهيد الطريق للنشاطات القادمة.

وضع برنامج باليوم الانتخابي

إن إعداد برنامج اليوم الانتخابي يساعد على تحضير جدول زمني معقول في ما يتعلق بأوقات الإعلان عن البيانات النوعية والكمية. ويشكل هذا البرنامج مرجعاً مهماً يعود إليه الطاقم المسؤول عن إدارة نشاطات معينة أو دعمها في اليوم الانتخابي. ويجب أن يسلط البرنامج الضوء على المحطات أو النشاطات المهمة خارجياً وداخلياً، وذلك على الشكل الآتي:

- يصل المسؤولون والمراقبون إلى مراكز الاقتراع؛
- يبدأ التصويت ويغادر مراقبو الفرز السريع مراكز الاقتراع لإجراء اتصالاتهم الأول؛
- تصل غالبية تقارير الفرز السريع في الاستمارة 1 (حول افتتاح مراكز الاقتراع) إلى مركز جمع البيانات؛¹
- ينهي محللو الفرز السريع التقرير الأول حول بيانات الاستمارة 1؛
- يقدم الفريق تقريراً بنتائج الفرز السريع حول تجهيزات مراكز الاقتراع في وقت متوقع.
- ينتهي التصويت؛
- الوقت الأدنى والأقصى الذي سيستغرقه فرز الأصوات في مركز الاقتراع؛
- تصل غالبية بيانات الفرز السريع في الاستمارة 2 (حول نوعية التصويت وعمليات الفرز، ومجموع الأصوات) إلى مركز الفرز السريع؛²
- ينتهي التقرير حول بيانات الفرز السريع في الاستمارة 2، بما في ذلك التصريحات حول النتائج الانتخابية؛
- تدرج السلطات الانتخابية النتائج الرسمية في جداول وتقوم بإعلانها (سواء أكان ذلك فور ورودها، أو على دفعات أو فور توفر النتائج الإجمالية)؛
- يعلن الفريق البيانات النوعية وتقديرات نتائج الفرز السريع للأصوات في وقت مقدّر مسبقاً.

مضمون البروتوكول المتبع في إعلان البيانات

أصبح المشاركون مستعدين لاتباع تفاصيل البروتوكول الذي سينظم كيفية إعلانهم نتائج الفرز السريع. من هنا، يجب أن يتمكن أي بروتوكول بشأن إعلان البيانات من الإجابة عن خمسة أسئلة أساسية على الأقل:

يشكل تقدير نتائج

الانتخابات، بوجه

خاص، بيانات حيوية؛

ومن الأفضل في غالب

الأحيان أن يكون

الوصول إلى هذه

البيانات محصوراً

داخلياً.

1. من الذي ستتوفر له نتائج الفرز السريع داخلياً، ومتى؟

2. ما هي المعلومات المحددة التي ستتشر إلى مصادر خارجية؟

3. إلى من سيكشف عن البيانات؟

4. متى (حسب التقديرات) ستتّم مشاركة المعلومات؟

5. بأيّ طريقة ستتّم مشاركة التقارير؟

تظهر التجربة أنّه من الضروريّ جداً وضع قواعد أساسية لإدارة نتائج الفرز السريع ضمن المنظمة، قبل حلول ليلة الانتخابات بوقت كافٍ. يشكل تقدير نتائج الانتخابات، بوجه خاص، بيانات حيوية؛ ومن الأفضل في غالب الأحيان أن يكون الوصول إلى هذه البيانات محصوراً داخلياً بـ: (1) الإحصائي الذي يحتسب النتائج ويتحقق منها ويحضّر الرسوم البيانية أيضاً، و(2) المدير التنفيذي والأعضاء المعيّنين في مجلس

¹ و² راجع الفصل الخامس، المبادئ الإحصائية وعمليات الفرز السريع؛ والفصل السادس، المكوّن النوعي للفرز السريع؛ والفصل السابع، جمع بيانات الفرز السريع وتحليلها، لمزيد من المعلومات المفصلة حول الاستمارتين (1) و(2)، والطريقة التي يتمّ من خلالها جمع البيانات من هاتين الاستمارتين.

الإدارة. وقد تتخذ الفرق المدنية خطوات من شأنها الحرص على أمانة نتائج الفرز السريع، ومن بين هذه الخطوات:

- الشرح للمراكز الرئيسة كلها من الذي سيتمكن من الإطلاع على بيانات الفرز السريع ومن الذي لن يتمكن من ذلك؛
- تحظير إدخال الهواتف الخليوية كافة إلى المراكز الرئيسة ليلة الانتخابات؛
- وضع حُرّاس أمن عند المداخل الرئيسة لمركز جمع البيانات وكذلك عند غرفة التحليل.

عند مناقشة كيفية مشاطرة نتائج الفرز السريع مع مصادر خارجية، ينبغي على الفرق المدنية النظر في الإطار القانوني أولاً. فهل من متطلبات أو موانع معينة في ما يخصّ "العنبة" (أي هل ينبغي الإعلان عن المعلومات للأخريين علانية أم خصوصياً)؟ في بعض الحالات، يمنع القانون الانتخابي أيّ فريق الإفصاح عن أية نتائج، قبل إعلان اللجنة الانتخابية عن النتائج الرسمية على العامة.

وينبغي على الفرق المدنية الاهتمام أيضاً بتوقعات العديد من المجموعات والفاعلين، وهم يشملون:

- السلطات الانتخابية؛
- المتبارين السياسيين؛
- الممولين؛
- المنظمات غير الحكومية التابعة إلى منظماتهم؛
- القادة المدنيين والدينيين المهمين؛
- لجان المراقبة الدولية؛
- المجتمع الدبلوماسي.

قد يطلب العديد من الأفراد أو المجموعات، بل حتى يتوقعون، حقّ الوصول إلى بيانات الفرز السريع. إلا أنه ينبغي على قادة الفرز السريع تقييم مسؤولياتهم تجاه كلّ مجموعة، بالإضافة إلى الحسنات والسيئات التي ترافق مشاطرتهم نتائج الفرز السريع. فعلى سبيل المثال، قد يعترف منظّمو عملية الفرز السريع بالتزام مسؤولي الانتخابات القانوني بتأمين نتائج انتخابية دقيقة وسريعة، وقد يشعرون أنهم ملزمون بإفصاح فترة معقولة من الوقت قبل توفّر نتائج مماثلة، وقيامهم بإطلاق نتائج الفرز السريع. ولكن ينبغي أن تدرك السلطات أنّ الفريق قد أتمّ فرزاً سريعاً دقيقاً، وأنه مستعد للإعلان عن النتائج في حال ائضح وجود الاحتيال، أو طراً تأخير طويل أثار قلق الجمهور. تجدر الإشارة إلى أنه يحقّ للمتبارين السياسيين بعملية انتخابية صحيحة ونزيهة وكفاءة؛ فتقع على منظّمي الفرز السريع مسؤولية إعلام المتبارين كافة، ومن دون تمييز، بنتائج بحثهم، بما في ذلك عمليات الاحتيال الواضحة التي قد تؤثر على نتائج الانتخابات.

قد يتوقع الممولون الحصول على نتائج الفرز السريع، لذلك ينبغي على منظّمي الفرز السريع ومموليه إجراء مناقشات صريحة قبل اليوم الانتخابي حول الاستراتيجيات المتبعة في إدارة بيانات الفرز السريع النوعية والكمية. أخيراً، ينبغي على منظّمي الفرز السريع تقييم الدور الذي قد يلعبه القادة المدنيون والمجتمع الدبلوماسي وفرق المراقبة الدولية في تحقيق المسؤولية الانتخابية ومشاطرتهم حصائل الفرز السريع على هذا الأساس.

يؤمّن البروتوكول إطاراً مفصلاً لإدارة المعلومات النوعية والكمية التي تمّ جمعها خلال عملية الفرز السريع. بفضل الاتفاق المسبق، يتمّ التركيز على تنفيذ أعمال الفريق الداخلية في اليوم الانتخابي من دون تعقيدات. كما أنه يمنح الفرق فرصة لنشر المخططات ومناقشتها مع الجماهير الأساسية مثل الأحزاب السياسية، والسلطات الانتخابية، والممولين، والقادة المدنيين، والمجتمع الدولي، ووسائل الإعلام. من شأن عرض الشفافية هذا أن يعزّز مستوى أفضل من التواصل والتعاون مع هذه الجماهير، ويزيد مصداقية المشروع بصورة عامة.

تقوم معظم الفرق

بالإعلان عن نتائج

الفرز السريع على

مرحلتين.

إعلان بيانات الفرز السريع

تقوم معظم الفرق بالإعلان العامّ عن نتائج الفرز السريع على مرحلتين. أولاً، تعقد مؤتمراً صحافياً قرابة الظهر لمشاطرة النتائج الواردة في التقرير الصباحي (الاستمارة 1). تلك هي المعلومات النوعية الأولى التي تؤمّن بيانات ملموسة وتجيب، بالنسب المئوية، عن الأسئلة المتعلقة مثلاً بعدد مراكز الاقتراع التي فتحت أبوابها في الوقت المناسب، وعدد هذه المراكز التي تلقت كميات كافية من المعدات المطلوبة. يؤمّن هذا التقرير للمسؤولين والقادة السياسيين وغيرهم من الأطراف المهتمة تقييماً حول كيفية بدء العملية، ويذكرهم في الوقت نفسه بوجود المراقبين.

ثمّ يعقد المسؤولون مؤتمراً صحافياً ثانياً، أو يدلون بتصريح حال ورود البيانات من اتصالات المراقبين المسائية، بعد معالجة البيانات وتحليلها (استمارة 2). تحتوي هذه البيانات على معلومات حول نوعية العملية ونتائج الانتخابات. وتتوي بعض الفرق إعلان المعلومات كافة إلى الجمهور حالما يتمّ التأكد من صحة البيانات. أما البعض الآخر، فلا يعلن سوى عن المعلومات النوعية إلى الجمهور، ولا يشاطر النتائج الأخيرة إلا مع اللجنة الانتخابية و/أو الجماعات أو الأفراد الذين تمّ انقائهم مسبقاً لأنهم محطّ ثقة، وحياديون، ويتمتعون بحسّ القيادة.

تقرّر الفرق عادةً إعلان معلوماتها كافة إلى الجمهور بأسرع وقت ممكن، حين لا تواجه أية قيود قانونية تتعلق بإعلان المعلومات. أما الفرق التي تقرّر إعلان كمية محدودة من المعلومات إلى الجمهور (المعلومات النوعية عادةً)، فإنها تعتمد إلى ذلك لأنّ القانون يمنعها من إعلان نتائج الفرز السريع إلى الشعب قبل إعلان النتائج الرسمية جزئياً أو بالكامل. ويلزم القانون البعض الآخر بأن يؤمّن المعلومات المتعلقة بإصدارات النتائج الرقمية أولاً إلى السلطات الانتخابية. بالرغم من ذلك، يعزم بعض الفرق الأخرى على أنه غير مهتمّ بـ"التسابق" مع اللجنة الانتخابية في هذا الشأن. عوضاً عن ذلك، ينتظر لفترة معقولة من الوقت ريثما تعلن اللجنة الانتخابية عن النتائج الرسمية، فيعلن من بعدها نتائج الفرز السريع لتعزيز الثقة بالسلطات الانتخابية.

في ظلّ ظروف معينة، يقوم منظّمو الفرز السريع بإعلان النتائج إلى الشعب بغضّ النظر عن القيود القانونية. قد يلجأون إلى هذه الاستراتيجية لأنّ العملية قد شابتها أخطاء كبيرة أو لأنّ النتائج الرسمية يخالطها احتياليّ أكيد، أو بسبب استبعاد أية نتيجة رسمية.

يجب التركيز على نقطتين أساسيتين في ما يخص تصريحات اليوم الانتخابي التي تقدّمها المنظمات المدنية المسؤولة عن الفرز السريع. أولاً، يجب ألاّ تتباغ التصريحات في تشديدها على النتائج الانتخابية، خاصة وأنّ التصريحات المسؤولة والمصاغة بطريقة جيدة تضع المعلومات المتعلقة بنتائج الانتخابات الرقمية ضمن إطار تحليل نوعية التصويت وعمليات الفرز لا أكثر. ثانياً، يجب ألاّ تركز التصريحات على أحداث اليوم الانتخابي وحسب. فالتصريحات الفعالة هي تلك التي تقيّم أحداث اليوم الانتخابي ضمن سياق عوامل ما قبل الانتخابات، والحاجة إلى مراقبة التطورات بعد الانتخابات.

يجب ألاّ تتباغ
التصريحات في
تشديدها على النتائج
الانتخابية أو تركز
على أحداث اليوم
الانتخابي فحسب.

أسئلة منكرة

كيف تتجاوب الفرق مع الضغط الخارجي للإعلان عن نتائج الفرز السريع؟
تتعرّض الفرق غالباً لضغط هائل كي تسمح لأطراف انتخابية عدّة بالإطلاع على معلوماتها، وكي تعلن عن هذه المعلومات بسرعة عموماً. يمكن أن تصدر هذه المطالب عن مصادر داخلية وخارجية (كأعضاء المجالس، أو الممولين، أو الصحافة مثلاً).

تتمثل الخطوة الأولى للردّ على هذا الضغط بمناقشة العوامل التي تحدّد من القدرة على توقع موعد توفّر النتائج. وتساعد التجارب التي تجرى قبل الانتخابات على وضع إطار زمنيّ عامّ، ولكن يجب أن يدرك القادة أنّه ما من تجربة تقدر على تكهّن التأخيرات التي تحصل في اليوم الانتخابي بدقة. فقد يؤدي تشوش الخطوط الهاتفية أو إصابة أجهزة الكمبيوتر بفيروسات إلى تأخير إعداد البيانات. فضلاً عن ذلك، إنّ الانتخابات الشديدة التنافس أو تلك التي أديرت بصورة سيّئة تجبر المنظمين على إهمال عملية التحليل المعقدة المزيد من الوقت.

من الضروريّ أن تشدّد فرق المراقبة على التزامها بالعمل ضمن إطار القانون، بالإضافة إلى التزامها العلنيّ بالاستقلالية والحقيقة عوضاً عن السرعة أو السياسة. المهمّ هو أنّ خطة المراقبة قد أعدت بعناية بالغة، وهي تهدف إلى العودة بالفائدة إلى العملية السياسية للبلد، والمحافظة على مصداقية المنظمة على المدى البعيد في أن.

نشاطات محدّدة

ما إن تجمع الفرق على كيفية إدارتها البيانات الانتخابية ومشاطرتها مع غيرها، تتمكن من التحضير للنشاط العمليّ المطلوب خلال الانتخابات. فيمكن أن تساعد ممارسة بعض النشاطات قبل الانتخابات، وخلال اليوم الانتخابي، الفرق على تأدية دور فعّال وبنّاء في الوقت نفسه. وتتضمّن هذه النشاطات الآتي:

- **اليوم الانتخابي التجريبيّ** - إنّ الانتخابات التجريبية الناجحة هي المفتاح الأول لنجاح اليوم الانتخابي. يمكن أن يعقد الفريق مؤتمراً صحافياً بعد انتهاء الانتخابات التجريبية لمشاركة هذا النجاح مع غيره، بالإضافة إلى التشديد على عدد المتطوّعين المشاركين ونسبة الاتصالات المتلقاة من أصل الاتصالات المتوقعة، وقدرة نظام الاتصالات/نظام جمع البيانات على تلقي المعلومات ومعالجتها بسرعة. في المقابل، يستطيع المنظمون دعوة المجموعات الصغيرة إلى مشاهدة الانتخابات التجريبية كلّها أو أجزاء منها. فيهمّ الممولون،

والممثلون الإعلاميون، والمسؤولون الانتخابيون، وأية منظمات غير حكومية تابعة، عادةً، اهتماماً خاصاً برؤية الحدث. وبالطبع، يجب دراسة المسائل الأمنية قبل دعوة أي أحد لمشاهدة الانتخابات التجريبية.³

• *أدوار تمثيلية لمجلس الإدارة* - في المرحلة الأخيرة من انتخابات الفرز السريع التجريبية التي تجري قبل الانتخابات الفعلية بأسبوعين، يستطيع القادة المشاركة في أدوار تمثيلية يواجهون خلالها أحداثاً مختلفة خاصة باليوم الانتخابي. قد تتضمن هذه الأحداث مشاكل جدية تطرأ على عملية الفرز السريع، ومشاكل في عمليات التصويت والفرز وتوقعات مختلفة للنتائج الانتخابية. غير أن من يتمتع بالحس القيادي يعالج هذه الأوضاع على أنها "من واقع الحياة"، فيحاول إعداد تصريحات عامة لتصنيف نتائج الفرز السريع في كل حالة. وقد يتدرّب على عملية الكشف عن نتائج الفرز السريع من خلال عقد مؤتمرات صحافية تجريبية.

• *حملة ترويجية أخيرة* - تلجأ بعض المجموعات إلى إخبار الموارد بغية خوض حملة إعلانية مع اقتراب الانتخابات. فيكشف هذا الأمر عن فعاليته، خصوصاً في البلدان التي تحظر الإعلانات السياسية قبل الانتخابات مباشرة. وتتخذ الإعلانات الترويجية عادة طابع الترويج للمشاركة السلمية في الانتخابات، والتوعية بشأن الفرز السريع.

• *دورة اجتماعات أخيرة* - ينبغي على القادة زيارة السلطات الانتخابية، والمرشحين أو ممثلي الأحزاب السياسية، وأعضاء الصحافة المحلية والدولية، وممثلين عن بعثات دبلوماسية ومراقبة دولية نافذة. فهذه هي الفرصة الأخيرة لبناء المصداقية وجمع معلومات مفيدة قبل اليوم الانتخابي.

• *ملخصات وجولات* - يقوم العديد من الفرق بإثبات شفافيته من خلال إتاحة الفرصة أمام الجماهير الأساسية لرؤية مركز جمع البيانات، وطرح الأسئلة في ما يخص النظام التقني أو خطة الكشف عن البيانات. فالسماح لأصحاب المصلحة بالإطلاع على نظام جمع البيانات قد يعزّز ثقتهم بعملية الفرز السريع المرتبطة. بالطبع، قد يستحيل تحقيق نشاط من هذا النوع، في حال وجود مخاوف أمنية خطيرة.

• *معدات الملخصات* - يجب أن تدرس الفرق احتمال توزيع مقدار من المعلومات حول المنظمة وعملية الفرز السريع التي تجريها، مما يثير اهتماماً خاصاً لدى المراقبين الدوليين ووسائل الإعلام الذي يصلون إلى الدولة قرابة موعد الانتخابات.

• *مركز المعلومات الانتخابية* - تؤسس بعض الفرق مركز زيارة تعرّج عليه الجماعات أو الأفراد للحصول على معلومات بشأن الفرز السريع والعملية الانتخابية والدولة ككل. كما تؤمّن موارد مثل الهواتف وأجهزة الكمبيوتر والتلفزيون ومقاعد مريحة، إن استطاعت إلى ذلك سبيلاً، خصوصاً في اليوم الانتخابي.⁴

³ راجع الفصل الثاني، *المباشرة بالعمل*، لوصف أكثر تفصيلاً لفرز سريع تجريبية.

⁴ في نيكاراغوا، افتتحت جمعية "الأخلاقيات والشفافية" مركز معلومات ملائماً لحاجات الصحافة الزائرة والمحلية.

- إقامة شبكة تواصل عامّة- تعتمد بعض المجموعات على الاستفادة من الأحداث العامّة المرتبطة بالانتخابات، بغية جمع المعلومات حول العمليّة الانتخابية وتعزيز عمليّة الفرز السريع. وقد تشمل هذه الأحداث سجلات المرشحين؛ ومناقشات أو حوارات طاولة مستديرة حول مواضيع تتعلق بالانتخابات تقام عادة تحت رعاية منظمات غير حكومية؛ بالإضافة إلى مؤتمرات صحافيّة تعقدها أحزاب سياسية أو سلطات انتخابية أو غيرها من بعثات المراقبة الانتخابية، قبل الانتخابات.
- البيانات والمؤتمرات الصحافيّة- تتواصل المجموعات كلّها مع الشعب مرّات عدّة خلال اليوم الانتخابي، من خلال البيانات الخطيّة أو المقابلات الصحافيّة عموماً أو، في غالب الأحيان، المؤتمرات الصحافيّة. (راجع الرسم 8-1 لنصائح مفيدة بشأن عقد المؤتمرات الصحافيّة، بهدف الكشف عن نتائج الفرز السريع.)

لا تفعل...	إفعل...
تجنّب التخطيط للأحداث الأسوأ التي يمكن أن تحصل (مثلاً: أزمة سياسية، خلافات ما بين منظمي الفرز السريع، أو نتائج غير حاسمة للفرز السريع).	تدرّب قبل اليوم الانتخابي. ينبغي على القادة كافة المشاركة في تأدية الأدوار في أحداث اليوم الانتخابي المختلفة.
لا تكشف عن أيّة معلومات معرضة للتغيير سوى في الحالات الطارئة. واعمل على إرفاق الإنذارات الشرعيّة الملائمة بوضوح تامّ.	انتظر ريثما تستقر البيانات. يجب أن يكون فريق التحليل واثقاً من أنّ البيانات صحيحة ويمكن الاعتماد عليها قبل أن يصوغ القادة بياناتهم النهائيّة.
لا تُسرّع في إعداد أيّ تقرير بسبب ضغط خارجيّ أو بداعي الرغبة في أن تكون الفريق الأول في إعلان النتائج.	استشر مرشدين تقنيين ذوي خبرة وغيرهم من المستشارين الموثوق بهم خلال إعداد التقارير.
لا تختر ناطقين مثيرين للجدل، خصوصاً أولئك المعروفين بمعاداتهم أحزاباً معينة أو غيرهم من المعارضين للانتقاد (مثلاً: السلطات الانتخابية).	اختر الناطقين بحذر بالاستناد إلى مصداقيتهم وحيادهم السياسي (أو توازنهم).
لا تعقد مؤتمراً صحافياً بالتزامن مع السلطات الانتخابية أو المرشحين أو الأحزاب السياسيّة أو منظمات المراقبة الانتخابية الأخرى.	قم بدعوة وسائل الإعلام المحليّة والدوليّة، والمنظمات الفرعية، والمؤيدين، والسلطات الانتخابية، وممثلي الأحزاب السياسيّة وبعثات المراقبة الانتخابية.
لا تعتمد على إلقاء تصريحات يتعدّد دعمها بيانات ثابتة.	فليكن أيّ بيان خطي تصدره واضحاً ومقتضباً، وضمّته ملخصاً وجيزاً حول نشاطات وحصائل معيّنة فقط.
لا تحاول أن تنتهي المواطنين عن التصويت. ومن شأن تصنيفات سلبية تمّ تقريرها علنيّاً في منتصف النهار أن تؤدي إلى ذلك المفعول غير المرغوب فيه.	شدّد على أيّ تطوّر إيجابي في العمليّة الانتخابية (كمشاركة أعلى للناخبين، أو إجراءات إدارية سليمة)
لا تبالغ في التشديد على الأرقام.	ضع تقدير النتائج الانتخابية في السياق الأوسع للبيانات النوعية ونتائج ما قبل الانتخابات.
لا تعطي الانطباع أنّ العمل قد انتهى. فيجب أن يُدعى المراقبون لمتابعة أيّة تطوّرات بعد الانتخابات وتقديم تقرير بشأنها.	هئئ المتطوّعين والفريق العامل في الفرز السريع وأشكرهم على عملهم الدؤوب وتقانيهم.

الرسم 8-1:

إرشادات لمؤتمرات اليوم الانتخابي

متى نحتاج إلى التحرك السريع بعد الانتخابات؟

صحيح أننا نأمل سير إجراءات اليوم الانتخابي على ما يرام، إلا أن ذلك نادراً ما يحصل. فالفترة التي تلي الانتخابات فوراً غالباً ما تسمي أشد توتراً من فترة التحضير لليوم الانتخابي؛ لذا ينبغي أن يكون مراقبو الانتخابات مستعدين للنشاطات المطولة بغض النظر عن الحاجة الملحة إلى فرز سريع ناجح في اليوم الانتخابي. ويصف الرسم 2-8 الموارد البشرية والمالية التي ينبغي وضعها في الاحتياط.

الوضع	التحرك المطلوب
تقع كارثة طبيعية أو انهيار إداري، مما يتطلب تمديد ساعات التصويت أو حتى التمديد غير المتوقع للتصويت لمدة قد تزيد عن اليوم الواحد.	يجب أن يغطي المراقبون هذه التطورات وتقديم تقرير بها.
تتداعى جدولة النتائج أو تنهار.	يجب أن يتمكن المراقبون من متابعة هذه التطورات وتقديم التقارير بها لدى الهيئات الانتخابية المنطقية والإقليمية والوطنية، ولفترات مطولة أحياناً.
تبيّن أنّ عدد الأصوات المشبوهة نتيجة لخلل، أو أعمال احتياليّ محتملة، يناهز هامش الفارق بين المتبارين السياسيين أو يتعداه. (أو يحول هامش الخلل أو أعمال الاحتيال المحتملة دون تحديد ضرورة إجراء دورة حاسمة أو إعادة التصويت).	يجب أن تتمكن المنظمة من متابعة التطورات وتقديم التقارير بها، بما في ذلك التحكم الدقيق بمعالجة الشكاوى ومراقبة إعادة الفرز و/أو إعادة التصويت في دوائر محددة، والتحضير لانتخابات جديدة.
يتمّ تسليط الضوء على انتخابات رئاسية أو تصويت وطني بالتمثيل النسبي، ولكن ثمة مشاكل في انتخابات أخرى (مثل الانتخابات في الدوائر التشريعية ذات العضو الواحد والانتخابات المحلية).	يجب أن يكون المراقبون مستعدين لتركيز اهتمامهم على مشاكل مماثلة طوال أيام عدة.
تخلف المشاكل المحيطة بالانتخابات أزمة سياسية.	يجب أن تكون قيادة منظمة المراقبة مستعدة لتلقي طلباً بالمساعدة في وضع آليات تهدف إلى تسوية النزاع أو حله.

الرسم 2-8:
قد يُطلب إلى المجموعات المدنية التي تجري عمليات الفرز السريع أن تستجيب لأوضاع صعبة خلال الانتخابات وبعدها فوراً.

تقرير ما بعد الانتخابات

لا تنتهي أعمال تجميع المعلومات وتحليلها وتقريرها بانتهاء الليلة الانتخابية أو المؤتمر الصحافي في اليوم التالي؛ بل تستمر مجموعات عدة بالمراقبة بعد انتهاء الفرز السريع، فتراقب حلّ الشكاوى، وإعلان النتائج النهائية، وتقلّد الفائزين بجدارة مناصبهم، وردود فعل الأفراد والمؤسسات الأساسيين (كالمرشحين الفائزين والخاسرين، والحكومة، والجيش ووسائل الإعلام).⁵ وعادة تدلي هذه المجموعات بسلسلة من البيانات الصحافية حول هذه العمليات.

خلال الفترة التي تلي الانتخابات، ينبغي على العديد من الفرق العودة إلى التجميع وتحليل المعلومات الواردة من المراقبين والمنسقين الإقليميين أو البلديين غير العاملين في الفرز السريع. ويمكن تقديم هذا العمل ضمن تقارير بالوكالة في حال كان الوضع، في الفترة التي تلي الانتخابات مباشرة، مثيراً للجدل. وقد يُقدّم ضمن تقرير نهائي- أي تقييم نهائي للعملية الانتخابية، ترافقه توصيات محدّدة بهدف تحسينها مستقبلاً.

التحضير للمستقبل

تحوض الفرق مجموعة هائلة من النشاطات ما بعد الانتخابات، فضلاً عن كتابة تقارير المراقبة الانتخابية النهائية وتوزيعها. فيقوم القادة وفريق العمل بتوثيق الدروس التي تعلموها، ويشكرون المتطوعين؛ وإذا كانوا يخططون لنشاطات مستقبلية، يوطّدون الروابط بينهم وبين المتطوعين. في الفترة التي تلي الانتخابات أيضاً، يعتمد مجلس الإدارة وفريق العمل الأساسي إلى تلخيص معارفهم الفريدة في العملية الانتخابية. من هنا، قد ينظرون في نشاطات من شأنها تعزيز الإصلاح الانتخابي، أو غيرها من المشاريع الهادفة إلى تعزيز الديمقراطية أو تقويتها.

ولكن لسوء الحظ، من عادة تمويل الفرز السريع أن ينتهي بعد الانتخابات بوقت قصير، وبالتالي، يجب إجراء نشاطات ما بعد الانتخابات حتى ولو كان التعب قد أصاب فرق العمل، أو بدأ عددها يخفّ بشكل ملحوظ، إلا أنّ الجهد يعتبر أساسياً لضمان نجاح النشاطات المستقبلية. فمن المهم إشراك كلّ فريق عامل (مثلاً في المجال الإعلامي والتقني والإداري والتنسيق التطوعي وغيرها من المجالات كالتحليل القانوني)⁶ تجنباً لخسارة المعلومات القيّمة. وفي ما يلي تصميم للنشاطات التي يقوم بها عادة كلّ فريق عامل وقيادة المنظمة أيضاً.

الفريق الإعلامي

- يعدّ لائحة بالممارسات الأنسب التي تطوّر العلاقات مع وسائل الإعلام والسلطات الانتخابية والمرشحين والواهبين والمجتمع الدبلوماسي والمنظمات الدولية، كما يعدّ لائحة بالمعارف للاتصال بهم في المستقبل.
- يجمع كافة المعذات المستخدمة في تعزيز عملية الفرز السريع ويقيمها ويخزنها.
- يجمع الإثباتات حول أثر الفرز السريع على العملية الانتخابية وأثره على مواقف الشعب تجاه السلطات الانتخابية والمتبارين الانتخابيين والمجموعات المدنية والحكومة (مثلاً، من خلال توثيق التغطية الإخبارية وجمع معلومات استطلاعات الرأي العام وإجراء مقابلات نظامية مع أفراد أساسيين).

⁵ راجع كتيّب المعهد الديمقراطي الوطني، كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات: دليل من الألف إلى الياء، لمزيد من المعلومات الدقيقة حول مراقبة تطورات ما بعد الانتخابات.

⁶ راجع الفصل الثاني، المباشرة بالعمل، لمعلومات مفصلة حول الفرق العاملة وبنيتها ومسؤولياتها.

الفريق التقنيّ

- يلخّص العبر المأخوذة في ما يتعلق بتطبيق المنهجيات الإحصائية على عمليات التصويت والفرز والجدولة.
- يوصي بنشاطات مستقبلية تتطلب تطبيق المنهجيات الإحصائية (مثلاً: التحقق من دقة تسجيل الناخبين، وتقييم الوصف الصحيح لحدود المناطق الانتخابية أو تحليل التغطية الإعلامية للأحزاب والقضايا السياسية).
- يوثق طريقة استعمال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بهدفين: (1) نقل المعلومات بسرعة من وإلى أعداد كبيرة من الناس و(2) تنظيم تلك المعلومات وتخزينها واستعادتها بصورة فعّالة.

الفريق الإداري

- يوثق الآليات الفعّالة للعمل مع الواهبين المتعدّدين وإدارة التمويل المخصّص لبرامج واسعة النطاق، وحساسة من ناحية الوقت.

فريق التنسيق التطوعي

- يعقد جلسات ما بعد الانتخابات لتزويد المراقبين والمنسقين الإقليميين ومتطوعي الاتصالات بالخبرات المستخلصة، بغية شرح طبيعة بنية الفريق على المدى الطويل ونشاطاته واحتمالات المشاركة فيه. وهو يمنح المتطوعين فرصة لإبداء ردود الفعل بخصوص طبيعة المنظمة ودورها في المستقبل.
- يبني الآليات اللازمة للتواصل المستقبلي مع المتطوعين (مثلاً: إعداد قاعدة بيانات، تأمين معلومات حول معارف معينة، ونشر الرسائل الإخبارية).
- يجمع معدّات التدريب والمراقبة كافة ويقيّمها ويخزنها.

فريق التحليل القانوني

- يوثق المعرفة حول تحديد الإطار القانوني للانتخابات وتنفيذه؛ والبيئة الانتخابية وفرص المناقشة السياسية؛ وقدرة المواطنين على اتخاذ خيارات يقينية من دون تعرّضهم للتهديد أو للتأثير السلبي؛ كما يوثق المعرفة حول مشاركة المقترعين وأنماط التصويت أو غيرها من المعلومات الخلفية.
- يساعد الفريق على النوعية بشأن المشاكل المتعلقة بالانتخابات (مثلاً، عبر إقامة المناقشات أو غيرها من الأحداث مع الأحزاب السياسية والمرشحين والسلطات الانتخابية ووسائل الإعلام ومنظمات مدنية أخرى).
- يساعد الفريق على إعطاء التوصيات وتأييد الإصلاحات الضرورية.

القيادة (مجلس الإدارة والمدير التنفيذي وفريق العمل الأساسي)

- تعقد خلوة أو سلسلة من الاجتماعات بغية معالجة مشروع الفرز السريع وتقييمه.
- تراجع التقارير والتوصيات التي قدّمها الفرق العاملة وتتنظر في ردود فعل المنسقين والمراقبين المتطوعين.
- تتخذ قرارات أساسية بشأن المستقبل على ضوء مخططات قائمة أصلاً لنشاطات بعيدة الأمد (مثلاً: حول الاستمرار كمنظمة، وكيفية هيكلة التنظيم، والنشاطات الواجب متابعتها، وكيفية متابعة التمويل).

تظهر عمليات الفرز الناجحة الدور الأساسي الذي يمكن أن تلعبه المنظمات المدنية (والأحزاب السياسية) في تعزيز المساواة الانتخابية. ففي معظم البلدان حيث أحرز الفرز السريع نجاحاً، تتمتع المجموعات العاملة بخلفية شخصية بارزة، وبالنزاهة والكفاءة، وشبكة وطنية قوية من المتطوعين، ومعرفة مهمة عن العملية السياسية، وقدرة تنظيمية متطورة. صحيح أن بعض المنظمات ينحل بعد الانتخابات، فيما يغرق البعض الآخر في سبات عميق خلال الانتخابات، إلا أن العديد منها يستمر في لعب دور أساسي في عملية بلاده الانتخابية. فتتولى هذه المنظمات نشاطات مختلفة، مثل دعم الإصلاح السياسي، وتعزيز المسؤولية في الدولة، وتثقيف المواطنين بشأن الديمقراطية. من هذا المنطلق، إن الأثر الطويل الأمد الذي يتركه الفرز السريع يتعدى تقارير اليوم الانتخابي ليتضمن المشاركة المستدامة للمواطنين والمنظمات بهدف تنمية الديمقراطية في البلاد.

تذكير



إن "اللعبة النهائية" هي المرحلة الأخيرة من مشروع الفرز السريع، وهي تشمل تحركات سابقة، تجرى في اليوم الانتخابي وبعده فوراً، من أجل دعم انتخابات نزيهة وديمقراطية فعلاً.

بغية زيادة تأثير عمليات الفرز السريع إلى أقصى حد، يتعين على المنظمات التي تتولى هذه العمليات أن:

1. تعقد اجتماعاً استراتيجياً للنظر في السياق الانتخابي، ومراجعة أهداف الفرز السريع، وكتابة جدول زمني لليوم الانتخابي، وتطوير البروتوكولات لاستعمال البيانات.
2. تطور بروتوكول يقدّر متى وكيف ستوفر المعلومات، ومتى وإلى من سيتم الكشف عنها.
3. تتحضر للإدلاء بالتصريحات أو لعقد المؤتمرات الصحافية مرتين خلال اليوم الانتخابي: ظهراً، للتعليق على افتتاح مراكز الاقتراع؛ ومساءً أو في اليوم التالي، عند ورود بيانات الفرز السريع.
4. تنظم المذكرات والجولات والاجتماعات والمؤتمرات الصحافية لدعم مخططات استعمال نتائج الفرز السريع، ودفع المنظمة إلى التأثير على أحداث اليوم الانتخابي بصورة بناءة وتعزيز المساواة الانتخابية.
5. تستعدّ لنشاطات سريعة بعد الانتخابات، من شأنها معالجة الأوضاع الطارئة التي قد تنشأ نتيجة مشاكل جسيمة في العملية الانتخابية.
6. إتمام مشروع الفرز السريع عن طريق تطبيق نشاطات عدة: توثيق العبر المستخلصة والمنهجيات الفضلى؛ واستخلاص المعلومات من المتطوعين وشكرهم، وتلخيص المعارف حول العملية الانتخابية وتقديم التوصيات بالإصلاحات الضرورية؛ وعقد خلوة لإعادة تقييم الخطط الاستراتيجية بشأن مستقبل المنظمة.

الملاحق

APPENDICES

المنظمات التي تلقت مساعدة المعهد الديمقراطي الوطني لإجراء عمليات
الفرز السريع هي:

الدولة/المكان	المنظمة
ألبانيا	جمعية الثقافة الديمقراطية (SDC)
بنغلادش	حلف مراقبة الانتخابات العادلة (FEMA)
بيلاروسيا	شبكة المراقبة المستقلة
بلغاريا	الجمعية البلغارية للانتخابات العادلة والحقوق المدنية (BAFECR)
بورندي	العصبة البوروندية لحقوق الإنسان "Iteka" مجموعة المراقبين المستقلين
كمبوديا	لجنة الانتخابات الحرة والعادلة (COMFREL)
تشيلي	اللجنة لانتخابات حرة شارك (CIVITAS/Participa)
كرواتيا	مواطنون منظمون لمراقبة الانتخابات (GONG)
جمهورية الدومينيكان	مشاركة المواطنين
جورجيا	الجمعية المستقلة للانتخابات العادلة والديمقراطية (ISFED)
غويانا	مكتب المساعدة الانتخابية (EAB)
إندونيسيا	المنتدى الإندونيسي لرعاة الأبرشية - YPSDM (مؤسسة تنمية الموارد البشرية)
كينيا	معهد التثقيف الديمقراطي (IED) المجلس الوطني لكنايس كينيا (NCKK) اللجنة الكاثوليكية للعدل والسلام (CJPC)
كوسوفو	مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات (CDHRF)
ملاوي	الكنيسة/ ائتلاف جمعية غير حكومية
المكسيك	الحلف المدني
الجبل الأسود (مونتنغرو)	مركز الانتقال الديمقراطي (CDT)
نيكاراغوا	الأخلاقيات والشفافية (Etica y Transparencia)
بناما	اللجنة الأبرشية لتنسيق العامة
براغواي	مركز الدراسات الديمقراطية (CED) SAKA (الشفافية)
البيرو	ترانسبارنسيا (الشفافية)
رومانيا	الجمعية المؤيدة للديمقراطية (APD)
جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية	CeSID (المركز الصربي للانتخابات الحرة والديمقراطية)
سلوفاكيا	العين المدنية/ اتحاد الانتخابات العادلة
أوكرانيا	لجنة ناخبي أوكرانيا (CVU)

منظمات المراقبة الانتخابية المحلية غير الحزبية التي تعاون معها المعهد الديمقراطي الوطني حول العالم*

أفريقيا

بنين

- اتحاد النساء القضاة
- GERDDES - بنين
- مركز أفريقيا - أوبوتا (Centre Afrika - Obota)

بورندي

- العصبة البورندية لحقوق الإنسان (Iteka)
- مجموعة المراقبين المستقلين

جمهورية أفريقيا الوسطى

- GERDDES - جمهورية أفريقيا الوسطى
- عصبة أفريقيا الوسطى لحقوق الإنسان
- اتحاد النساء القضاة

ساحل العاج

- المرصد الوطني للانتخابات (ONE): شبكة من منظمات حقوق الإنسان المؤيدة للديمقراطية ومن ضمنها الاتحاد النقابي للقضاة، والجمعية الدولية للديمقراطية - ساحل العاج، GERDDES-CI، الاتحاد العاجي للدفاع عن حقوق المرأة، والحركة الدولية للنساء الديمقراطيات - ساحل العاج
- تجمع المنظمات غير الحكومية
- الحركة العاجية لحقوق الإنسان (MIDH)

إثيوبيا

- الكونغرس الإثيوبي للديمقراطية (A-Bu-Gi-DA)
- AD-NET إثيوبيا

* إن العديد من المنظمات الواردة في هذا الملحق هي تحالفات، ويضم البعض منها عضوية ما يزيد عن مئة منظمة. وقد طوّرت المنظمات جميعها بناها بشكل أن تصل إلى المستوى المحلي، بغية استقطاب المتطوعين وتدريبهم وتوزيعهم؛ وقد وصل عدد هؤلاء إلى المئات والآلاف، وفي بعض الحالات إلى مئات الآلاف من الناس. أما كثير من هذه المنظمات، فبمّا انحلت بعد الانتخابات أو تحولت إلى فرق حليفة؛ إلا أن الغالبية الساحقة لا تزال مستمرة في عملها حتى اليوم. وقد طوّرت هذه المنظمات كلها تقريبا نشاطات تتعدى الانتخابات وتعزز المساءلة الحكومية وتؤيد السياسة العامة والتربية المدنية و/أو مشاركة المواطنين في العمليات الحكومية والسياسية. في بعض الحالات (مثلاً في جمهورية الدومينيكان وباكستان وتونس)، قدّم المعهد الديمقراطي الوطني إلى جهود المراقبة الحد الأدنى من المساعدة، ولكنه اكتسب خبرات قيمة نتيجة التعاون مع هذه المنظمات على مدى السنين. راجع الملحق 11 لرؤية لائحة بالمنظمات التي أجرت عمليات الفرز السريع.

- شبكة مراقبي الانتخابات المحلية (NEDEO) غانا
- معهد الشؤون الاقتصادية (IEA)
- مركز الديمقراطية والتنمية (CDD)
- GERDDES - غينيا
- معهد التنقيف الديمقراطي (IED) كينيا
- المجلس الوطني لكنايس كينيا (NCK)
- اللجنة الكاثوليكية للعدل والسلام (CJPC)
- لجنة كينيا لحقوق الإنسان (KHRC)
- مكتب البحوث والمراقبة للتنقيف الانتخابي (BEERAM)
- مجلس ليسوتو للمنظمات غير الحكومية (LCN) ليسوتو
- اتحاد ليسوتو الفدرالي للمحاميات
- مؤتمر ليسوتو للأساقفة الكاثوليك/لجنة العدل والسلام
- مجلس ليسوتو المسيحي
- نقابة العمال التابعة لكونغرس ليسوتو
- الاتحاد الفدرالي لشبيبة ليسوتو
- طلاب ليسوتو المسيحيون الشباب
- شبكة ليبريا لمراقبي الانتخابات (LEON) ليبريا
- لجنة العلاقات العامة (PAC) ملاوي
- الكنيسة/ ائتلاف منظمة غير حكومية
- مركز حقوق الإنسان وإعادة التأهيل (CHRR)
- مركز ملاوي للنصح والبحوث والتنقيف حول الحقوق (CARER)
- لجنة ملاوي الكاثوليكية للعدل والسلام (CCJP)
- معهد ملاوي للديمقراطية والشؤون الاقتصادية (MIDEA)
- شبكة دعم العملية الانتخابية في مالي (APEM) مالي
- الاتحاد الموزمبيقي لتنمية الديمقراطية (AMODE) موزمبيق
- مجلس الكنائس الناميبي
- خطة السلام الناميبية رقم 435
- منتدى ناميبيا غير الحكومي (NANGOF) ناميبيا

- تجمع المنظمات غير الحكومية للمراقبة الانتخابية
- GERDDES - النيجر
- اتحاد النساء القضاة في النيجر
- العصبة النيجيرية للدفاع عن حقوق الإنسان
- شبكة تكامل حقوق المواطنين الريفيين ونشرها
- الاتحاد النيجيري للدفاع عن حقوق الإنسان
- الديمقراطية، الحرية، التنمية
- اتحاد صحافيي النيجر.
- اتحاد نقابات العمال في النيجر
- فريق مراقبة الانتقال (TMG)
- ائتلاف المنظمة غير الحكومية "أبوجا" (Abuja)
- مركز ياكوبو غوان (Yakubu Gowon)
- العصبة الكونغية لحقوق الإنسان
- جمهورية الكونغو
- GERDDES - الكونغو
- مراقبة الانتخابات الوطنية (NEW) (ائتلاف من المجموعات المدنية والنقابات العمالية والاتحادات المهنية والمنظمات الدينية في سيراليون)
- سيراليون
- GERDDES - توغو
- PACED - توغو
- جمعية التقدم الديمقراطي (FODEP)
- لجنة الحملات النزيهة (CCC)
- ائتلاف 2001
- فريق المراقبة الزامبي المستقل (ZIMT)
- لجنة مراقبة الانتخابات الزامبية (ZEMCC)
- جمعية التقدم الديمقراطي (FODEP)
- لجنة الحملات النزيهة (CCC)
- ائتلاف 2001
- فريق المراقبة الزامبي المستقل (ZIMT)
- لجنة مراقبة الانتخابات الزامبية (ZEMCC)
- شبكة زيمبابوي للدعم الانتخابي (ZESN)
- زيمبابوي
- GERDDES - أفريقيا (فريق البحوث الديمقراطية والاقتصادية والتنمية الاجتماعية)
- الشبكة الإقليمية

في أفريقيا)؛ أقامت GERDDES - أفريقيا مقرها الرئيس في بنين، وقد أسست كذلك فروعاً لها في أنحاء البلاد. عمل المعهد الديمقراطي الوطني بالتعاون مع المقر الرئيس منذ عام 1992 وحتى 1996، وهو يتابع عمله مع العديد من الفروع في البلاد حول جهود المراقبة الانتخابية المحلية.

آسيا

بنغلادش

- تحالف مراقبة الانتخابات العادلة (FEMA)
- فريق الدراسات والبحوث الديمقراطية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية (SRG)
- مجالس التنسيق لحقوق الإنسان في بنغلادش (CCHRB)

كمبوديا

- لجنة الانتخابات الحرة والعادلة (COMFREL)
- ائتلاف الانتخابات الحرة والعادلة (COFFEL)
- اللجنة الحيادية والمستقلة للانتخابات العادلة في كمبوديا (NICFEC)

إندونيسيا

- المنتدى الإندونيسي لرعاة الأبرشية - مؤسسة تنمية الموارد البشرية YPSDM
- الشبكة الجامعية للانتخابات الحرة (UNFREL)
- لجنة المراقبة الانتخابية المستقلة (KIPP)

ماليزيا

- مواطنو ماليزيا للمراقبة الانتخابية (MCEW)

نيبال

- اللجنة الوطنية للمراقبة الانتخابية (NEOC)

باكستان

- اللجنة الباكستانية لحقوق الإنسان (HRCP)

سري لانكا

- حركة الانتخابات الحرة والعادلة (MFEE)
- التحرك الشعبي للانتخابات حرة وعادلة (PAFFREL)
- مركز مراقبة العنف الانتخابي (CMEV)

تايلاندا

- مراقبة مراكز الاقتراع (PollWatch)
- الحركة الشعبية للانتخابات في تايلاندا (PNET)
- شبكة المراقبة الآسيوية (AMN)، وهي شبكة مؤلفة من 29 منظمة تراقب الانتخابات في 11 بلداً آسيوياً. وقد عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع هذه الشبكة ومنظماتها الأعضاء على جهود المراقبة الانتخابية. كما تشكل العديد من هذه المنظمات جزءاً من الشبكة الآسيوية للانتخابات الحرة (ANFREL)،

الشبكات الإقليمية

التي أمتت موارد فنية إلى شبكة المراقبة الآسيوية، بالتعاون مع "منتدى آسيا" (Forum -Asia) ومركزه في تايلاند، وبدعم من المعهد الديمقراطي الوطني. كما أن NAMFREL شاركت في رعاية منتديات المراقبة الانتخابية الإقليمية بالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني، ولعبت دوراً إقليمياً أوسع في مراقبة الانتخابات.

أوروبا الوسطى والشرقية

ألبانيا

- جمعية الثقافة الديمقراطية (SDC)
- المجموعة الألبانية لحقوق الإنسان
- لجنة هلنسكي الألبانية
- مجلس الشباب الألباني
- المنتدى الوطني للشباب الألباني
- مركز النساء

البوسنة والهرسك

درّب المعهد الديمقراطي الوطني مدربين بوسنيين عملوا في 43 منظمة بوسنية غير حكومية بغية تحضير المراقبين، في ظلّ جهد غير رسمي، لانتخابات عام 1966. وساعد المعهد الديمقراطي الوطني المنظمات غير الحكومية على القيام بمراقبة محدودة لانتخابات 1997. وفي عام 1998، ساعد المعهد الديمقراطي الوطني ائتلافات المراقبة الانتخابية التابعة للمنظمات المحلية غير الحكومية في ساراييفو، وتوزلا، وموستار، وبانجالوكا التي شملت 110 منظمات. بعد ذلك قام ما يزيد عن 150 منظمة بوسنية بالاندماج تحت رعاية مراكز البوسنة للمبادرات المدنية (CCI)، وهي منظمة عمل معها المعهد الديمقراطي الوطني عن كثب.

بلغاريا

- الجمعية البلغارية للانتخابات العادلة (BAFE) التي أصبحت في ما بعد الجمعية البلغارية للانتخابات العادلة والحقوق المدنية.

كرواتيا

- المواطنون المنظمون لمراقبة الانتخابات (GONG)

جمهورية يوغسلافيا
الفدرالية

- المركز الصربي للانتخابات العادلة والديمقراطية (CeSID)

كوسوفو

- مجلس الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات (CDHRF)
- حركة كوسوفو للمبادرات المدنية (KACI)

مقدونيا

- Most (الجسر)
- الجمعية المقدونية للانتخابات العادلة
- جمعية المبادرة المدنية (ACI)
- جمعية المبادرات المستقلة (ANI)
- مواطنون من أجل المواطنين (C4C)

- مركز الانتقال الديمقراطي (CDT) الجبل الأسود
- جمعية الصحفيين الشباب (AYJ)
- مركز الديمقراطية وحقوق الإنسان (CEDEM)
- مركز المراقبة (CEMI)
- الجمعية المؤيدة الديمقراطية (APD) رومانيا
- عصبة الدفاع عن حقوق الإنسان (LADO)
- العين المدنية/ جمعية الانتخابات العادلة سلوفاكيا
- ميمو 98 (MEMO '98)
- الشبكة الأوروبية لمبادرة المنظمات المراقبة الانتخابية (ENEMO)، وهي عبارة عن جمعية مؤلفة من 11 منظمة في أوروبا الوسطى والشرقية تقوم بمراقبة الانتخابات، وقد عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع هذه الجمعية ومع الأعضاء من مجموعاته.
- الشبكة الإقليمية
- أوراسيا
- أرمينيا
- الخيار لك (IYC)
- صوت لأرمينيا
- أذربيجان
- في سبيل المجتمع المدني (FSCS)
- مركز المراقبة الانتخابية (EMC)
- بيلاروسيا
- شبكة المراقبة المستقلة
- مجلس التنسيق المركزي (CCC)
- جمعية المنظمات الديمقراطية غير الحكومية
- جورجيا
- الجمعية الدولية للانتخابات العادلة والديمقراطية (ISFED)
- كازاخستان
- شبكة المراقبة غير الرسمية، وتتضمن:
- مركز الدعم الديمقراطي (CSD)
- منظمة نشر الديمقراطية باللغة الكازاخية (DETAR)
- كيرجستان
- ائتلاف الديمقراطية والمجتمع المدني
- روسيا
- ائتلاف الصوت
- أوكرانيا
- لجنة منتخبي أوكرانيا (CVU)

أميركا اللاتينية وجزر الكاريبي

تشيلي

- لجنة الانتخابات الحرة (CEL)
- شارك/بارتسيبا (Participa/CIVITAS)

جمهورية الدومينيكان

- مشاركة المواطنين

الإكوادور

- مشاركة المواطنين في الإكوادور

غويانا

- مكتب المساعدة الانتخابية (EAB)

هايتي

- مجلس المراقبة الوطني (CNO)

جامايكا

- حركة المواطنين لانتخابات حرة وعادلة (CAFFE)

المكسيك

- الاتحاد المدني
- مجلس الديمقراطية
- التقارب (Convergencia)
- جمعية روزنبلوث

نيكاراغوا

- الأخلاقيات والشفافية
- الائتلاف الانتخابي المدني

بناما

- الهيئة الأبرشية لتنسيق العامّة
- هيئة العدل والسلام

بارغواي

- مركز الدراسات الديمقراطية
- SAKA الشفافية
- "فلنقرّر" (ديسيداموس)

البيرو

- "الشفافية" (ترانسبارنسيا)

فنزويلا

- مدرسة الجيران (EVV)
- نريد الاختيار (Queremos Elegir)
- لحظة الشعب (MG)

الشبكة الإقليمية

(اتفاق ليما: شبكة المراقبة الأميركية اللاتينية): شبكة مؤلفة من 16 منظمة تجري المراقبة الانتخابية ونشاطات لتقوية المجتمع المدني خارج نطاق الانتخابات؛

ويعتبر المعهد الديمقراطي الوطني جزءاً من الشبكة، وقد عمل مع معظم الأعضاء الباقين على تطوير جهود المراقبة الانتخابية.

الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية

- البعثة المستقلة للمراجعة الانتخابية (ICER) مصر
- مركز ابن خلدون للتنمية (ICDS)
- المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (EOHR)
- مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان (CHRLA)
- المركز المصري لحقوق النساء (ECWR)

- الجمعية اللبنانية للانتخابات الديمقراطية (LADE) لبنان

- ائتلاف جمعيات المراقبة الانتخابية (CAOE) المغرب
- المنظمة المغربية لحقوق الإنسان (OMDH)
- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (AMDH) (إنّ OMDH و AMDH هما عضوان تأسسيان لـ CAOE التي تشكلت عام 2002، وقد قامتا بمراقبة انتخابات سابقة)

- اللجنة الفلسطينية للمراقبة المحلية (PDMC) الأراضي الفلسطينية

- العصبة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (LTDH) تونس

- اللجنة الوطنية للانتخابات الحرة والعادلة (NCFE) اليمن
- مشروع تابع للمنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات
- المؤسسة الديمقراطية العربية (ADI)
- لجنة المراقبة الانتخابية (EMC)
- المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية (YIDD)

الشبكة الإقليمية
الشبكة العربية للتنمية الديمقراطية (ANDD): هي شبكة مؤلفة من 15 منظمة من سبعة بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتولى المراقبة الانتخابية أو تبدي اهتماماً بالقيام بها. وقد عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع هذه الشبكة ومع الأعضاء من مجموعاتها.

جدول زمني لمدة 8 أشهر يبيّن خطة عمل المراقبين المحليين في نيكاراغوا
عام 1996

الملحق 2 أ

الرقم	النشاطات	المجلس	فريق العمل	أيار	حزيران تموز	آب	أيلول	ت 1	ت 2	ك 1																				
				6	13	20	27	3	10	17	24	31	7	14	21	28	4	11	18	25	1	8	15	22	29	5	12	19	26	
1	إعداد مكتب التدريب الانتخابي	الجميع	م.ت	X	X	X	X	X	X																					
2	تشكيل مجلس إدارة ومجلس إدارة م.غ.ح	الجميع	م.إ، م.ت	X	X	X	X	X	X																					
3	التحضير لمراقبة تسجيل الأصوات	م.م، م.ت، م.غ.ح	م.م، م.ت، م.غ.ح																											
4	تدريب المتطوعين لمراقبة تسجيل الأصوات	م.م، م.غ.ح	م.م، م.غ.ح																											
5	مراقبة تسجيل الأصوات	م.م، م.غ.ح	م.م، م.غ.ح																											
6	تقييم عملية تسجيل الأصوات	الجميع	م.إ، م.م																											
7	الحصول على اعتراف قانوني	ل.ع.ع	م.ت																											
8	الحصول على تفويض من البعثة الانتخابية	ل.ع.ع	م.ت																											
9	توظيف فريق فني	م.ت	م.ت																											
10	وضع الميزانيات	م.ت	م.ت																											
11	توقيع معاهدة مع الأحزاب	م.ت، م.إ	م.ت، م.إ																											
12	عقد المؤتمر الصحافي الأول	ل.ع.ع	إ.م، م.ت																											
13	تدريب المجلس وفريق العمل	ل.ت	م.ر																											
14	إعداد الكتيبات لفريق العمل	ل.ش.م	م.م																											
15	تطوير معدات التدريب	ل.ت	م.ر																											
16	تحديد المنسقين الإقليميين	ل.ش.م	م.م																											
17	إعداد ندوة للمنسقين الإقليميين	ل.ش.م	م.ر، م.م																											
18	استقطاب القادة البلديين	م.ر، م.م	م.ر، م.م																											
19	عقد المؤتمر الصحافي الثاني	ل.ع.ع	إ.م																											
20	جمع التبرعات محلياً	ل.م	م.ت، م.إ																											
21	إعداد ندوة للمنسقين البلديين	م.ر، م.م	م.ر، م.م																											
22	تصميم نظام اتصالاتي	ل.ف.س	ط.ف.س																											
23	تصميم شبكة معلوماتية	ل.ف.س	ط.ف.س																											
24	استخلاص العينة	ط.ف.س	ط.ف.س																											
25	استقطاب المراقبين	م.ر، م.م	م.ر، م.م																											
26	تدريب المراقبين	م.ر، م.م	م.ر، م.م																											
27	تدريب الفرز السريع-متطوعين	م.ر، م.م	م.ر، م.م																											
28	تدريب الفرز السريع-صحافيين	ل.ع.ع	إ.م، م.ر																											
29	العمليات التجريبية	الجميع	الجميع																											
30	إجراء التعديلات على العينة والأحجام	الجميع	الجميع																											
31	مراقبة الانتخابات	الجميع	الجميع																											
32	مراقبة عملية الشكاوى	الجميع	الجميع																											
33	عقد المؤتمر الصحافي الثالث	ل.ع.ع	م.إ، م.ت																											
34	تقديم التقارير حول الانتخابات	الجميع	م.ت																											
35	تحضير المعدات للدورة الثانية	ل.ش.م	م.م، م.ر																											
36	مراقبة الدورة الثانية	الجميع	الجميع																											
37	عقد المؤتمر الصحافي الرابع	ل.ع.ع	م.إ، م.ت																											
38	تقديم التقارير حول الدورة الثانية	الجميع	م.ت																											
39	مراقبة عملية ما قبل الانتخابات	ل.ع.ع	م.ت																											
40	مراقبة عملية ما بعد الانتخابات	ل.ع.ع	م.ت																											
41	التقييم النهائي	الجميع	الجميع																											

x تشير إلى التقدم

الخط المائل يشير إلى اكتمال النشاط

عيّنة عن خطة عمل الفرز السريع (PVT) لمدة 6 أسابيع قبل انتخابات إندونيسيا، 1999

الأسبوع	المهمة	الوصف	التاريخ	المعنيون
1 (10-16 أيار)	رسالة إلى المقاطعة (معلومات حول الخطة التدريبية)	أرسل رسالة تطلب فيها معلومات حول الخطة التدريبية في المقاطعات- أين، ومتى وكيف سيعرف المتطوعون، إلخ...	12 أيار	منظمو المقاطعة، والبروفسور سافيه، وغيرهم؟
	استخلاص العيّنة	استخلص عيّنة لـ 27 قرية وأرسلها مع الخرائط إلى المقاطعات	16 أيار	البروفسور سمبرنغ، ومنظمو المقاطعة، وغيرهم؟
	رسالة إلى المقاطعات (معلومات حول كلفة التنقل)	أرسل رسالة مع العيّنة تعطي فيها التعليمات إلى المنظمين حول تجميع أكلاف التنقل + المهلة الأخيرة لإعادة المعلومات إلى باندنغ (bandung) (20 أيار)	16 أيار	منظمو المقاطعة، والبروفسور سافيه، وغيرهم؟
	الكتيّب	أعدّ كتيّباً يعطي التعليمات إلى المتطوعين حول ملء لائحة المعدات	16 أيار	؟؟
	نظام البيانات/ الاتصالات	اختر، بعد المناقشة، نظام بيانات/ اتصالات يمكن تركيبه خلال أسبوعين وتحمل نفقته، على أن يكون سريعاً وسهل التدريب على الاستعمال	18 أيار	بازوكي، ولورانس، ومنظمو المقاطعة، وغيرهم؟
	التنسيق العام	كل شيء آخر!!		
2 (17-23 أيار)	إرسال الكتيّب	أرسل الكتيّب (حول ملء لائحة المعدات) إلى المقاطعات. بواسطة الفاكس، أو البريد، أو أي شيء!!	17 أيار	؟؟
	إرسال اللوائح	أرسل لوائح المعدات إلى المقاطعات، بواسطة الفاكس، أو البريد، أو أي شيء آخر!!	17 أيار	؟؟
	إنهاء نظام البيانات/ الاتصالات	اتخذ قراراً نهائياً بشأن النظام الذي ستعتمده وبشأن ما يجب على المقاطعات فعله لكي تتحضر للتنفيذ والتدريب، إلخ. أطلع المقاطعات على ذلك (بواسطة رسالة/فاكس + هاتف)	18 أيار	بازوكي، ولورانس، ومنظمو المقاطعة، وغيرهم؟
	تكاليف التنقل	اتصل بالمقاطعات المتخاذلة التي لم ترسل تقديرات كلفة التنقل.	20 أيار	مسؤولو المحاسبة، ولورانس، وغيرهم؟
	التنسيق العام	كل شيء آخر!!		
3 (24-30 أيار)	تدريب المتطوعين	يبدأ تدريب المتطوعين في المقاطعات	24	؟؟
	إرسال أموال النقل	حوّل الأموال المخصصة للنقل إلى المقاطعات بحسب التقديرات التي سبق أن استلمتها	24	مسؤولو المحاسبة، ومنظمو المقاطعة، وغيرهم؟
	المراقبة/ تحديد مواطن الخلل وإصلاحها	استمر في الاتصال بالمقاطعات أو زيارتها للتأكد من أن كل شيء على ما يرام، لحلّ مسائل معينة، إلخ...	كل يوم	؟؟
4 (31 أيار - 6 حزيران)	اليوم الأخير لإجراء التغييرات	هذا هو اليوم الأخير الذي يمكن فيه إدخال التغييرات على خطة المراقبة (التدريب/ الانتشار/ التقرير، إلخ...)	31 أيار	
		استمر في الاتصال بالمقاطعات أو زيارتها للتأكد من أن كل شيء على ما يرام وحلّ مسائل معينة، إلخ...	كل يوم	؟؟
5 (7-13 حزيران)	اليوم الانتخابي	فلنر أداء KPU!!	7 حزيران	

مثال على قانون انتخابي متعلق بمراقبي الانتخابات المحلية، رومانيا عام
1993
(يرجى مراجعة المادة 51).

قانون

الانتخابات المحلية*

الباب الأول

شروط عامة

المادة الأولى - تُنتخب المجالس المحلية ورؤساء البلديات المحليين بواسطة الاقتراع العام والعاقل والمباشر والسري والمعبر عن إرادة حرة. وتُنتخب مجالس المقاطعة بواسطة الاقتراع غير المباشر. ينتخب المجلس المحلي ومجلس المقاطعة في الدوائر الانتخابية بواسطة الاقتراع الحر باللوائح.

ينتخب رؤساء بلديات المقاطعات الإدارية والبلدات في الدوائر الانتخابية بواسطة الاقتراع الحر الأحادي الإسم.

المادة 2 - يحق للمواطنين الرومانيين ممارسة حقوقهم الانتخابية على قدم المساواة مع غيرهم، من دون أي تمييز على أساس الجنسية أو العرق أو اللغة أو الجنس أو الرأي السياسي أو المهني.

المادة 3 - يحق للمواطنين الرومانيين الانتخاب متى أتموا سن الثامنة عشرة قبل اليوم الانتخابي أو في هذا اليوم بالذات.

يحق لكلّ منتخب بصوت واحد لانتخاب المجلس المحلي ورئيس البلدية.

لا يُمارس حق التصويت سوى داخل المقاطعة الإدارية أو البلدة أو البلدية التي يُقيم فيها المقترع.

المادة 4 - يحقّ للمواطنين الذين أتموا سن 23 الذين يتمتعون بحق التصويت أن ينتخبوا رئيس بلدية أو أعضاء في المجالس.

* نُشر القانون رقم 1991/70 - قانون الانتخابات المحلية - في مُونيتورال أوفيسال" الجريدة الرسمية لرومانيا، العدد رقم 239، تاريخ 28 تشرين الثاني 1991.

يحظر استعمال الأماكن المخصصة لتعليق الإشعارات الانتخابية بطريقة تمنع حزباً آخر أو منظمة سياسية أخرى أو مرشحاً مستقلاً آخر من استعماله.

المادة 48 - يحظر دعم الحملات الانتخابية بأموال تمّ استلامها من الخارج أو لم يصرّح عنها علناً.

الباب الثالث

سير الانتخابات

المادة 49 - يُزوّد كلّ مركز للاقتراع بعدد كافٍ من حجيرات الاقتراع والصناديق وطوابع التصويت التي يتعهّد رئيس البلدية بتأمينها. توضع حجيرات الاقتراع والصناديق في الغرفة نفسها مع مكتب الرئيس.

يحضر رئيس قلم الاقتراع في مركز الاقتراع إلى المركز في اليوم الذي يسبق الانتخابات، عند الساعة السادسة مساءً. ومن واجبه اتخاذ الإجراءات التي يراها مناسبة، لكي يحيط عمليات الاقتراع بمزيج من النظام والعدل. يقرر الرئيس موقع الحراس خارج مركز الاقتراع.

المادة 50 - عند الساعة الخامسة صباحاً من اليوم الانتخابي، يتعيّن على رئيس قلم الاقتراع في مركز الاقتراع أن يتفحص الصناديق، بحضور الأعضاء الآخرين، ويتأكد من وجود اللوائح الانتخابية وأوراق الاقتراع والطوابع.

وبعد قيامه بذلك، يتوجب عليه إقفال صناديق الاقتراع وختمها عبر استعمال طابع المراقبة.

المادة 51 - من واجب رئيس قلم الاقتراع في مركز الاقتراع اتخاذ الإجراءات اللازمة لكي يجري الاقتراع بنظام. تشمل صلاحياته في هذا الصدد مركز الاقتراع والمنطقة الخارجية المحيطة به بقطر 500 متر.

يجوز أن يحضر عمليات الاقتراع مراقبون أجانب ومراقبون رومانيون معتمدون لهذه الغاية.

يجوز الاعتراف بممثلي المنظمات القانونية غير الحكومية كمراقبين رومانيين، على أن يكون هدفها الوحيد حماية حقوق الإنسان.

لا يجب أن تسمي هذه المنظمات سوى الأشخاص الذين لا ينتمون إلى حزب أو منظمة سياسية. يجوز التشكيك في اعتماد المراقب الروماني لدى اللجنة الانتخابية المركزية. باستثناء أعضاء قلم الاقتراع في مركز الاقتراع، والأشخاص المعترف بهم لكفالة احترام القانون، والرومانيين والصحافيين الأجانب، لا يحق لأي شخص آخر البقاء في الأماكن العامة في منطقة الاقتراع، أو في مركز الاقتراع نفسه، لوقت أطول مما تقتضيه عمليات الاقتراع. يتم تزويد رئيس قلم الاقتراع بالوسائل الضرورية للمحافظة على النظام، وذلك بواسطة المسؤول المعترف به.

المادة 52 - يجري الاقتراع في يوم واحد، بين الساعة السادسة صباحاً والتاسعة مساءً. أما في حال تبين أن من الناخبين من لم يقترع بعد، فيحق لرئيس قلم الاقتراع في الدائرة الانتخابية، بموافقة رئيس الهيئة الانتخابية لتلك الدائرة، أن يمدد مهلة الاقتراع حتى منتصف الليل كحد أقصى. عند ذلك، يجب إعلان إقفال الصناديق.

المادة 53 - لا يحق للناخبين التصويت سوى في مراكز الاقتراع حيث أدرجت أسماءهم في اللوائح الانتخابية. يُسمح بدخول الناخبين إلى مركز الاقتراع بأعداد تتوافق وعدد حجيرات الاقتراع. يجب أن يبرز كل شخص بطاقة هويته عند مدخل قلم مركز الاقتراع. فيبعد أن يتحقق المسؤول عنه من تسجيل الشخص في اللائحة الانتخابية، يسلم الناخب المعني أوراق وطابع الاقتراع. يجب أن يقترع الناخبون بانفراد داخل حجيرة الاقتراع، بمعزل عن أي مراقبة، وذلك من خلال إصاق الطابع الحامل علامة "تصويت" داخل المربع الذي يتضمن لائحة أسماء المرشحين أو المرشح الذي يريدون التصويت له. يجب أن يكون الطابع الحامل علامة "تصويت" دائري الشكل، وأن يكون حجمه أصغر من حجم المربع الذي يُلصق داخله. بعد وضع العلامة على الورقة، يجب أن يطوي الناخب هذه الأخيرة بشكل أن تظهر الصفحة البيضاء مع طابع المراقبة في الخلف، ثم يضعها داخل صندوق الاقتراع مع الحرص على عدم فتحها.

مثال على تنظيم انتخابي يتعلق بمراقبي الانتخابات المحلية جنوب أفريقيا،
1993

اللجنة الانتخابية المستقلة

قانون السلوك للمراقبين بموجب
القسم 24(1)(ب) من قرار اللجنة الانتخابية
المستقلة، 1993 (قرار رقم 150 سنة 1993)

تمهيد

1. يُلزم بهذا القانون المراقبون كافة المسجلون لدى اللجنة.
2. يهدف هذا القانون إلى تسهيل اللجنة لنشاطات المراقبين، وكفالتها ممارسة هذه النشاطات بنزاهة، ومساهمتها في تعزيز الثقة العامة في العملية الانتخابية.

القانون

يتعهد المراقبون المسجلون كافة بأن يمارسوا نشاطات المراقبة طوال الفترة الانتخابية بالتوافق مع المبادئ التالية:

- (أ) يجب أن يحافظ المراقبون على التجرد التام أثناء سير مهامهم؛ ويجب ألا يكشفوا أو يعبروا في أي وقت كان عن أي انحياز أو تفضيل تجاه أي حزب مسجل أو مرشح انتخابي.
- (ب) يجب أن يعرف المراقبون عن أنفسهم إلى أي شخص مهتم متى طلب إليهم ذلك؛ كما يجب عليهم، طوال الوقت الذي يمارسون فيه نشاطهم، أن يحملوا أو يضعوا أو يبرزوا بوضوح الشارات أو بطاقات التعريف، الصادرة عن اللجنة من أجل المراقبين المسجلين واليات نقلهم.
- (ج) يجب أن يتمتع المراقبون عن حمل أو وضع أو إبراز أية معدات انتخابية أو أية قطعة ثياب أو شعار أو ألوان أو شارات أو أي غرض آخر يدل على دعمه أي حزب أو مرشح أو على معارضته، أو يشير إلى أي من القضايا النزاعية في الانتخابات.
- (د) يجب أن يتمتع المراقبون عن حمل السلاح أو إبرازه خلال سير مهام المراقبة الموكلة إليهم، أو خلال وضعهم الشارة الصادرة عن المدير الأعلى: مراقبة.
- (هـ) يتعهد المراقبون بأن يكون سلوكهم متوافقاً تماماً والقوانين والأنظمة، بما في ذلك قانون السلوك الانتخابي المتعلق بالانتخابات. كما يتوجب أن يعترفوا بسلطة اللجنة الشاملة وفروعها والالتزام بقراراتها على حد سواء في ما يتعلق بتصرفهم كمراقبين.
- (و) يتعين على المراقبين الاستجابة فوراً لأي أمر صادر عن اللجنة، أو تحت سلطتها، في ما يتعلق بالانتخابات بما في ذلك أي طلب بمغادرة منطقة أو موقع معين أو الامتناع عن دخولهما، أو بالرحيل عن مركز اقتراع أو فرز ما، أو عن أية منطقة محددة منه.

قواعد السلوك

معايير التطوع

لمراقبة الانتخابات المحلية في سيراليون

نحن أعضاء المنظمات المدنية، إذ ندرك الدور الذي تؤديه مراقبة الانتخابات المحلية في كفاءة انتخابات حرة وعادلة، وإذ نهتم بصون نزاهة جهود المراقبة وتجربتها وفعاليتها، تكاتفنا طوعاً وتوافقنا حول اعتماد قانون سلوك لمراقبة الانتخابات. ونأمل أن يتبني هذه القواعد سائر الأشخاص المهتمون بمراقبة الانتخابات في سيراليون.

لقد أدرنا من التجارب الماضية الحاجة الملحة إلى روح تخلو من العنف والتمييز وتحترم حقوق الإنسان في سير ديمقراطيتنا، وإنا من هذا المنطلق، وفي إطار هذه الروح، نلزم أنفسنا بهذه القواعد.

سنكون مجردين وغير موالين

يتعين على المراقبين في الحالات كافة أن يتصرفوا أو يتكلموا أو يكتبوا بدون تحيز أو تفضيل لأي حزب أو مرشح سياسي، أو لأي منطقة أو جماعة عرقية أو أشخاص معينين.

لن نتدخل بالسلطات الانتخابية أو الأحزاب السياسية أو الناخبين

يتعين على المراقبين مراقبة النشاطات المرتبطة بالانتخابات وتقديم التقارير بها، ويجب ألا يتدخلوا في أعمال السلطات أو أي مشارك في الانتخابات. كما يجب ألا يحاول المراقبون التأثير على الناخب، أو توجيه العملية الانتخابية أو إعاقتها.

سنراقب كافة القوانين والقواعد والأنظمة ذات الصلة بالموضوع

ينبغي على المراقبين معرفة القوانين والقواعد والأنظمة التي توجه سير الانتخابات، والتقيّد بهذه القوانين والأنظمة بدقة خلال أداء مهامهم.

يُسمح للمراقبين بلفت انتباه السلطات المعنية وعامة الشعب إلى الخلل الحاصل، ولكن لا يحقّ لهم إبداء تعليمات إلى المسؤولين الانتخابيين.

سنحافظ على علاقة بناءة مع السلطات الانتخابية والأحزاب السياسية

يجب أن يحافظ المراقبون على علاقة مبنية على الاحترام والمبادئ مع السلطات الانتخابية ومع الأحزاب السياسية.

يجب ألا يتسلم المراقبون أبداً أية مكافأة أو خدمة من مسؤول انتخابي، أو نيابة عن مرشح أو حزب سياسي، وإلا أثر ذلك على أحكامهم.

سوف نتعاون في مراقبة الانتخابات

يجب أن تسعى المنظمات التي تجري برامج المراقبة المحليّة لمضافرة جهودها من خلال مشاركة المعلومات، والتفاعل المنتظم في ما بينها، وتطوير إجراءات اعتيادية متبعة في تقديم التقرير .

على المراقبين المحليين كذلك التعاون مع المراقبين الدوليين والتنسيق معهم .

سنقدم التقارير بطريقة حيادية ودقيقة ممكن إثباتها

يجب أن يقدم المراقبون التقارير حول الأحداث والقضايا بطريقة حيادية وموضوعية. ويجب أن تتضمن هذه التقارير الموقع والحدث والوقت والأشخاص المعنيين في الأحداث والقضايا.

- المنتدى الوطني لحقوق الإنسان (منظمة منعقدة)
- حركة المجتمع المدني - سيراليون (منظمة منعقدة)
- مجلس سيراليون لما بين الديانات
- مجلس الكنائس في سيراليون
- حملة من أجل الحكم الصالح
- اتحاد سيراليون للمحاماة
- اتحاد سيراليون للمعلمين
- اللجنة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان
- كونغرس سيراليون العمالي
- الاتحاد الوطني لطلاب سيراليون
- منتدى النساء - سيراليون
- شبكة حركة العدل والتنمية
- منتدى المبادرات الديمقراطية
- اتحاد الطاقم الأكاديمي، جامعة سيراليون
- مركز تنسيق النشاطات الشبابية
- منتدى الشباب المستقل

حررت هذه الوثيقة في 16 أيلول 2001 في خلوّة عقدت في جامعة ميلتون مارجاي للعلم والتكنولوجيا (Milton Margai College of Education and Technology). وقد استضاف المعهد الديمقراطي الوطني (NDI) الخلوّة وسهّل إجراءاتها.

يمول USAID/OTI برامج المعهد الديمقراطي الوطني في سيراليون

مثال على قواعد سلوك مراقبي الانتخابات، بنغلادش، 1995

تحالف مراقبة الانتخابات العادلة



تحالف المواطنين لمراقبة الانتخابات في بنغلادش

إرشادات لمراقبي الانتخابات غير الموالين

بحسب اقتراح تحالف مراقبة الانتخابات العادلة (FEMA)

26 تشرين الأول 1995

مقدمة

اعترفت المعايير والمبادئ الدولية، فضلاً عن التجارب الماضية في بنغلادش، بالدور المهم الذي يمكن أن يؤديه المراقبون المحليون غير الموالين في تأمين انتخابات عادلة وحرّة. ويمكن أن تعزّز نشاطات المراقبين، قبل اليوم الانتخابي وبعده، الثقة العامة والمشاركة الشعبية في العملية الانتخابية. فتواجد المراقبين في مراكز الاقتراع، مثلاً، يساعد على رصد الاستغلات الانتخابية والشواذات والأخطاء الإدارية البريئة. أما النشاطات الممارّسة قبل الانتخابات - مثل إصدار التقارير والبيانات الرسمية بغية تحسين مضمون قوانين الانتخابات وتطبيقها، بالإضافة إلى التثقيف المدني - فتساعد أيضاً في بناء الدعم الشعبي للعملية الديمقراطية.

يرد تالياً إرشادات وضعتها FEMA من أجل مراقبيها خلال الانتخابات الوطنية المقبلة. صُممت هذه الإرشادات للتشديد على المساهمة الإيجابية التي يمكن أن يقدمها المراقبون، إلى جانب مسؤولي الانتخابات الوطنيين والمحليين، والأحزاب السياسية، لتعزيز عملية انتخابية يُعترف بشرعيتها وعدالتها على نطاق واسع.

إرشادات

01. يتعهد المراقبون بالعمل بطريقة حيادية، من دون إبداء أيّ انحياز لصالح أيّ مرشح أو حزب سياسي أو ضده.
02. يعترف المراقبون بأنّ مسؤولي الانتخابات يملكون المسؤولية الأساسية لتأمين نزاهة العملية الانتخابية وعدالتها. ويتعيّن عليهم احترام القوانين والأنظمة كافة.
03. يُمنع المراقبون من التداخل في عملية التصويت بأيّة طريقة كانت، كما يُحظر عليهم انتهاك سرية التصويت. يمنع المراقبون، عند تواجدهم في مركز الاقتراع، من ممارسة أيّة نشاطات سوى ما يلزم لتأدية واجباتهم كمراقبين.

04. يحقّ للمراقبين دخول مركز الاقتراع ومعاودة دخوله والبقاء فيه، بغية تأدية واجباتهم كمراقبين محايدين. ويحقّ لهم رفع تحقيقات معقولة إلى المسؤولين الانتخابيين بخصوص أيّة ناحية من سير الاقتراع.
05. يتعيّن على المراقبين المراقبة وإعداد التقارير حول العملية الانتخابية، خلال الفترة التي تسبق الانتخابات. لن يتدخل المراقبون في حال لاحظوا مشاكل أو خللا، إلاّ أنّهم سيراقبون ما يجري ويسجلون مراقباتهم ويقدمون التقارير بما توصلوا إليه إلى مركز FEMA الرئيس.
06. يتوجّب على المراقبين، في الحالات المناسبة، تقرير المشاكل والخلل في اليوم الانتخابي إلى المسؤولين الانتخابيين أو غيرهم من المسؤولين الوطنيين أو المحليين.
07. ينبغي على المراقبين أن يتعاونوا، متى جاز الأمر، مع ممثلي الأحزاب السياسية كافة وذلك في دراسة وتثبيت التقارير المتعلقة بانتهاك قانون الانتخاب، وغيره من أساليب الاستغلال والخلل التي تكتنف العملية الانتخابية.
08. يجب أن يعرف المراقبون عن أنفسهم للأشخاص المهتمين كافة على أنّهم مراقبون من FEMA ويجب أن يبرزوا بوضوح شارات التعريف أو الشعارات المميزة.

أحكام حقوق الإنسان المتعلقة بالانتخابات الديمقراطية

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

المادة 2

لكلّ إنسان حقّ التمتع بالحقوق والحريّات كافة الواردة في هذا الإعلان من دون أيّ تمييز على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الملكية أو الولادة أو أيّ وضع آخر.

...

المادة 21

1. لكلّ فرد الحقّ في إدارة شؤون بلاده العامّة، سواء أكان ذلك مباشرة أم بواسطة ممثلين مختارين بحرية.
2. لكلّ الأشخاص حقّ متساو في تقلّد الوظائف العامّة في بلادهم.
3. إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويُعبّر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري، وعلى قدم المساواة بين الجميع، أو حسب أيّ إجراء مماثل يضمن حرية التصويت.

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

المادة 2

1. تتعهد كلّ دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها في مواده، وبكفالة هذه الحقوق لكافة الأفراد الموجودين في إقليمها والخاضعين لسلطانها، من دون أي تمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي، سياسياً كان أم غير سياسي، أو على أساس الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الملكية أو الولادة أو غير ذلك من الأسباب.

2. تتعهد كلّ دولة طرف في هذا العهد، إذا كانت تدابيرها التشريعية أو غير التشريعية القائمة لا تكفل الحقوق المعترف بها في هذا العهد فعلاً، بأن تتخذ، طبقاً لإجراءاتها الدستورية ولأحكام هذا العهد، ما يكون ضرورياً لتنفيذ هذه الحقوق من التدابير التشريعية أو غير التشريعية.

3. تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد:

- أ. بأن تكفل معالجة انتهاك حقوق أيّ فرد أو حريّاته كما هو معترف بها في هذا العهد، حتى لو صدر الانتهاك عن أشخاص يتصرفون بصفتهم الرسمية؛
- ب. بأن تكفل لكلّ من يطالب بمعالجة مماثلة استعادة حقوقه كما تبتّها سلطة قضائية إدارية أو تشريعية مختصة، أو أية سلطة مختصة أخرى ينص عليها نظام الدولة القانوني، وبأن تنمّي إمكانيات المعالجة القضائية الفعالة؛
- ج. بأن تكفل قيام السلطات المختصة بتنفيذ الأحكام الصادرة لمعالجة مصالح المتظلمين.

المادة 25

يتمتع كل مواطن بالحقوق والفرص التالية، من دون أي وجه من وجوه التمييز المذكورة في المادة 2، ومن دون قيود منافية للعقل:

أ. أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين مختارين بحرية؛

ب. أن ينتخب ويُنتخب في انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام، على قدم المساواة بين الناخبين، وبالتصويت السري، وتضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين؛

ج. أن تتاح له، على قدم المساواة مع سواه عموماً، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

الاتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التمييز العنصري كافة

المادة 5

بالتوافق مع الموجبات الأساسية التي نصت عليها المادة 2 من هذه الاتفاقية، تتعهد الدول الأطراف بمنع التمييز والقضاء عليه بأشكاله كافة، وضمان حقوق الجميع من دون أيّ تمييز على أساس العنصر أو اللون أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، للمساواة أمام القانون لا سيما في التمتع بالحقوق التالية:

...

ج. الحقوق السياسية، لا سيما حق المشاركة في الانتخابات - أي التصويت والترشح للانتخابات - بالاقتراع العام المتساوي، وحق المشاركة في الحكومة، وإدارة الشؤون العامة على أيّ صعيد، وتقلد الوظائف العامة على قدم المساواة مع أيّ شخص آخر

...

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

المادة 7

تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة كافة للقضاء على التمييز ضد المرأة في حياة الدولة السياسية والعامة، وهي تكفل للمرأة خاصة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في:

(أ) التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامة كافة، والأهلية للترشح لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام؛

(ب) المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذها، وشغل الوظائف العامة وتأدية المهام العامة كافة على المستويات الحكومية جميعها؛

(ج) المشاركة في الجمعيات والمنظمات غير الحكومية التي تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلاد.

اتفاقية بشأن حقوق المرأة السياسية

المادة الأولى

للنساء حق التصويت في الانتخابات كافة، على قدم المساواة مع الرجال، ومن دون أيّ تمييز.

المادة 2

للنساء الأهلية في الترشح لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام، والمنشأة بمقتضى التشريع الوطني، على قدم المساواة مع الرجال، من دون أيّ تمييز.

المادة 3

للنساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة الوظائف العامة كافة التي نشأت بمقتضى التشريع الوطني، على قدم المساواة مع الرجال، ومن دون أيّ تمييز.

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

المادة 13

1. لكلّ مواطن الحقّ في حرية المشاركة في حكومة بلده، سواء مباشرة أم بواسطة ممثلين مختارين بحرية وفقاً لأحكام القانون.

الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان

المادة 23 حق المشاركة في الحكومة

1. لكلّ مواطن حقّ التمتع بالحقوق والفرص التالية:

أ. المشاركة في إدارة الشؤون العامة، سواء مباشرة أو بواسطة ممثلين مختارين بحرية؛

ب. أن ينتخب ويُنْتَخَب في انتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الانتخاب العام والمتساوي وبالاقتراع السري الذي يضمن حرية التعبير عن إرادة المنتخبين؛

ج. أن تتاح له، على قدم المساواة مع سواه عموماً، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

2. يجوز للقانون تنظيم ممارسة الحقوق والفرص المشار إليها في الفقرة السابقة على أساس العمر والجنسية والإقامة واللغة والثقافة والأهلية المدنية والعقلية وحسب، أو على أساس حكم صادر من محكمة مختصة في الإجراءات الجنائية.

الإعلان الأميركي لحقوق الإنسان وواجباته

المادة XX

يحق لكل شخص يتمتع بالأهلية القانونية بأن يشارك في حكومة بلده، سواء مباشرة أم بواسطة ممثليه، وفي الانتخابات الشعبية التي تجري على أساس الاقتراع السري، وتكون نزيهة ودورية وحرّة.

الميثاق الديمقراطي ما بين الدول الأميركية

المادة الأولى

لشعوب القارة الأميركية الحق في الديمقراطية، ويقع على عاتق حكوماتها تعزيز هذه الديمقراطية والدفاع عنها.

...

المادة 3

تشمل العناصر الأساسية للديمقراطية التمثيلية، على سبيل الذكر لا الحصر، احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، إتاحة الوصول إلى السلطة وممارستها وفقاً لسيادة القانون، وإجراء انتخابات دورية وحرّة ونزيهة على أساس الاقتراع السري والانتخاب العام تعبيراً عن سيادة الشعب، ونظام تعددية الأحزاب والمنظمات السياسية وفصل السلطات واستقلالية أقسام الحكومة.

بروتوكول (رقم 1) للاتفاقية [الأوروبية] لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية

المادة 3

تتعهد الأطراف المتعاقدة العليا بإجراء انتخابات حرّة بالاقتراع السري، عند فواصل زمنية معقولة، وبشروط تضمن حرية التعبير عن رأي الشعب في اختيار الهيئة التشريعية.

وثيقة اجتماع كوبنهاغن عام 1990، حول مؤتمر البعد الإنساني (وثيقة كوبنهاغن للدول التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية OSCE)

...

تعترف [الدول المشاركة] أنّ الديمقراطية التعددية وحكم القانون شرطان أساسيان لضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كافة، وتطوير التواصل البشري، وحلّ قضايا أخرى ذات خصائص إنسانية مماثلة. لذلك فهي ترحّب بالتزام الدول المشاركة كافة بمثاليات الديمقراطية والتعددية السياسية، بالإضافة إلى عزمها المشترك على بناء مجتمعات ديمقراطية على أساس الانتخابات الحرّة وسيادة القانون

...

بهدف تقوية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها، وبغية تطوير التواصل البشري، وحلّ القضايا ذات الخصائص الإنسانية مماثلة، توافق الدول المشاركة على الآتي:

...

(3) تؤكد مجدداً على أنّ الديمقراطية جزء لا يتجزأ من حكم القانون، وتعترف بأهمية التعددية بالنسبة إلى المنظمات السياسية.

...

(5) تعلن رسمياً أنّ بعض عناصر العدالة الأساسية للتعبير الكامل عن الكرامة المتأصلة وعن الحقوق المتساوية والثابتة بالنسبة لكلّ البشر، هي الآتية:

(5.1) - انتخابات حرّة تجري عند فواصل زمنية معقولة بالاقتراع السري، أو بإجراء مماثل من التصويت الحر، ووفق شروط تضمن حرية المنتخبين في التعبير عن رأيهم في اختيار ممثليهم؛

...

(5.10) - أن يكون لكل شخص وسيلة فعّالة لتغيير القرارات الإدارية، في سبيل ضمان احترام الحقوق الأساسية وتأمين الكرامة القانونية؛

(6) تعلن الدول المشاركة أن إرادة الشعب التي تعبّر عنها الانتخابات الدورية النزيهة هي أساس سلطة الحكومة وشرعيتها، وستحترم الدول المشاركة، طبقاً لذلك، حقوق مواطنيها في المشاركة في حكم بلادهم، سواء مباشرة أم بواسطة ممثلين يختارونهم بحرية من خلال عمليات انتخابية نزيهة.

(7) وفي سياق حرص الدول المشاركة على أن تكون إرادة الشعب أساساً لسلطة الحكومة، تتعهد بما يلي:

(7.1) - تجري انتخابات حرّة عند فواصل زمنية معقولة وفقاً لما ينص عليه القانون؛

(7.2) - تسمح بالتنافس على المقاعد كافة في غرفة واحدة من الهيئة التشريعية على الأقل، على أن يكون تنافساً حراً بواسطة التصويت الشعبي؛

(7.3) - تضمن الاقتراع العام والمتساوي بين المواطنين الراشدين؛

(7.4) - تكفل الاقتراع السري، أو أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت، وتضمن فرز الأصوات وتقريرها بصدق مع الإعلان العام عن النتائج الرسمية؛

(7.5) - تحترم حق المواطنين في تقلد المناصب السياسية أو العامة، سواء منفردين أم كممثلين عن أحزاب أو منظمات سياسية، من دون أي تمييز؛

(7.6) - تحترم حق الأفراد والجماعات في تأسيس أحزابهم السياسية أو غيرها من المنظمات السياسية، بحرية كاملة، وتأمين الضمانات القانونية اللازمة للأحزاب والمنظمات السياسية المماثلة، بغية التنافس في ما بينها، على أساس المعاملة المتساوية أمام القانون ومن قبل السلطات؛

(7.7) - تكفل سريان مفعول القانون والسياسة العامة بهدف السماح بإجراء الحملات الانتخابية في جو نزيه وحر، حيث يعجز العنف أو التهديد أو التحرك الإداري عن منع الأحزاب والمرشحين من التعبير عن آرائهم ومؤهلاتهم، فلا يستطيع تجنّب المنتخبين من تعلمها ومناقشتها، أو الحؤول دون اقتراعهم بعيداً عن أي خوف من العقاب؛

(7.8) - تتخذ ما يلزم من الإجراءات لمنع أيّ حاجز قانوني أو إداري من عرقلة الوصول الحرّ إلى وسائل الإعلام على أساس المساواة وعدم التمييز بين الأفراد والمجموعات السياسية الراغبة في المشاركة في العملية الانتخابية؛

(7.9) - تضمن بأن المرشّحين الذين ينالون عدد الأصوات التي يقتضيها القانون يتسلمون السلطة وفقاً للأصول، وتسمح لهم بالبقاء في السلطة حتى انتهاء ولايتهم، وإلا تنتهيها بطريقة منظمة من القانون وفقاً للإجراءات الدستورية والبرلمانية الديمقراطية.

(8) تعتبر الدول المشاركة أن وجود المراقبين، أجنب كانوا أم محليين، قد يحسّن العملية الانتخابية بالنسبة للدول التي تجري فيها هذه الانتخابات. لذلك فإنهم يدعون المراقبين من الدول المشاركة في لجنة الأمن والتعاون الأوروبية (المعروفة اليوم بمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية OSCE) أو أية مؤسسة ومنظمة خاصة مهتمة بالأمر، إلى مراقبة سير إجراءات انتخاباتهم الوطنية ضمن الحدود المسموح بها قانوناً. كما ستسعى جاهدة إلى إتاحة فرص المراقبة في الإجراءات الانتخابية دون المستوى الوطني. ويتعهد هؤلاء المراقبون بعدم التدخل في الإجراءات الانتخابية.

(10) في إعادة تأكيد الدول المشاركة على التزامها الفعال بتأمين حقوق الفرد بمعرفة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والعمل بناءً عليها، والهدف مساهمتها الناشطة، سواء منفردة أم بالمشاركة مع الآخرين، في تعزيز هذه الحقوق والحريات وحمايتها، تعبر الدول المشاركة عن التزامها بالآتي:

(10.1) - تحترم حقوق الجميع، سواء منفردة أم بالمشاركة مع الآخرين، بالبحث الحرّ عن الآراء والمعلومات حول حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتلقيها ونقلها، بما في ذلك حق توزيع الآراء والمعلومات المماثلة ونشرها.

...

(10.3) - تؤمّن حرية الأفراد بممارسة حق تأسيس الجمعيات، بما في ذلك حق تأسيس المنظمات غير الحكومية والانضمام إليها والمشاركة فيها بصورة فعالة، على أن يكون هدف هذه المنظمات تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، وهي تشمل نقابات العمّال ومجموعات مراقبة حقوق الإنسان.

(10.4) - تتيح لأعضاء المجموعات والمنظمات المماثلة التواصل المجرد من العوائق مع هيئات مشابهة داخل البلد وخارجه ومع منظمات دولية، للشروع في التبادلات والاتصالات والتعاون مع مجموعات ومنظمات مماثلة، وجذب المساهمات المالية الطوعية من مصادر وطنية ودولية واستلامها واستعمالها وفقاً للقانون، بهدف تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها.

(24) تكفل الدول المشاركة عدم تعرّض ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية المبيّنة أعلاه لأي قيد، ما عدا تلك التي ينص عليها القانون وتتناسب مع موجباتها المشرّعة في القانون الدولي، لا سيما الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية، بالإضافة إلى التزاماتها الدولية، لا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. تتخذ هذه القيود خصائص الاستثناءات.

فتكفل الدول المشاركة عدم استغلال هذه القيود أو تطبيقها بطريقة عشوائية، إنما بصورة تضمن الممارسة الفعالة لهذه الحقوق.

ينبغي أن يتصل أي قيدٍ يحدّ من ممارسة الحقوق والحريات، في المجتمع الديمقراطي، بأحد أهداف القانون القابل للتنفيذ، وأن يكون متناسباً تماماً مع هدف ذلك القانون.

إضافة إلى أحكام أدوات حقوق الإنسان الدولية هذه، والتي تشكل موجبات بالنسبة للدول الأطراف فيها، ثمة عدد من الإعلانات والوثائق المهمة التابعة لاتحادات الدول واتحادات أقسام الحكومات التشريعية. ومن بين هذه الوثائق والإعلانات المتعلقة بالانتخابات الديمقراطية مباشرة، نذكر الآتي: إعلان الكومنولث في هرار (1991) لدول الكومنولث؛ وثائق اجتماعات القمة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عقب وثيقة كوبنهاغن عام 1990؛ المبادئ والمعايير الصادرة سنة 2001 للانتخابات في منطقة SADC (مجتمع الإنماء لجنوب أفريقيا) التي تبناها المنتدى البرلماني للمجتمع الإنمائي في جنوب أفريقيا؛ والإعلان الصادر عام 1994 بشأن مقاييس الانتخابات الحرّة والنزاهة في اتحاد ما بين البرلمانات.

رسالة عامة في استقطاب المنسقين الإقليميين، سلوفاكيا، 1998

سنة 98، أهدافها وبنيتها

أصدقائنا الأعزاء،

نود أن نتوجه إليكم بخصوص مشروع "أوبشيانسكي أكو 98" (Občianske Oko '98) الذي نظمته جمعية الانتخابات العادلة. تأسست جمعيتنا في سلوفاكيا عام 1988. والهدف من مشروع Občianske Oko '98 هو تنظيم شبكة من المراقبين المحليين يقومون بمراقبة العملية الانتخابية في مراكز الاقتراع.

تسمي أمور كثيرة على المحك في الانتخابات. فهذه الأخيرة هي الآلية الأساسية التي يتم من خلالها انتقال السلطة من المواطنين إلى ممثلينا- النواب. من هنا نريد أن نحرص على أن الأشخاص الذين سيمثلون مصالحنا في السنوات الأربع المقبلة قد نالوا تفويضاتهم على أساس انتخابات ديمقراطية وحرّة وعادلة. عند ذلك يمكننا التأثير على المسائل العامة.

تتقد مشاريع مراقبة الانتخابات المحلية والمدنية في أنحاء العالم كله. أما المشروع السلوفاكي للمراقبة المحلية، فقد بدأ بدعم من الخدمات الدولية للإصلاح الانتخابي (الاتحاد الأوروبي) والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية (الولايات المتحدة).

ثمة آليات متعدّدة لضمان انتخابات عادلة. فتنظم قوانين الانتخاب سلوك الفرقاء خلال الانتخابات والحملة الانتخابية. وتعيّن الأحزاب السياسية أعضائها في هيئات انتخابية، منتبّهة لأيّ تلاعب يحصل في النتائج الانتخابية. سيقوم مراقبون دوليون كذلك بمراقبة العمليات الانتخابية؛ لكن لما كانوا سيمضون وقتاً قصيراً في مواقع الاقتراع، لن يتمكنوا من تقييم الوضع في مركز الاقتراع بطريقة شاملة وكافية. إنه من صالحنا نحن المواطنين أن نكون حاضرين مباشرة في الأماكن التي نقرر فيها مستقبلنا نحن ومستقبل بلادنا كمواطنين. يترتب على المراقب الانتخابي أن يفهم العملية الانتخابية على هذا النحو فهماً عميقاً، ويتعامل مع مهمة المواطن بطريقة أكثر حيوية، ويكون حاضراً في مراكز الاقتراع بدلاً من الجلوس قبالة شاشة التلفزيون خلال هذين اليومين.

تحاول جمعية الانتخابات العادلة خلق شبكة من المنسقين في كامل أنحاء أراضي جمهورية سلوفاكيا التي ستؤمن بدورها الجانب التنظيمي لهذا المشروع. لذا يقدم الملحق بنية أكثر تفصيلية عن المنسقين.

متى كانت الانتخابات عادلة، نعتقد أنّ الفوز سيكون من نصيبنا جميعاً. لذلك السبب تحتاج جمعية الانتخابات العادلة إلى مشاركتكم جميعاً في مشروع Občianske Oko '98. وإننا نريد استقطاب أكثر ما يمكن من المتطوعين - أي مواطنين يقومون بمراقبة مواقع الاقتراع في أنحاء البلاد كافة.

إننا نبحث عن أشخاص من الأعمال والمهن كافة، وعن ناخبين قادرين على التحلي بالحيادية. إننا نبحث عن مراقبين انتخابيين غير منحازين يذكرون مواطنينا بمغزى الانتخابات، وذلك من خلال تواجدهم وحسب (فضلاً عن ارتدائهم قمصاناً قطنية جميلة جداً). إننا نبحث عن أشخاص مستعدين للمساعدة في إنشاء شبكة المنسقين أو استقطاب المراقبين المدنيين وتدريبهم.

نرحب بأية مساعدة!

يمكنكم الاتصال بنا على العنوان التالي: جمعية الانتخابات العادلة

سوشه ميتو 19 (Suché Myto)
811 03 براتسلافا (811 03 Bratislava)

هاتف: 07/531-7303 فاكس: 07/533-2963 خليوي: 0905/482 457
Zuzana Janovičová 531-6730

ستؤمن جمعية الانتخابات العادلة تدريب المنسقين والمراقبين. إن عمل المراقبين المحليين هو عمل بدون أجر، ولكن بفضل دعم المنظمات المحلية والأجنبية، لدينا ما يكفي من المال لتعويض تكاليف التنقل وغيرها من النفقات البسيطة. ستدرج أسماء المتطوعين ضمن لوائح بيانية لدى المنظمات التي تبحث عن مراقبين دوليين للانتخابات حول العالم. تعرّف أكثر إلى الأشخاص الذين يفكرون في الديمقراطية مثلما تفكر أنت. ولكن في بادئ الأمر، سيكون عليك المساهمة في تحقيق انتخابات ديمقراطية وحرّة وعادلة.

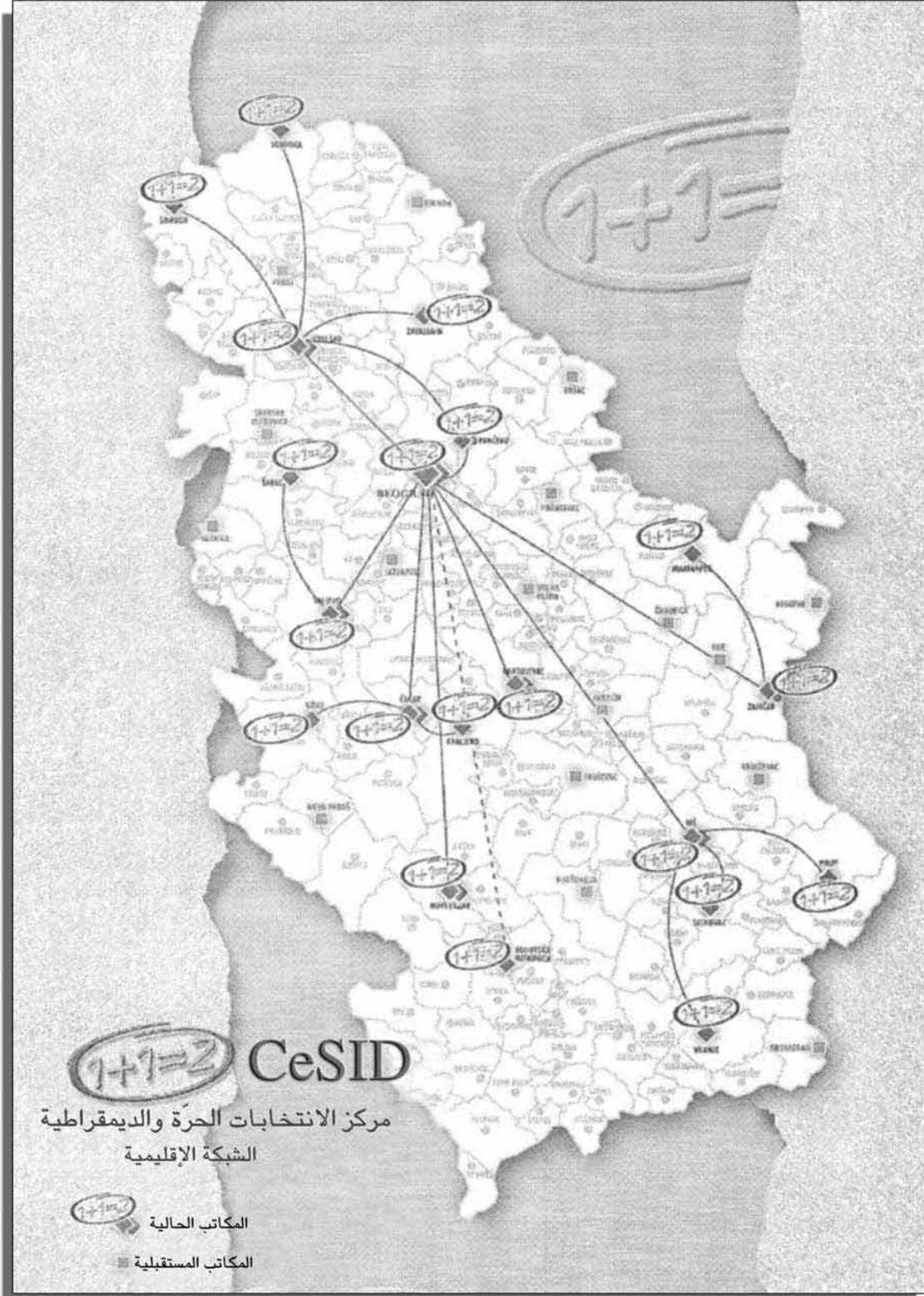
ستجد في الملحق إجابات الأسئلة التي يطرحها المتطوعون دوماً وغيرها من المعلومات حول مشروع Občianske '98. إننا نعتقد أنّ مشروعنا قد توجّه إليكم، وأنكم ستتضمنون إلينا إمّا كمنسقين أو كمراقبين. نتطلع لردكم السريع.

مع فائق الإخلاص

Zuzana Janovičová
منسقة المشروع

Občianske Oko '98

رسم للمكاتب الإقليمية في صربيا



عيّة عن تعهد المراقبين بالحيادية، من أوكرانيا

من يحق له أن يكون مراقباً؟

يحقّ لكلّ مواطن راشد المشاركة في
نشاطات اللجنة من خلال التعهد بما يلي:

تعهد المتطوّع

أنا _____،

مواطن أوكراني وناخب، أنضم إلى جهود
المراقبة الحيادية للعملية الانتخابية، مدركاً
المسؤولية التي أتخذها على عاتقي. لن
أظهر تعاطفاتي السياسيّة بأيّ شكل كان،
ولن أفرض معتقداتي على الغير لصالح أيّ
مرشح أو حزب أو جبهة أو ضدّ هذه الفئات
جميعها.

لدي الفرصة للتعبير عن رأيي من خلال
الاقتراع السري.

سيكون هدف نشاطاتي الوحيد تدعيم
المبادئ الديمقراطية في العملية الانتخابية،
وآمل أن تعزز جهودي الديمقراطية الحقيقية
وتثبتها في مجتمعنا.

1994 _____ " _____ "

التوقيع

عيّنة عن تعهد المراقبين بالحيادية، غويانا

تعهد المراقب

انتخابات السلطات المحلية عام 1994

أنا الموقع أدناه أتعهد بموجبه بالآتي:

1. أنني أوافق على أن أخدم، بالنيابة عن مكتب المساعدة الانتخابية، كمراقب في أحد مراكز الاقتراع خلال انتخابات السلطات المحلية في 8 آب 1994.
2. أنني لست ناشطاً ولا مرشحاً لأيّ فريق أو حزب منافس في هذه الانتخابات.
3. أنني شاركت في دورة تدريبية، وأدرك تماماً واجبات المراقب.
4. أنني سأنفذ واجباتي بحيادية وموضوعية وبأفضل ما تسمح به قدراتي، وألتزم بتعليمات المراقبة الصادرة عن مكتب المساعدة الانتخابية.
5. أنّ التقارير التي أقدمها شفهيّاً وخطياً ستشمل وصفاً دقيقاً للأحداث التي شهدتها.

.....
الإمضاء

.....
الإسم بأحرف واضحة

تعهد رئيس الفريق الإقليمي بعدم الانحياز

استيفاءً لشرط تعييني رئيس الفريق الإقليمي لبرنامج المراقبة المحلي غير المنحاز الذي تنظمه CSD وDETAR، أتعهد بما يلي:

حسب معلوماتي لست، لا أنا ولا أحد غيري ممن يخدمون في شبكة المراقبة المحلية غير المنحازة، مرشحاً حالياً في الانتخابات التي ستجري في 10 تشرين الأول. بالإضافة إلى ذلك لست، لا أنا ولا أي شخص آخر ممن يخدمون في شبكة المراقبة المحلية غير المنحازة، متقلداً أي منصب في حزب سياسي أو منظمة تدعم أي مرشح في الانتخابات المقبلة.

أدرك أن شبكة المراقبة المحلية هذه يجب أن تكون غير منحازة في عملها الفعلي وفي مظهرها تجاه الآخرين. أما إذا كنا منحازين، أو بدوننا كذلك، أو قمنا بالتنسيق بأي شكل كان مع الأحزاب السياسية أو المرشحين المنفردين، فإن عملنا سيفقد مصداقيته.

لذلك، أتعهد أيضاً بأنني خلال عملي كرئيس فريق إقليمي، لن أقوم، لا أنا ولا أي شخص له علاقة بالشبكة غير المنحازة لمراقبة الانتخابات المحلية، بممارسة أي نشاط يدعم أو يعارض أي مرشح أو حزب سياسي، سواء مباشرة أم غير مباشرة. ولضمان ذلك، يُمنع على المرشحين والأحزاب السياسية حضور اجتماعاتنا التنظيمية أو استعمال مكاتبنا أو أي من مواردنا. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يُحصر التواصل مع أي مرشح أو حزب سياسي ضمن حدود التساوي بين الأحزاب والمرشحين أياً كانوا.

(التاريخ)

(الإسم)

مثال على تمارين تدريبية مُعدّة للفرز السريع

تدريب تجريبي للفرز السريع

إليك تعليمات لإجراء تدريب تجريبي للفرز السريع. يستعرض المشاهد ببساطة كيف تطابق نتائج العينات العشوائية النتائج الرسمية الدقيقة للانتخابات.

ما هي التحضيرات اللازمة للتجربة؟

1- حدّد نوع الانتخابات. أولاً، يجب أن يحدّد المتدربون نوع الانتخابات التي سيؤدونها تجريبياً، بالإضافة إلى عدد المرشحين و/أو الأحزاب المتنافسة في الانتخابات وأسمائهم. ومن الأسهل إجراء التجربة بانتخابات رئاسية خيالية ذات مرشحين اثنين فقط بغية تبسيط العملية، واستخلاص العبر والدروس المصّلة بالموضوع استخلاصاً واضحاً. على المتدربين أن يتجنّبوا استعمال أسماء أحزاب أو مرشحين حقيقيين كي لا يبدوا منحازين، ويختاروا الأسماء بحذر كبير كي لا يظهروا أيّة تفضيلات عرقية أو جغرافية أو جنسية أو عنصرية.

مثال:

تجري دولة "شيلومبا"، وهي جزيرة صغيرة، انتخابات رئاسية يتنافس فيها المرشح 1 من الحزب أ ضد المرشح 2 من الحزب ب. وستراقب هذه الانتخابات شبكة من المنظمات تدعى CCCE (الائتلاف المدني للانتخابات النزيهة). سيقوم الائتلاف بنشر المراقبين في مراكز الاقتراع لمراقبة التصويت والفرز، كما يجري عملية فرز سريع لمراقبة عملية الجدولة.

2- حدّد عدد مراكز الاقتراع التي ستضمّنها التمارين. في الواقع، تشمل الانتخابات عادة المئات أو الآلاف من مراكز الاقتراع إلا أنه، وبحسب حجم الدورة التدريبية، يوصى باستعمال 16 أو 20 أو 24 مركز اقتراع فقط في التجربة، ويجب أن يخصّص لكلّ مركز اقتراع رقم للتمكّن من تحديده.

مثال:

في جزيرة شيلومبا 20 مركز اقتراع فقط، يقصدها الناس لانتخاب الرئيس. وبغية إدارة العملية الانتخابية بصورة أفضل، عيّنت هيئة شيلومبا الانتخابية لكلّ مركز اقتراع رقماً مزدوجاً من 01 إلى 20.

3- أعدّ عمليات فرز سريع في مراكز الاقتراع. في الخطوة التالية، يجب أن يعدّ المتدربون عمليات رسمية للفرز السريع في كافة مراكز الاقتراع المذكورة في التمارين، كما هو مبين أدناه. وفي كلّ مركز اقتراع، يجب اختلاق عدد الأصوات لكلّ مرشح ومجموع الأصوات الصحيحة أيضاً. ويجب أن تتضمّن ورقة التدريب أيضاً عواميد تبيّن نسبة الأصوات لكلّ مرشح، ووصفاً يبيّن الأرقام الإجمالية. وليكن عدد الأصوات الصحيحة لكلّ مركز اقتراع متقارباً إلى حدّ ما بالنسبة للمراكز جميعها، ولكن ليس متطابقاً. لعلّ الأسهل هو استعمال معدل 1000 صوت صحيح لكلّ مركز اقتراع، ولكن يمكن استعمال رقم أكبر أو أصغر إذا كان ذلك يتناسب أكثر مع الإجراء المحلي. احرص على أن يكون كلّ من المرشحين فائزاً في بعض مراكز الاقتراع. ولكي يكون الدرس المستخلص من التمارين واضحاً، يجب أن تكون نسبة

فوز أحد المرشحين مؤكدة (بنسبة أقلها 52% مقابل 48% بالإجمال). أحضر نسخة عن برنامج جداول البيانات هذا إلى التدريب، ولكن لا تطلع المشاركين عليه قبل العرض.

مثال:

نتائج كل مركز اقتراع للانتخابات الرئاسية في شيلومبا					
مركز الاقتراع	المرشح 1	المرشح 2	مجموع الأصوات الصحيحة	1%	2%
01	538	475	1013	53.1	46.9
02	601	430	1031	58.3	41.7
03	468	589	1057	44.3	55.7
04	560	458	1018	55.0	45.0
05	512	532	1044	49.0	51.0
06	549	489	1038	52.9	47.1
07	499	517	1016	49.1	50.9
08	545	501	1046	52.1	47.9
09	441	552	993	44.4	55.6
10	559	428	987	56.6	43.4
11	513	429	942	54.5	45.5
12	490	538	1028	47.7	52.3
13	575	398	973	59.1	40.9
14	457	495	952	48.0	52.0
15	565	421	986	57.3	42.7
16	595	473	1068	55.7	44.3
17	461	571	1032	44.7	55.3
18	475	535	1010	47.0	53.0
19	556	379	935	59.5	40.5
20	545	480	1025	53.2	46.8
النتائج	10504	9690	20194	52.0	48.0

4- إعداد بيانات منفردة لاستمارات الاقتراع. خلال تجربة عملية الفرز السريع سيقوم المراقبون والمسؤولون الانتخابيون بجمع معلومات الفرز السريع من مراكز الاقتراع الفردية. فيجب إعداد بيانات استمارات الاقتراع لكل مركز اقتراع على حدة، مع الإشارة إلى مركز الاقتراع وعدد الأصوات التي نالها كل مرشح ومجموع الأصوات القانونية التي دُست في صناديق مركز الاقتراع المعني.

مثال:

هيئة شيلومبا الانتخابية		
بيان رسمي لاستمارة الاقتراع		
رقم مركز الاقتراع	المرشح	الأصوات
01	1	538
	2	475
	المجموع	1013

5- قم بإعداد استمارات فارغة لنقل النتائج. في كل مركز اقتراع، يحتاج المشارك الذي يلعب دور المسؤول الانتخابي إلى نقل النتائج من أحد مراكز الاقتراع إلى المركز الوطني الرئيس التابع للجنة الانتخابية للجدولة، وذلك بواسطة استمارة فارغة لنقل النتائج. يجب أن تحتوي هذه

الاستمارة على فراغات لتسجيل رقم مركز الاقتراع، وعدد الأصوات التي نالها كل مرشح، ومجموع الأصوات الصحيحة في الصناديق، وتوقيع المسؤول الانتخابي. فأعد استمارة فارغة واحدة لنقل النتائج لكل مركز اقتراع على حدة.

مثال:

هيئة شيلومبا الانتخابية		
الاستمارة الرسمية لنقل النتائج		
رقم مركز الاقتراع	المرشح	الأصوات
1	أ	—
2	ب	—
المجموع		—
توقيع المسؤول الانتخابي _____		

6- اختر عينة من مراكز الاقتراع لعملية الفرز السريع. ينبغي أن يختار المدربون قبل العملية التجريبية عينة عن مراكز الاقتراع يقوم فيها المراقبون بجمع معلومات فرز الأصوات. يجب ألا يكون المشاركون جزءاً من الاختيار، مثلما هو الحال في الحقيقة حيث تعود مهمة اختيار العينة إلى أحد الإحصائيين، لا المراقبين. يهدف تبسيط العملية، يجب أن تشمل العينة نسبة 25% من مجموع عدد مراكز الاقتراع في التمارين. وخلال إعداد التمارين، يجب اختيار مراكز الاقتراع بحذر للحرص على أن يتعلم المدربون الدروس اللازمة. ولما كان مجموع عدد مراكز الاقتراع الذي تتضمنه التمارين ضئيلاً، فإن احتمال أن تعكس عينة عشوائية فعلية من المراكز الاقتراعية نتيجة الانتخابات هو احتمال صغير أيضاً. لذا عليك اختيار عينة من مراكز الاقتراع في وقت مسبق، والحرص على أن تطابق نسبة التصويت لكل مرشح نسب مجموع عدد مراكز الاقتراع. وإذا اقتضت الحاجة، غير مركز الاقتراع المدرج في العينة كي تصبح النسب متطابقة. أحضر معك إلى التدريب نسخة عن الجدول البياني الواردة فيه بيانات مراكز الاقتراع المدرجة في العينة وحسب، ولكن لا تعرضه على المشاركين قبل بدء العملية التجريبية.

مثال:

قرر الائتلاف المدني للانتخابات النزيهة أن يشمل في عينة فرزه السريع خمسة (5) مراكز اقتراع، أي 25% من مجموع مراكز الاقتراع في شيلومبا البالغ 20 مركزاً.

مراكز الاقتراع المدرجة في عينة عملية CCCE للفرز السريع للانتخابات الرئاسية في شيلومبا					
مركز الاقتراع	المرشح 1	المرشح 2	مجموع الأصوات الصحيحة	1%	2%
02	601	430	1031	58.3	41.7
05	512	532	1044	49.0	51.0
10	559	428	987	56.6	43.4
17	461	571	1032	44.7	55.3
20	545	480	1025	53.2	46.8
النتائج	2678	2441	5119	52.3	47.7

7- قم بإعداد استمارات فارغة للفرز السريع. يحتاج المشاركون الذين اختيروا كمراقبين إلى استمارات فارغة للفرز السريع، كي يتمكنوا من جمع البيانات من مراكز الاقتراع المدرجة في العينة. يجب إعداد استمارة واحدة لكل مركز اقتراع، كما يجب أن توقع هذه الاستمارات فراغات لتسجيل رقم مركز الاقتراع، وعدد الأصوات التي نالها كل مرشح، ومجموع الأصوات المقترعة، وتوقيع المراقب.

مثال:

CCCE		
استمارة الفرز السريع		
رقم مركز الاقتراع	المرشح	الأصوات
1	أ	—
2	ب	—
المجموع		—
توقيع المراقب		_____

8- اجمع تجهيزات إضافية. سوف تحتاج إلى:

- أقلام حبر
- محملين لأوراق العرض مع الأوراق وأقلام التأشير العريضة
- شرائط لاصقة
- التين حاسبتين (بوصى بهما)

يجب إنجاز المهام المذكورة أعلاه كافة قبل إجراء تجربة الفرز السريع بأيام عديدة.

التجهيز لتمارين الفرز السريع

1- علق بيانات استمارات الاقتراع. قم بتعليق بيانات استمارات الاقتراع كافة مع معلومات الفرز السريع في أنحاء الغرفة أو الموقع حيث يجري التدريب، وذلك على مرأى من الجميع وبأي ترتيب كان.

2- ضع محملي أوراق العرض "ظهراً لظهير" في أقصى الغرفة. تقتضي التمارين وضع ظهري أوراق العرض الواحد مقابل الآخر، كي لا يتمكن الشخص الذي يكتب على ورقة العرض الأولى من رؤية ما يكتبه الشخص الآخر على الورقة المعاكسة. أكتب في أعلى الورقة الأولى "النتائج الرسمية"، وفي أعلى الورقة الأخرى اكتب "نتائج الفرز السريع"، ودون في هذه الورقة أيضاً رقم كل مركز اقتراع وارد في العينة.

كيفية تنفيذ التجربة

1- *إبدأ بمقّمة*. فسّر للمشاركين أنّ هذه مجرد تجربة، كي يروا بأنّ أعينهم كيف تجري عملية الفرز السريع. وأوضح أنّ فريقاً واحداً من المشاركين سيعرض كيف يقوم المسؤولون الانتخابيون بنقل النتائج الرسمية وجدولتها، في حين يعرض فريق آخر كيف يتولى المراقبون نقل نتائج الفرز السريع واحتسابها. أعط المشاركين معلومات خلفية عن العرض، مثل نوع الانتخابات وعدد مراكز الاقتراع والأحزاب والمرشحين المتنافسين وجهود المراقبة.

2- *عيّن الأدوار*. لكلّ شخص دور يؤدّيه في العرض، ولكن ثمة أدوار محددة يجب تعيينها. أطلب عدداً من المتطوعين وتأكد من اختيار المشاركين رجالاً ونساءً، شباناً ومسنين، وكذلك خجولين وجريئين على حدّ سواء. ستحتاج إلى مشاركين يؤدّون الأدوار التالية:

أ. منسق الجداول الرسمي. ستحتاج إلى شخص للقيام بجدولة النتائج الرسمية في مركز اللجنة الانتخابية الرئيس. فسّر أنّ هذا الشخص سيكون مسؤولاً عن احتساب مجموع فرز الأصوات التي جمعها المسؤولون الانتخابيون من مراكز الاقتراع كافة، واحتساب نسبة الأصوات لكلّ مرشح. بعد الانتهاء من ذلك، يجب أنّ يكون ذلك الشخص قد دوّن، في جدولته، نتائج فرز الأصوات لكلّ مركز اقتراع، ومجموع الأصوات المقترعة لكلّ مرشح، ونسبة الأصوات لكلّ مرشح. من هنا يتسلم هذا الشخص قلم مؤشر عريضاً وآلة حاسبة. دعه يقف قبالة جدول "النتائج الرسمية" (المركز الرئيس للجنة الانتخابات).

ب. منسق جداول الفرز السريع. ستحتاج إلى شخص يقوم بجدولة نتائج الفرز السريع في المركز الرئيس لجهود المراقبة. فسّر أنّ هذا الشخص سيكون مسؤولاً عن احتساب مجموع نتائج الفرز السريع التي جمعها المراقبون من مراكز الاقتراع العينية كافة، ثم احتساب نسبة الأصوات لكلّ مرشح. بعد الانتهاء، يجب أنّ يكون ذلك الشخص قد دوّن، في جدولته، نتائج الفرز السريع لكلّ مركز اقتراع مدرج في العينة، ومجموع الأصوات المقترعة لكلّ مرشح، ونسبة الأصوات لكل مرشح. من هنا يتسلم هذا الشخص قلم مؤشر عريضاً وآلة حاسبة. دعه يقف قبالة جدول "نتائج الفرز السريع" (المركز الرئيس لجهود المراقبة).

ج. المسؤول الانتخابي. سوف تحتاج إلى مسؤول انتخابي واحد لكل مركز اقتراع أثناء العرض. أوضح أنّ كل شخص من هؤلاء سيجمع معلومات الفرز السريع من مركز اقتراع واحد فقط، ويسلمها إلى منسق الجداول الرسمي. ذكر الجميع بأنّ هؤلاء الأشخاص سيكونون في الواقع مسؤولين عن إجراء التصويت والفرز في مركز الاقتراع، في اليوم الانتخابي، ثم نقل النتائج إلى اللجنة الانتخابية. ولكن تحقيقاً لأهداف هذا العرض، لن يتوجب على المسؤولين الانتخابيين سوى تسجيل نتائج الفرز السريع ونقلها إلى مركز الهيئة الانتخابية الرئيس. عيّن مركز اقتراع واحد لكلّ شخص، وأعط كلاً منهم قلماً واستمارة فارغة واحدة لنقل النتائج. ثمّ أطلب إلى المسؤولين الانتخابيين كافة أن: يذهبوا إلى مركز الاقتراع المعين لهم فور إعطاء إشارة البداية؛

ويسجلوا نتائج الفرز السريع هناك؛ ثم ينتقلوا إلى أوراق العرض "النتائج الرسمية" فيلازموا مكانهم عندها بعد ملء استمارتهم، وتسليمها إلى منسق الجداول الرسمي.

د. المراقبون. ستحتاج إلى مراقب واحد لكل مركز اقتراع عيني في العرض. وفي المثال المستخدم هنا، تحتاج إلى 5 مراقبين. إشرح أن هؤلاء الأشخاص سيقومون بجمع معلومات الفرز السريع من مركز اقتراع عيني واحد، وتسليمها إلى منسق جداول الفرز السريع. ذكر الجميع بأن المراقبين سيتواجدون في الحقيقة لمراقبة التصويت والفرز على حد سواء، ولكن لغايات هذا العرض، لن يُسجل المراقبون سوى معلومات الفرز السريع، ثم يسلموها إلى منسق جداول الفرز السريع. عين لكل شخص رقم مركز الاقتراع العيني الخاص به، وأعطه استمارة فارغة واحدة للفرز السريع وقلماً. أطلب إلى المراقبين كافة أن يذهبوا إلى مركز الاقتراع المعين لهم حال إعطاء إشارة البداية؛ ويسجلوا نتائج فرز الأصوات هناك، ثم ينتقلوا إلى أوراق عرض "نتائج الفرز السريع" والتمركز عندها بعد ملء استمارتهم وتسليمها إلى منسق جداول الفرز السريع.

هـ. الحضور. جميع من لم يتم اختيارهم لتأدية دور آخر في العرض سيكونون الحضور. فسر أن للحضور دوراً مهماً يؤدونه، وأنه ينبغي عليهم مراقبة ما يحدث خلال العرض، والاستعداد لمناقشة ما شهده.

قبل المباشرة بالعملية التجريبية، أجب عن أية أسئلة يطرحها المشاركون بخصوص ما ينبغي عليهم فعله.

3- ابدأ العرض التجريبي. أعط إشارة البداية ودع المشاركين ينفذون التعليمات المعطاة لهم. ينتهي العرض عندما ينتهي احتساب النتائج الرسمية ونتائج الفرز السريع على حد سواء. تأكد من ملاحظة إن احتسبت النتائج الرسمية أو نتائج الفرز السريع أم لا.

4- اكشف النتائج الرسمية ونتائج الفرز السريع. أدر محلي أوراق العرض كي يتمكن الحضور وسائر المشاركين من رؤية النتائج. إسأل الجمهور ما إذا كانت النتائج متشابهة أم مختلفة. تحقق من النتائج بحسب الأرقام الواردة في جداولك البيانية. لا تُصَب بالذعر إن لم تلق النتائج النجاح المتوقع، فالخبرة التي اكتسبتها لم تضع سدىً. فإذا حصلت أخطاء معينة، ناقش سبب وقوعها مع المشاركين.

5- ناقش تجربة التدريب على الفرز السريع.

6- راجع النقاط الأساسية واشكر المشاركين.

About the Authors حول المؤلفين

مليسا إستوك هي المستشارة العليا في المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، وهي تتمتع بخبرة في ميدان التنمية الدولية والديمقراطية تفوق الخمسة عشر عاماً. على مدى العقد المنصرم، تخصصت السيدة إستوك في عمليات مراقبة الانتخابات والفرز السريع وتنمية المجتمع المدني. وقد ساهمت، بصفتها مستشارة تقنية مقيمة، في فرق مراقبة الانتخابات في بنغلادش والبيرو ونيكاراغوا واليمن، كما قدمت مساعدة تقنية مباشرة إلى المنظمات المدنية والأحزاب السياسية في الإكوادور، وهايتي، وجامايكا، والمكسيك، وروسيا، وفنزويلا. بالإضافة إلى ذلك، عملت السيدة إستوك لحساب الوكالة الأميركية للتنمية العالمية (USAID)، وغيرها من المنظمات لتقييم المساعدة المتعلقة بالانتخابات، وتصميم البرامج التي تشجع النساء على المشاركة في الانتخابات. فضلاً عن ذلك، ضافرت السيدة إستوك جهودها مع قوات حفظ السلام في الهندوراس، بصفتها مدربة ومنظمة لقاعدة المجتمع الشعبية. وقد حازت شهادة ماجستير في علم النفس الاستشاري، وإجازة في العلاقات العامة واللغة الإسبانية.

نيل نيفيت هو بروفيسور العلوم السياسية في جامعة تورنتو، كندا، وخبيرٌ معترفٌ به عالمياً في عمليات الفرز السريع. وقد ألقى الدكتور نيفيت محاضرات سابقة في جامعتي هارفرد وليدز، في المملكة المتحدة، حيث كان يعلم. وأصدر أربعة عشر كتاباً، بما فيها إبان الفترة الأخيرة: بنية النصر الليبيرالي (2002)، قيم التغيير والحكم (2002)، الدولة المترعزة (2000)، وتحدي الديمقراطية المباشرة (1996). وقد احتلت أبحاثه حول الانتخابات فصلاً من كتب ومجلات دورية مثل: مجلة الديمقراطية، الدراسات السياسية المقارنة، الدراسات الانتخابية، مجلة الرأي العام الفصلية، المنهجية السياسية والمجلة الأوروبية للبحث السياسي. على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، كان الدكتور نيفيت مستشاراً لعدة منظمات دولية حول شؤون انتخابية، وهو مستشار أعلى للمعهد الديمقراطي الوطني أيضاً. لقد قدم المساعدة التقنية المباشرة إلى فرق مراقبة الانتخابات المحلية -بصفته المستشار التقني الأساسي عادةً حول مشاريع الفرز السريع- وذلك في أكثر من خمس عشرة دولة، بما فيها ألبانيا وأذربيجان وبنغلادش وكمبوديا وجمهورية الدومينيكان وغويانا وهايتي والهندوراس وإندونيسيا وجامايكا وكينيا والمكسيك ونيكاراغوا والبيرو والسنغال وفنزويلا.

غلين كوان هو نائب رئيس شركة ديناميكية الرأي (Opinion Dynamics Corporation)، حيث يتخصص في تطبيق نتائج البحث، لتوجيه حملات الشؤون العامة وجهود تطوير الدائرة الانتخابية. على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، قدم النصائح لمجموعات كبيرة من المرشحين، والاتحادات التجارية، والزبائن التشاركيين وأولئك الذين لا يتوخون الربح. وما زال السيد كوان، منذ العام 1985، مستشاراً أعلى في المعهد الديمقراطي الوطني، مشاركاً في حوالي مائة وفد ومهمة تقنية تابعة للمعهد، في أكثر من خمس وثلاثين دولة. وقد ساعد في تمهيد الطريق للمنهجية المتبعة في عمليات الفرز السريع حول العالم، وغيرها من مقاربات تنمية الديمقراطية. وكان السيد كوان عضواً عالي المقام في حملتين، تتعلق إحداهما بتنافس المرشحين كارتر وموندال، والثانية بحملة موندال الرئاسية. كما شغل مناصب عديدة في حكومات محلية، إما بواسطة الانتخاب وإما عن طريق التعيين؛ والتحق بالجيش الأميركي في فيتنام، كضابط لجنود المشاة. تخرج السيد كوان من جامعة روتجرز، وعمل في حقل الإدارة العامة في جامعة بينسبرغ. في الوقت الحالي، يعتبر السيد كوان كذلك عضواً منتخباً لمجلس بلدة كينسغتون، ماريلاند.

ما هو الفرز السريع؟

أداة المواطنين نحو المساءلة الانتخابية

طريقة لمراقبة منتظمة لليوم الانتخابي

جزء أساسي من مراقبة العملية الانتخابية ككل.

الفرز السريع هو طريقة قوية لمراقبة الانتخابات. فيراقب المراقبون عمليتي التصويت والفرز في مراكز انتخابية محددة، ويسجلون المعلومات الأساسية في استمارات معيارية، ناقلين نتائج بحثهم ضمن تقارير إلى مركز جمع البيانات الأساسي. من هنا، تُستخدم منهجية الفرز السريع لتقييم نوعية عمليات اليوم الانتخابي ككل، والتحقق من نتائج الانتخابات الرسمية.

صُمم هذا الكتيب من أجل الناشطين المدنيين، وممثلي الأحزاب السياسية، وغيرهم ممن يراقبون الانتخابات بانتظام بهدف حماية حقوقهم وتعزيز الشفافية والمساءلة في هذه العملية. كما يقدم نظرة شاملة حول طريقة إجراء عمليات الفرز السريع عبر العالم، ويشرح، خطوة بخطوة، كيفية تنظيم مراقبة انتخابية بدءاً من مراحل التخطيط إلى يوم الانتخابات وما بعد ذلك. من جهتها، تقدم الملاحق عينات عن المواد التي تمثل أفضل ممارسات المنظمات حول العالم.

لم يجب إجراء فرز سريع؟

تحويل المواطنين السلطة

بناء القدرة المحلية

تقديم معلومات شاملة وموثوق بها

إعلان شرعية فرز الأصوات الرسمي

يشدد المعهد الديمقراطي الوطني على أهمية مراقبة العملية الانتخابية بأكملها. أما القراء المهتمون بمطالعة قضايا مراقبة الانتخابات المرتبطة بهذا الموضوع، فالرجاء العودة إلى: كتيب المعهد الديمقراطي الوطني: كيف تقوم المنظمات المحلية بمراقبة الانتخابات: دليل من الألف إلى الياء؛ تعزيز الهيكلية القانونية للانتخابات الديمقراطية: دليل المعهد الديمقراطي الوطني من أجل تطوير قوانين الانتخابات وتفسيرات القوانين؛ بناء الثقة في عملية تسجيل الناخبين: دليل المعهد الديمقراطي الوطني في المراقبة موجه للأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني؛ مراقبة الإعلام لتعزيز الانتخابات الديمقراطية: كتيب المعهد الديمقراطي الوطني للمنظمات المدنية؛ وغيره من إصدارات المعهد الديمقراطي الوطني.

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

2030 شارع م، شمال غرب، الطابق الخامس

واشنطن العاصمة، 20036-3306، الولايات المتحدة الأمريكية

هاتف: +1 202 728 5500

فاكس: +1 202 728 5520

البريد الإلكتروني: contactndi@ndi.org

الموقع الإلكتروني: www.ndi.org